الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء

مالك بن أنس الأصبحي المدني
ومحمد بن إدريس الشافعي المطلبي
وأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي

وعيون أخبارهم الشاهدة بإمامتهم وفضلهم في آدابهم وعلمهم

للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي
ولد سنة ٣٦٨ وتوفي سنة ٤٦٣ رحمه الله تعالى

اعتنى به
عبد الفتاح أبو غدة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب

الطّبْعَة الأولى
١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

قامَت بطبَاعَته وإخرَاجه دَار البَشائِر الإسْلاميّة للطبَاعَة وَالنشر وَالتوَزيع
بَيروت - لبنَان - ص.ب: ١٤-٥٩٥٥

الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء

مالك بن أنس الأصبحي المدني
ومحمد بن إدريس الشافعي المطلبي
وأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي

وعيون أخبارهم الشاهدة بإمامتهم وفضلهم في آدابهم وعلمهم

للإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر الأندلسي
ولد سنة ٣٦٨ وتوفي سنة ٤٦٣ رحمه الله تعالى

اعتنى به
عبد الفتاح أبو غدة

الناشر
مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب

التقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين، الذي جعل العلماءَ ورثةَ النبيين، وخَصَّ منهم الأئمةَ المجتهدين، فاختارَهم قادةَ الأمة في فروع الشريعة إلى يوم الدين، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمَّد خاتم الأنبياءِ والمرسلين، وعلى آلِه وصحبِه ومن تَبِعهم أجمعين.

أما بعد فهذا كتابُ «**الانتقاءُ في فضائل الأئمةِ الثلاثةِ الفقهاء**، مالكِ بن أنس الأَصبَحي المدني، ومحمدِ بن إدريس الشافعي المُطَّلبي المكّي، وأبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، وعيونِ أخبارهم الشاهدة بإمامتِهم وفضلِهم في آدابِهم وعلمِهم» للإمام الحافظ المحدث الناقد الضابط المتقن العلاّمةِ الفقيهِ المؤرِّخِ الأديب، الشيخِ أبي عُمَر يوسف بن عبد الله بن محمّد بن عبد البرّ النَّمَري الأندلسي القُرْطَبي المالكي المولود عام ٣٦٨، والمتوفى عام ٤٦٣ عن ٩٥ سنة رحمه الله تعالى ورضي عنه.

وهذا الكتابُ هو الذي أشار إليه الإمامُ ابنُ عبد البرّ في كتابه «جامع بيان العلم وفضلِه»[١] في (باب ما جاء في ذمِّ القولِ في دين الله بالرأي. . .) » بقوله: «وقد أَثنَى عليه ــ أي على أبي حنيفة ــ جماعةٌ من العلماء وفَضَّلوه. ولعلَّنا إن وجدنا نَشطةً أن نجمع من فضائلِه، وفضائلِ مالك أيضاً، والشافعي، والثوري، والأوزاعي، كتاباً أمَّلْنا جمعَه قديماً في أخبار أئمة الأمصار إن شاء الله».

(١) ٢: ١٠٨١ من الطبعة المحققة، و ٢: ١٤٨ من الطبعة المنيرية.

ثم جَمَع رحمه الله تعالى هذا الكتابَ المستطابَ في فضائل الأئمة الثلاثة المتبوعين: مالك، والشافعي، وأبـي حنيفة رضي الله تعالى عنهم، ولعلّه لم يَفرُغ لجمع فضائل الإمام المجتهد سفيان الثوري، والإمام المجتهد أبـي عَمْرو الأوزاعي رضي الله تعالى عنهما، فلم يتعرَّض مترجموه لذكر كتابٍ له في هذا الباب.

وقال المؤلّف الإمامُ ابنُ عبد البرّ أيضاً في أهمية الاعتناءِ بسِيَرِ الأئمة وقراءتِها، في كتابه «جامع بيان العلم» أيضاً[١] في آخر (باب حكم قول العلماء بعضِهم في بعض) ما نصه: «والذين أثنَوْا على سعيدِ بنِ المسيّب وعلى سائر من ذكرنا من التابعين وأئمةِ المسلمين أكثرُ من أن يحصَوا، وقد جَمَع الناسُ فضائلَهم وعُنُوا بسِيَرِهم وأخبارِهم، فمن قرأ فضائلَ مالك، وفضائلَ الشافعي، وفضائلَ أبـي حنيفة، بعد فضائل الصحابة والتابعين، وعُني بها ووَقَفَ على كريمِ سِيَرِهم وهَدْيِهم، كان ذلك له عملاً زاكياً، نفعنا اللَّهُ بحبّ جميعِهم.

قال الثوري رحمه الله: عند ذكرِ الصالحين تنزلُ الرحمةُ[٢].

ومن لم يَحفَظْ من أخبارهم إلاَّ ما بَدَر من بعضِهم في بعضٍ، على الحَسَدِ والهَفَوات والغضبِ والشهوات، دون أن يُعنَى بفضائلِهم: حُرِم التوفيقَ، ودَخَل في الغيبة وحاد عن الطريق[٣]، جَعَلَنا اللَّهُ وإياك ممن يسمعُ القولَ فيتبعُ أحسنَه». آمين.

---

(١) ٢: ١١١٧.

(٢) جاءتْ هذه الكلمة في غير مصدرٍ عن سفيان بن عيينة رحمه الله تعالى، وإليه عزاها الحافظُ ابنُ الجوزي في مقدمة «صِفة الصَّفْوة».

(٣) كما فعل ابن حبان في كتابه «المجروحين»، إذ ذَكَر فيه الإمامَ أبا حنيفة وعزا إليه كلمات هي من الكفر والزندقة والسخرية بالشريعة والدين بمكان خطير!

كما يأتي نقلُ جُمَلٍ منها تعليقاً في ص ٢٣١ ــ ٢٣٧، فقف عليها لترى فيها ما لا يقوله إلاَّ ملحدٌ أو مجنون، ومع ذلك عزاها إلى الإمام أبـي حنيفة بكل ارتياحٍ وثقةٍ.

وهذه كلمة جامعةٌ وقاعدة هامّةٌ نافِعة، ينبغي الاعتناءُ بها والعضُّ عليها بالنواجذ، ومن حاد عنها وبدأ يطعَنُ على الأئمة لكلماتِ الغضب وهَفَوات اللسان، أو شَرَع يَقْبَلُ في الغضّ عن رفيع جنابهم أخبارَ كلِّ من هبَّ ودبَّ، فقد ابتعد عن الصواب بُعدَ الأرض من السماء، وقانا الله تعالى من مواضع الخِزْي والرَّدَى.

اقتصارُ ابن عبد البرّ على فضائل الأئمة الثلاثة وإغفالُهُ ذكرَ فضائل الإمام أحمد:

هذا، وإن مما ينبغي ذكرُه هنا أنَّ ابنَ عبدِ البرّ رحمه الله تعالى اقتَصَر في كتابهِ هذا على تراجمِ الأئمةِ الثلاثةِ، ولم يَذكُرْ معهم الإمامَ أحمدَ بنَ حنبل رضي الله تعالى عنه، وهو أحدُ الأئمةِ الأربعةِ المتبوعين المعروفين شرقاً وغرباً في عصر ابنِ عبد البرّ وقبلَه وبعدَه! وإنما ترجم له في هذا الكتاب في أصحابِ الإمامِ الشافعي ترجمةً وجيزةً فاضلةً[1] بما نصُّه:

«وممن أَخَذ عن الشافعي ببغداد وجالسَه وفَضَّله: أبو عبد الله أحمدُ بن حنبل، . . .، وكان محلّه من العلم والحديث ما لا خَفَاء به. وكان إمامَ الناس في الحديث، وكان وَرِعاً خيِّراً فاضلاً، عابداً صَلِيباً في السنَّةِ، غليظاً على أهلِ البِدَع، وكان أعلمَ الناسِ بحديث الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم، وله اختيارٌ في الفقه على مذهب أهلِ الحديث، وهو إمامُهم، لم يُجرَّد للشافعي[2]. انتهى.

ويظهر من هذا أن ابنَ عبد البرّ يَرى الإمامَ أحمد إماماً في الحديث له اختيار في الفقه، وسبقه إلى نحو هذا الرأي الإمامُ ابنُ جرير الطَّبَري المتوفى سنة ٣١٠، فلم يَذكُرْ خلافَ الإمامِ أحمد في كتابه «اختلاف الفقهاء»، وقال إنه لم يَذكر فيه خلافه، لأنه كان مُحدِّثاً لا فقيهاً، وتبعهما على ذلك غير واحدٍ ممن جاء بعدَهما.

---

(١) في ص ١٦٦.

(٢) أي لم يَنتسِب إليه ولم يَتفرَّغ لتنقيحِ مذهبِه وتأصيلِه.

وهذا تغليبٌ منهم لجانب الحديث على جانب الفقه عند الإمامِ أحمد رحمه الله تعالى، ومع صدق هذا في الواقع فالإمامُ أحمد إمامٌ فقيهٌ مجتهدٌ شهد بفقهه الناسُ، وعلى رأسهم شيخُه الإمامُ المطلبـي محمد بن إدريس الشافعي رضي الله تعالى عنه، حيث قال فيما رَوى حَرْمَلةُ عنه:

«خرجتُ من بغداد فما خلَّفْتُ بها رجلاً أفضلَ، ولا أعلمَ، ولا أفقهَ، ولا أتقى من أحمدبن حنبل»[1]، وكان وقتئذٍ ببغداد طائفةٌ كبيرةٌ من الفقهاء من أصحاب الشافعي ومن أصحاب الإمامِ محمد بنِ الحسن الشيباني، مثل محمد بنِ سَمَاعة، وعيسى بنِ أبَان، وأبـي علي الزعَفْراني، وأبـي علي الحُسين الكَرَابِيْسِي، وأبـي ثَوْر الكَلْبِـي، وأبـي عُبَيد القاسم بنِ سَلاّم، وأبـي عبد الرحمن أحمد بنِ محمد الأشعري البصري، وأبـي يعقوب إسحاق بنِ رَاهُوْيَهْ، وغيرِهم رحمهم الله تعالى ورضي عنهم، وقد فضّل الإمامُ الشافعي أحمدَ بنَ حنبل على جميع هؤلاء في العلم والفقه.

وقد دَوَّن أصحابُه وكبارُ الفقهاء من أتباعه فقهَه وقَعَّدُوه وفَرَّعُوه، فأصبح مذهبُه بحمد الله تعالى على قَدَم المساواة مع المذاهب الثلاثة الأخرى، وجزى الله الجميع عنا وعن المسلمين خيرَ الجزاء.

وقد بحث الأستاذ الدكتور عبد المجيد محمود عبد المجيد عن زَعَامَة الإمام أحمد وإمامتِه في الفقه، في كتابه «الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري» ص ١٢٨ و ١٣١، بحثاً جيِّداً أحببتُ نقله هنا بلفظه، قال حفظه الله تعالى:

«زعامة الإمام ابن حنبل لأهل السنة، في مقابلة المعتزلة ــ معروفة مشهورة ــ ، لكن هذا لا يمنع أن تكون زعامة أحمد لأهل الحديث، ويُرشِّحُ لهذا

(١) من «سير أعلام النبلاء» ١١ : ١٩٥.

أنَّ ابن عبد البر قد أثبت فقه أهل الحديث، وصرَّح بإمامة أحمد لهم في هذا الفقه، فقد قال عن أحمد بن حنبل في كتابه «الانتقاء» ص ١٠٧ «وله اختيار في الفقه على مذهب أهل الحديث، وهو إمامهم».

هذا على الرغم من أن ابن عبد البر، لم يذكره مع الفقهاء الثلاثة: مالك والشافعي وأبـي حنيفة، ولكنْ اقتصارُهُ على هؤلاء، لا يعني أن الفقه محصور فيهم، فقد وُجِدَ لغيرهم مذاهبُ امتدَّتْ حياتُها حتى عاصرت ابنَ عبد البر.

وإنما اقتصر على هؤلاء لكثرة أتباعهم، وما جرّته المنافسة بينهم من طعنٍ في هؤلاء الأئمة، ولعل ابن عبد البر قد تابع أبا داود السجستاني في قوله الذي ترحَّم فيه على هؤلاء الثلاثة، اعترافاً منه بإمامتهم وتنبيهاً للمتعصبين المغالين: (رحم الله مالكاً، كان إماماً. رحم الله الشافعي، كان إماماً. رحم الله أبا حنيفة، كان إماماً)[1].

أما الخلاف في اعتبار أحمد بن حنبل من الفقهاء فهو خلاف قديم، نتج عن قياسه بمن سبقه من الفقهاء، ووَزْنِه بمعايير فقههم، من دقة الاستنباط وحسن التخريج، أو بما بَلَغوه من شهرة، وما نالوه من كثرة في التلاميذ والأتباع، دون ملاحظة منهجه الخاص، ودون تنبه لتكوّن المدرسة الجديدة التي أخذت تقتحم عالم الفقه لتُزاحِم بقيةَ المذاهب، ولتأخذ مكانها بين المدارس الفقهية، تحت شعار (المحدثين) أو (أهل الحديث).

لقد أهمل ابن جرير ذكرَ ابن حنبل في الخلافيات، وقال: إنما هو رجُلُ حديثٍ لا رجُلُ فقه، وواجَهَ المِحَنَ من الحنابلة لأجل ذلك، كذلك أَهمل مذهبَه كثيرٌ ممن صنفوا في الخلافيات، كالطحاوي، والدَّبُوسي، والنسفي في «منظومته» والعلاء السمرقندي، والفَرَاهي الحنفي أحد علماء المئة السابعة في «منظومته»

(١) الانتقاء، ص ٢٣، وجامع بيان العلم ٢: ١٦٢.

ذات العِقْدين، وكذلك أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأَصِيلي المالكي في كتابه «الدلائل»، والغزالي في «الوجيز»، وأبو البركات النَسَفي في «الوافي»، وقال ــ القاضي عياض ــ في «المدارك»: إنه دون الإمامة في الفقه، وجَوْدة النظر في مأخذه، عكسَ أستاذه الشافعي[(١)].

ويَرُدُّ ابنُ عقيل الحنبلي على من لم يعتدَّ بفقه أحمد، فيقول: ومن عجيب ما نسمعه عن هؤلاء الجهال: أنهم يقولون: أحمد ليس بفقيه، لكنه محدث. وهذا غاية الجهل، لأنه قد خرج عنه اختيارات بناها على الأحاديث بناء لا يعرفه أكثرهم، وخرج عنه من دقيق الفقه ما ليس نراه لأحد منهم، وانفرد بما سلموه له من الحفظ[(٢)].

والحق أنه نهج في الفقه نهجاً مستقلاً، وأنه مهَّد للمحدثين مِن بعدِه طريق هذا الفقه، ويسر لهم التأليف فيه، وهيَّأ لهم الالتفاف حوله بحفظه الكثير من الآثار، وبما أسبغَتْ عليه المحنةُ من تأثيرٍ بالغٍ في النفوس، ونحن مع الأستاذ الشيخ محمد أبـي زهرة إذ يقول عنه: (لذلك يحق لنا أن نقول: إن أحمد إمامٌ في الحديث، ومن طريق هذه الإمامة في الحديث والآثار كانت إمامته في الفقه، وأن فقهه آثارٌ في حقيقته، ومنطقه، ومقاييسه، وضوابطه، ولونه، ومظهره. ولقد أنكر لهذا ابن جرير الطبري أن يكون فقيهاً، وعدّه ابن قتيبة في المحدثين، ولم يعده في الفقهاء، وكثيرون قالوا مثل هذه المقالة أو قريباً منها، ولكن النظرة الفاحصة لدراساته وما أُثِرَ عنه من أقوالٍ وفتاوى في مسائل مختلفة تجعلنا نحكم بأنه كان فقيهاً غلب عليه الأثر ومنحاه»[(٣)]. انتهى كلام الدكتور عبد المجيد.

---

(١) من الفكر السامي للحَجْوي ٣: ٢١ ــ ٢٢.

(٢) المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل ص ٣٨. قال عبد الفتاح: نقل هذا الإنكارَ عن ابن عقيل الحافظُ ابن رجب الحنبلي في «ذيل طبقات الحنابلة» ١: ١٥٦ في ترجمة ابن عقيل.

(٣) ابن حنبل للأستاذ أبـي زهرة ص ١٥٤ ــ ١٥٥.

وقال شيخنا العلامة الكوثري في «مقالاته» ص ١٢٠ ــ ١٢١ عند بحثه عن فِكْرَةِ التقريب بين المذاهب، وبيانِه أن الأئمةَ الأربعةَ كانوا كأُسْرَةٍ واحدةٍ في خدمةِ الدين، وتبيينِ طُرقِ الاستنباطِ من الكتابِ والسنةِ، قال رحمه الله تعالى: «وأحمدُ بنُ حنبل تَلَقَّى من أبي يوسف ثلاثةَ قَماطِرَ من العلم في ثلاثِ سَنَوَاتٍ، واستفاد من كُتُب محمدِ بنِ الحسن دقائق المسائل، وأخذ عن أسد بن عَمْرو صاحبِ أبي حنيفة.

ثم تفقّه على الشافعي عند مجيئه إلى العراق سنة ١٩٥، وقد جمع بين فقه علوم فقهاءِ الأمصار على سعة روايته في الحديث، حتى كان مَرجِعَ العلماء في السؤال عن مسائِلَ أئمةِ الفقه، فكان أحمدُ بنُ الفَرَج يسألُه عن مسائل مالكٍ وأهلِ المدينة، وكان إسحاقُ بنُ منصور الكَوْسَجُ ــ راويةُ فقهه وفقه ابنِ راهويه ــ يسألُه عن مسائل سفيان الثوري، وكان الميمونيُّ يسألُه عن مسائل الأوزاعي، وكان إسماعيلُ بنُ سعيدِ الجرجاني الشَّالَنْجِي يسألُه عن مسائل أبي حنيفة وأصحابِه.

لكنّه كان يأبى تدوينَ المسائِل أمامَه تحتَ إشرافِه حذراً من التَّبِعَة، حتى إنه لمّا بلغه أن الكوسجَ يروي عنه مسائلَ في خراسان، جمعَ أصحابَه وأشهدَهم على أنه رَجَع عن تلك المسائل، مع أن كتابَ أبي يعقوب إسحاق بنِ منصور الكوسجِ في مسائل أحمد وابنِ راهويه ــ وهو موجودٌ بظاهرية دمشق ــ، مما يُعوِّلُ عليه التِّرمذيُّ في مذهب أحمد وإسحاق في المسائل.

ولم يكن رجوعُ أحمد عنها لضَعْفٍ فيها بل خوفاً من التَّبِعة، وهذا لونٌ من الورع أوجَبَ كثرةَ الاختلاف في مسائله حيث لم يُشرِفْ على تدوينها، حتى يُروَى عنه في بعض المسائلِ نحوُ عشرِ روايات، وآفةُ ذلك الرواةُ عنه.

وقد رَكِبَ أبو بكر الخلَّالُ راحلتَه في زمنٍ متأخّرٍ فتنقّل في البلاد يُسجِّلُ

مسائلَ أحمد من أفواه أصحابِه وأصحابِ أصحابِه، فَبَلَغ ما سَجَّلَه أربعين مجلَّداً تَجمَعُ مختلفَ الروايات عنه، فأتْعَبَ فقهاءَ مذهب أحمد في تمحيص تلك الروايات، ومن أحسنِ من قام بتحرير تلك الروايات هو صاحبُ «منتقى الأخبار» عبدُ السلام بنُ تيمية الحَرَّاني رحمه الله في كتابه «المُحرَّر»، فجزاه الله عن العلم خيراً». انتهى ما أردت نقلَه من كلام شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى.

فهذه كلمات أردتُ ذكرَها حول إمامة أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى في الفقه الإسلامي ومكانَتِه السامية في ذلك، نظراً إلى إغفال المؤلف ابنِ عبد البرّ ذكرَه مُستقلاًّ، وقد أُلِّفَتْ في مناقبه رضي الله تعالى عنه كتبٌ كثيرة من قِبَلِ العلماء المتقدّمين والمتأخرين من حنابلة وغير حنابلة، كالإمامِ البيهقي المتوفى سنة ٤٥٨ عصريِّ ابن عبد البرّ، فقد ألّف مناقبَه في مجلّد، وكالحافظ ابن الجَوْزِي المتوفى سنة ٥٩٧، وكتابُه مطبوع في مجلّد، وآخرِينَ غيرِهما، وبسط ذلك موضعٌ آخر.

قال شيخنا العلامة الكوثري رحمه الله تعالى في تقدمته لكتاب «الغُرَّة المنيفة في تحقيق بعضِ مسائلِ الإمام أبـي حنيفة» لأبـي حفص الغزنوي ص ٥: «ومنا جزيلُ الشُّكرِ لأئمةِ الفقهِ المتبوعينَ رضي الله عنهم أجمعين على تسابُقِهم في استنباطِ الأحكام العمليةِ من الكتابِ الكريم والسنةِ النبوية، حيثُ مَهَّدُوا قواعدَ الاستنباطِ والفهم، وملأوا العالَمَ بدَوَاوينهم في العلم، وخَلَفَهم فقهاءُ أصفياءُ يَسيرُون على مَهْيَعِهم الرَّشيد ومَنْهَجِهم السَّديد، فَخَلَّدُوا كُتباً فاخرةً وعُلوماً زَاخرةً مَشكورينَ في الدنيا والآخرة». انتهى.

وأما كلامُ أتباعِ كلٍّ من هؤلاء الأئمةِ في تفضيل أئمتِهم فهذا لا بأس به إذا كان عن إنصافٍ واعتدالٍ من غير عُدْوَانٍ وحَطٍّ على الأئمةِ الآخرين، وإن كان الصوابُ عندي في ذلك ما قالَهُ الإمام الفقيهُ الأصولي المحدّثُ العلامةُ ابن أمير الحاج الحَلَبـي، الحنفي، في آخر كتابه «التقرير والتحبير في شرح كتاب التحرير» من كتب أصول الفقه ٣: ٣٥٤، قال رحمه الله تعالى:

«قد تكلَّمَ أتباعُ المذاهب في تفضيل أئمتهم، قال ابنُ المُنَيِّر: وأحَقُّ ما يُقالُ في ذلك ما قالت أُمُّ الكَمَلَةِ عن بَنِيها: ثَكِلْتُهُمْ إن كنتُ أعلَمُ أيُّهم أفضَلُ، هم كالحَلْقَةِ المُفْرَغَةِ لا يُدْرَى أين طَرَفَاها.

فما مِن واحدٍ منهم إذا تجرَّدَ النظرُ إلى خصائصِهِ إلاَّ ويَفْنَى الزمانُ لناشِرِها دون استيعابها، وهذا سَبَبُ هُجوم المُفَضِّلين على التعيين ــ أي تعيين أحد الأئمة خاصةً ــ ، فإنه لغَلَبَةِ ذلك على المُفَضِّل، لم يَبْقَ فيه فَضْلَةٌ لتفضيلِ غيرِه عليه.

وإلى ضِيقِ الأذهانِ عن استيعاب خصائصِ المُفَضَّلِين جاءت الإشارةُ بقوله تعالى: ﴿وما نُرِيْهِمْ مِن آيَةٍ إلاَّ هِيَ أكبَرُ مِن أُخْتِها﴾، يُرِيدُ ــ والله أعلم ــ أنَّ كلَّ آيةٍ إذا جُرِّدَ النظرُ إليها، قال الناظِرُ: هي أكبَرُ الآيات، وإلاَّ فما يُتَصَوَّرُ في آيتينِ أن يكون كلٌّ منهما أكبَرَ من الأخرى بكل اعتبار، وإلاَّ لتناقَضَ الأَفْضَلِيَّةُ والمفضولية.

والحاصلُ أن هؤلاء الأئمةَ الأربعةَ، انخرَقَتْ بهم العادَةُ على معنى الكرامة، عنايةً من الله تعالى بهم، إذا قِيسَتْ أحوالُهم بأحوالِ أقرانِهم، ثم اشتهارُ مذاهبهم في سائر الأقطار، واجتماعُ القلوبِ على الأخذِ بها ــ دُونَ ما سواها إلاَّ قليلاً ــ على ممرِّ الأعصار: مما يَشهَدُ بصلاح طَوِيَّتِهم، وجَمِيلِ سَرِيرتِهم، ومُضاعَفَةِ مَثُوبَتِهِم، ورِفْعَةِ دَرَجتِهم، تغمَّدهم الله تعالى برحمتِه، وأعلى مَقامَهم في بُحبُوحةِ جَنَّتِه، وحشَرَنا مَعَهم في زُمْرةِ نبيِّنا محمدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم وعِتْرَتِه وصَحَابَتِه، وأدخَلَنا صُحبَتَهم: دارَ كرامتِه». آمين. انتهى كلام الإمام ابن أمير الحاج الحلبي.

* * *

نسخُ الكتاب وطبعتُه الأولى:

طُبِعَ هذا الكتابُ المُنِيفُ أولَ مرةٍ بمطبعة المَعَاهد بالقاهرة سنة ١٣٥٠، قام بطبعه والاعتناءِ به صديقي الأَستاذ السيد حسامُ الدين القُدْسي رحمه الله تعالى، وعَلَّق عليها شيخُنا العلامةُ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى تعليقاتٍ وجيزةً، إلى نحو نصفِ الكتاب، إلى ص ٨٨ من الطبعة المذكورة.

وقد أشار الأستاذُ القدسي رحمه الله تعالى في (كلمة الناشر) إلى أنه اعتمد في طبع هذا الكتاب على مصوَّرةٍ منه بدار الكتب المصرية، عن المخطوطة المحفوظة في خِزَانة ولي الدين بالآستانة: إصطنبول، «مع استكمال نقصِها، ومقابلة بعضِها بنُسخةِ خِزَانة كُوپْرِيلي محمَّد باشا بالآستانة أيضاً»، ذكر أن نسخةً ثالثةً من الكتابِ في خِزَانة الأَسْكُورِيال بالأندلس، ولم يُشِر إلى رجوعِه إليها أو وُقوفِه عليها.

وقد حصلتُ ــ والحمدُ لله على فضلِه ــ على صورةٍ كلٍّ من نسخة ولي الدين، وكوپريلي، والأسكوريال؛ وعلى رابعةٍ ناقصة فيها تراجم أصحاب مالك.

أما نسخة مكتبة ولي الدين بالآستانة: إصطنبول، فالرمزُ لها (و)، وآلَتْ هذه المكتبة الآن إلى مكتبة بيازيد في إصطنبول، ورقمُ النسخة فيها ١٦٠٥، وهي في ١١٣ صفحة وعددُ الأسطرِ في كلّ صفحةٍ ٢٣ سطراً، وجاء عنوانُ الكتاب في وجه هذه النسخة كما أثبتُّه في داخل الكتاب في ص ٣١، وجاء في وجه هذه النسخة أيضاً على الحاشية من طرف اليسار في أعلى الصفحة ما يلي: «وقفُ الشيخ

أحمد المعروف بچاوش زاده على العلماء ببلدة قُسْطَنْطِنِية، فيُعطَى لمن طلب منهم بعد أخذ رهنٍ قوي أو كفيلٍ مَلِيٍّ، وجَرَى ذلك في المحرّم الحرام سنة ثلاث وسبعين وألف من هجرة من له الشرفُ».

وفي أسفل الصفحة ما يلي:

«الحمد لله أقرَّ الشيخُ الإمامُ شهابُ الدين أحمد بن عبد العزيز بن يوسف الحراني الشهير بابن المُرَحِّل، فسح الله في أجله: أن هذا الكتاب وهو «فضائل الثلاثة الفقهاء» وما قبله وهو كتاب «الشفا» للقاضي عياض، نسخَةُ ولده لصلبه النجيب يوسف، وهما ملك من أملاكه، وحق من حقوقه، ليس لأحد معه تعلق ولا نزاع. وأشهد عليه بذلك في صحة منه وسلامة وجواز أمر في عاشر شهر رمضان المعظم من سنة إحدى وسبعين وسبع مئة، حسبنا الله وهو شهيد على المقر بذلك.

منهم

شهد على المقر بذلك شهد على المقر بذلك شهد على المقر بذلك

وكتبه أحمد بن أحمد الخيسي كتبه عمر بن أبـي بكر بن محمد النصيبـي كتبه محمد بن عشائر

في نوبة نجم الدين
ابن أحمـد الكبتي
لطف الله به.

والشيخ شهابُ الدين ابن المرحّل هذا مترجم في «الدرر الكامنة» للحافظ ابن حجر ١ :٢٠٣، وهذا نصُّ ترجمته فيها:

«أحمد بن عبد العزيز بن يوسف بن أبـي العز عزيز بن يعقوب بن يغمور الحراني، شهاب الدين ابن المرحِّل، نسبة لصناعة أبيه، ولد سنة ٧٠٤، وأُسْمِـعَ

على أبـي الحسن بن الصواف، وعلي بن عيسى بن القيم وغيرهما. واشتغل في الفقه، فقرأ علي الزين الكتاني وأبـي حيان وغيرهما، وأجاز له الدمياطي.

ثم انتقل إلى حلب فقطنها، وحدث بها، أخذ عنه ابن عشائر، والبرهان سبط ابن العجمي، وعالم حلب وحاكمها ابن خطيب الناصرية، وآخرون. وكان فاضلاً خيراً محباً لأهل الخير. كتب بخطه كثيراً من الكتب، منها «المَطْلَب» مات في ٢١ ربيع الآخر سنة ٧٨٨». انتهى.

وخطُّ هذه النسخة واضحٌ وجميلٌ للغاية والشكلُ فيها تامٌّ لجميع ألفاظِها تقريباً، فيَشْكُلُ لفظَ (قال)، إلاَّ أنها لا تخلو من الغَلَط، وفي جملة من صفحاتها طَمْسٌ لبعض الأسطر.

وينتهي كتابُ الانتقاء في هذه النسخة في أوّلِ ص ١٠٨، ثم جاء بعدهُ خبرٌ ونظمٌ يتعلقان بأخبار أبـي حنيفة، وقد أُثْبِتا في ص ٣٢٦، من هذه الطبعة المحققة.

وفي ص ١٠٩ ــ ١١٣ عدةُ فوائدَ أجنبيةٍ عن موضوعِ الكتابِ، هي من رواية أبـي الحسن طاهر بن مُفوَّز رحمه الله عن المؤلِّف ابن عبد البرّ، ومن جملة تلك الفوائد رسالةُ ابن عبد البرّ في أخذ جوائز السلطان وأنه جائز.

وفي آخر النسخة في ص ١١٣ ما يلي: «أبو عمر بن عبد البرّ أعلمُ من كان بالأندلس قبلَهُ بالآثارِ، والسُّنَنِ، واختلافِ علماءِ الأمصار، وكان في أول زمانِه ظاهريَّ المذهبِ مدةً طويلةً، ثم رجع عن ذلك إلى القول بالقياس من غير تقليد أحدٍ، إلاَّ أنه كان كثيراً ما يميلُ إلى مذهب الشافعي[1]. مولدُه يومَ الجمعة لخمس بَقِينَ من ربيعِ الآخِرِ ــ كذا دون ذكر سنة الولادة ــ ، ودُفِن يومَ الجمعة لصلاةِ العصرِ سنة ثلاث وستين وأربع مئة، صلّى عليه أبو الحسن طاهر بن مفوَّز صاحبُه

(١) كذا قال، والمشهورُ أنه مالكي المذهب، وتشهَدُ لذلك تآليفه ومصنفاته الفقهية والحديثية.

وراويتُه. رحم الله جميعَهم. وصلّى الله على سيدنا محمد وآلِهِ وصحبه وسلّم تسليماً كثيراً.

وكان الفراغُ من نسخ هذا الكتاب في شهر ذ ـ ي القعدة ـ سنة أربع وثلاثين وسبع مئة للهجرة النبوية. كتبه حسن بن يوسف بن إبراهيم الأنصاري عفا الله عنه».

وأما نسخة مكتبة كوپريلي بالآستانه فالرمز لها (ك)، ورقمها في المكتبة المذكورة ١١٢٦، وهي في ١٠٤ ورقةٍ، وعددُ الأسطُرِ في صفحاتها ١٧ سطراً على الغالب، واسمُ الكتاب والمؤلِّف على وجه هذه النسخة كما أثبتُّه على وجه الكتاب من هذه الطبعة، بتصرُّفٍ يسيرٍ، وجاء في خَاتَمِ الواقفِ للكتاب ما يلي: «هذا مما وَقَفَه الوزيرُ أبو العباس أحمدُ بنُ الوزير أبـي عبد الله محمد عُرِف بكوپريلي، أقال الله عِثارَهما ١٠٨٨».

وعلى وجه النسخة أيضاً اسمُ الناسخ إلاَّ أنه غيرُ واضحٍ، ولكن جاء في داخلِ الكتاب في نهاية ترجمة الإمام مالك بخطِّ الناسخ ما يلي: «علّقه الفقير إلى رحمة ربِّه علي بن محمد بن عبد الله بن واطاس النورري ـ كذا ـ بالقاهرة المحروسة في الثالث من ذي القعدة من سنة سبع مئة». وبهذا ظهر اسمُ الناسخ وتاريخُ النسخ، وهذه النسخة أقدمُ النسخ الثلاث الكاملة التي عندي، وهي أصحُّها أيضاً، خطُّها واضحٌ وجيِّدٌ في الجملة، والخطأ فيها قليلٌ والسقطُ نادرٌ.

وقد قرأ هذه النسخةَ وطالعَها الشيخُ أحمدُ بنُ أحمد الهَرْدي ـ كذا ـ المالكيُّ الأزهري، ونقلتُ ما كتبه في آخرِ النسخة في موضعه، وطَالَعَها أيضاً الشيخُ أبو بكر بن إبراهيم المالكي السامي، وعلّق أشياء في ترجمة الإمام أبـي حنيفة، وأثبتُّ كلَّ ذلك في مواضِعِه.

وينتهي الكتابُ في الورقة ١٠١ ب، وباقي الصفحات فيها قصةٌ للخليفة مأمون الرشيد في محادثته لصبـي من صبيان الأعراب، وأثرٌ لمجاهد. نقلاً عن

أبـي عمر ابن عبد البر، جاء فيه ذكرُ أيّام الجُمْعَة وما يناسبُ فيها من الأعمال، ثم نَظْمُ ذلك بأبيات لابن المبارك رحمه الله تعالى.

وأما نسخة مكتبة الأسكوريال بالأندلس فالرمز لها (أ)، ورقمُها في المكتبة المذكورة ١٨٠٧، وهي في ١٥٥ ورقة، وعددُ الأسطر في صفحاتها ١١ سطراً.

وجاء في وجه هذه النسخة: «كتابُ الانتقاء في أخبارِ الثلاثة الفقهاء. تأليفُ الإمام الحافظ أبـي عمر يوسف بنِ عبد الله بنِ محمد بنِ عبد البرّ النمري رضي الله عنه». «ملك سليل العربـي الناصري المعروف بالفقيه».

وفي أعلى الحاشية من طرف اليسار في وجه الكتاب أيضاً ما يلي: «من عواري الزمان في يد أمير المؤمنين زيدان بن أحمد أمير المؤمنين ابن محمد أمير المؤمنين ابن محمد بن عبد الرحمن أمير المؤمنين، كان الله له».

وفي الحاشية من تحت:

«الشكرُ للّه في العُسرِ واليُسرَى　　　أحمد بن محمد بن محمد للبُشْرَى»

وبجانبه بخط آخر: «الحمدُ للَّه ربِّ العالمين. في نوبة عفور ـــ كذا ـــ ربِّه الكريم، العبد الفقير إبراهيم بن محمد بن. . . بن محمد الجلجولي الشافعي الكِناني القادريّ عفى اللَّهُ عنه بتاريخ ٩٣٥».

وجاء في آخر النسخة تاريخ نسخها، وهو «٢٧ شوال ٨٣٤».

والتطابق بين هذه النسخةِ ـــ نسخةِ أ ـــ ونسخةِ و، المذكورة شبهُ تامٍّ، إلاَّ أنَّ هذه النسخةَ يَقَعُ فيها الغَلَطُ في رَسْم بعض الكلمات والسَّقَطُ لبعض الكلمات والجُمَل، وخطُّها فصيحٌ لكنّ جمالَه دون جمال نسخة و، فإنها غايةٌ في الجمال.

وهذه النسخ الثلاث كاملةٌ، وحصلتُ على صورة **نسخة رابعة محفوظة في مكتبة جامعة الملك سعود** برقم ٢٧٢٨، ورمزتُ لها بـ (س)، ولكنها ناقصة، عَدَدُ صفحاتها ٥٤، وتَتَضمَّنُ ترجمةَ الإمام مالك وأصحابه وأكثرَ ترجمة الإمام

الشافعي فقط، وتنتهي عند الخبر السادس من (باب جامع فضائل الشافعي وأخبارِه)، وخَطُّها مغربـي واضح سوى أنَّ الحروف متداخلةٌ أحياناً، وبعضُ الكلمات مطموسة، ولا تخلو عن الغَلَط. والسَّقَطُ فيها كثير، وفيها أيضاً نقصٌ طويل في بعض المواضع، وأما اسمُ الناسخ وتاريخُ النسخ فغيرُ مذكورينِ.

وجزءٌ من الكتاب محفوظٌ في مكتبة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض أيضاً، وعنوانُه في وجه المخطوط: «كتابٌ فيه ذكرُ التعريف بجماعةٍ من الفقهاءِ من أصحابِ مالكٍ رضي الله عنهم أجمعين. تصنيفُ أبـي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمَري الحافظ رحمه الله، روايةُ أبـي الحسن علي بن محمد بن عبد الله بن مؤمن الحرافي[1] عنه، وعنه الشيخ أبو الحسن علي بن عتيق بن أحمد بن عبد الله بن مؤمن الأنصاري إجازةً».

وفي أول الجزء سندُ صاحبِ النسخة الذي سيأتي ذكره آنفاً إلى ابن عبد البرّ من طريق الشيخ الفقيه أبـي محمد عبد الوهاب بن ظافر المعروف بابن رَوَاج، عن أبـي الحسن علي بن عتيق بن مؤمن الأنصاري، عن أبـي الحسن علي بن محمد بن مؤمن الحرافي، قال: أخبرنا أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البرّ النمري في كتابه.

وفي آخر الجزء: «كَتَبَه لنفسه محمدُ بنُ علي بن عبد الملك بن عبد العزيز القُرَشي عُرِفَ بابن القاهري، من خطّ يد الحافظ أبـي الحسن علي المقدسي، وقابلتُه عليها فصَحَّتْ، والحمدُ لله حقَّ حمدِه، وصلواتُه على محمد وآله وسَلَّم تسليماً».

---

(١) كذا وقع هذا الاسم في المخطوطة، هنا وفيما يأتي، والظاهرُ أنه (أبو الحسن الجذامي علي بن عبد الله بن محمد بن موهب الأندلسي)، فتحرَّف في المخطوطة إلى ما ترى، وأبو الحسن هذا وُلد سنة ٤٤١، وتوفي سنة ٥٣٢، وهو ممن يروي عن ابن عبد البر إجازةً، ترجمتُه في «الصلة» ص ٤٢٦، و «الشذرات» ٤ : ٩٩.

في آخر الجزء أيضاً سماعُ الناسِخ وغيرِ واحدٍ على الشيخ عبد الوهاب بن ظافر المعروف بابن رواج، وأثبتُ نصَّ السماع في موضعه في ص ١١٤ من هذه الطبعة.

ورمزتُ لهذه النسخة بـ (ج)، وهي مُقتَصِرَة على تراجم أصحابِ الإمام مالكٍ رحمه الله تعالى، كما سبق، فإمّا أن ابنَ عبدِ البرّ كان أفْرَدَ هذا الجزءَ بالتأليف ثم أدخلَه في «الانتقاء»، أو أفردَهُ الناسخُ من «الانتقاء» لأهميته عنده أو لأمرٍ آخر. وأصلُ هذه النسخة في مكتبة فيض الله بإصطنبول في ١٢ صفحة.

عملي في الكتاب:

لما توجَّهتْ رَغبتي إلى خدمة كتابِ «الانتقاء» استصحبتُ معي في أسفاري النسخةَ المطبوعةَ بعناية الأستاذ حسام الدين القُدْسي التي سبق ذكرُها في ص ١٤، لرَشَاقَةِ الكتابِ وطَلَاوتِه وفَخَامته في موضوعه، وهو يُتَرجِمُ لثلاثةِ أئمةٍ من أئمةِ المتبوعين في الإسلام، ولنخبةٍ مختارةٍ من كبارِ أصحابِهم وتلامذتِهم.

وقرأتُه، وفَصَّلتُه، وضبطتُ فيه الألفاظَ التي تَحتَاجُ إلى ضبط، بقدر ما تيسّر لي وحَضَرني، اعتماداً مني على هذه النسخة المطبوعة، نظراً إلى أن الأستاذَ القُدْسي قام بطبعِها والاعتناءِ بها، فتكون متمتعة بالمُقابَلَة الدقيقة والصحةِ التامَّةِ والضبطِ المتقَنِ الشديدِ، الذي أعهده في الأستاذ حُسام رحمةُ الله عليه.

ولكني أثناءَ قراءتي للكتابِ، وضبطِي لألفاظِهِ، كانت تَمُرُّ بـي كلماتٌ وعباراتٌ أتوقَّف في صحتها كثيراً، وبعضُها أجزم بوقوع التحريف فيها، وبعضُها لا أفهَمُ معناه إذا بَقيتْ العبارةُ كما هي، أو يكون المعنى فيه غامضاً أو فاسداً.

ولما فرغتُ من خدمة الكتاب بين السفر والحضر، قدَّمتُه إلى المطبعة، وسَعَيْتُ إلى تصوير النسخ المخطوطة الثلاث من إصطنبول والأسكوريال، رغبةً في التثبت من صحةِ بعض الكلمات أو الجُمَل التي توقَّفتُ فيها، أو صحَّحتُها باجتهادي ونظري الضعيف، ولما وَصَلَتْ إليَّ المصوَّراتُ عن النُّسَخ الثلاث،

وجاءني الكتابُ من المطبعة مصفوفاً مرتَّباً كما رَسَمْتُ له وأثبتُّه، قابلتُه وراجعتُ ما كنتُ توقَّفتُ فيه، أو جَزَمتُ بتحريفه، أو وقوعِ السَّقْطِ فيه، تبيَّن لي أنَّ الكتابَ فيه من التحريفِ والقلبِ والإبدالِ والسَّقْطِ في الإسنادِ والخَبَرِ والأسماءِ والعباراتِ: الشيءُ الكثيرُ جداً، وخاصَّةً في القسم الذي لم يُعلِّق عليه شيخُنا الكوثري رحمه الله تعالى.

فأسِفتُ على اعتمادي النسخةَ المطبوعةَ، التي كنتُ ظننتُ ضبطَها وسلامتَها من الأخطاء. ورجعتُ فقابلتُ النسخةَ المصفوفةَ بترتيبي وخدمتي بالنسخ المخطوطة الثلاث، وصوَّبتُ التحريفات، واتضحت لي العبارات، واستدركتُ السقط والقلب والإبدال، وقَوَّمتُ العبارات المختلة على الوجه السليم، ونقَّحتُ الكتاب على أَوْفَى ما استطعتُ، حتى غَدَا بفضل الله تعالى سليماً قويماً مُعَافَى من الإعلال والإخلال إن شاء الله تعالى.

هذا، وعند اختلاف النسخ اكتفيتُ بإثبات الصوابِ أو الراجحِ، ولم ألتزم التنبيهَ على الفُروقِ بين النُّسخِ جَلَّتْ أو قَلَّتْ حتى لا تَثْقُلَ حواشي الكتاب ولا تُشَوِّش فِكرَ القارىء، وإنما التزمتُ التنبيه إذا اتفَقَتْ النسخُ على الخطأ وصحَّحتُ النصَّ باجتهادِي أو مراجعةِ مصدرٍ آخر، أو إذا اشتبَه عليّ الراجحُ واستعصى الحكمُ بالصواب أو الخطأ، ولا يَبعُدُ أن يكون ما تزالُ في الكتاب بقيةٌ من التحريف والأغلاط، أرجو من الله أن يُعِينَني على كشفها بالمراجعاتِ العابرةِ أو بالوقوف على نسخةٍ أخرى تتمتَّع بالضبطِ والإتقانِ أكثرَ من النسخِ التي وصلتُ إليها، والله وليُّ التوفيق.

ورَقَّمتُ أبوابَ الكتابِ وفصولَه، وفَصَّلتُ أخبارَه وعباراتِه تفصيلاً، وجعلتُها إلى مقاطعَ صغيرةٍ للوضوح والراحة، وخرَّجتُ أحاديثَه بإيجازٍ في آخرِ الكتاب عند فَهْرَسَتِها، لقلةِ الحاجةِ إلى تخريجها تعليقاً، في مثل هذا الكتاب، لا سيما أن المصنف رحمه الله تعالى قد أخرج الأحاديث بأسانيدِها.

وذكرتُ قبل نصِّ الكتاب بحثاً في إيضاح كلماتٍ يختَصِرُها المحدِّثون في الكتابة لتكرُّرِها في الإسناد، وينطقونها في القراءة، فقد جاء كثير منها في هذا الكتاب، فاستحسنتُ شرحَها وإيضاحَها في أولِ الكتاب ليكون القارىءُ على بصيرةٍ.

وقد أبقيتُ في طبعتي هذه جميعَ تعليقاتِ شيخنا محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى في طبعة الأستاذِ القُدسي، استمراراً لطيِّب عَرْفِها وزاكي نفعها، ورمزتُ لتعليقاته بحرف (ز)، وعلّقتُ على الكتاب بإيجازٍ حيناً وبإسهابٍ حيناً آخر، حسبما اقتضاه المقامُ، وأطلتُ الكلامَ فيما علّقتُ على ترجمة الإمامِ أبـي حنيفة وأصحابِه، إيقافاً للمتهجِّمين على منازِلهم الرفيعةِ ومراتبِهم الساميةِ، والمتطاولين بألسنتِهم وأقلامِهم على رفيع أقدارهم، واللّهُ المستعان على أمثالهم.

هذا، وقد كان هذا الكتابُ في وَشَك الصدورِ في عام ١٤٠٧، ولكن لمّا قابلتُه بالمخطوطات وغيّرتُ فيه كثيراً تصحيحاً وإكمالاً، وأضفتُ إليه تعليقاتٍ لم أكن علّقتُها من قبل، احتجتُ إلى صفِّه من جديدٍ، فتأخّر صدورُه إلى هذا العام لذلك، والحمدُ لله تعالى على ما أنعم وأكرم، ومَدَّ في العمر إلى هذا الأوان، وأسألُه تعالى ــ وهو الربُّ الرحيم ــ أن ينفعني به وجميعَ إخواني من طلبة العلم وأهلِه، إنه قريب مجيب، وصلى الله تعالى وسلم على سيدِنا محمدٍ وعلى آلِه وصحبِه أجمعين، والحمدُ لله ربِّ العالمين.

وكتبه

في الرياض ١٥ من ربيع الأول سنة ١٤١٦ — عبدالفتاح أبو غدة

إيضاح حول كلمات يختصرها المحدِّثون في كتابة الإسناد
لتكررها فيه، وينطقونها في القراءة،
وقد جاء بعضها في هذا الكتاب، فاقتَضَى ذلك البيان

جرت عادةُ المحدِّثين بحذفِ بعض ألفاظِ أداءِ الحديثِ والروايةِ له، أو اختصارِها والرمزِ لها، في الخَطّ دون النُّطق، لتكررها كثيراً في كل إسناد، فيحذفونها بالمرة، أو يختصرونها بالرمز إليها، لكسبِ الوقتِ، وراحةِ اليد، ولغلاء الورق لديهم، إذْ غالبُهم كانوا أهلَ فقرٍ وإملاق. فمما يحذفونه:

١ ـ كلمةُ (قال)، يحذفونها خطاً في أثناء كتابة الإسناد، لتكررها مراراً كثيرة، ويقولونها نُطقاً في أثناء القراءة. فقولُ الإمام مسلم ـ مثلاً ـ في «صحيحه»، في كتاب الإيمان في (باب ذهاب الإيمان آخِرَ الزمان) ١٣١:١ بشرح النووي «حدثني زهير بن حرب، حدثنا عفان، حدثنا حَمَّاد، أخبرنا ثابت، عن أنس، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: لا تقومُ الساعةُ حتى لا يُقالَ في الأرضِ: اللَّهُ اللَّهُ».

المحذوفُ منه كما يلي: «حدثني زهيرُ بن حرب، قالَ حدثنا عفان، قالَ حدثنا حماد، قالَ أخبرنا ثابت، عن أنس...»[1].

---

(١) قال الحافظ ابن الصلاح في كتابه «معرفة أنواع علم الحديث» ص ١٩٦، في (النوع ٢٦): «ولا بد من ذكر (قال) حالةَ القراءة لفظاً». انتهى. وقال النووي في «التقريب»: «ولو تَرَكَ القارىءُ (قال) في هذا كلِّه فقد أخطأ». انتهى. وتعقَّبه السيوطيُّ في «تدريب الراوي» =

٢ ـ كلمةُ (قِيلَ له). قال ابن الصلاح: «ومما قد يُغْفَلُ عنه من ذلك ـ أي مما يُحذَفُ كتابةً ويُقالُ نُطقاً ـ : ما إذا كَان في أثناء الإسناد (قُرِىء على فلانٍ أخبرك فلان). فينبغي للقارىء أن يقول فيه: (قُرِىء على فلانٍ قِيلَ له: أخبرك فلان). فيُنْطَقُ بلفظ (قِيلَ له) في مثل هذه السياقة لإسناد الحديث.

ووقع في بعض الأسانيد: (قُرِىء على فلان حدَّثنا فلان). فهذا يُذكَرُ فيه بَدَلَ (قيل له) لفظُ (قالَ)، فيقال: (قُرِىء على فلانٍ قالَ حدَّثنا فلان).

٣ ـ كلمةُ (قال) عند تكررها متواليةً في الإسناد، يَحذفونها في الكتابة حيناً، ويُثبتونها حيناً، ومن نموذج حذفِها عند تواليها، وإثباتِها أيضاً: قولُ الإمام البخاري في بعضِ النسخ من «صحيحه» في كتاب العلم، في (باب تعليم الرجل أمَتَه وأهلَه) «. . .، . . .، حدثنا صالح بن حَيَّان، قال عامر الشعبـي، حدَّثني

= ص ٣٢٤ في (النوع ٢٦) في التخطئة مُسوِّغاً تَرْكَ (قال) نطقاً في قولهم: (حدثنا فلان، حدثنا فلان)، ووجَّهه من حيث المعنى والعربية، ونَقَل نَصْرَ الحافظِ ابنِ حجر لهذا الرأي وترجيحَه. فانظره إذا شئت.

وقد جرَتْ مذاكرةٌ في هذه المسألة، في حضرة السلطان أبـي الربيع سليمان بن محمد العَلَوي، الذي تولَّى المُلْكَ بالمغرب الأقصى سنة ١٢٠٦، حينما كان يُقرَأُ الحديثُ الشريفُ أمامَه، في «مسند الإمام أحمد» رضي الله عنه، فقال العلامة أبو عبد الله محمد بن أبـي العباس السراجي والعلامة محمد بن إبراهيم المهدي: لا بُدَّ من التلفُّظِ بكلمةِ (قال)، فنازعَتْهُمَا الجماعةُ في ذلك، فأشار السلطان إلى تحقيق هذه المسألة.

فأُلِّفَتْ رسائلُ في جوازِ تركِ التلفُّظِ بكلمةِ (قال)، ألَّفها جمهرةٌ من العلماء، منهم العلامة أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بِنِّيس الفاسي، وفرَغ من رسالته في فاتح المحرم سنة ١٢١٣، والعلامة حَمْدُون بن الحاج السُّلَمي المرداسي، والعلامة الطيِّبُ بنُ عبد المجيد بن كِيْرَان الفاسي، ورسائلُهم هذه محفوظة في بعض الخزائن العامَّةِ في المغرب كتِطْوان وغيرِها، رحمةُ الله عليهم أجمعين. وقد أكرمني بصُوَرٍ عنها الأخُ الأستاذ محمد أبو خُبزَة الحَسَني، من تطوان فجزاه الله عني خيراً. والأولى منها طبعتها ضمن مجموع «خمسُ رسائل في عِلمِ مصطلح الحديث».

أبو بُرْدَة، عن أبيه، قالَ: قالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: ثلاثةٌ لهم أجْرَانِ. . . » الحديث.

فلفظُ (قال عامر الشعبي) أصلُها المنطوقُ به (قالَ قالَ عامر الشعبي)، فحذفوا (قال) عند تكررها متواليةً في الخط، لكن تقال نطقاً. فقوله هنا: (قال عامر) تقديرُهُ: (قالَ صالحٌ قالَ عامر الشعبيُّ. . .). ولفظُ (عن أبيه، قالَ قالَ رسول الله) فيه إثباتُها كتابةً عند تواليها.

٤ ــ كلمةُ (رَوَى)، وهي مما جرَتْ عادةُ المحدِّثين بحذفِها وطيِّها من الكتابة اختصاراً، حين يسوقون السَّنَدَ بطريق العَنْعَنَة، أي بقولهم: (عن فلان، عن فلان. . .)، قال الإمام الغزالي في «المستصفَى من علم الأصول» ١: ١٧٠، في أواخر مباحث السُّنَّة: «العَنْعَنَةُ جَرَتْ العادةُ بها في الكَتَبَة، فإنهم استثقلوا أن يكتبوا عند كل اسم: (رَوَى عن فلان سَمَاعاً منه)، وشَحُّوا على القِرطاس والوقتِ أن يُضيِّعوه، فأوجزوا ــ فقالوا: عن فلان، فحذفوا (رَوَى) قَبْلَ (عن فلان)، و (سَمَاعاً منه) بعدَها اختصاراً ــ». انتهى كلامُ الإمام الغزالي.

وكأنه أخذه باختصار من كلام الحافظ الخطيب البغدادي، في كتابه «الكفاية» ص ٣٨٤، من الباب ١٢٢ (باب الكلام في إرسال الحديث ومعناه. . .)، قال رحمه الله تعالى:

«وإنما استجاز كتَبَةُ الحديثِ الاقتصارَ على العنعنة، لكثرةِ تكررِها، ولحاجتِهم إلى كَتْبِ الأحاديثِ المُجْمَلةِ بإسنادٍ واحد، فتكرارُ القَوْلِ من المحدِّث: ثنا فلانٌ عن سَمَاعِهِ من فلانٍ، يَشُقُّ ويَصعُبُ، لأنه لو قال: أُحدِّثكم عن سَمَاعِي من فلان، ورَوَى فلانٌ عن سَمَاعِه من فلان، وفلانٌ عن سَمَاعِه من فلان، حتى يأتيَ على أسماءِ جميع مُسْنِدِي الخبر، إلى أن يُرفَعَ إلى النبـي صلى الله عليه وسلم، وفي كل حديثٍ يَرِدُ مثلُ ذلك الإسنادُ، لطالَ وأضجَرَ، وربما كَثُرَ رجالُ الإسناد حتى يَبلغوا عشرةً وزيادةً على ذلك.

وفيه إضرارٌ بكتَبَةِ الحديث وخاصَّةً المُقِلِّين منهم، والحامِلِين لحديثهم في الأسفار، ويَذهَبُ بذكرِ ما مثَّلناه مُدَّةٌ من الزمان، فساغ لهم لأجلِ هذه الضرورةِ استعمالُ عن فلان».

٥ ــ كلمةُ (أنه)، ومما يُحذَفُ في الكتابة عادةً للاختصار كلمةُ (أنه)، كحديث البخاري في كتاب الوضوء، في (باب حَمْلِ العَنَزَةِ مع الماء) ١ : ٢٥٢ «عن عطاء بن أبـي ميمونة، سَمِـعَ أنسَ بنَ مالك يقول: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم. . .» الحديث. قال الحافظ ابن حجر هنا: «قولُه: سَمِـعَ أنَسَ بنَ مالك، أي أنه سَمِـعَ. ولفظةُ (أنه) تُحذَفُ في الخطّ عُرفاً».

ومما يختصرونه من الألفاظ في الكتابة، وينطقون به تاماً عند الأداء:

٦ ــ كلمةُ (حدَّثَنا)، و (حَدَّثني)، فقد جرت عادتهم باختصارها في الخط دون النطق، لتكررها مراراً كثيرة في الإِسناد، ويقولونها تامةً في أثناء القراءة، والمشهورُ عندهم في اختصار لفظ (حدثنا) كتابةً حَذْفُ شطرِها الأول، وهو الحاءُ والدالُ، ويقتصرون من هذه الكلمة على لفظ (ثنا). وهذا هو الشائع الغالب، وربما اقتصروا في الكتابة على الضمير فقط، وحذفوا الثاءَ، فكتبوا (نا)، فقط، فتقرأ في الحالين: (حَدَّثَنا).

ووقع في بعض الكتب اختصارُ (حدثنا) إلى (حنا)، وهو اختصار غيرُ معروف لدى علماء المصطلح، وذكرتُه لغرابتِهِ وليُعرَف، جاء ذلك في النسخة المخطوطة المحفوظة في إصطنبول، في مكتبة مراد مُلَّا تحت رقم ١٤٣٧، من كتاب «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبـي حاتم، جاء فيها (حنا) اختصارَ (حدثنا)، وهو اختصارٌ غريب لم يذكره أهلُ المصطلح، كما قال المُعَلِّمي في مقدمته للكتاب المذكور ص (يح).

واختار الحافظُ البيهقي رحمه الله تعالى في كتابه «السنن الكبرى» اختصارَ

(أخبَرَنا) إلى (أبنا)، فيُعبِّرُ في أول السند بقوله: (أخبرنا)، ثم يَختصِرُ فيكتُبُ هـذه الصيغـةَ إذا تكـرَّرَتْ فـي الإسنـاد: (أبنـا) ــ ولا ينقطـون الـرمـوز غـالبـاً، لتكررها ــ، كما نبَّه إليه الإمام النووي في «التقريب» متن «تدريب الراوي» ص ٣٠٢، والحافظ العراقي ٢: ١٥٣ في (النوع ٢٥)، والشيخُ عبد الرحمن المُعَلِّمي اليمـاني في آخر فهرس المجلد الرابـع من «السنن الكبرى» ٤: ٤٣ ــ ٤٤.

وأما (حَدَّثَني) بصِيغَةِ إسنادِ الكلام إلى المفرد، فجرَتْ عادتُهم باختصارها كتابةً إلى لفظِ (ني)، فيَحذِفون الحاءَ والدالَ والثاءَ جميعاً، ويَنطِقُونها: (حَدَّثَني)، كما جاء ذلك في كتاب «الانتقاءِ» هذا كثيراً. وقد يكتفون بحذف الحاء والثاء فقط، ويثبتون الدال، فيصير اللفظُ المثبَتُ كتابةً (دني).

وتأتي (نا)، و(ني)، في هذا الكتاب: «الانتقاء» أحياناً مصحوبةً بواوٍ قبلَها هكذا: (ونا)، (وني). وهذه الواو واوُ العطف، يُؤتَى بها لعطفِ الإسنادِ اللاحق على قولِ صاحب الإسناد السابق، كما ستراه في مواضع كثيرة منه، وما رأيتُه إلاَّ في هذا الكتاب، فلعله من اصـطلاح السادة المحدِّثين المغاربة، إذ لـم أره فـي كتـب المصـطلـح، ولا فـي كتـب السـادة المحـدِّثيـن المشــارقـة، والله أعلم.

٧ ــ كلمةُ (أخبَرَنا)، جَرَتْ عادةُ المحدِّثين باختصارها أيضاً عند كتابة الإسناد، دون النطق. والمشهورُ عندهم في اختصارها الاقتصارُ على الهمزة والضمير فقط هكذا: (أنا)، في حال الإسنادِ للمتكلِّمِ ومعه غيرُه، وتُنطَقُ في القراءة (أخبَرَنا).

وتأتي أحياناً بلفظ (أني) رمزاً للمتكلِّم المفرد وحدَه، كما ستأتي في مواضع كثيرة من هذا الكتاب: «الانتقاء»، وتُنطَق (أخبرني). وإن كان الحافظُ السيوطي في

«تدريب الراوي» ص ٣٠٣، في (النوع ٢٥)، قد مَنَع الرَّمْزَ إلى (أخبرني)، وإلى (أنبأنا)، وإلى (أنبأني)، فقال عَقِبَ الكلام على اختصارِ (حدثنا) و (أخبرنا) السابقِ نقلُه هنا ما يلي: «تنبيه: يُرْمَزُ للفظِ (حدَّثني)، فيُكْتَبُ (ثني) أو (دثني) دُونَ (أخبرني) و (أنبأنا) و (أنبأني) ». انتهى.

٨ ــ كلمةُ (قالَ)، جرت عادتهم أيضاً باختصار لفظةِ (قال)، قال الحافظ السيوطي عقبَ كلامه السابق: «قال العراقي: منهم من يَرمُزُ لها بقاف، ثم اختلفوا، فبعضُهم يَجمعُها مع أداة التحديث، فَيكتُبُ (قثنا)، يريد (قال حدثنا)، وبعضُهم يُفرِدُها فيكتبُ (ق ثنا)، وهذا اصطلاح متروك». انتهى.

قلتُ: وعلى هذا الاصطلاح (قثنا) جاء الرمزُ والاختصارُ في كتاب «فضائل الصحابة» للإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، من أوله إلى آخره في النسخة المطبوعة.

٩ ــ حَرْفُ (ح) رمزٌ عند المحدثين ــ على أصح الأقوال ــ إلى التحوُّلِ والانتقالِ من إسنادٍ إلى آخَر، فإذا انتهى القارئُ إليه قال: (حَا)، مقصورةً بدون همزة.

وقيل: إنها رمزٌ إلى قوله: (الحديث)، وأهلُ المغرب يقولون إذا وصلوا إليها: (الحديث).

وقيل: إنها رَمْزٌ إلى لفظِ (صَحَّ). والمختارُ من هذه الأقوالِ هو الأوَّلُ.

وإنما يصنعون هذا إذا كان للحديثِ إسنادانِ أو أكثَرُ، وبين الإسنادينِ أو الأسانيدِ اتفاقٌ في بعضِ الرُّواةِ وتغايُرٌ في البعض، فَيذكُرُ الراوي موضعَ الاختلافِ من الإسنادَيْن، حتى إذا وَصَل إلى موضع الاتفاق بينهما قالَ: (ح)، إشارةً إلى اتحادِ السَّنَدِ فيما بَعْدَ مَنْ قِيلَ بَعْدَ اسمِهِ: (ح)، وحَوَّلَ إلى إسنادٍ آخَرَ من أوَّلِه إلى موضع الاتفاق.

ثم من موضع الاتفاق إذا كان المُتَّفِقُ في هذا الموضع اثنين، أخبَرَ الراوي عنهما بلفظ: قالا. . .، وإذا كان المُتَّفِقُ جماعةً أخبَرَ الراوي عنهم بلفظِ: قالوا. . . والغايةُ من هذا التحويل عندهم الإيجازُ والاختصار، فبدلاً من أن يَسوقَ كلَّ رواية على حِدَة، من أولها حتى آخرها، ويكونُ فيها التكرارُ في جملةٍ طويلة من الإسناد، يُوجِزُ بهذا التحويل، لكسب الوقتِ والوَرَقِ.

وقد أكثر منه الإمامُ مسلم في «صحيحه»، وهذان نموذجان منه:

١ ــ قال الإمام مسلم رحمه الله تعالى، في كتاب الإيمان من «صحيحه»، في (باب الدليل على أن حُبَّ الأنصار من الإيمان) ٢: ٦٤ بشرح النووي: «حدثنا عثمان بن محمد بن أبي شيبة، حدثنا جرير: ح.

وحدثنا أبو بكر بن أبـي شيبة، حدثنا أبو أسامة.

كلاهما ــ يعني جريراً وأبا أسامة ــ عن الأعمش، عن أبـي صالح، عن أبـي سعيد، قالَ: قالَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: لا يُبغِضُ الأنصارَ رجلٌ مؤمنٌ بالله واليوم الآخِر».

٢ ــ وقال الإمام مسلم أيضاً في كتاب الإيمان، في (باب تفاضُلِ أهل الإيمان فيه ورُجْحانِ أهل اليَمَن فيه) ٢: ٢٩ «حدثنا أبو بكر بن أبـي شيبة، حدثنا أبو أسامة. ح.

وحدثنا ابنُ نُمَير، حدثنا أبـي. ح.

وحدثنا أبو كُرَيب، حدثنا ابنُ إدريس،

كلُّهم عن إسماعيل بن أبـي خالد. ح.

وحدثني يحيـى بن حبيب الحارثي واللفظُ له، حدثنا مُعْتَمِر، عن إسماعيل، قال: سمعتُ قيساً يَروي عن أَبـي مسعودٍ، قال: أشار النبيُّ صلى الله عليه وسلم بيدِهِ نحوَ اليمن فقال: أَلَا إنَّ الإيمانَ ها هنا. . .» الحديث. انتهى.

قال الإمام النووي في مقدمة «شرحه على صحيح مسلم» ١ : ٣٨، في الفصل ٣٣، «وهذه الحاءُ تُوجدُ في كتب المتأخرين كثيراً، وهي كثيرةٌ في صحيح مسلم، قليلةٌ في صحيح البخاري». انتهى.

هذه مصطلحاتٌ حديثيّة، لاختصار الألفاظِ التي تتكرر كثيراً في كتابة الحديث، استحسنتُ ذكرها في تقدمة هذا الكتاب، لورود كثيرٍ منها فيه، والله ولي التوفيق.

* * *

كتاب

الانتقاء في فضائل الأئمة الثلاثة الفقهاء

رضي الله عنهم

وذكر عيون من أخبارهم للتعريف بجلالة أقدارهم

تأليف

الإمام الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري

رضي الله عنه

وهو مُجزأ على ثلاثة أجزاء:

أولها: يشتمل على فضائل مالك بن أنس رضي الله عنه وأخباره، ومن ذكر فيه معه من أصحابه رحمهم الله.

والثاني: يشتمل على فضائل محمد بن إدريس الشافعي وأخباره، ومن ذكر فيه معه من أصحابه رحمهم الله.

والثالث: يشتمل على فضائل النعمان بن ثابت أبي حنيفة وأخباره، ومن ذكر فيه معه من أصحابه رحمهم الله.

[٨] بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله على سيدنا محمد وآلِه وصحبِه وسلَّم.

أخبرنا الشيخُ الفقيه الإمام الزاهد العالم الثقةُ الأمينُ أبو الحسين محمدُ ابنُ الشيخِ الفقيهِ العالِم أبـي جعفر أحمدَ بن جُبَير الكِنَاني[١] الأندلسيِّ[٢]، قال: أنبأني والدي المذكورُ[٣]، عن جَدِّي لأُمِّي أبـي عِمرانَ موسى بنِ أبـي تَلِيد الشَّاطِبِـيِّ[٤]، قال: أخبَرَني الإمامُ الحافظ أبو عُمَر يوسفُ بنُ عبد الله بن محمد بن عبد البَرِّ النَّمَرِيُّ رضي الله عنه، قال:

الحمد للَّه رب العالمين، إلَهِ الأولين والآخرين، خالقِ الخلق أجمعين، ومُفَضِّلِ بعضِهم على بعض في العقل والدين، وفي الفَقْرِ والغِنَى، وفي الضلالة والهُدَى، وفَضَّل منهم الملائكةَ والأنبياء، ولم يَجعل للأنبياء

---

(١) في نسخة أ ــ وهذا المقطعُ بتمامه زيادة منها، ووقع فيها: (الكتاني) بالتاء، وهو تحريف.

(٢) صاحبُ «الرحلة» المشهورة، المولود سنة ٥٤٠ والمتوفى سنة ٦١٤ رحمه الله تعالى، يروي عنه الإمام الحافظ زكي الدين المنذري، والكمالُ الضرير، وطائفة. ترجم له الذهبـي في «سير أعلام النبلاء» ٢٢: ٤٥ ــ ٤٧.

(٣) المتوفى سنة ٥٥٢ رحمه الله تعالى.

(٤) المولود سنة ٤٤٤ والمتوفى سنة ٥١٧ رحمه الله تعالى، ترجم له ابنُ بَشْكُوَال في «الصلة» ص ٦١٠ ــ ٦١١.

وَرَثَةٌ غيرَ العلماء، إذا صَحِبَهم التوفيقُ والتُّقَى، فمن استَودَعَه اللَّهُ عِلْمَ دِينِه، وعَمِلَ به، وعلَّمه، ولم يَكتم شيئاً منه لمن احْتاج إليه، كان من ورثة النبيين، ومن الأئمة المتقين.

واللَّهَ أسأله ضارعاً إليه أن يَجعلني منهم، وأن لا يَحِيد بـي عنهم، فأفوزَ في الفائزين، وأن يَجعلَ لي لسانَ صِدقٍ في الآخِرين.

أما بعدُ فإنَّ طائفة ممن عُنِيَ بطلبِ العلم وحَمْلِه، وعَلِمَ[1] بما علَّمه الله عظيمَ بركتِهِ وفضلِهِ، سألوني مجتمعين ومُفْتَرِقين، أن أذكُر لهم من أخبارِ الأئمة الثلاثة، الذين طار ذِكرُهم في آفاق الإسلام، لِمَا انتَشَر عنهم من عِلم الحلال والحرام، وهم أبو عبد الله مالكُ بن أنس الأَصْبَحيُّ المدني، وأبو عبد الله محمدُ بن إدريس الشافعيُّ المُطَّلِبـي المكي، وأبو حنيفة النعمانُ بن
[٩] ثابت / الكوفي[2]، عُيوناً وفِقَراً، يَستدلون بها على موضعِهم من الإمامة في

---

(١) وفي ك: وعمل. وهي ضعيفة.

(٢) تابع ابنُ عبد البر في الاقتصار على هؤلاء أبا داود صاحب السنن، كما أخرجه عنه حيث قال ــ كما سيأتي في الصفحة ٦٧ ــ : حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: نا ابنُ داسَة، قال: سمعتُ أبا داود يقول: «رَحِمَ الله مالكاً كان إماماً، رَحِمَ الله الشافعي كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً».

وأشار المصنف بوصف الثلاثة بالمدني والمكي والكوفي، إلى أنَّ سَرْدَ تراجمهم على هذا الترتيب إنما هو من جهة تفضيل المدينةِ على مكة، وتفضيلِ مكة على الكوفة، لا باعتبار طبقاتهم في أنفسهم وإلاَّ لقدَّم التابعيَّ على تابع التابعي، وتابعَ التابعيّ على من هو من أتباع تبع التابعين، ومراتبُهم في الفقه الإسلامي مما يَستغنِي عن التنويه.

وذلك مثلُ تقديم بعضهم لنافع على ابن كثير، وابنِ كثير على ابن عامر، وهكذا إلى تمام القراء السبعة، بالنظر إلى أن نافعاً مُقرىءُ المدينة، وابنَ كثير مقرىءُ مكة، وابنَ عامر مقرىءُ الشام، وإلاَّ فابنُ عامر أقدَمُ السبعة في الطبقة، ثم ابنُ كثير، ثم =

. . . . . .

= عاصم، ثم أبو عمرو بن العلاء، ثم حمزة، ثم نافع، ثم الكسائي كما لا يَخفى. (ز).

قلت: هذا منهج معهود في تآليف المتقدمين وكتبهم، جاء في «معجم الأدباء» لياقوت الحموي ١٨ :٧٥، في ترجمة (الإمام أبـي جعفر محمد بن جرير الطبري)، عند تعداد مؤلفاته: «قال أبو بكر بن كامل الشجري تلميذُ ابن جرير: ومن كتبه الفاضلة: كتابُه المسمَّى بكتاب بسيط القول في أحكام شرائع الإسلام، . . . ، ذَكَرَ فيه العلماء من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن أَخَذ عنهم. ثم من أخذ عنهم، ثم من أخذ عنهم من فقهاء الأمصار.

بدأ بالمدينة لأنها مُهاجَرُ النبـي صلى الله عليه وسلم ومن خَلَفَه أبو بكر وعُمَرُ وعثمانُ ومن بَعدهم، ثم بمكة لأنها الحرم الشريف، ثم العراقينِ الكوفةِ والبصرة، ثم الشام وخراسان». انتهى.

ولما تحدَّث الإمام الحافظ ابن أبـي حاتم الرازي، في كتابه «تقدمة الجرح والتعديل»، عن أئمة الحديث الجهابذة النقادِ أهل الطبقة الأولى، الجامعين بين الحفظ والعلم والنقد، بدأ فيهم بمن في المدينة، ثم بمن في مكة، ثم بمن في الكوفة، ثم بمن في البصرة، ثم بمن في الشام.

وكذلك صَنَع ابنُ مجاهد في (كتاب السبعة في القراءات)، فبدأ بأئمة القراء في المدينة، ثم في مكة، ثم في الكوفة، ثم في البصرة، ثم في الشام.

ونحوَ ذلك صَنَع الحافظُ ابن حبان في كتابه «مشاهير علماء الأمصار»، فقد رتَّبه على المدن، وبدأ بالمدينة المنورة، فقدَّمها في الذكر على سواها من مدن الإسلام، وقال في مقدمته ص ١ ــ ٢ مُعدِّداً أصقاع الإسلام، فهي «ستة أصقاع تشملها عِمارةُ الإسلام، أولها: الحجاز بحواليها، والثاني: العراق بنواحيها، والثالث: الشام بأطرافها، والرابع: مصر بجوانبها، والخامس: اليمن بما والاها، والسادس: خراسان بما دار عليها، هذه المدن المشهورة في الإسلام».

وقد ذكر سبب تقديمه المدينة النبوية على غيرها من المدن، بقوله في ص ٣:=

الدِّيانة، ويكونُ ذلك كافياً مختصَراً، ليَسهل حفظُه ومعرفتُه، والوقوفُ عليه والمذاكرةُ به، من ثناءِ العلماء بعدَهم عليهم، وتفضيلِهم لهم وإقرارهم بإمامتهم.

وقد أكثَرَ الناسُ في ذلك بما يُرغَبُ عن كثير منه، فاقتَصرتُ مما ذكروه على عُيونِهِ دونَ حَشْوِه، وعلى سَمِينِهِ دون غَثِّه. وسأذكُرُ في كتابـي هذا من ذلك إن شاء الله، ما يكفي ويَشفي، مع الاختصارِ وطرحِ التكرار، والاقتصارِ على ما يَجمُلُ به التَّذْكَار، والله المستعان، وهو حسبـي ونعم الوكيل.

١ ــ بابُ ذكرِ مولدِ مالك بن أنس، ونَسَبِه، وحِلْفِه في قريش:

قال أبو عُمَر رضي الله عنه: نَذكُرُ ها هنا مولِدَه، ومُدَّةَ حملِ أُمِّه به، [١٠] ونسَبَه / في ذي أَصْبَح، وحِلْفَه في قريش، وصِفتَه، ونُؤَخِّرُ ذِكرَ وفاتِهِ إلى آخِرِ أخباره إن شاء الله.

١ أخبرنا أحمد بن محمد بن أحمد، قال: نا محمد بن عيسى بن رِفاعة، قال: نا يحيـى بن أيوب بن بَادِي العلاَّف، قال: سمعتُ يحيـى بن بُكَير يقول: وُلِدَ مالكُ بن أنس سنة ثلاث وتسعين من الهجرة.

وقال يحيـى بن بُكَير، نا عَطَّاف بن خالد، قال: وُلِدَ مالك بن أنس سنة

= «لأنها مهبط الوحي، ومعدن الرسالة، وبها نُصِرَ المصطفى صلى الله عليه وسلم كثيراً، ومنها انتشر الإسلام وظَهَرت أعلامُ الدين، وفيها قبرُ رسول الله صلى الله عليه وسلم وضجيعيه أبـي بكر وعمر رضي الله عنهما، وإياها قَطَن جُلُّ الصحابة». انتهى.

وحين اختصر الحافظ ابن الجوزي كتاب «حلية الأولياء» لأبـي نعيم، في كتاب سماه: «صِفَة الصفوة»، رتَّبه على البلدان، وبدأ فيه بعدَ ترجمة سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم، بالمدينة لأنها دار الهجرة، ثم ثنَّى بمكة المكرمة، ثم ذكر الطائف لقربها من مكة، ثم بغداد، ثم بلاد المشرق، ثم بلاد المغرب. وهكذا سار على رعاية هذا المنهج كثيرٌ غيرُ هؤلاء الأئمة، فاعرفه.

ثلاث وتسعين. قالَ عَطَّاف: ووُلِدتُ سنةَ إحدى وتسعين. قال ابن بُكَير: وأخبرني غيرُ عَطَّاف أن أمَّه حَمَلَتْ به سنتين. وقال عُمَارة بن وَثِيْمة: وُلِدَ مالك بن أنس في ربيع الأول سنة أربع وتسعين.

وكذلك قال محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: وُلِدَ مالك بن أنس سنة أربع وتسعين، قال: وفيها وُلِدَ الليثُ بن سعد.

قال أبو عُمَر: وغيرُ هؤلاء يقولون: وُلِدَ مالك بن أنس سنة سبع وتسعين من الهجرة[١].

ولم يختلِف أصحابُ التواريخ من أهل العلم بالخبَرِ والسِّيَر، أنَّ مالكاً رحمه الله تُوفِّيَ سنةَ تسع وسبعين ومئة، وسنذكُر القائلين بذلك في آخِر أخباره من هذا الكتاب إن شاء الله.

٢ حدثنا أحمد بن فتح بن عبد الله، قال: نا أحمد بن الحسن الرازي

(١) يكثُرُ مثلُ هذا الاختلاف في سنة الولادة، أو الوفاة، في رجال القرن الأول والثاني، وسببُهُ كما قال شيخنا العلامة الكوثري رحمه الله تعالى، في «تأنيب الخطيب» ص ١٦٥ «إنَّ في مواليد الصدر الأول ووفَيَاتِهم اختلافاً كثيراً، لتقدُّمِهم على تدوين كُتُب الوفَيَات بمدةٍ كبيرة، فلا يُبَتُّ في أغلب الوفيات بروايةِ أحدِ النقلة.

وها هو أُبَـيٌّ بن كعب رضي الله عنه، من أشهر الصحابة، اختلفوا في وفاته من سنة ١٨ إلى سنة ٣٢. والذهبـي يُصِرُّ على أن وفاته سنة ٢٢ في كتبه جميعاً، مع أنه عاش إلى سنة ٣٢، وشارَكَ في جَمْع القرآن في عهد عثمان رضي الله عنه، كما يَظهر من «طبقات ابن سعد». انتهى.

وقال في ص ٢٠ «وعند تعدد الأقوال والروايات في الولادة أو الوفاة، يؤخذ بالقول المتأخر في الولادة، والمتقدم في الوفاة، ترجيحاً منهم لأحدثِ التواريخ المروية في المواليد، وأقدمِها في الوفَيَات، أخذاً بالأحوط في الحكم بالاتصال أو بالانقطاع، لكن هذا إذا لم يوجد ما يؤيد إحدى الروايات». انتهى. فاحفظه.

بمصر[١]، قال: نا أبو الزِّنْباع رَوْحُ بن الفَرَج القطان، قال: سمعتُ أبا مُصعَب الزهريَّ يقول: مالكُ بنُ أنس من العرب صَلِيبَةً[٢]، وحِلْفُهُ في قريش في بني تَيْم بن مُرَّة.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: نا أحمد بن محمد بن إسماعيل، قال: نا أحمد بن الحسن الأنصاري، قال: أنا الزبير بن بكار، قال نا إسماعيل بن أبي أُوَيس ابنُ أخت مالك بن أنس، قال: هو مالك بن
[١١] أنس بن مالك بن أبي / عامر بن عَمْرو بن الحارث بن غَيْمان بن خُثَيْل بن عَمْرو بن الحارث، وهو ذو أَصْبَح من حِمْيَر بن سَبَأ.

حدثنا أحمد بن عبد الله، عن أبيه، عن عبد الله بن يونس، عن بَقِي بن مَخْلَد، قال: قال لنا خليفة بن خَيَّاط في «كتاب الطبقات»[٣]: مالكُ بن أنس بن مالك بن أبي عامر، من ذي أصْبَح، من حِمْيَر، يُكنى أبا عبد الله.

وقال البخاري: مالك بن أنس، كنيتُه أبو عبد الله، كان إماماً، رَوَى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري.

وقال البخاري: نا إبراهيم بن المنذر، قال: نا أبو بكر بن أبي أُوَيس، قال: حدثنا سليمان بن بلال، عن نافع بن مالك بن أبي عامر، عن أبيه[٤]،

---

(١) جاء في نسختي أو والمطبوعة: (الحسن)، وفي نسخة ك (الحُسَين).

(٢) يقال: عربيٌّ صَلِيبٌ وصَلِيبة أي خالِصُ النَّسَب.

(٣) ص ٢٧٥.

(٤) سَقَط من المخطوطات الثلاثِ والمطبوعةِ لفظُ (عن أبيه)، وهو ثابت في «التاريخ الصغير» للبخاري ١: ١٦٩، و «التمهيد» لابن عبد البر ١: ٩٢، و «طبقات ابن سعد» ٥: ٦٣، وغيرِ كتاب. قال ابنُ سعد بعدَ نهايةِ هذا الخبر: «فعِدادُهم اليومَ في بني تَيمٍ لهذا السبب».

قال: قال لي عبدُ الرحمن بن عثمان بن عُبَيد الله التيمي: هل لك إلى ما دَعَانَا إليه غيرُك فأبينا عليه: أن يكون هَدْمُنا هَدْمَك، ودَمُنا دَمَك[١]، تَرِثُنا ونَرِثُك ما بَلَّ بَحْرٌ صُوْفَةَ[٢].

---

(١) قال ابن الأثير في «النهاية» في (هدم) ٥:٢٥١ «الهَدْمُ بالسكون ــ وبالفتح أيضاً ــ هو إهدارُ دم القتيل، يقال: دِماؤهم بينهم هَدْمٌ: أي مُهْدَرَةٌ. والمعنى إن طُلِبَ دَمُكم فقد طُلِبَ دمي، وإن أُهدِرَ دَمُكم فقد أُهدِرَ دَمِي، لاستحكام الألفة بيننا، وهو قولٌ معروف للعرب، يقولون: دَمِي دَمُك، وهَدْمي هَدْمُك، وذلك عند المعاهدة والنصرة».

(٢) جاء في «لسان العرب» و «تاج العروس» في (صوف): «صُوفُ البحر: شيءٌ على شكل هذا الصُّوفِ الحيواني ــ زاد في «المعجم الوسيط»: يَطْفُو على سَطْحِه ــ، واحدتُه صُوفة، ومن الأبَدِيَّات ــ أي الأمثالِ التي تُفيدُ معنى التأبيدَ ــ قولُهم: لا آتِيك ما بَلَّ بَحْرٌ صُوفةً». انتهى. وذكر الزمخشري في «أساس البلاغة» هذا المَثَل في (صوف)، والميدانيُّ في «مجمع الأمثال» فيما أوَّله (لا)، بلفظِ «لا أفعَلُ كذا ما بَلَّ بحرٌ صُوفةً وما أنَّ في الفُرَاتِ قَطْرَةً».

وذكر الزمخشري في كتابه «المستقصَى في أمثال العرب» ٢:٢٤٦ المثَلَ: لا أفعَلُ كذا ما بَلَّ بَحرٌ صُوفةً. ثم قال: «قال مُهَلْهِل:

مـا بَـلَّ بَحْـرٌ كَفَّـاً بصُـوفَتِهـا ... وما أناف الهِضَابَ مِن حَضَنِ

(حَضَن اسم جبل في أعالي نجد).

وقال أبو ميمون العِجْلي ــ من الرجز ــ:

لا يَشْتكِيْـنَ عَمَـلاً مـا أنقَيْـنْ ... ما دامَ مُخٌّ في سُلاَمَى أو عَيَنْ

ما بلَّلَ الصُّوفَةَ ماءُ البحرَيْن»

فالمعنيُّ بهذا المثل تأبيدُ ما يُربَطُ به نفياً وامتناعاً، وكانت العرب تتعاهدُ في الشدائد والأزمات على الترابط والمؤازرة إلى أبعد ما تتصوره من الأزمان، فيقولون في استمرار العزم على نفي ما ينفونه: لا أفعلُ ذلك ما أنَّ في السماءِ نجماً، لا أفعلُ ذلك ما أنَّ السماء سماء، لا أفعلُ ذلك ما بَلَّ بحرٌ صُوفةً. وصُوفةُ البحر دائمةُ الوجود في البحر، =

وَقَالَ الواقدي ــ وهو أبو عبد الله محمد بن عمر القاضي الأسلمي مولىً لهم ــ قَالَ: مالكُ بن أنس بن مالك بن أبـي عامر: من ذي أصْبَح، من حِمْيَر، له عِدادٌ في بني تَيْم بن مُرَّة، إلى عثمانَ بن عُبَيد الله أخي طلحة بن عُبَيد الله، يكنى أبا عبد الله، حَمَلَتْ به أمُّه سنتين.

قال أبو عُمَر: هَذا لا أعلَمُ أنَّ أحداً أنكر أنَّ مالكاً ومَنْ وَلَدَه، كانوا حُلَفَاء لبني تَيْم بن مُرَّة من قريش، ولا خالفَ فيه، إلاَّ أنَّ محمد بن إسحاق زَعَم أنَّ مالكاً وأباه وجَدَّه وأعمامَه مَوالي لبني تَيْم بن مُرَّة.

وهذا كان السَّبَبَ لتكذيبِ مالكٍ لمحمد بن إسحاق، وطعنِهِ عليه. وقد رُوِيَ عن ابن شهاب أنه حَدَّث عن أبـي سُهَيل نافع بنِ مالك، فقال: حدَّثني نافعُ بنُ مالك مَوْلَى التيميين. وهذا عندنا لا يصح عن ابن شهاب(١).

[١٢] / وقد ذكَر غيرُ الواقدي أنَّ أُمَّه حَمَلَتْ به ثلاثَ سنين، وأنه كان أشقَرَ شديدَ البياض، رَبْعةً من الرجال، كبيرَ الرأس، أصلعَ، وكان لا يَخضِبُ شيبَه.

= تطفو على سطح الماء، فهي مبتلةٌ دائماً. وليست (الصوفةُ) هنا صُوفةَ الحيوان، فاحفظ ذلك.

(١) قال القاضي عياض في «ترتيب المدارك» ١: ١١٠: قولُ ابن شهاب هذا في صحيح البخاري أولَ كتاب الصيام. (ز). وذلك في الباب الخامس في (باب هل يقال: رمضان أو شهر رمضان. . .) ٤: ١١٢.

وقال القاضي عياض بعد ذلك: «وتَصرُّفُ (المولى) في لسان العرب بمعنى (الحليف) و (الناصِر) وغيرهما: معروفٌ، فلعلَّه: ما أراد ابنُ شهاب». انتهى.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ٤: ١١٤، عند قول ابن شهاب هذا: «وكان مالك يقول: لسنا مواليَ آلِ تَيْم، إنما نحن عَرَبٌ من أصبَح، ولكن جَدِّي حالَفَهم».

وذكر عبد الملك بن الماجِشُون فيما رَوَى الزبيرُ وغيرُه عنه: قال بعضُ ولاة أهل المدينة لمالك: يا أبا عبد الله، ما لك لا تخضِبُ كما يخضب أصحابُك؟ فقال له مالك: لم يبقَ عليك من العَدْلِ إلاَّ أن أخضِب![1]

وذكر أحمد بن حنبل، عن إسحاق بن عيسى الطباع، قال: رأيتُ مالك بن أنس لا يخضِبُ، فسألته عن ذلك، فقال: بلغني عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أنه كان لا يَخضِب.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصْبَغ، قال نا أحمد بن زهير، قال: نا مصعب بن عبد الله بن مصعب الزبيري، قال: نا أبي عبدُ الله بن مصعب، عن أبيه مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير، قال: ذُكِرَ لعامر بن عبد الله بن الزبير: أبو مالِك بنِ أنس وأعمامُه وأهلُ بيته، فقال: أمَا إنهم من العَرَب، قال عبدُ الله بن مصعب: قَدِمَ مالكُ بنُ أبي عامر المدينة متظلِّماً من بعض ولاة اليمن، فمال إلى بعض بني تَيْم بن مُرَّة، فعاقَدَه وصار معهم.

قال أبو عُمَر: رَوَى عن مالك رحمه الله جماعةٌ من شيوخه الذين رَوَى عنهم، منهم يحيى بن سعيد الأنصاري، وأبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل الأسدي القرشي، المعروفُ بيَتِيم عُروة، وزيادُ بن سعد.

ورَوَى عنه من الأئمة دُونَ هؤلاء أبو حنيفة[2]، وسفيانُ الثوري،

---

(١) في نسخة و (العَذْل) بالذال.

(٢) أخرج ابن شاهين والدارقطني في «غرائب مالك»: عن محمد بن مخزوم، عن جده محمد بن ضحاك، ثنا عمران بن عبد الرحيم الأصبهاني، ثنا بكار بن الحسن، ثنا =

. . . . . .

= حماد بن أبـي حنيفة، عن أبـي حنيفة، عن مالك بن أنس، عن عبد الله بن الفضل، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس، عن النبـي صلى الله عليه وسلم قال: «الأَيِّمُ أحقُّ بنفسها من وليها، والبِكرُ تُستأمر وصَمْتُها إقرارُها».

وأخرج الخطيب البغدادي في «رواة مالك» عن محمد بن علي الصِّلْحِي الواسطي، ثنا أبو زرعة أحمد بن الحسين، ثنا علي بن محمد بن مهرويه، ثنا المُجبِّر بن الصلت، ثنا القاسم بن الحكم العُرَني، ثنا أبو حنيفة، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر، قال: أتَى كعبُ بنُ مالك النبـيَّ صلى الله عليه وسلم، فسأله عن راعيةٍ له كانت تَرعَى في غنمه، فتخوَّفت على شاةِ الموتَ فذبحَتْها بحجر، فأمَرَ النبـيُّ صلى الله عليه وسلم بأكلِها.

ولم يجد أصحابُ الاستقراء التام في هذا الصدد غيرَ هذين الحديثين من رواية أبـي حنيفة عن مالك، وكلاهما غيرُ ثابت بهذا الطريق، وإن أخرجهما السيوطي وعوَّل عليهما، في «الفَانِيد في حلاوةِ الأسانيد»، بل الأول عن حماد بن أبـي حنيفة، عن مالك بدون توسُّطِ أبيه، كما أخرج أبو عبد الله محمد بن مخلد العَطَّار في جزئه الذي سماه «ما رواه الأكابر عن مالك»، حيث قال: نا أبو محمد القاسم بن هارون، نا عمران، نا بكار بن الحسن الأصبهاني، ثنا حماد بن أبـي حنيفة، ثنا مالك بن أنس، الحديث.

وفي هذا الجزء روايةُ الزهريِّ، ويحيـى بن سعيد، وابنِ جريج، والثوريِّ، وشعبةَ، ويَتِيم عُروة، والأوزاعي ، وحماد بن أبـي حنيفة، وحماد بن زيد، وإبراهيم بن طَهْمان، وورقاءَ، وغيرِهم، عن مالك، ولم يُذكَر فيه روايةُ أبـي حنيفة عنه، كما رأيته في نسخةٍ عليها طِباقُ السماع في الخزانة الظاهرية بدمشق، فزيادة أبـي حنيفة في السند وَهَمٌ من راوٍ.

والثاني إلى أبـي حنيفة، عن عبدِ الملك، وهو ابن عُمير، عن نافع، فتصحَّف على ابنِ الصلت: عبدِ الملك بمالكٍ، وخالَفَ بقيةَ أصحاب العُرَني، كما يظهر من طرق الحديث.

ومن هنا قال الحافظ ابن حجر: لم تَثبُت روايةُ أبـي حنيفة عن مالك، وإنما أوردها الدارقطني ثم الخطيب لروايتين وقعتا لهما بإسنادين فيهما مقال. اهـ. =

. . . . . .

= وقد تُوفي أبو حنيفة قبل مالكٍ بنحوِ ثلاثين سنة. نعم ثَبَت نظرُ مالك في كتب أبـي حنيفة وانتفاعُه بها، كما رواه الدَّرَاوَرْدِيُّ وغيرُه، على ما أخرجه ـ أبو العباس ـ ابنُ أبـي العوَّام حيث قال:

حدثني يوسف بن أحمد المكي، ثنا محمد بن حازم الفقيه، ثنا محمد بن علي الصائغ بمكة، ثنا إبراهيم بن محمد، عن الشافعي، عن عبد العزيز بن محمد الدراوردي، قال: كان مالك بن أنس يَنظرُ في كتب أبـي حنيفة وينتفعُ بها.

كما ثَبَت اجتماعُ مالك مع أبـي حنيفة كلَّما حج وزار النبـي عليه السلام، حتى قال أبو حنيفة لمَّا سُئل عن علماء المدينة: إن يَنجُب منهم فالغلامُ الأشقر الأزرق. وفي رواية: رأيتُ بها عِلماً مبثوثاً، فإن يَجمَعْه أحدٌ فالغلام الأبيض المُحمَرُّ، يُريد مالكاً. كما في «انتصار الفقير السالك للإمام الكبير مالك» ـ ص ١٣٩ لمحمد بن محمد بن إسماعيل الغرناطي ثم القاهري المالكي، وقد طُبعَ حديثاً سنة ١٩٨١ في بيروت ـ .

وقد أخرج القاضي عِياض في «المدارك» ١: ١٥٢، قال الليثُ بن سعد: لقيتُ مالكاً في المدينة، فقلت له: إني أراك تَمسَحُ العَرَقَ عن جبينك، قال: عَرِقتُ مع أبـي حنيفة، إنه لفقيهٌ يا مصري. ثم لقيتُ أبا حنيفة وقلتُ له: ما أحسَنَ قولَ ذلك الرجلِ فيك، فقال: أبو حنيفة: والله ما رأيت أسرعَ منه بجواب صادق، ونقدٍ تام يعني مالكاً. اهـ.

وأما ما يذكره الذهبـي في «طبقات الحفاظ» ١: ٢٠٩ من أن سعيد بن أبـي مريم رَوَى عن أشهب أنه قال: رأيت أبا حنيفة بين يدي مالك كالصبـي بين يَدَيْ أبيه. قلتُ: فهذا يدل على حسن أدب أبـي حنيفة وتواضُعِه، مع كونه أسَنَّ من مالك. اهـ. فلا يكاد يصح إسناداً.

وكان أشهَبُ لِدَةَ الشافعي، أو كان على أكبر تقدير ابنَ عشرٍ عند وفاةِ أبـي حنيفة، ولم يَثبت اجتماعُه مع مالك في أواخر سِنِيْ وفاةِ أبـي حنيفة، وما كان مالك مؤدِّبَ الأطفال، وإنما كان اجتماعُهما قبلَ محنةِ مالك سنةَ ست وأربعين، وقبلَ أن يأخذ يَعْلُو شأنُه. ويُمكن ذلك مع حماد دون أبيه. =

[١٣] وابنُ عيينة، / وشعبة بن الحجاج، والأوزاعي، والليث بن سعد، وكلُّهم مات قبله إلَّا ابنَ عيينة.

وقيل: إنه رَوَى عنه ابنُ شهاب، ولا يصح، وإنما رَوَى ابنُ شهاب
[١٤] عن / عمه أبي سهيل نافع بن مالك حديثاً واحداً[١]، فقال: حدثني نافع بن مالك مولى التَّيْمِيين. وقد رُوِيَ عن مالك أنه قال: ليته لم يَرْوِ عَنَّا شيئاً[٢].

[١٥] قال / أبو عمر: ما زال العلماءُ يروي بعضُهم عن بعض، لكن روايةَ

= ـ وقال الشيخ عبد الرحمن المُعَلِّمي معلقاً على هذه الحكاية في طبعة «تذكرة الحفاظ» التي طُبِعَت بعد وفاة الشيخ الكوثري رحمه الله تعالى ١ :٢٠٩: «هذه الحكاية خطأ، فإنَّ أبا حنيفة تُوفي وأشهبُ صبيٌّ له نحو خمس سنين، فإن صح السند فلعل الصواب: رأيتُ محمد بن الحسن صاحبَ أبي حنيفة» ـ.

وأما ما يرويه ابنُ أبي حاتم في «تقدمة الجرح والتعديل» ص ٣، من أن أبا حنيفة كان يَطَّلعُ على كُتُبِ مالك، ففيه خَدْشَةٌ من جهة أن تأليفه للموطأ كان في عهد المهدي أو في أواخر عهدِ المنصور بعدَ وفاة أبي حنيفة على الصحيح، وإن لم يُقصِّر أبو يوسف في سماعِهِ عن تلميذِهِ أَسَدِ بنِ الفرات، الذي سَمِعَه عن مالك ـ كما يَروي ابنُ طولون «الموطأ» بطريقه في «الفهرس الأوسط» ـ، ولا محمدُ بنُ الحسن، حيث سافَرَ إلى مالك ولازمه ثلاثَ سنين، وسَمِعَ منه «الموطأ»، وبطريقه يروي أبو الوليد الباجي سماعاً عن أبي ذر الهَرَوي رضي الله عنهم أجمعين. (ز).

قلت: وقع في المطبوعة قول أبي حنيفة السابق في مالك كما يلي: (ما أحسن قبول ذلك الرجل فيك) وصححتُه من «المدارك».

(١) هو في «صحيح البخاري» ٤ :١١٢ في كتاب الصوم في الباب الخامس (باب هل يقال: رمضان أو شهر رمضان...).

(٢) قال ذلك من أجلِ أنَّ ابنَ شهاب جَعَل عمَّه (مولى التَّيْمِيِّين).

هؤلاء الأئمة الجِلَّة عن مالك وهو حيّ: دليلٌ على جلالة قدره، ورفيع مكانِه، في علمه ودينه وحِفظه وإتقانه.

وأما الذين رووا عنه «الموطأ»، والذين رَوَوْا عنه مسائلَ الرأي، والذين رَوَوْا عنه الحديثَ، فأكثَرُ من أن يُحصَوْا، قد بَلَغ فيهم أبو الحسن علي بن عُمَر الدارقطنيُّ في كتابٍ جَمَعه في ذلك نحوَ ألفِ رجل[١].

٢ ــ باب كيف كان أخْذُ مالك للعلم، وعمن أخَذَ ذلك، وانتقاؤُهُ للرجال[٢]، وأنه لم يأخذ إلاَّ عن ثقة، ولا حَدَّث إلاَّ عن ثقة:

٦ حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصْبَغ، قال: نا أبو يحيى بن أبي مَسرَّة بمكة، قال: نا مُطرِّف بن عبد الله، قال: سمعتُ مالكاً يقول: أدركتُ جماعة من أهل المدينة، ما أخذتُ عنهم شيئاً من العلم، وإنهم لممن يؤخذ عنهم العلم، وكانوا أصنافاً:

فمنهم من كان كذَّاباً في أحاديث الناس، ولا يكذِبُ في علمِه، فتركتُه لكذبه في غيرِ علمِه، ومنهم من كان جاهلاً / بما عنده، فلم يكن عندي أهلاً [١٦]
للأخذ عنه. ومنهم من كان يُؤْبَنُ برأي سُوْء[٣].

٧ حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبَغ، قال: نا

(١) قال الحافظ العلائي في «بغية الملتمس» ص ٦٥: «وسببُ كثرة الرواية عنه أنه انتصب للرواية ونشرِ العلم قديماً، وعُمِّر كثيراً، وقصده الناس من سائر الأمصار، وكان بالمدينة النبوية المشرفة على ساكنها أفضلُ الصلاةِ والسلام، وغالبُ من يمر بها حاجّاً يكتبُ عنه، فانتشرتِ الرواية عنه في البلدان، رضي الله عنه». انتهى.

(٢) وفي أ ك: (انتقادُه).

(٣) هكذا في ك و س: (يؤبن) أي يُعابُ برأي سُوء، ووقع في المطبوعة (يرمى).

محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: سمعت ابنَ أبـي أُوَيس يقول، سمعت خالي مالكَ بن أنس، يقول: إنَّ هذا العلمَ دِين، فانظروا عمن تأخذون دِينكم، لقد أدركتُ سبعين ممن يقول: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم، عند هذه الأساطين، وأشار إلى مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما أخذتُ عنهم شيئاً، وإنَّ أحدهم لو اؤتُمِنَ على بيتِ مالٍ لكان به أميناً، إلاَّ أنهم لم يكونوا من أهل الشأن، وقَدِمَ علينا ابنُ شهاب فكنا نزدحمُ على بابه.

ـ قال الدُّولابـي[1]: حدثنا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: نا علي بن المديني، قال: نا سفيان بن عيينة، قال: سمعتُ مالك بن أنس يَسأل زيدَ بن أسلم عن حديث عمر، أنه حَمَل على فرس في سبيل الله، فجعل يَرفُقُ به ويَسأله عن الكلمةِ بعد الكلمة والشيءِ بعد الشيءِ.

٨ حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا أبو الطاهر محمد بن أحمد بن يحيـى القاضي بمصر، قال: نا جعفر بن محمد الفِرْيابـي، قال: نا إبراهيم بن المنذر، قال: نا مَعْنُ بن عيسى ومحمدُ بن صَدَقة، قالا:

ـ كان مالك بن أنس يقول: لا يؤخذ العلم من أربعة، ويؤخذ ممن سواهم.

لا يؤخذ من سفيه، ولا يؤخذ من صاحب هوىً يدعو إلى بدعته، ولا من كذَّاب يكذِبُ في أحاديث الناس، وإن كان لا يُتَّهَمُ على حديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا من شيخٍ له فضلٌ وصلاحٌ وعبادة، إذا كان لا يَعرفُ ما يَحْمِلُ وما يُحدِّثُ به.

---

(١) هو أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حَمَّاد، مؤلف كتاب «الكنَى». (ز).

ـــ قال إبراهيم بن المنذر: فذكرتُ ذلك لمُطَرِّفِ بن عبد الله، فقال: أَشْهَدُ على / مالك لسمعتُه يقول: أدركتُ بهذا البلد مَشْيَخَةً أَهْلَ فَضْلٍ وصلاح [١٧] يُحدِّثون، ما سمعتُ من أحد منهم شيئاً، قيل: لِمَ يا أبا عبد الله قال: لم يكونوا يَعرفون ما يُحدِّثون.

ـــ قال أبو عمر: قد رَوينا عن ابنِ أبـي أُوَيس، وأشهب بن عبد العزيز، وابنِ كِنَانة عثمان، وعن بِشرِ بن عمر: عن مالك معنى ما ذكرتُه عن مَعْن ومُطرِّف عن مالك. وفي حديث بعضهم عن مالك في المشايخ: وإنَّ أحدَهم لو اؤْتُمِنَ على بيتِ مالٍ لكان به أميناً، إلاَّ أنهم لم يكونوا من أهل هذا الشأن. ثم قَدِمَ علينا ابنُ شهاب فكنا نزدحمُ على بابه.

حدثنا أبو عثمان سعيد بن نصر وأبو القاسم عبد الوارث بن سفيان، قالا: نا قاسم بن أصبَغ، قال: نا أبو قِلاَبة عبدُ الملك بن محمد الرَّقَاشي، قال: نا بشر بن عمر، قال: سألتُ مالكَ بن أنس عن رجل، فقال: هل رأيتَه في كتبـي؟ قلتُ لا، قال: لو كان ثقةً لرأيته في كتبـي[١].

---

(١) هذا على سبيل الأغلبية، لا على سبيل المعيارية. وانظر فيما يتصل بهذا: ما كتبته تعليقاً على «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي ص ٢١٦ وما بعدها، عند (ذكر جماعةٍ من الأئمة لا يروي كل منهم إلاَّ عن ثقة). قال الإمام النووي في «شرح صحيح مسلم» ١ : ١٢٠، من (المقدمة)، تعليقاً على كلمة الإمام مالك هذه: «هذا تصريح من مالك رحمه الله، بأن من أدخله في كتابه فهو ثقة، فمن وجدناه في كتابه حكمنا بأنه ثقة عند مالك، وقد لا يكون ثقة عند غيره.

وقد اختَلَف العلماء في رواية العدل عن مجهول، هل يكون تعديلاً له؟ فذهب بعضهم إلى أنه تعديل، وذهب الجماهير إلى أنه ليس بتعديل، وهذا هو الصواب، فإنه قد يروي عن غير الثقة لا للاحتجاج به، بل للاعتبار والاستشهاد أو لغير ذلك. أما إذا قال =

١٠ - حدثنا أحمد بن محمد بن أحمد، قال: نا أحمد بن الفضل، قال: نا محمد بن جرير، قال: نا ابن البَرْقي، قال: نا عثمان بن كِنانة، عن مالك، قال: ربما جَلَس إلينا الشيخُ فيُحدِّث جُلَّ نهارِه، ما نأخذُ عنه حديثاً واحداً، ما بنا أن نَـتَّهمه، ولكن لم يكن من أهل الحديث.

١١ - حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهَمْدَاني[١]، قال: نا أبو بكر أحمد بن جعفر بن حمدان بن مالك، قال: نا أبو إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربـي، قال: نا أبو بكر بن أبـي شيبة، قال: نا عبد الرزاق، عن مَعْمَر، عن موسى الجَنَدِي، قال: رَدَّ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم شهادةَ رجل في كَذِبةٍ كَذَبها. قال مَعْمَر: لا أدري أكذَبَ على الله أو على ورسولِهِ أو على أحدٍ من الناس.

قـال أبـو عمـر: هـذا حجـةٌ لمالك في أنـه كـان لا يَـروي عمـن كان
[١٨] يكـذِبُ على النّاس، وإن كـان لا يكـذب على رسـول الله / صلى الله عليـه وسلم.

ـ وقد رَوَى حَمَّادُ بنُ زيد، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة

= مثلَ قولِ مالك أو نحوَه، فمن أدخله في كتابه فهو عنده عدل»، انتهى. قلت: يَبقَى هذا أغلبياً لا كلياً، كما شرحته فيما علقته على «قواعد في علوم الحديث»، فانظره.

وقد قال الذهبـي في «سير أعلام النبلاء» ٨:٧٢ بعد أن أورد كلمة الإمام مالك السابقة: «فهذا القول يعطيك بأنه لا يروي إلاَّ عمن هو عنده ثقة، ولا يلزم من ذلك أنه يروي عن كل الثقات، ثم لا يلزم بما قال أن كل من روى عنه، وهو عنده ثقة، أن يكون ثقة عند باقي الحفاظ، فقد يخفى عليه من حال شيخه ما يظهر لِغيره، إلاَّ أنه بكل حال كثير التحري في نقد الرجال، رحمه الله».

(١) هكذا في ك، وهو الصواب، وتصحَّف في بعض النسخ إلى (الهَمَذاني)!

قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اطَّلع على أحدٍ من أهلِ بيته يكذِب كذبة، لم يزل مُعرضاً عنه حتى يُحدِثَ لله توبة.

٣ ـ باب ذكرِ حفظِه وضبطِه وإتقانِه:

ـ ذكر الدُّولابـي في كتاب «فضائل مالك» وقد ذكرنا الإسنادَ عنه في غير هذا الموضع[1]، قال: نا إسماعيل بن إسحاق، وقد حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: نا إسماعيل بن محمد الصفَّار، قال: نا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: نا نصر بن علي، قال: نا حسين بن عُروة، عن مالك بن أنس قال:

قَدِمَ علينا الزهريُّ، فأتيناه ومعنا ربيعةُ، فحدَّثَنا نيفاً وأربعين حديثاً، ثم أتيناه الغَدَ، فقال: انظروا كتاباً حتى أحدِّثَكم منه، أرأيتم ما حدَّثتكم به أمس، أيُّ شيء في أيديكم منه؟ قال: فقال له ربيعة: ها هنا من يَرُدُّ عليك ما حَدَّثتَ به أمسِ، قال: ومن هو؟ قال: ابنُ أبـي عامر، قال: هاتِ، قال: فحدَّثَه بأربعين حديثاً منها، فقال الزهري: ما كنتُ أُرَى أنه بقي أحدٌ يحفظ هذا غيري.

ـ وذكر أبو بِشرٍ الدُّولابـي، قال: نا عبد الله بن أحمد بن حنبل، عن أبيه، عن إسحاق بن عيسى، قال: نا مالك بن أنس، قال: لقيتُ ابنَ شهاب يوماً في موضع الجنائز على بغلةٍ له، فسألتُه عن حديث فيه طول، فحدثني به فلم أحفظه، قال: فأخذتُ بِلِجام بغلتِه، فقلتُ: يا أبا بكر أعِدْه عليّ، فأبـى، فقلتُ: أمَا كنتَ تحب أن يُعاد عليكَ فأعاده.

(١) وذلك في غير هذا الكتاب.

ــ قال: وحدثنا إسماعيل بن إسحاق، قال: نا عَتِيقُ بن يعقوب، قال:
[١٩] سمعت مالكاً يقول: حدَّثَنا ابنُ شهاب ببِضعةٍ / وأربعين حديثاً، ثم قال: إيهاً، أَعِدْها عليَّ، فأعدتُ عليه أربعين حديثاً وأسقطتُ البِضعة.

٤ ــ باب ذكر ثناءِ العلماءِ على مالك:

فمن ذلك قولُ سفيان بن عيينة: ذَكَر الدولابيُّ أبو بِشر، قال: حدثنا محمد بن إدريس والنضرُ بن سَلَمة، قالا: نا الحُمَيدي، عن سفيان بن عيينة، عن ابن جُرَيج، عن أبي الزبير، عن أبي صالح، عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «يُوشِكُ أن يَضرِبَ الناسُ أكبادَ الإبل في طلب العلم، فلا يَجِدُون عالماً أعلَم من عالم المدينة».

قال الحميدي: قال سفيان: أظنه مالكَ بن أنس، وكذلك رواه إبراهيم بن المنذر الحِزامي، عن سفيان بن عيينة، قال: وكان سفيان يقول: أُراه مالكاً، ثم قال: أُراه عبدَ الله بن عبد العزيز العُمَريَّ العابد. وذَكَر الزبير بن بكار، قال: كان سفيان بن عيينة إذا حَدَّث بهذا الحديث في حياة مالك، قال: أُراهُ مالكاً، فأقام على ذلك زماناً، ثم رجع بعدَ ذلك فقال: أُراهُ عبدَ الله بن عبد العزيز العُمري.

قال أبو عمر: ليس العُمَرَيُّ هذا ممن يُلحَقُ في العلم والفقهِ بمالكِ بن أنس، وإن كان عابداً شريفاً[١].

وهذا الحديثُ لا يرويه أحد إلاَّ بهذا الإسناد، وهم أئمةٌ كلُّهم، سفيانُ بن عيينة: إمام، وابنُ جُرَيج: مثلُهُ وأجَلُّ منه، وأبو الزبير: حافظٌ

(١) هو كما قال أبو عمر. وانظر ــ إذا شئت ــ ترجمة (العمري) في «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر ٥: ٣٠٢.

متقِن، وإن كان بعضُ الناس قد تكلَّم فيه، وأبو صالح السمَّان: أَحَدُ ثقاتِ التابعين، وكان أبو هريرة يقول فيه: إذا نَظَر إليه: ما يَضُرُّ هذا أَلَّا يكونَ من بني عبدِ مَناف.

قال أبو عمر: والحديثُ المسند المذكور عن أبـي هريرة عن النبـي صلى الله عليه وسلم، رواه عُبَيْدُ الله بن عمر، عن سعيد بن أبـي هند، عن أبـي موسى / الأشعري، عن النبـي صلى الله عليه وسلم، إلاَّ أنه لم يَروه عن [٢٠]
عُبَيْدِ الله بنِ عمر غيرُ زهيرِ بن محمد الخراسانيِّ ورجلٍ مجهولٍ أيضاً.

حدثنا أبو محمد قاسم بن محمد، قال: نا خالد بن سعد، قال: نا أحمد بن عمرو بن منصور، قال: نا محمد بن عبد الله بن سَنْجَر، قال: نا أبو مسلم المستملي، قال: نا مَعْنُ بن عيسى، قال: نا زهير بن محمد، عن عُبَيْد الله بن عمر[١]، عن سعيد بن أبـي هند، عن أبـي موسى الأشعري، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَخرُجُ الناسُ من المشرقِ وَالمغربِ[٢]، فلا يَجدون عالِماً أعلَم من عالم أهل المدينة».

حدثنا أبو القاسم عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبَغ، قال: نا أحمد بن زهير، قال: نا يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني، قال: نا سفيان بن عيينة، عن ابن جريج، عن أبـي الزبير، عن أبـي صالح، عن أبـي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُوشِكُ أن يضرِب الناسُ أكبادَ الإِبِل، فلا يجدون عالماً أعلمَ من عالم المدينة».

---

(١) لفظ (عُبَيد الله) بالتصغير، ووقع في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض ١ : ٧٠، من طبعة المغرب (عبد الله بن عمر) بدون تصغير، وهو تحريف.

(٢) في أ (من المشرق إلى المغرب)، وهو خلافُ ما في مراجع الحديث: (من المشرقِ والمغربِ).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال: نا أبو علي الحسين بن محمد بن عثمان الفَسَوِي، قال: نا أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفَسَوِي، قال: نا أبو بكر الحُمَيدي وسعيد بن منصور، قالا: نا سفيان بن عيينة، قال: نا ابن جريج، عن أبـي الزبير، عن أبـي صالح، عن أبـي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُوشِكُ أن يَضرب الناسُ أكبادَ الإبل في طلب العلم، فلا يُوجَد عالم أعلَمُ من عالم المدينة».

قال أبو يوسف: ويُروَى عن معن بن عيسى، عن زهير أبـي المنذر، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبـي هند، عن أبـي موسى الأشعري، أنّ النبـي صلى الله عليه وسلم قال: «يَخرج طالبُ العلم من المشرِقِ وَالمغربِ، [٢١] فلا يُوجَدُ عالمٌ أعلَمُ من عالم / المدينة، أو عالمِ أهلِ المدينة».

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبَغ: قالَ: نا أحمد بن زهير، قال: نا مصعب بن عبد الله الزبيري، قال: قال لنا سفيان بن عيينة: نُرَى هذا الحديثَ الذي يُروَى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «تُضرَبُ أكبادُ الإبل في طلب العلم، فلا يَجدون عالماً أعلَمَ من عالم المدينة»، أنه مالكُ بن أنس. قال مصعب: وكان سفيانُ بنُ عيينة إذا لقيتُه سألني عن أخبار مالك.

وذكر إسماعيل بن إسحاق، قال: سمعت علي بن المديني يقول: قال سفيان بن عيينة: رَحِمَ الله مالكاً ما كان أشَدَّ انتقادَهُ للرجال[١].

وحدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا أحمد بن زهير، قال: سمعت يحيـى بن معين يقول: قال سفيان بن عيينة:

---

(١) هكذا في و ك أ س، وفي المطبوعة: (انتقاءه..).

وما نحن عند مالك بن أنس؟ إنما كنا نَـتَّـبَّـعُ آثارَ مالك، ونَنظرُ الشيخَ إنْ كان كَتَبَ عنه مالكٌ كتبنا عنه.

٧ حدثنا أحمد بن قاسم بن عبد الرحمن التاهَرْتي، قال: نا أبو محمد قاسم بن أصبغ، قال: نا أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي، قال: نا نُعَيم بن حماد، قال: نا سفيان بن عيينة، عن ابن جُرَيج، عن أبـي الزبير، عن أبـي صالح، عن أبـي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يَضرِبُ الناسُ أكبادَ الإبل، فلا يجدون عالماً أعلمَ من عالمِ المدينة».

قيل لسفيان: فمن تُراهُ؟ قال نُعَيمٌ: فسمعتُه مِراراً أكثَرَ من ثلاثين مرة يقول: إن كان أحَداً فهو العُمَري، وهو العابدُ بالمدينة، يُكنَى أبا عبد الرحمن، عبدَ الله بن عبد العزيز.

ورَوَى طاهر بن خالد بن نزار، عن أبيه، عن سفيان بن عيينة، أنه ذَكَر مالكَ بن أنس، فقال: كان لا يُبلِّغ من الحديث إلاَّ صحيحاً، ولا يُحدِّثُ إلاَّ عن ثقاتِ الناس، وما أُرَى المدينة إلا ستَخرَبُ بعدَ موتِ / مالك بن أنس. [٢٢]

٨ وحدثنا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن بن رشيق، قال: نا الطحاوي، قال: نا يونس بن عبد الأعلى، قال: سمعت سفيان بن عيينة، وذَكَر حديثاً، فقيل له: إنَّ مالكاً يُخالِفُك في هذا الحديث، فقال: أتَقْرُنُني بمالكٍ؟ ما أنا ومالكٌ إلاَّ كما قال جرير:

وابنُ اللَّبُونِ إذا ما لُزَّ في قَرَنٍ ... لم يَستطِعْ صَوْلَةَ البُزْلِ القَنَاعِيسِ

قال يونس: وسمعتُ الشافعي يقول: مالكٌ وابنُ عيينة القَرِينَانِ[1]، ولولا مالك وابن عيينة لذَهَب علمُ الحجاز.

---

(١) أي في الأثر. كما في «تهذيب الكمال» للمِزِّي في ترجمة سفيان بن عيينة.

وذكر ابن أبي حاتم الرازي رحمه الله، قال: نا علي بن الحسين بن الجنيد، قال: نا أبو عبد الله الطِّهْراني[١]، قال: قال عبد الرزاق في قول رسول الله صلى الله عليه وسلم: «يُوشِكُ أن يَضرِبَ الناسُ أكبادَ الإبل، يَطْلُبُون العلم، فلا يجدون عالماً أعلَم من عالم المدينة»، قال عبد الرزاق: فكنَّا نراه مالكَ بنَ أنس.

٥ ــ باب قول أيوب السَّخْتِياني وحمادِ بن زيد فيه رضي الله عنهم أجمعين:

١٩ حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا عبد الله بن محمد ابن المفسر، قال: نا أحمد بن علي بن سعيد القاضي، قال: نا عبيد الله بن عمر القواريري، قال: كنا عند حماد بن زيد، فجاءه نَعْيُ مالك بن أنس، فسالَتْ دُموعُه وقال: يَرحَمُ الله أبا عبد الله، لقد كان من الدين بمكان. ثم قال حماد: سمعتُ أيوبَ يقول: لقد كانت له حَلْقةٌ في حياةِ نافع.

٦ ــ باب قول شعبة بن الحجاج فيه:

٢٠ حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا أبو الميمون عبدُ الرحمن بن عمر بن راشد بدمشق، قال: نا أبو زرعة عبدُ الرحمن بن عمرو بن صفوان الدمشقي،
[٢٣] قال: نا / محمود بن إبراهيم، عن أحمد بن صالح ويحيى بن حسان ووهب بن جرير، قالوا عن شعبة: قَدِمتُ المدينةَ بعدَ موت نافع بسنةٍ ولمالك يومَئذٍ حَلْقة.

---

(١) وقع في و س والمطبوعة (الظِّهراني) بالظاء، والمثبتُ من ك أ وتقدمة «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم.

٧ ـ باب قول المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي فيه:

ـ روى الحارث بن مسكين، قال: أنا أشهبُ بن عبد العزيز، قال: سألتُ المغيرة المخزومي مع تباعُدِ ما كان بينه وبين مالك، عن مالك وعبد العزيز بن أبـي سَلَمة، فقال: ما اعتَدَلا في العلم قط، ورَفَع مالكاً على عبد العزيز.

٨ ـ باب قولِ الشافعي فيه وثنائِهِ عليه:

نا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، قال: أنا أبـي، قال: أنا أسلم بن عبد العزيز، قال: نا الربيع بن سليمان، قال: سمعت الشافعي يقول: إذا جاءك الحديثُ عن مالك فَشُدَّ به يديك، وسمعتُ الشافعيَّ يقول: إذا جاءَ الأثَرُ فمالكٌ النَّجْمُ.

حدثنا أبو محمد قاسم بن محمد، قال: نا خالد بن سعد، قال: نا أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن، قال: نا إبراهيم بن نصر الحافظ، قال: سمعت يونس بن عبد الأعلى يقول، سمعت الشافعي يقول: إذا ذُكِرَ العلماءُ فمالكٌ النجمُ، وما أَحَدٌ أَمَنَّ عليَّ من مالك بن أنس.

حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن بن رَشِيق المعدَّل بمصر، قال: نا أبو محمد عبد الله بن محمد بن سَلْمِ المقدِسي، قال: نا محمد بن أبـي عمر العَدَني، قال: سمعت محمد بن إدريس الشافعي، يقولُ: مالك بن أنس مُعَلِّمي، وعنه أخذتُ العلم.

أخبرنا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن بن رشيق، قال: نا محمد بن يحيـى الفارسي، قال: نا الربيع بن سليمان، قال: سمعت الشافعي يقول: كان مالكُ بن أنس إذا شَكَّ في الحديث طَرَحه كلَّه.

نا قاسم بن محمد، قال: نا خالد بن سعد، قال: نا عثمان بن
[٢٤] عبد الرحمن، / قال: نا إبراهيم بن نصر، قال: سمعت محمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم يقول، سمعتُ الشافعي يقول:

قال لي محمد بن الحسن(١): صاحِبُنا أعلَمُ من صاحبكم، يَعني أبا حنيفة ومالكاً، وما كان على صاحبكم أن يتكلَّم، وما كان لصاحبنا أن يَسكت.

---

(١) هذه القصة تُروَى بألفاظ مختلفة جِدًّ الاختلاف، وعلى مَعانٍ متباعدة كل التباعد، وأقربُها إلى الصحة صَدْرُ هذه الرواية، وآخِرُ الرواية الأخرى. ومن نَظَر إلى ما يُخرجه ابنُ مَتٍّ في «ذم الكلام»، وإلى لفظِ الشيرازي في «طبقات الفقهاء»، وإلى ما يذكره أبو عاصم محمد بن أحمد العامري في «المبسوط الكبير» وغيرِها، يَرى البونَ الشاسعَ بينها، إمَّا على طَرَفيْ نقيض، أو شيء من الاعتدال.

ولم يكن من شأن محمد بن الحسن بَخْسُ حقّ شيخِهِ في «الموطأ»، ولا نكرانُ فضلِ من به تخرَّج. وما حَوَتْ كتبُه هو ظاهرُ الرواية في المذهب، وكتابُه في الاحتجاج على أهل المدينة معروف. وإنما آفةُ هذه الروايات المضطربة عن قصةٍ واحدة هي أهواءُ رُواتِها.

والمَخْلَصُ من ذلك النظرُ في الأسانيد، والمقارنةُ بينها، وضَرْبُ ما يُروَى بغير إسناد عُرْضَ الحائط، ولبيانِ دخائل هذه الروايات موضعٌ آخر (ز).

وساق الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ٨: ١٠١، في ترجمة الإمام مالك رضي الله عنه، بعضَ رواياتِ هذه القصة عن ابن عبد الحكم، ثم قال الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى تعقيباً عليها: «قلتُ: وعلى الإنصاف، لو قال قائل: بل هما سواء من علم الكتاب، والأول أعلمُ بالقياس، والثاني أعلمُ بالسنة، وعنده علم جَمٌّ من أقوال كثير من الصحابة، كما أن الأول أعلَمُ بأقاويل عليّ، وابن مسعود، وطائفةٍ ممن كان بالكوفة من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم.

فَرَضِيَ الله عن الإمامينِ، فقد صِرنا في وقتٍ لا يَقدِرُ الشخصُ على النطق بالإنصاف! نسألُ الله السلامة».

قال: فغضبت وقلت: نَشدْتُك الله من كان أعلَمَ بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم مالكٌ أو أبو حنيفة؟ قال: مالك، لكنْ صاحبُنا أقيَس، فقلتُ: نعم، ومالكٌ أعلَمُ بكتاب الله تعالى، وناسِخِه ومنسوخه، وسنةِ رسوله صلى الله عليه وسلم من أبـي حنيفة، فمن كان أعلمَ بكتاب الله وسنةِ رسوله كان أولى بالكلام.

(٦) حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن بن رشيق، قال: نا محمد بن الربيع بن سليمان ومحمد بن سفيان بن سعيد، قالا: نا يونس بن عبد الأعلى، قال: قال لي الشافعي: ذاكرتُ محمدَ بنَ الحسن يوماً، فدار بيني وبينه / كلامٌ واختلاف، حتى جَعلتُ أنظُرُ إلى أوداجِهِ تَدُرُّ وتنقطعُ [٢٥]
أزرارُه[1]، فكان فيما قُلت له يومئذٍ: نَشدتُك بالله، هل تَعلمُ أن صاحبَنا يَعني مالكاً، كان عالماً بكتاب الله؟ قال: اللهم نعم، قلتُ: وعالماً باختلافِ أصحابِ رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: اللهم نعم.

٩ ــ باب قول محمد بن الحسن فيه وثنائِهِ عليه:

(٧) حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن بن رشيق، قال: نا محمد بن يحيـى الفارسي، قال: نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: سمعت الشافعي يقول:

قال محمد بن الحسن: أقمتُ عندَ مالكِ بن أنس ثلاثَ سنين وكَسْراً، وكان يقول: إنه سَمِـعَ منه لفظاً أكثرَ من سبع مئة حديث، وكان إذا حَدَّثهم عن مالك امتلأ منزلُه، وكَثُر الناسُ عليه حتي يَضِيقَ بهم الموضع، وإذا حدَّثهم عن غير مالك من شيوخ الكوفيين لم يَجئه إلاَّ اليسير.

---

(١) كيف تجمعُ بين خبرِ (انتفاخ أوداجِهِ وتقطُّعِ أزرارِهِ!) وخبرِ (انتفاء كراهتِهِ السؤالَ عن أيِّ مسألةٍ فيها نظر)؟ الآتي في ص ١١٩.

وكان يقول: ما أعلم أحداً أسوأ ثَنَاءً على أصحابكم منكم، إذا حَدَّثتكم عن مالك ملأتم عليَّ الموضع، وإذا حدَّثتُكم عن أصحابكم يَعني الكوفيين إنما تأتون مُكْرَهين[1].

١٠ ـــ باب قولِ وُهَيْب بن خالد فيه:

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا علي بن الحسن عَلَّان، قال: نا صالح بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت علي بن المديني يقول، سمعت عبد الرحمن بن مَهْدِيّ يقول، أخبرني وُهَيْب بن خالد ـــ وكان من أبصر الناس بالحديث والرجال ـــ أنه قَدِمَ المدينة، قال: فلم أَرَ أحداً إلاَّ يُعرَفُ ويُنكَر[2] إلاَّ مالكاً ويحيـى بنَ سعيد الأنصاري، قال عبد الرحمن بن مَهدي: لا أُقَدِّمُ على مالك في صحة الحديث أحداً.

١١ ـــ / باب قول يحيـى بن سعيد القطان فيه: [٢٦]

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال نا قاسم بن أصبغ، قال نا عَلَّان، قال نا صالح بن أحمد بن حنبل، عن علي بن المديني، قال سمعت يحيـى بن سعيد يقول: ما في القوم أصحُّ حديثاً من مالك، يعني بالقومِ:

---

(١) هكذا في النسخ الأربعة: و ك أ س، وفي المطبوعة: (متكارهين).

(٢) تأتي هذه العبارة على وجهين: هكذا (يُعرَفُ ويُنكَرُ) بالبناء للمجهول، و (تَعرِفُ وتُنكِرُ) بالبناء للمعلوم. انظر ما يتصل بهذا ـــ إذا شئت ـــ وبمواطن ورودها في كلام العلماء هكذا أو هكذا، وبترجيح إحدى الصيغتين على الأخرى لورودها في السنة النبوية، فيما علَّقتُه على «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» للعلامة اللكنوي ص ١١٠ من الطبعة الثانية، وص ١٤٣ من الطبعة الثالثة.

الثوريَّ، والأوزاعيَّ، وابنَ عيينة. قال: ومالكٌ أحبُّ إليّ من مَعْمَر. وقال يحيى بن سعيد: سفيانُ وشعبةُ ليس لهما ثالثٌ إلاَّ مالك.

- حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا علي بن الحسن عَلاَّن، قال: نا صالح بن أحمد بن حنبل، قال: حدثنا علي بن المديني، قال: سمعت يحيى بن سعيد القطان يقول: كان مالكُ بن أنس إماماً في الحديث. قال: وسمعتُ يحيى يقول: سفيانُ الثوري فوقَ مالك في كل شيء.

١٢ ــ باب قول أبي الأسود شيخ مالكٍ فيه:

- روينا عن ابن بُكَير أنه قال: سمعتُ ابنَ لَهِيعَة يقول: قَدِم علينا أبو الأسود سنة إحدى وثلاثين ومئة، فقلت من للرأي بعدَ ربيعة بالمدينة؟ قال: الغلامُ الأصبَحِيُّ[1].

قال أبو عمر: وأبو الأسود هو محمد بن عبد الرحمن بن نوفل القرشي الأسدي، ابنُ عم عروة بن الزبير، وكان عُروة قد حَضَنَه / وربَّاه، فكان يقال [٢٧] له: يَتِيمُ عُروة، وهو من جِلَّةِ شيوخ مالك الذين أَخَذَ عنهم، ثم انتقل من المدينة إلى مصر.

---

(١) ولفظُ أبي عبد الله محمد بن مخلد العطار، في «ما رواه الأكابر عن مالك»: حدثنا أحمد بن منصور بن سيار الرمادي، ثنا يحيى بن بكير، قال: أخبرني من سمع ابن لَهِيعة يقول: قَدِمَ علينا أبو الأسود محمد بن عبد الرحمن بن نوفل يتيمُ عُروة بن الزبير سنة أربع وثلاثين يعني الفُسطاطَ، فقيل له: من تركتم بالمدينة يفتي؟ فإنّ ربيعة ويحيى بن سعيد بالعراق، فقال أبو الأسود: فتىً من أَصْبَح، يقال له: مالكُ بنُ أنس. اهـ. (ز).

قال أبو عمر: كان مالك يفتي في زمانٍ كان يفتي فيه يحيـى بنُ سعيد الأنصاري، وربيعةُ بن أبـي عبد الرحمن، ونافعٌ مولى ابن عمر، ومثلُهم.

١٣١ حدثنا أحمد بن محمد، قال: نا أحمد بن الفضل، قال: حدثنا محمد بن جرير، قال: وذَكَر أحمدُ بن زهير أَنَّ مصعباً حدَّثه، قال: قال لي عبدُ العزيز بنُ أبـي حازم:

جَلستُ إلى مالك في زمن يحيـى بن سعيد، فسمعتُه يُسألُ عن امرأةٍ بِكر، دَخَل عليها زوجُها، ثم خَرَج عنها فطلَّقها، وقال: لم أُصِبها، فقالت: صَدَق لم يُصِبني، فقال مالك: لها نصفُ الصَّداق، فأنكرتُها، فجئتُ يحيـى بن سعيد، فذكرتُ ذلك له، وكان متكئاً فَجَلَسَ، وقال: أفَعَلَ؟ قلتُ: نعم، قال: لقد كان هذا من امرأة منا في زمن عمر بن الخطاب، فجاءت بِحَمْلٍ فقيل لها: ما هذا؟ فقالت: هو منه، تعني زوجَها، قيل: أفليس قد زَعمتِ أنه لم يَمسكِ، فقالت: إنه قال شيئاً وكنتُ بِكراً فاستحييتُ وصدَّقته، وجاء الأمر بما لم أحتسب، فقَضَى لها عُمرُ بالصداقِ كله.

قال أبو عمر: رَوينا عن حماد بن زيد أنه قال: أفقَهُ من رأيتُ من أهل المدينة يحيـى بنُ سعيد الأنصاري. وقال علي بن المديني: لم يكن بالمدينة بعدَ كبار التابعين أَعلَمُ من ابنِ شهاب، ويحيـى بنِ سعيد الأنصاري، وأبـي الزناد، وبُكَير بن عبد الله بن الأشج.

١٣ ــ باب قول عبد الله بن وهب فيه:

١٣٢ حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر وأحمد بن قاسم بن عبد الرحمن، قالا: حدثنا محمد بن عبد الله بن أبـي دُلَيم، قال: نا محمد بن وضاح، قال: نا الحارث بن مسكين، قال: سمعت عبد الله بن وَهْب، يقول: لولا أني

أدركتُ مالكاً / والليثَ بنَ سعد لَضَلَلتُ[1]. [٢٨]

قال ابنُ وضاح: وسمعتُ أبا جعفر الأَيْلِيَّ يقول: سمعتُ ابنَ وهب ما لا أُحصِي يقول: لولا أَنَّ الله أنقذني بمالكٍ والليثِ لضَلَلتُ.

وذكر أبو محمد عبد الرحمن بنُ أبـي حاتم الرازي، قال: نا أبـي، قال هارون بن سعيد الأيلي، قال: سمعتُ ابنَ وهب وذَكَر اختلافَ الأحاديث والروايات، فقال: لولا أني لَقِيتُ مالكاً لَضَلَلتُ[2].

---

(١) ولفظ ابن عساكر بسنده عن ابن وهب: «لولا مالكُ بن أنس والليثُ بن سعد لهلكتُ، كنتُ أظنُّ أنَّ كل ما جاء عن النبـي صلى الله عليه وسلم يُفعَلُ به. وفي روايةٍ لضللتُ، يعني لاختلافِ الأحاديث». كما يقع لكثيرٍ من الرواة البعيدين عن الفقه، غيرِ المميزين ما قَارَنَ العمَلُ به عما سواه. (ز).

(٢) وجاء في «ترتيب المدارك» للإمام القاضي عياض رحمه الله تعالى ١:٩١ و٣:١٨١ «قال أحمد بن حنبل: ما زلنا نلعَنُ أهلَ الرأي ويلعوننا، حتى جاء الشافعي فمَزَج بيننا».

قال القاضي عياض: «يريد أنه تمسَّك بصحيح الآثار واستعملها، ثم أراهم أنَّ من الرأي ما يُحتاجُ إليه، وتُبنَى أحكامُ الشرع عليه، وأنه قياسٌ على أصولها، ومُنتزَعٌ منها، وأراهم كيفيَّة انتزاعِها والتعلُّقِ بعِلَلها وتنبيهاتها، فَعَلِم أصحابُ الحديث أنَّ صحيحَ الرأي فرعٌ للأصل، وعَلِمَ أصحابُ الرأي أنه لا فَرْعَ إلاَّ بعدَ أصل، وأنه لا غِنى عن تقديم السنن وصحيح الآثار أولاً». انتهى.

وانظر ما نقلتُه مما يتصل بمعنى كلمةِ ابن وهب المذكورة هنا، في فضل الإمام مالكٍ عليه وأنَّ الله أنقذه من الضلال به، وما أضفتُه إليها من أمثالِها لغيره، فيما علقته على «الرفع والتكميل» للكنوي ص ٣٦٨ ــ ٣٦٩ في الاستدراك من الطبعة الثانية، وص ٩٠ ــ ٩١ من الطبعة الثالثة.

١٤ ــ باب قول عبد الرحمن بن مهدي فيه :

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا محمد بن عبد السلام الخُشَنِي، قال: سمعت أبا حفص عَمْرَو بن علي البصريَّ المعروفَ بالفلاَّس يقول، سمعت عبدَ الرحمن بن مَهْدِي يقول: مالكٌ في نافع أثبَتُ من عُبَيد الله، ومن موسى بن عُقبة، ومن إسماعيل بن أميّة.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: أئمةُ الناس في زمانهم أربعة: سفيانُ الثوري بالكوفة، ومالك بالحجاز، والأوزاعي بالشام، وحماد بن زيد بالبصرة.

وقال عبد الرحمن بن مهدي: لا يكونُ إماماً في العلم من أخَذَ بالشاذ من العلم، ولا يكون إماماً في العلم من رَوَى عن كل أحد، ولا يكونُ إماماً في العلم من رَوَى كلَّ ما سَمِع، قال: والحِفظُ الإتقانُ.

وروى أبو قدامة عبيدُ الله بن سعيد، قال: سمعتُ عبدَ الرحمن بن
[٢٩] مَهْدِيّ يقول: ما أدركتُ أحداً إلاَّ وهو يَخافُ / هذا الحديث، إلاَّ مالكاً وحمادَ بن سَلَمة، فإنهما كانا يجعلانِه من أعمال البِرّ. وكان شعبة يقول: إنَّ هذا الحديثَ ﴿يَصُدُّكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون﴾. وقال أبو قدامة: كان مالك بن أنس أحفظَ أهلِ زمانه.

حدثنا أحمد بن محمد، قال: نا أحمد بن الفضل، قال: نا محمد بن جرير، قال: نا عبد الله بن شَبُّوْيَه، قال: سُئل عبد الرحمن بن مهدي: من أعلَمُ؟ مالكٌ أو أبو حنيفة؟ فقال: مالكٌ أعلَمُ من أستاذِ أبـي حنيفة يعني حمادَ بن أبـي سليمان. قال ابنُ مَهْدي: ومالكٌ أعلَمُ عندي من الحَكَم

وحَمَّاد[١].

وبهذا الإسناد عن ابن مَهْدي أنه قال: ما رأيتُ أحداً أعقلَ من مالك بن أنس رضي الله عنه وأرضاه.

١٥ ـ باب قول أحمد بن حنبل فيه:

حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا ابنُ شَعْبَان[٢]، قال: نا إبراهيم بن عثمان، قال: نا أبو داود السجستاني، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: مالكُ بن أنس أتبَعُ من سفيان.

حدثنا عبد الله بن محمد، قال: نا عبد الحميد بن أحمد، قال: نا الخضر بن داود، قال: نا أبو بكر الأثرم، قال: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: مالكُ بن أنس أحسَنُ حديثاً عن الزهري من ابن عيينة، قلتُ: فَمَعْمَر؟
قال: مالكٌ أتقَنُ، / ومَعْمَرٌ أكثَرُ حديثاً عن الزهري. [٣٠]

وقال أحمد بن حنبل: أصحابُ نافع ثلاثةٌ: مالك، وأيوب، وعُبَيد الله بن عمر، وأعلمُهم بنافع عُبَيْدُ الله بنُ عُمَر وهو أقعَدُهم به، وبعدَ هؤلاء الثلاثةِ في نافع ابنُ جريج.

---

(١) هذا على حسب مِعياره وتقديره. وهو الذي استَعصَى عليه ـجهُ الجواب لمّا اعترضوا عليه، حين صلَّى بعدَ أن احتَجَم من غير إحداث وضوء، حتـ استعان بمن هو دُونَه في الطبقة، ولو اكتَفَى في المقارنة بمن هو في طبقته لكان أقرب إلى الأدب، وإن كان لا يُنكَرُ فضلُ هذا الدَيلَمي في الروايةِ والكلام في الحديث ورجاله، ولكن لكل علم رجال وميزان. (ز).

(٢) هكذا في أ ك و، وفي س و المطبوعة: (سفيان) وهو تحريف، وابن شعبان هو محمد بن القاسم بن شعبان العمّاري المصري صاحب «مناقب مالك».

٨/ حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا أبو الميمون عبدُ الرحمن بن عُمَر بن راشد البَجَلي بدمشق، قال: نا أبو زُرعة عبد الرحمن بن عَمْرو بن صفوان الدمشقي، قال:

ــ سمعتُ أحمدَ بن حنبل يُسأل عن سفيان ومالكٍ إذا اختَلَفا في الرواية، فقال: مالكٌ أكبر في قلبي، قلتُ: فمالكٌ والأوزاعيُّ إذا اختلفا؟ فقال: مالك أحبُّ إليّ وإن كان الأوزاعيُّ من الأئمة، قيل له: فمالكٌ وإبراهيمُ النخعي؟ فقال: هذا ــ كأنه شَنَّعَهُ ــ ضَعْهُ مع أهلِ زمانه[١].

ــ وقيل لأحمد بن حنبل: يا أبا عبد الله، رجل يُريدُ أن يحفظَ حديثَ رجلٍ واحدٍ بعينه، حديثَ من تَرى له؟ قال: يَحفظُ حديثَ مالك[٢].

١٦ ــ باب قول يحيى بن معين فيه:

حدثنا أبو زيد عبد الرحمن بن يحيى، قال: نا أحمد بن سعيد، قال: نا أبو سعيد بن الأعرابي، قال: نا عباس بن محمد الدُّوْرِي، قال: سمعتُ يحيى بنَ معين يقول: مالكٌ أثبَتُ في نافع من أيوبَ وعُبَيْدِ الله بن عمر.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا أحمد بن زهير، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: مالكٌ أثبَتُ في نافع من عُبَيد الله بن عُمَر وأيوب.

---

(١) هكذا يكون الأدب مع الأئمة. وإنزالُ الرجلِ في غير منزلته، ومُقارَنَتُهُ مع غير أهلِ طبقته: إخسارٌ في الميزان يأباه أهلُ العدل، وإن كان لا يَتحاشَى عنه المجازِفون. (ز).

(٢) جاء في ك بعد هذه الرواية شطر من رواية محمد بن الهيثم عن محمد بن وارة التي ستأتي في ترجمة الشافعي رضي الله تعالى عنه في ص ١٠٦.

ـــ / وقال ابنُ أبـي مريم: قلتُ ليحيـى: الليثُ أرفَعُ عندك أو مالك؟ [٣١]
قال: مالك، قلت: أليس مالك أعلى أصحابِ الزهري؟ قال: نعم، قلتُ: فعُبَيدُ الله أثبَتُ في نافع أو مالكٌ؟ قال: مالكٌ أثبَتُ الناس. وقال يحيـى بن معين: كان مالكٌ من حُجَجِ الله على خلقه.

١٧ ــ باب قول علي بن المَدِيني فيه:

ـــ ذكر أبو حاتم الرازي قال: سُئل علي بن المديني: من أثبَتُ أصحابِ نافع؟ فقال: مالكٌ وإتقانُه، وأيوبُ وفضلُه، وعُبَيدُ الله وحِفظُه.

١٨ ــ باب قول محمد بن إسماعيل البخاري فيه:

حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا عبد الله بن جعفر بن الوَرْد، قال: نا الخفاف، قال: سمعتُ البخاريَّ يقول: مالكُ بن أنس بنِ أبـي عامر الأصبَحيُّ، كنيتُه أبو عبد الله، كان إماماً، رَوَى عنه يحيـى بنُ سعيد الأنصاري.

١٩ ــ باب قول أحمد بن شُعَيب النسائي فيه:

حدثنا أحمد بن محمد بن أحمد، قال: نا محمد بن معاوية بن عبد الرحمن، (ح) وحدثنا خلف بن القاسم بن سهل، قال: نا الحسن بن رشيق، قالا جميعاً سمعنا أبا عبد الرحمن أحمدَ بن شُعَيب النسائي، يقول: أُمَناءُ الله عز وجل على عِلم رسوله عليه السلام شُعبةُ بن الحجاج، ومالكُ بن أنس، ويحيـى بنُ سعيد القطان.

قال: والثوريُّ إمام إلاَّ أنه كان يَروي عن الضعفاء. قال: وكذلك ابنُ المبارك من أجلِّ أهلِ زمانِه، إلاَّ أنه يروي عن الضعفاء. قال: وما أحَدٌ

عندي بعدَ التابعين أنبَلُ من مالك بن أنس، ولا أحَدٌ آمَنُ على الحديث منه، ثم إليهِ شعبةُ في الحديث، ثم يحيـى بنُ سعيد القطان، ليس بعدَ التابعين آمَنُ على الحديثِ من هؤلاء الثلاثة، ولا أقلُّ روايةً عن الضعفاءِ منهم.

[٣٢] ٢٠ ـ / باب قولِ أبـي حاتم الرازي فيه:

ـ قال أبو محمد عبدُ الرحمن بن أبـي حاتم الرازي: سمعتُ أبـي يقول: الحُجَّةُ على المسلمين، الذين ليس فيهم لَبْس: سفيانُ الثوري، وشعبةُ، ومالكُ بن أنس، وسفيانُ بن عيينة، وحمادُ بن زيد.

٢١ ـ باب قول أبـي زُرْعة الرازي فيه:

ـ قال أبو زرعة الرازي: أوَّلُ شيء أخذتُ نفسي بحفظه من الحديث حديثُ مالك، فلما حَفظتُه ووَعَيْتُه طلبتُ الثوري وشعبة وغيرهما، فلما تناهيتُ في حفظ الحديث، نظرتُ في رأي مالك والثوري والأوزاعي، وكتبتُ كتبَ الشافعي.

٢٢ ـ باب قولِ أبـي داود السِّجِسْتاني فيه:

حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن بن يحيـى رحمه الله، قال: أنا أبو بكر محمدُ بن بَكْر بن عبد الرزاق التمَّارُ المعروفُ بابن داسَة[١]، قال:

---

(١) قال العلامة الشيخ عبد الرحمن بن يحيـى المُعَلِّمي اليماني رحمه الله تعالى، في ختام مقدمته لكتاب «الإكمال» لابن ماكولا، ص ٦٠، ما يلي:

«الأسماء الأعجمية التي آخِرُها هاءٌ، المعروفُ في الفارسية إسكانُ هذه الهاء. وقد صرَّح أهلُ العلم بأن أربعة أسماء يَبقى آخِرُها هاءً، وَقْفاً ووصلاً، وهي: ماجَهْ، دَاسَهْ، مَنْدَهْ، سِيْدَهْ.

وكأنَّ وجه هذا أن الهاء في أواخر الأسماء الأعجمية تُعتَبَرُ حرفاً أصلياً، وفي العربية =

سمعت أبا داود سليمان بنَ الأشعث بن إسحاق السجستاني رحمه الله يقول: رَحِمَ الله مالكاً كان إماماً، رحم الله الشافعي كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً[(١)].

= أسماءٌ آخِرُها هاءٌ أصلية بعد فتحة، مِثلُ مِدْرَه، ومَنْزَه، ومَهْمَه، فلماذا لا تُتركُ تلك الهاءُ عند التعريب على أصلها؟ والتحريكُ الذي يَعرِضُ لها في العربية، ليس هو التحريكَ الذي يَعرِض لها في العجمية.

بقي أنَّ هناك أسماءً كثيرةً من هذا القبيل، يعاملها المتأخرون معاملةَ ما آخِرُه هاء التأنيث، فهل لذلك مستند؟». انتهى كلامُ المعلِّمي.

قلت: وهو بهذا يَتعقَّبُ الشيخَ أحمد شاكر، ومحمد محي الدين عبد الحميد، ومن تَبِعهما في إثبات (ابن ماجَهْ) و (ابن داسَهْ) بالتاء المنقوطة في آخره لا بالهاء، وهو تعقُّبٌ وجيه.

ورأيتُ في الهند في مدينة حيدرآباد الدَّكَّن، في المكتبة الآصفية نسخةً من كتاب «المشتبه في الرجال» للحافظ الذهبي، برقم ٢٣٠، مكتوبةً بخط الشيخ الإمام العالم العلامة، الحافظ المحدِّث بخاريِّ زمانِه، أبي إسحاق إبراهيم بن محمد بن محمود الناجي الشافعي ثم الحنبلي، المولود سنة ٨١٠، والمتوفى سنة ٩٠٠ رحمه الله تعالى، رأيتُ مكتوباً على وجهِ هذا الكتاب بأعلى الصفحة ما يلي:

«لبعضهم:

وَصْلاً وَوَقْفاً أَتَتْ بالهاءِ ساكنةً   سِيْدَهْ وَمَنْدَهْ وبَرْزُوَيهْ وراهُوْيَهْ
أيضاً وماجَهْ ومَرْءُوَيَهْ وسابعُها   فيما سَمِعنا بهذا الضبطِ: حَمُّويَهْ».

(١) يبتعد بعض الناس المتعالمين من أهل عصرنا عن هذا التعبير: (رَحِمَ اللَّهُ فلاناً) بصيغة الفعل الماضي، فلا يقولونه، ويقولون: (يَرحَمُ الله فلاناً) بصيغة الفعل المضارع، ظناً منهم وتوهماً أن صيغة (رحمه الله تعالى) صيغةٌ خبرية، تفيد تحقق حصول الرحمة من الله تعالى، على المترحَّم عليه بها، وهذا أمرٌ اختص الله تعالى بعلمه، أما صيغةُ (يرحمه الله تعالى)، ففي زعمهم! أنها خالية من هذا المحذور. فالإمام أبو داود =

٢٣ ــ باب قولِ أيوب بن سُوَيد الرَّمْلي فيه:

حدثنا أحمد بن سعيد بن بشر، قال: نا ابن أبـي دُلَيم، قال: نا ابن وَضّاح، قال: سمعتُ أبا الطاهر أحمد بن عمرو بن السَّرْح يقول: سمعتُ أيوبَ بن سُوَيد الرَّمْليَّ يقول: ما رأيتُ أحداً قطُّ أجودَ حديثاً من مالك بن أنس.

٢٤ ــ باب قولِ مالك رحمه الله في أهل الأهواءِ والبِدَع:

ذكَر الدُّولابـي قال: نا يزيد بن عبد الصمد، قال: حدثنا أبو مُسْهِر، [٣٣] قال: / قلتُ لمالك: كلَّمَني رجلٌ في القَدَر، فبلَغَ الواليَ فأرسَل إليَّ فسألني عنه، أفأشهَدُ عليه؟ قال: نعم.

قال: وحدثنا جعفر بن محمد بن الحَسَن الفِريابـي، قال: نا إبراهيم بن المنذر الحِزامي، قال: نا مَعْنُ بن عيسى: قال انصرَف مالكٌ يوماً من المسجد وهو متكىء على يَدِي.

= ــ وأئمةٌ لا يُحصَون ــ يكفوننا الردَّ على الزاعمين.

وهذا التوهم الخاطىء الأجنبـي عن الفهم العربـي السليم، قد وقعوا فيه بسبب بُعدِهم عن تذوُّقِ اللغة العربية وعن معرفة أساليبها ولو كانوا عرباً! فلم تصل أفهامهم إلى إدراكها فذهبوا إلى ما ذهبوا إليه!

وهذه الصيغة: (رحم الله فلاناً) خبريَّة مَبْنًى ودُعائيّة معنىً كما هو مقرر في أصغر كتب البلاغة، فلا حرج ولا أدنى شبهة في سواغية هذه الصيغة، وما عرفتُ أحداً من السلفِ: العلماءِ المفسرين والمحدثين والفقهاء واللغويين والبلاغيين أنكرها لهذا المعنى الذي توهمه بعضُ الناس في عصرنا.

وقد طَفِحتْ كتب السلف والخلف وأقوالُهم المنقولةُ عنهم بها، وهذا تعبيرُ الإمام أبـي داود هنا: (رَحِمَ الله مالكاً...) ــ ومئاتٌ مثلُه في «تاريخ الإمام ابن جرير» و «تذكرة الحفاظ» و «سِيَر أعلام النبلاء» للحافظ الذهبـي وغيرِ كتاب ــ يَرُدُّ زعمَهم.

قال: فلَحِقَه رجلٌ يقالُ له: أبو الجُوَيْرِيَة، كان يُتَّهمُ بالإرجاء[١]، فقال: يا أبا عبد الله، اسمَعْ مني شيئاً أكلِّمك به، وأُحَاجُّك، وأُخبِرُك برأيي[٢]، قال: فإن غلبتَني قال: اتَّبعتَنِي، قال: فإن غلبتُك قال: اتَّبعتُك، قال: فإن جاء رجل فكلَّمناه فغَلَبنا، قال: تَبِعناه.

قال أبو عبد الله[٣]: بَعَث الله محمداً بدينٍ واحد، وأراك تَتنقَّل، قال عمر بن عبد العزيز: من جَعَل دِينَه غَرَضاً للخصوماتِ أكثرَ التنقل.

ـــ قال: وأخبرنا يونس بن عبد الأعلى، قال: نا ابن وَهْب، قال: سُئِل مالك بن أنس عن الإيمان، فقال: قولٌ وعمل، قلتُ: أيزيدُ ويَنقُص؟ قال: قد ذَكَر الله سبحانه في غير آي من القرآن أنَّ الإيمانَ يزيد، فقلت له: أيَنقُصُ؟ قال: دَعِ الكلامَ في نُقصانِه وكُفَّ عنه، فقلتُ: فبعضُه أفضَلُ من بعض؟ قالَ: نعم[٤].

---

(١) يعني: الإرجَاء البِدْعي إرجاء الضلالة. وانظر شرحَ الإرجاء السُّنِّي والإرجاء البِدْعي، في «الرفع والتكميل» للكنوي ص ٦٧ من الطبعة الثانية، وص ٨١ من الطبعة الثالثة، و (الإيقاظ) ٢٢ ص ٢١٦ ــ ٢٥٢، من الطبعة الثانية، وص ٣٥٢ ــ ٣٨٣ من الطبعة الثالثة، وهو فيها أوسع جداً وأوفى.

(٢) في جميع النسخ (برأى)، ولعل الصواب ما أثبته.

(٣) في المخطوطات الأربعة: ك أ و س: قال يا أبا عبدِ الله بَعَثَ الله)، والصوابُ المثبَتُ من المطبوعة.

(٤) وأخرج اللاَّلِكائي في «شرح السنة»: ١:١٤٨ عن مُصعَب أنه قال: رأيتُ أهلَ بلدنا يعني أهلَ المدينة، يَنْهَوْنَ عن الكلام في الدين. وقال مصعب عن مالك بن أنس أنه كان يقول: الكلامُ في الدِّينِ، كلُّه أكرَهُهُ، ولم يزل أهلُ بلدنا يكرهون القَدَرَ ورَأْيَ جَهْم وكلَّ ما أشبَهَهُ، ولا أُحِبُّ الكلامَ إلاَّ فيما كان تحته عَمَل، فأما الكلامُ في الله فالسكوتُ عنه، لأني رأيتُ أهلَ بلدِنا يَنْهَوْن عن الكلام في الدين، إلاَّ ما كان تحته عمل. اهـ. (ز).

وفي سماع ابن القاسم: قال مالك: ما آيةٌ في كتاب الله أشَدُّ على أهل
[٣٤] الأهواء من هذه الآية: ﴿يومَ تَبْيَضُّ / وُجُوهٌ وتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾[١]، يقول الله تعالى: ﴿فأمَّا الذين اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أكفَرْتُم بعدَ إيمانِكم فذُوقُوا العذابَ بما كنتم تَكْفُرون﴾[٢]، قال: فأيُّ كلامٍ أبيَنُ من هذا؟ ورأيتُه تأوَّلها على أهل الأهواء.

قال مالك: وبلغني أن عمر بن عبد العزيز قال: إنَّ في كتاب الله لَعِلماً بيِّناً، عَلِمَهُ من عَلِمَه، وجَهِلَه من جَهِلَه، يقول الله تعالى: ﴿فإنكم وما تَعْبُدون ما أنتم عليه بفَاتِنِينَ إلاَّ مَنْ هو صَالِ الجَحِيم﴾[٣].

وقال مالك: ما رأيتُ أحداً من أهل القَدَر إلاَّ أهلَ سخَافةٍ[٤] وطيشٍ وخِفَّة.

وقال مالك: كان عمرُ بن عبد العزيز يقول: لو أراد الله ألا يُعصَى ما خَلَقَ إبليس، قال: وهو رأسُ الخطايا.

وقال مالك: ما أبيَنَ هذه الآيةَ على أهل القَدَر وأشدَّها عليهم: ﴿ولو شِئنا لآتَيْنا كلَّ نَفْسٍ هُداها، ولكِنْ حَقَّ القولُ مني لأملأنَّ جَهَنَّمَ من الجِنَّةِ والناسِ أجمعين﴾[٥]، فلا بد أن يكون ما قال.

قال: وقال مالك بن أنس: ليس الجِدالُ في الدين بشيء.

---

(١) من سورة آل عمران، الآية ١٠٦.
(٢) من سورة آل عمران أيضاً، الآية ١٠٦.
(٣) من سورة الصافات، الآية ١٦٢.
(٤) وفي س (أهل غفلة).
(٥) من سورة السجدة، الآية ١٣.

قال: وقال مالك: أهلُ الأهواء بِئسَ القومُ، لا يُسلَّمُ عليهم، واعتزالُهم أحبُّ إليَّ.

قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم، قال: أنا أشهب بن عبد العزيز، قال: قال مالك: أقام الناسُ يصلون نحوَ بيت المقدس ستةَ عَشَرَ شهراً، ثم أُمِرُوا بالبيتِ الحرامِ، فقال الله تعالى: ﴿وما كان الله لِيُضِيعَ إيمانكم﴾(١)، أي صلاتكم إلى بيتِ المَقدِس. قال مالك: وإني لأذكُرُ بهذه الآية قولَ المرجئة: إنَّ الصلاةَ ليست من الإيمان.

قال: وسمعتُ مؤمَّلَ بنَ إهاب يقول، سمعت عبد الرزاق بن هَمَّام يقول، سمعتُ ابنَ جريج وسفيانَ الثوري ومَعْمَرَ بن راشد وسفيانَ بن عيينة ومالكَ بن أنس يقولون: الإيمان قولٌ وعمل، يزيدُ ويَنقُص(٢).

قال: وأخبرني عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: نا أبي، / قال: نا [٣٥] سُرَيج بن النعمان، قال: نا عبد الله بن نافع، قال: كان مالك بن أنس يقولُ: الإيمانُ قولٌ وعمل، ويقولُ: القرآنُ كلام الله، ويقولُ: من قال القرآن مخلوقٌ يوجَعُ ضرباً، ويُحبَسُ حتى يتوب. وكان مالك يقول: اللَّهُ في السماء، وعِلمُه في كل مكان، لا يخلو منه شيء(٣).

---

(١) من سورة البقرة، الآية ١٤٣.

(٢) قوله: (يزيد ويَنْقُص)، لم يرد في نسخة أ.

(٣) ابنُ نافع وسُرَيج في حفظهما وضبطهما على ما تَعرِف. ولم يَرْوِ أحدٌ من أصحاب مالك عنه مثلَ هذا، بل المتواترُ عنه عدَمُ الخوض في الصفات وفيما ليس تحته عمل، كما كان عليه عملُ أهل المدينة على ما في «شرح السنة» للألكائي وغيرِه.

وقد سبق من المصنف ــ قريباً ص ٦٩ ــ روايةُ إباءِ مالك حتى عن القولِ بنقصِ الإيمان، ويأتي عنه أيضاً بسنده ــ في الصفحة ٧٣ ــ ما ذُكِرَ هنا بدون زيادةِ «وكان مالك =

أخبرنا عبد الله بن محمد بن عبد المؤمن، قال أخبرني القاضي محمد بن أحمد المالكي، قال: نا إبراهيم بن حماد، قال: نا الحسن بن عبد العزيز الجَرَوِيّ، قال: نا شيخٌ لنا، قال:

جاء رجل إلى مالك، فقال: يا أبا عبد الله، أسألُك عن مسألةٍ أجعلُك حُجَّةً فيما بيني وبين الله عز وجل، قال مالك: ما شاء الله لا قُوَّةَ إلاَّ بالله، سَلْ، قال: مَنْ أهلُ السنة؟ قال: أهلُ السنَّة الذين ليس لهم لَقَبٌ يُعرَفون به، لا جَهْمِي، ولا قَدَرِي، ولا رافِضِي.

قال: ونا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: نا أبو مصعب، قال: نا عبد العزيز بن أبي حازم، قال: سألتُ مالكاً فيما بيني وبينه: من تُقدِّمُ بعدَ رسول الله؟ قال: أقدِّمُ أبا بكر وعمر، لم يَزِد على هذا.

[٣٦] — قال: وذَكَر الزبيرُ، / عن إسماعيل بن أبي أُوَيس، عن مالك بن أنس، قال: ليس من أمْرِ الناس الذين مَضَوْا[١]: أن يُفاضِلُوا بين الناس.

قال: ونا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: أنا أشهب بن عبد العزيز، قال: قال مالك: لا ينبغي الإقامةُ بأرضٍ يكون العمَلُ فيها بغير الحق، والسَّبُّ للسلف.

قال: ونا أحمد بن سعيد الفِهري، قال: نا إبراهيم بن المنذر، قال: نا

= يقول: اللَّهُ في السماء، إلخ». فآثارُ الافتعال ظاهرة على هذه الزيادة، على أن هذه الرواية مما شَذَّ به عبد الله بن أحمد عن أبيه، وقولُ أبيه في ابن نافع الصائغ معروف، وكم فيما يُنسَبُ إلى عبد الله مما يُضرَبُ به عُرضُ الحائِط ويَرُوجُ على من لا يَنظر إلى ما يَدخُلُ في رواياتِ المكثرين عن آبائهم. (ز).

(١) كذا في أ ك و، وفي المطبوعة (الذي مضوا عليه).

مَعْنُ بن عيسى، قال: سمعتُ مالكاً يقول: ليس لمن سَبَّ أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الفَيْءِ حَقٌّ، قد قَسَم الله الفَيءَ على ثلاثة أصنافٍ، فقال:

﴿للفقراءِ المهاجرين الذين أُخرِجوا من ديارِهم وأموالِهم...﴾ الآية[١]، وقال: ﴿والذين تَبَوَّأوا الدارَ والإيمانَ مِنْ قَبْلِهم يُحِبُّون مَنْ هاجَرَ إليهم...﴾ الآية، وقال: ﴿والذين جاؤوا مِن بَعْدِهم يقولون ربَّنا اغفِرْ لنا ولإخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تَجْعَلْ في قلوبنا غِلاًّ للذين آمنوا رَبَّنا إنك رَؤُوفٌ رحيم﴾، وإنما الفَيءُ لهؤلاء الثلاثة الأصناف.

— قال: وسمعتُ جعفر بن محمد الصائغ يقول، سمعتُ سُرَيجَ بن النعمان يقول: سمعت عبد الله بن نافع الصائغ يقول: كان مالك بن أنس يقول: الإيمانُ قولٌ وعمل، يزيدُ وينقص.

— وذكر أبو إسحاق، عن مُزَيْن، عن عيسى بن دينار، عن ابن القاسم، قال: سأل أبو السَّمْح مالكاً فقال: يا أبا عبد الله، أيُرى اللَّهُ يومَ القيامة؟ فقال: نعم، يقول الله عز وجل: ﴿وُجُوهٌ يومئذٍ ناضِرة. إلى رَبِّها ناظِرَة﴾[٢]، وقال لقوم آخرين: ﴿كَلاَّ إنهم عن رَبِّهم يومئذٍ لمحجوبون﴾[٣].

٤٥ أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا ابن أبي خَيْثَمة، قال: نا الهيثمُ بنُ خارجة، قال: نا الوليد بن مسلم، قال: سألت الأوزاعيَّ وسفيانَ الثوري ومالكَ بن أنس والليثَ بن سعد، عن هذه

---

(١) هذه الآية والآيتان بعدَها ثلاثتُها من سورة الحشر ٨ و ٩ و ١٠.

(٢) من سورة القيامة، الآية ٢٣ و ٢٤.

(٣) من سورة المطففين، الآية ١٥.

الأحاديث التي فيها ذِكْرُ الرُّؤْيَة، فقالوا: أَمِرُّوها كما جاءت، بلا كيف. وكان مالك رحمه الله كثيراً ما يَتمثَّل بقولِ الشاعر:

[٣٧] / وخيرُ أمورِ الدينِ ما كان سُنَّةً وشَرُّ الأمورِ المُحدَثاتُ البدائعُ

٢٥ ــ بابُ جامع فضائل مالك رحمه الله:

ـــ ذكر أبو بِشر الدُّولابـي، قال: نا يونس بن عبد الأعلى، قال: أنا عبد الله بن وهب، قال: سمعتُ مالكاً وقال له عبدُ الرحمن بن القاسم: يا أبا عبد الله، ليس بعدَ أهل المدينة أحدٌ أعلَمَ بالبيوع من أهل مصر، فقال مالك: ومِن أين علموا ذلك؟ قال: منك يا أبا عبد الله، فقال له مالك: ما أعلَمُها أنا فكيف يَعلمونها بـي؟!

ـــ قال: وأخبرنا أبو موسى العباسي، عن الزبير بن بكار، قال: نا محمد بن مَسلمة المخزومي، عن مالك بن أنس قال: جُنَّةُ العالم لا أدري، إذا أَغفَلها أُصِيبَتْ مَقاتِلُه.

ـــ قال: وأخبرنا أبو بكر أحمد بن زهير بن حرب، عن مصعب الزبيري، قال: كان مالك بن أنس يَجلس إلى ربيعة بن أبـي عبد الرحمن، وعنه أَخَذَ مالكُ بن أنس العلم، ثم اعتزَلَه فجلَس إليه أكثَرُ من كان يَجلِس إلى ربيعة، فكانت حَلْقَةُ مالك في زمن ربيعةَ مثلَ حَلْقَةِ ربيعة أو أكثر، وأفتَى مَعَ ربيعةَ عند السلطان.

ـــ حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا أحمد بن زهير، قال: نا الزبير بن بكار، قال: نا مُطَرِّف، قال: نا مالك، قال: لمَّا أجمعتُ تحويلاً عن مجلس ربيعة، جَلست أنا وسليمانُ بن بلال في ناحية المسجد، فلما قام ربيعة بن أبـي عبد الرحمن من مجلسه عَدَل إلينا،

فقال: يا مالك، تلعَبُ بنفسك! زَفَنْتَ[١] وصَفَّقَ لك سليمانُ بن بلال! أبلغتَ إلى أن تتَّخذ مجلساً لنفسِك؟ ارجِعْ إلى مجلسِك.

ذكر الدّولابي قال: نا جعفر بن محمد، قال: نا أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي، قال: سمعت عبد الرحمن بن مَهْدِي / يقول: سأل رجلٌ مالكاً عن [٣٨] مسألة، وذَكَر أنهم أرسلوه يَسألُه عنها من مسيرة ستة أشهر، قال: هاتِها، فأخبرَهُ بها، فقال: لا عِلْمَ لي بها، فأَخْبِرْ الذي أَرسلَك أني لا عِلمَ لي بها، قال: ومن يَعلمُها؟ قال: من علَّمه الله. قال عبدُ الرحمن: قال مالك: قالت الملائكة: ﴿لا عِلْمَ لنا إلاَّ ما علَّمتنا﴾[٢].

حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا أبو الميمون، قال: نا أبو زُرْعَة الدمشقي، قال: نا الوليد بن عتبة، قال: نا الهيثم بن جَمِيل، قال: شَهِدتُ مالكَ بن أنس سُئل عن ثمانٍ وأربعين مسألةً، فقال في اثنتين وثلاثين منها: لا أدري.

وروينا عن خالد بن خِداش أنه قال: قَدِمتُ على مالك من العراق بأربعين مسألةً، فسألتُه عنها، فما أجابني منها إلاَّ في خمس مسائل، وقال مالك: كان ابنُ عجلان يقول: إذا أخطأ العالمُ لا أدري، أُصِيبَتْ مَقاتِلُه. وقد رُوِيَ مثلُ ذلك عن ابن عباس.

ورَوى ابنُ وهب، عن مالك بن أنس، قال: سمعتُ عبد الله بن يزيد بن هُرْمُزَ يقول: ينبغي للعالم أن يُورِّثَ جُلَساءَه قولَ: لا أدري، حتى يكون ذلك أصلاً في أيديهم يَفزعون إليه[٣]، فإذا سُئل أحدُهم عما لا يدري، قال: لا أدري.

---

(١) أي: رَقصتَ.

(٢) من سورة البقرة، الآية ٣٢.

(٣) قوله: (حتى يكون ذلك أصلاً في أيديهم)، أي قاعدة ودُسْتُوراً.

قال أبو عمر: صَحَّ عن أبي الدرداء رضي الله عنه أنه قال: لا أدري نصفُ العلم.

ذكر الدُّولابي قال: نا رَوْح بن الفرج، قال: نا محمد بن رُمْح، قال: رأيتُ النبي صلى الله عليه وسلم في المنام، منذ أكثَرَ من خمسين ليلة[١]، فقلتُ له يا رسول الله، إنَّ مالكاً والليثَ يختلفانِ، فبأيهما نأخذُ؟ قال: مالك مالك[٢].

---

(١) كذا في نسختَيْ أو، وجاء في نسخة ك: (سَنَةً).

(٢) جرت عادةُ بعض العلماء، بذكر الرُّؤى في ترجمة الشخص المترجَم مَدْحاً أو جَرْحاً، أو ترجيحاً لبعض الأمور على بعض. وهذا في حقيقتِهِ أجنبي عن مسالك الدليل العلمي، ولا ثِقلَ له في ميزان التضعيف والترجيح، والجرح والتعديل. وقد نبَّه العلماء على ذلك، دفعاً لما قد يَشتبهُ على بعضهم فيستندُ إلى الرُّؤى، ويَظنُّ أنه على شيء.

ويُلاحَظُ على كتب التراجم للمؤلفين السابقين رحمهم الله تعالى: إكثارُهم من ذكر الرؤى في الموضوعات العلمية والترجيحات المذهبية! أو الثناء النبوي على كتاب محشو بالأباطيل والتعصبات فالله يغفر لهم ويرحمهم ويرضى عنهم.

وهذه الرؤى أقصى ما تفيده الاستئناس والاستبشار، ولا يصح أن يُتجاوَزَ بها ذلك، إلى الاستدلال والترجيح لكتاب على كتاب، أو مذهب على مذهب، أو عالم على عالم، أو فقيهٍ على فقيه، قال الإمام عز الدين بن عبد السلام رحمه الله تعالى في بعض فتاويه: «والعَجَبُ أنَّ من الناس من يُثبِتُ بعضَ الأمور بالمنامات، وليست المناماتُ من الحُجَج». انتهى.

وقال شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى، في «تأنيب الخطيب» ص ١٢١ «وأما الرؤيا الصادقة من الصادقين، فغايةُ ما يقال فيها: إنها من قَبِيل الإلهام، والإلهام ليس من أسباب المعرفة عند أهل الحق، فلا يَصح الاحتجاجُ بالرؤيا، بحالٍ، في المسائل العلمية والأحكام الشرعية». انتهى. =

. . . . . .

= ورحم الله تعالى الإمامَ مالكاً ورَضِيَ عنه، فقد قال في رُؤيا تتعلق به نحو هذه الرؤيا المذكورة هنا عن محمد بن رُمح، حِينَ قُصَّتْ عليه من رائيها، قال كلمةً من أبدع الكلمات وأحكمِها وأوزنها: (الرُّؤْيا تَسُرُّ، ولا تَغُرُّ) ــ وتقع محرَّفةً: ولا تَضُرُّ ــ. وستأتي كلمتُه هذه في الصفحة ٧٩.

ولمَّا رَوَى الإمام مسلمٌ في مقدمة «صحيحه» ١ :١١٥، «عن علي بن مُسْهِر، قال: سَمِعتُ أنا وحمزةُ الزيَّاتُ، من أبانِ بنِ أبـي عياش ــ أحدِ الضعفاءِ المتروكين لسوء الحفظ ــ نحواً من ألف حديث.

قال عليٌّ: فلقِيتُ حمزةَ فأخبَرَني أنه رأى النبـيَّ صلى الله عليه وسلم في المنام، فعَرَض عليه ما سَمِـعَ من أبان، فما عَرَف منها إلاَّ شيئاً يسيراً: خمسةً أو ستةً». انتهى.

علَّق عليه الإمامُ النووي في «شرح صحيح مسلم» ١ :١١٥، بقوله: «قال القاضي عياض رحمه الله: هذا ومِثلُه استئناس واستظهار على ما تقرر من ضعفِ أبان، لا أنه يُقْطَعُ بأمرِ المنام، ولا أنه تَبطُلُ بسببه سُنَّةٌ ثَبَتَتْ، ولا تَثْبُتُ به سُنَّة لم تَثْبُت، وهذا بإجماع العلماء. هذا كلامُ القاضي.

وكذا قال غيره من أصحابنا وغيرهم، فنقلوا الاتفاق على أنه لا يُغَيَّرُ بسبب ما يراه النائم ما تقرر في الشرع. وليس هذا الذي ذكرناه مخالفاً لقوله صلى الله عليه وسلم: «من رآني في المنام فقد رآني»، فإنَّ معنى الحديث أن رؤيته صحيحة، وليست من أضغاثِ الأحلام وتلبيس الشيطان.

ولكن لا يجوزُ إثباتُ حكمٍ شرعي به، لأنَّ حالةَ النوم ليست حالةَ ضبطٍ وتحقيقٍ لما يَسمَعُه الرائي. وقد اتفقوا على أنَّ من شرطِ من تُقبَلُ روايتُهُ وشهادتُهُ أن يكون متيقظاً، لا مغفَّلاً، ولا سيِّـىءَ الحفظ، ولا كثيرَ الخطأ، ولا مختلَّ الضبط، والنائمُ ليس بهذه الصفة، فلم تُقبَل روايتُه لاختلالِ ضبطِه.

هذا كلُّه في منام يتعلَّقُ بإثبات حكم على خلافِ ما يَحكُمُ به الولاةُ، أما إذا رأى النبـيَّ صلى الله عليه وسلم يأمرُهُ بفعلِ ما هو مندوب إليه، أو ينهاه عن منهيٍّ عنه، =

قال: ونا بكر بن سهل، قال: نا إسحاق بن إسماعيل، عن أشهب بن عبد العزيز، عن الدَّرَاوَرْدِي قال: رأيتُ في منامي أني دَخلتُ مسجدَ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوافيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يخطُب الناس، إذْ أقبَل مالكُ بن أنس، فدخَلَ من باب المسجد، فلما أبصره
[٣٩] رسولُ الله صلى / الله عليه وسلم قال: إليَّ إليَّ، فأقبل مالك حتى دنا منه، فسَلَّ خاتمَهُ من خِنْصِره فوَضَعه في خِنْصِر مالك.

وذكر أبو يحيى زكريا بن يحيى الساجي رحمه الله، قال: نا محمد بن عبد الرحمن بن صالح الأزدي، قال: نا إسحاق بن إبراهيم، قال: نا مُطَرِّف، قال: سمعت مالكاً يقول: قلَّما كان رجلٌ صادق لا يَكذِبُ في حديثه إلاَّ مُتِّعَ بعقله، ولم يُصبه مع الهرَمِ آفةٌ ولا خَرَف.

قال أبو عمر: كان ابنُ معين يقول: آلَةُ المحدِّث الصدقُ.

حدثنا سعيد بن نصر(١) وعبدُ الله بن محمد بن يوسف، قالا: نا عبد الله بن محمد بن علي، قال: نا الحسن بن عبد الله الزبيدي، قال: نا محمد بن إسماعيل الأصبهاني في المسجد الحرام، قال: نا مصعب بن عبد الله الزُّبَيْري، قال: سمعتُ أبي يقول:

= أو يُرشده إلى فعلِ مصلحة، فلا خلاف في استحباب العمل على وَفْقِه، لأن ذلك ليس حكماً بمجرَّد المنام، بل بما تقرَّر من أصلِ ذلك الشيء، والله أعلم». انتهى.

وانظر ــ إذا شئت ــ لزيادة التوسع في هذا الموضوع: كتابَ «الاعتصام» للشاطبي ١: ٢٦٠ ــ ٢٦٤، في أواخر (الباب الرابع في مأخذِ أهل البدع بالاستدلال). فقد تعرَّض إلى العمل بالرؤى المنامِيَّة، وبيَّن خطأَ التعلُّقِ بها والاستنادِ إليها، وأن التمسك بها لا يصلح دليلاً. . .

(١) تحرف (نصر) في النسخ الأربعة إلى (سيّد)، والصواب المثبت من المطبوعة.

كنتُ جالساً مع مالك بن أنس في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذْ أتاه رجل فقال: أيُّكم مالك بن أنس؟ فقالوا له: هذا، فسلَّم عليه واعتنَقَه وضمَّه إلى صدره، وقال: واللَّهِ لقد رأيتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم البارحةَ جالساً في هذا الموضع، فقال: هاتوا بمالك[١]، فأُتِيَ بك تَرعُدُ فرائصُك، فقال: ليس بك بأس يا أبا عبد الله، وكَنَّاك، وقال: اجلِسْ، فجلستَ، قال: افتَحْ حِجْرَك، ففتحتَه فملأه مِسْكاً منثوراً، وقال: ضُمَّه إليك وبُثَّه في أُمَّتِي، قال: فبكى مالك وقال: الرؤيا تَسُرُّ ولا تَغُرُّ، وإن صَدَقَتْ رؤياك فهو العِلمُ الذي أودَعني الله تعالى.

٥٩ - حدثنا خلف بن قاسم، قال: ثني عبد الله بن جعفر بن الورد البغدادي بمصر، قال: نا أحمد بن واضح، قال: نا محمد بن خلاد الإسكندراني، قال: نا عبد السلام بن عمر بن خالد من أهل الإسكندرية، قال: رأى رجلٌ في المنام أنَّ الناس اجتمعوا في جَبَّانة الإسكندرية، يَرْمُون في غَرَض، فكلُّهم يُخطيء الغَرَض، فإذا برجلٍ / يرمي ويُصيب القِرْطاس، فقلتُ: من هذا؟ [٤٠]
قالوا: هذا مالكُ بن أنس.

٦٠ - حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا عبد الرحمن بن عمر، قال: نا أبو زُرعة، قال: أَنِي أبـي، قال: نا أبو خُلَيد، قال: قال مالك: قال لي أميرُ المؤمنين المهدي: يا أبا عبد الله، ألك دار؟ قال: قلتُ: لا واللَّهِ يا أمير المؤمنين، ولأحدِّثَـنَّك حديثاً حدَّثَنَاه ربيعةُ بنُ أبـي عبد الرحمن: إنَّ نَسَبَ المرءِ دارُه.

(١) كذا في النسخ الأربعة، وفي المطبوعة (ائتوا).

٢٦ ــ باب في رئاستِهِ ووجاهتِهِ في علم الدين، عند العامة والسلاطين:

(١) حدثنا أحمد بن محمد، قال: نا أحمد بن الفضل، قال: نا محمد بن جَرِير، قال: نا العباس بن الوليد، قال: نا إبراهيم بن حماد الزهري المدني، قال: سمعتُ مالكاً يقول: قال لي المَهدِيُّ: يا أبا عبد الله، ضَعْ لي كتاباً أحمِلُ الأمَّةَ عليه، فقلتُ له: يا أمير المؤمنين، أمَّا هذا الصُّقْعُ ــ وأشار إلى المغرب ــ فقد كَفَيْتُكَهُ، وأما الشامُ ففيهم الرجلُ الذي عَلِمتَه يعني الأوزاعيَّ، وأما أهلُ العراق فهم أهلُ العراق.

ــ قال أبو جعفر محمد بن جرير: هكذا حدثني به العباس بن الوليد، عن
[٤١] إبراهيم بن حماد. وأما محمد   مر فذكر هذه القصة عن مالك، / على خلاف ذلك.

وما ذكره محمد بن عمر فحدثناه الحارث بن أبي أسامة، عن محمد بن سعد، عنه قال: سمعتُ مالكَ بن أنس يقول:

لما حجَّ أبو جعفر المنصور، دعاني فدخلتُ عليه، فحادثتُه وسألني فأجبتُه، فقال: إني عَزمتُ أن آمُرَ بكُتُبِكَ هذه التي قد وَضَعتَ يعني «المُوَطَّأ» فَتُنْسَخَ نُسَخاً، ثم أبعَثَ إلى كل مصر من أمصار المسلمين منها نُسخةً، وآمُرَهم أن يَعملوا بما فيها، ولا يَتعدَّوْها إلى غيرها، ويَدَعُوا ما سوى ذلك من هذا العلم المُحْدَث، فإني رأيتُ أصلَ العلم روايةَ أهلِ المدينة وعِلمَهم.

قال: فقلتُ: يا أمير المؤمنين، لا تفعل هذا، فإنَّ الناس قد سَبقَتْ إليهم أقاويلُ، وسمعوا أحاديث، ورَوَوْا روايات، وأخَذَ كلُّ قوم بما سِيْقَ إليهم، وعَمِلوا به ودَانُوا به، من اختلاف أصحاب رسول الله صلى الله عليه

وسلم وغيرِهم، وإنَّ ردَّهم عما اعتقدوه شديد، فَدَعْ الناسَ وما هم عليه، وما اختار أهلُ كل بلد لأنفسهم، فقال: لَعَمْرِي لو طاوعتَني على ذلك لأمَرتُ به[١].

وذكر الزبير بن بكار، قال: نا يحيى بن مسكين ومحمد بن مَسلمة، قالا: سمعنا مالكاً يَذكُر دخولَه على أبي جعفر، وقولَه في انتساخِ كُتُبِهِ في العلم، وحَمْلِ الناسِ عليها، قال مالك: فقلتُ له: يا أمير المؤمنينَ، قد رَسَخ في قلوب أهلِ كل بلد ما اعتقدوه وعَمِلوا به، ورَدُّ العامَّةِ عن مثلِ هذا عسير[٢].

---

(١) وصنيعُ ابن جَرِير في «ذيل المُذيَّل» كما هنا يُؤذِن بترجيحِهِ الروايةَ الأولى، وتحامِيهِ عن رواية الواقدي، لكنَّ ابن عساكر خرَّج في «كشف المغطَّى من فَضْل الموطَّا» بطُرقٍ عن مالك، ما يؤيد روايةَ الواقدي، وإن لم تَخْلُ واحدةٌ منها عن مقال، وفيه أيضاً سماعُ الرشيد «الموطأ» عن مالك لمَّا حَجَّ مع أبي يوسف.

والذي يُستخلَصُ من مختلِفِ الروايات في ذلك: أنَّ المنصور تحادَثَ مع مالك في تدوين علم أهل المدينة، عامَ ثمانية وأربعين ومئة محادثةً إجمالية، ولما حَجَّ قبلَ حِجَّتِه الأخيرة أوصاه أن يتَجنَّب فيما يُدوِّنُه شدائدَ ابنِ عُمَر، ورُخَصَ ابنِ عباس، وشَوَاذَّ ابنِ مسعود رضي الله عنهم، وأمَّا إخراجُه للناس ففي سنة تسع وخمسين ومئة، في عهد المهدي، فلا تَثْبُتُ روايتُهُ ممن تقدَّم على ذلك. (ز).

قلتُ: وهذا الذي قاله شيخنا رحمه الله تعالى، حول تاريخ تدوين «الموطأ»، فيه نظر، كما بينتُه في تقدمتي لكتاب «التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد» للعلامة عبد الحي اللكنوي ١: ١٠ ــ ١٢.

(٢) ونصُّ الخبر في هذا الموضوع عند ابن أبي حاتم، في «تقدمة الجرح والتعديل» ص ٢٩، في ترجمة الإمام مالك، من رواية عُتبة بن حَمَّاد القارىء الدمشقي عن مالك، كما يلي:

=

— قال محمد بن عمر الواقدي: كان مالك يَجلس في منزله على ضِجَاع له، ونَمَارقُ مطروحةٌ يَمْنَةً ويَسرةً في سائر البيت لمن يأتي من قريش والأنصارِ والناس، كان مجلسُهُ مجلسَ عِلْمٍ ووَقَار.

[٤٢] قال: وكان رجلاً / مَهِيباً نبيلاً، ليس في مجلسه شيء من المِراء واللغط، وكان الغرباء يسألونه عن الحديث والحديثين، أو قال: الحديثِ بعدَ الحديثِ، وربما أَذِنَ لبعضهم فقرأ عليه، وكان له كاتبٌ قد نَسَخَ كُتُبَه يقال له: حبيب، يقرأ للجماعة، فليس أحدٌ ممن حَضَره يدنو منه، ولا يَنظُرُ في كتابه، ولا يَستفهمه، هَيبةً له وإجلالاً، وكان حبيبٌ إذا قَرأ فأخطأ فَتَح عليه مالك، وكان ذلك قليلاً.

— قال الطبري: وسمعتُ إسماعيل بن موسى الفَزَاري يقول: دخلتُ على مالك بن أنس، وسألتُه أن يُحدِّثني، فحدثني اثنَيْ عشر حديثاً، ثم أمسك،

= «... قال مالك: ثم قال لي ــ أبو جعفر المنصور ــ: قد أردتُ أن أجعَلَ هذا العِلمَ عِلماً واحداً، فأكتُبُ به إلى أمراءِ الأجناد وإلى القُضَاةِ فيَعملون به، فمن خالَفَ ضَربتُ عُنقَه.

فقلتُ له: يا أمير المؤمنين، أو غيرَ ذلك، قلتُ: إنَّ النبي صلى الله عليه وسلم كان في هذه الأُمّة، وكان يَبعث السرايا، وكان يَخرُجُ، فلم يَفتَح من البلاد كثيراً حتى قَبَضَه الله عز وجل. ثم قام أبو بكر رضي الله عنه، فلم يَفتح من البلاد كثيراً.

ثم قام عمر رضي الله عنه بعدَهما، ففُتِحَتْ البلادُ على يديه، فلم يَجد بُدًّا من أن يَبعثَ أصحابَ محمد صلى الله عليه وسلم مُعلِّمين، فلم يَزل يُؤخَذُ عنهم كابراً عن كابرٍ إلى يومِهم هذا، فإن ذهبتَ تُحوِّلُهم مما يَعرفون إلى ما لا يَعرفون رأَوْا ذلك كُفْراً، ولكنْ أَقِرَّ أهلَ كل بلدةٍ على ما فيها من العلم، وخُذْ هذا العِلْمَ لنفسك، فقال لي: ما أَبْعَدْتَ القول، اكتُبْ هذا العلم لمحمد». انتهى. يعني ابنَه محمداً المَهْدِيَّ بالله، الذي وَلِيَ الخلافةَ بعدَ وفاة أبيه وبعهدٍ منه سنة ١٥٨، ومات خليفةً في سنة ١٦٩.

فقلتُ له: زِدْني أكرمك الله، وكان له سُوْدَانٌ قيامٌ على رأسه، فأَمَرهم فأخرجوني من داره!

ـ حدثنا خلف بن قاسم، نا أبو الميمون عبد الرحمن بن عمر بن راشد البَجَلي بدمشق، قال: نا أبو زُرعة عبد الرحمن بن عَمْرو بن صفوان الدمشقي، قال: نا أبو مُسْهِر، قال: قال مالك: قال لي أبو جعفر: يا أبا عبد الله، ذَهَبَ الناسُ، فلم يَبق غيري وغيرُك.

ـ وذكر الدُّولابـي قال: نا يونس بن عبد الأعلى، قال: أنا عبد الله بن وهب، قال: سمعتُه يقول يعني مالكاً، دَخلتُ على أبـي جعفر، فرأيتُ غيرَ واحد من بني هاشم يُقَبِّلُ يدَه المرتينِ والثلاثَ، ورَزَقني الله العافيةَ من ذلك، فلم أقبِّل له يداً[١].

ـ وذكر الدُّولابـي نا إسماعيل بن إسحاق القاضي، قال: نا نصر بن علي، قال: أني حَسَنٌ، كذا وقع، وصوابه: حُسينٌ، وهو حُسينُ بن عروة، قال: قَدِمَ المهدي المدينة، فبَعَثَ إلى مالكٍ بألفَيْ دينار أو بثلاثةِ آلاف دينار،

---

(١) قلتُ: لعل هذا كان يَقَعُ من أبـي جعفر المنصور في بعض الأحيان والمناسبات، فقد حكى الحافظ الذهبـي في «سِيَر أعلام النبلاء» ٦:٤٦ و «ميزان الاعتدال» ٤:٣٠٢، في ترجمة التابعي الجليل والإمام العَلَم النبيل: (هشام بن عروة بن الزبير القرشي) المتوفى سنة ١٤٦ رحمه الله تعالى، قال الذهبـي:

«رَوَى محمد بن علي الباهلي، عن شيخ من قريش قال: أهوَى هشامُ بن عُروة إلى يَدِ المنصور ليُقبِّلَها، فمنَعَه وقال: يا ابنَ عروة، إنَّا نُكرِمُك عنها، ونُكرِمُها عن غيرِك».

قال عبد الفتاح: لله دَرُّ أبـي جعفر المنصور، ما أبلَغَ كلمتَهُ! وما أرفَعَ نَفْسَه!. وتقبيلُ يد الأفاضل والأكابر جائزٌ مشروع معهودٌ في السلف، كما ألمعتُ إليه في كتابـي «العلماء العزاب» ص ٤٧ تعليقاً على الترجمة ٣، فانظره إذا شئت.

ثم أتاه الربيعُ بعدَ ذلك فقال له: أميرُ المؤمنين يُحِبُّ أن تُعادِلَه إلى مدينةِ السلام، فقال له مالك: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «والمدينةُ خيرٌ لهم لو كانوا يَعلمون». والمالُ عندي على حالِه.

[٤٣] / نا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبَغ، قال: نا أحمدُ بنُ زهير، قال: نا إبراهيم بن المنذر الحِزامي، قال: أملَى عليَّ ابنُ مُناذِر[١]:

ومن يَبْغِ الوَصاةَ فإنَّ عندي ... وَصاةً للكهولِ وللشبابِ
خُذوا عن مالكٍ وعن ابنِ عونٍ ... ولا تَرْوُوا أحاديثَ ابنِ دابِ[٢]

---

(١) هو أبو جعفر محمد بن مُنَاذِر البصري اليَرْبُوعي بالوَلاء، شاعر كثير الأخبار والنوادر، ومن العلماء بالأدب واللغة، تفقه ورَوَى الحديث، وتزندق، توفي سنة ١٩٨، وله ترجمة طويلة في «إرشاد الأريب» لياقوت الحموي ١٩: ٥٥ ـــ ٦٠، و «لسان الميزان» لابن حجر ٥: ٣٩٠ ـــ ٣٩٣.

و (مُنَاذِر) بضم الميم كما كان يقوله هو ويَضبطُه، ويُنكِرُ على من فتح تراه في ترجمته، وجوَّز كلٌّ من صاحبِ «الصحاح» و «القاموس» و «تاج العروس» في (نذر) فَتْحَ الميم وضَمَّها في (مناذر).

(٢) ابنُ عون المعنيُّ هنا، والمأمورُ بأخذِ الحديث والعلم عنه كما يؤخَذُ عن مالكٍ رضي الله عنهما، هو الإمامُ الحافظ القُدوة، شيخُ أهل البصرة وعالمُها: (عبدُ الله بن عون بن أَرْطَبَان) البصريُّ المُزَني بالولاء، أحَدُ ساداتِ التابعين الأعلام، ومجمع الفضائل والمآثر في العلم والزهد والورع، والعبادة والصلابة في الدين والسنة. صاحَبَ الحسَنَ البصري ومحمدَ بن سيرين وإبراهيمَ النخعي وسعيدَ بن جبير وهذه الطبقةَ الساميةَ المقام. وكان عديمَ النظير في وقتِهِ زهداً وصلاحاً، يُعدُّ نجمَ البصرة.

قال قُرَّةُ بن خالد: كنا نَعجَبُ من ورع محمد بن سيرين، فأنسانَاهُ ابنُ عون. وقال بكار السِّيْرِيني: صَحِبتُه دهراً فكان يصوم يوماً ويفطر يوماً، وكان طَيِّبَ الريح، ليِّنَ الكسوة، يختم القرآن كل أسبوع، وكان يغزو ويركب الخيل، وبارَزَ عِلْجاً من الروم فقتله وآثَرَ أن لا يَعرفه الناس. ولد سنة ٦٦، ومات سنة ١٥١ رحمه الله تعالى. =

قال: فلما قَدِمتُ العراقَ سمعتُهم يُنشدونها على غيرِ ما أملاها عليّ:

= ومناقبه كثيرة جداً، ويكفي أن تَسمع منها قولَ الإمام المجاهد العابد الزاهدِ عبد الله بن المبارك فيه: «ما رأيتُ أحداً ذُكِرَ لي قبلَ أن ألقاه، ثم لقيتُه، إلاَّ وهو على دُونِ ما ذُكِرَ لي إلاَّ ابنَ عَوْن. . .، ولَوَدِدتُ أني لَزِمتُهُ حتى أموتَ أو يموتَ». وانظر إذا شئت ترجمتَهُ الحافلة في «سِيَرِ أعلام النبلاء» ٦: ٣٦٤ ـ ٣٧٥ و «تذكرة الحفاظ» للذهبي ١: ١٥٦ ـ ١٥٧، و «تهذيب التهذيب» لابن حجر ٥: ٣٤٦ ـ ٣٤٩.

وابنُ دَأْبٍ: اثنان، وكلاهما مَدَنيَّان وَضَّاعان، أحدُهما: محمد بن دَأْبٍ المَدَني، تفرَّدَ ابنُ ماجه فروى له حديثاً في مقدمة «سننه» ١: ٩٧، في (باب من سُئِلَ عن علم فكتمه). وقد كذَّبه أبو زرعة وابنُ حبان وغيرُهما. وقال الحافظ ابن حجر في «تقريب التهذيب» ٢: ١٥٩ «محمد بن دأب، بغير هَمْز، المدني، كذَّبه أبو زرعة، من التاسعة، د». انتهى.

ووقع الرمزُ هنا بحرف (د)، ومعناه: رَوَى له أبو داود في «سننه». وهذا الرمز خطأٌ تحريفٍ، وصوابُهُ بحرف (ق)، رمزاً لابن ماجه كما تقدَّم ذكرُ روايته عنه، وكما جاء في سائر كتب الرجال مرموزاً له بحرف (ق).

وابنُ دأْبٍ الآخَرُ المعنيُّ هنا، هو: عيسى بنُ يزيد بن بكر بن دَأْبٍ اللَّيْثيُّ المَدَنيُّ، مترجم له في «لسان الميزان» لابن حجر ٤: ٤٠٨ ـ ٤١٠، وترجَم له الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ١١: ١٤٨ ـ ١٥٢، وقال: «قَدِمَ بغداد وأقام بها وحدَّث، وكان راويةً عن العرب، وافِرَ الأدب، عالماً بالنَّسَب، عارفاً بأيام الناس، حافظاً للسِّيَر، وقيل: إنه كان يزيد في الأحاديث ما ليس منها، وقال خلف الأحمر: ابنُ دأب يضَعُ الحديث.

وقال إبراهيم بن محمد بن عَرَفة: كان ابنُ داب يجالس الخليفةَ الهادي، وحَظِيَ عنده. وقال ابنُ مُنَاذِر:

ومن يَبْغِ الوَصَاةَ فإنَّ عندي ... وَصَاةً للكُهولِ وللشَّبَابِ
خُذوا عَن مالِكٍ وعن ابن عَوْنٍ ... ولا تَرْوُوا أحاديثَ ابنِ دأْبِ
تَرى الهُلاَّكَ يَنتجعون منها ... مَلاهيَ من أحاديثَ كِذَابِ
إذا طُلِبَتْ مَنافِعُها اضمحلَّتْ ... كما يَرْفَضُّ رَقْرَاقُ السَّرابِ».

خُذُوا عن يُونُسٍ وعن ابنِ عونٍ(١)

قال أبو عمر: هكذا هذا الخبرُ في كتاب ابن أبـي خَيْثَمَة، ورَوينا من وجوه أن أصلَ البيتين لابن مُناذر إنما هو:

خُذُوا عن يونسٍ وعن ابنِ عون ... ولا ترووا أحاديثَ ابنِ دأْبِ

وكان عيسى بنُ دأْبٍ عَدُواً لابنِ مُناذر، وكان أحسَنَ هدياً من ابن مُناذِرَ وسَمْتاً ومُروءةً وصيانةً(٢).

وذِكرُ يونسَ في هذا الحديث أشبَهُ، لأن عبد الله بنَ عون ويونسَ بنَ عُبَيد كانا بَصْرِيينِ جارينِ مُتواخِيين، كلاهما على السُّنَّة قد شُهِرَا بها.

---

(١) يونسُ هذا هو (يونسُ بنُ عُبَيد البصريُّ)، كما سيصرح بنَسَبِه المؤلِّفُ بعدَ قليل. وهو الإمام القدوة الحافظ الحجة، أبو عبد الله يونس بن عُبَيد بن دينار البصري العَبْدي بالولاء، من صغار التابعين، ومن أصحاب الحسن البصري وابن سيرين وثابتٍ البُنَاني وهذه الطبقةِ الرفيعةِ الشأن. كان خَزَّازاً يَبيعُ الخَزَّ، وهو ما يُنسَجُ من الثياب من صُوفٍ وحرير، أو من حريرٍ خالصٍ فقط.

وكان من حُفَّاظ الحديث الثقات، أحَدَ أعلام الهُدَى، من سادات أهل زمانه علماً وفضلاً وحفظاً وإتقاناً وسُنَّةً وبُغضاً لأهل البدع، مع التقشف الشديد، والفقه في الدين، والورع التام. قال أحَدُ الغُزَاة: واللّهِ إنا نكون في نَحْر العدو، فإذا اشتدَّ علينا الأمرُ قلنا: اللهمَّ رَبَّ يونسَ بنِ عُبَيد فَرِّجْ عنا، فيُفَرَّجُ عنا. مات سنة ١٣٩ رحمه الله تعالى.

له ترجمة مطوَّلة عَطِرة، وفيها من أخلاق السلف الصالح الدُّرَرُ والغُرَر، في «سِيَر أعلام النبلاء» ٦:٢٨٨ ـ ٢٩٦، و «تاريخ الإسلام» ٥:٣١٨ ـ ٣٢٠، و «تذكرة الحفاظ» ١:١٤٥ ـ ١٤٦ ثلاثتها للذهبـي، و «تهذيب التهذيب» لابن حجر ١١: ٤٤٢ ـ ٤٤٥.

(٢) لا شك في أن المؤمن الكذَّاب أحسَنُ هدياً من الملحد المتزندق، نسأل الله تعالى السلامة والعافية من كل سوء.

٢٧ ــ باب ذكرِ مِحنته رحمه الله مع السلطان:

نا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد، قال: نا أحمد بن الفضل بن العباس أبو بكر الدِّينَورِي، قال: نا أبو جعفر محمد بن جَرِير الطبري، قال: وكان مالكٌ قد ضُرِبَ بالسياط، واختُلِفَ فيمن ضَرَبه، وفي السبب الذي ضُرِبَ فيه، قال: فحدَّثني العباسُ بن الوليد، قال: نا ابن ذَكْوان، عن مروان الطاطَري، أنَّ أبا جعفر نَهَى مالكاً عن الحديثِ: «ليس على مُسْتكْرَهٍ طلاق»، ثم دَسَّ / إليه من يسأله عنه، فحدَّثَ به على رؤوس الناس، فضَرَبه بالسِّياط. [٤٤]

قال: وحدثني العباس، قال: أخبرني إبراهيم بن حماد، أنه كان يَنظُر إلى مالك إذا أُقِيم من مجلِسِه، حَمَلَ يَدَه اليمنى أو يدَه اليسرى بالأخرى.

وأما محمد بن عمر فإنه قال في ذلك: ما حدَّثني الحارث، قال: نا ابن سعد، قال: أنا محمد بن عمر، قال: لما دُعِيَ مالكُ بن أنس، وشُووِرَ وسُمِعَ منه وقُبِلَ قولُه، شَنِفَ له الناسُ[١] وَحَسَدوه وبغَوْه بكل شيء.

فلما وُلِّي جعفرُ بنُ سليمان على المدينة، سَعَوْا به إليه، وأكثروا[٢] عليه عنده، وقالوا: لا يَرى أَيمانَ بَيْعَتِكم هذه بشيء، وهو يأخذُ بحديثٍ رواه عن ثابت بن الأحنفِ[٣] في طلاق المكرَه أنه لا يجوز.

فغَضِبَ جعفرُ بن سليمان، فدعا بمالك فاحتَجَّ عليه بما رُفِعَ إليه عنه، ثم جَرَّده وَمَدَّه فضَرَبَه بالسياط[٤]، ومُدَّتْ يَدُه حتى انخلَعَتْ كتِفُه، وارتَكِبَ

---

(١) في «القاموس»: «شَنِفَ له كفَرِحَ: أبغَضَه وتنكَّره».

(٢) في و: «وكبَّروا»، وفي المطبوعة (وكثّروا).

(٣) هكذا في أ، والمطبوعة، و «الموطأ» في أول (جامع الطلاق)، وفي و ك س (ثابت الأحنف).

(٤) وكان ذلك سنة ست وأربعين ومِئة. (ز).

منه أمرٌ عظيم، فوالله ما زال مالكٌ بعدَ ذلك الضربِ، في رِفعةٍ من الناس، وعُلُوٍّ من أمرِه[١]، وإعظامِ الناسِ له، وكأنما كانت تلك السِّيَاطُ التي ضُرِبَ بها حُلِيّاً حُلِّيَ به.

٢٨ ــ باب ذكر وفاةِ مالك، وذكرِ ما رُثِي به، ومَبلغِ عُمرِه:

نا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد، قال: نا أحمد بن الفضل بن العباس، قال: نا أبو جعفر محمد بن جَرير، ــ قال: الحارث بن أبي أسامة ــ[٢] قال: نا محمد بن سعد[٣]، قال: نا إسماعيل بن أبي أُوَيس، قال: اشتكى مالكُ بن أنس، فسألتُ بعضَ أهلِنا عما قال عند الموت.

قالوا: تَشهَّد، ثم قال: للَّهِ الأمْرُ من قَبْلُ ومِن بَعْدُ. وتُوفِّي صبيحةَ أربعَ عشرةَ من شهرِ ربيعِ الأولِ، سنةَ تسع وسبعين ومِئة، في خلافة هارون، [٤٥] / وصلَّى عليه عبدُ الله بن محمد بن إبراهيم بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس، وهو ابنُ زينب بنتِ سليمان بن عليّ، كان يُعْرَفُ بأُمِّه، يقال له: عبدُ الله بنُ زينب، كان أميرَ المدينة يومئذٍ والياً عليها لهارون، صلَّى عليه في موضع الجنائز، ودُفِنَ بالبَقِيع، وكان يومَ مات ابنَ خمس وثمانين سنة.

---

(١) وفي أ (ما ازداد بعد ذلك الضرب إلاَّ رفعة وعلو أمر...).

(٢) ساقط من جميع النسخ، ولا بد من إثباتِه لاتصال السند، وقد تقدَّمت روايةُ محمد بن جرير الطبري عن محمد بن سعد بواسطة الحارث بن أبي أسامة، في الباب ٢٧، والباب ٢٦.

(٣) هكذا في س، وهو الصواب، و (تحرَّف في سائر النسخ إلى (محمد بن سعيد).

قال ابنُ سعد: فذكرتُ ذلك لمصعَب بن عبد الله الزُّبَيري، فقال: أنا أحفَظُ الناسِ لموتِ مالك، مات في صَفَرٍ سنة تسع وسبعين ومِئة.

قال ابن سعد: وأخبرني مَعْنُ بن عيسى بمثل ذلك، وقال: رأيتُ الفُسطَاطَ على قبرِ مالكٍ بن أنس.

وقال خليفة بن خياط: مالكُ بن أنس بن أبـي عامر، من ذي أصبَحَ، من حِمْيَر، يُكنَى أبا عبد الله، مات سنة تسع وسبعين ومئة.

ومما رُثِيَ به مالك رحمه الله قولُ عبد الله بن سالم الخياط، ذكره محمد بن الحسن بن زَبَالة عنه:

يأبَى الجوابَ فما يُرَاجَعُ هَيبَةً ... والسائلون نواكسُ الأذقانِ
أدَبُ الوَقارِ وعِزُّ سُلطانِ التُّقَى ... فهو المُطاعُ وليس ذا سُلطانِ

وكان عثمان بن كنانة يُنشِدُ هذه الأبيات، لبعض أهل المدينة في مالك رحمه الله:

ألا إنَّ فَقْدَ العلم في فَقْدِ مالكٍ ... فلا زال فينا صالحَ الحالِ مالكُ
فلولاه ما قَامَتْ حقوقٌ كثيرة ... ولولاه لانسدَّتْ علينا المسالكُ
يُقيم سبيلَ الحق سِرّاً وجهرةً ... ويَهدِي كما تَهدِي النجومُ الشَّوَابِكُ

قال أبو عمر: تُنسَبُ هذه الأبيات، إلى ابنِ أبـي المُعافَى المَدَني، وفيها زيادة:

عَشَوْنا إليه نبتغي ضوءَ نارِهِ ... وقد لَزِمَ العِيَّ اللَّجُوجُ المُماحِكُ
/ فجاء برأيٍ مثلُهُ يُقتَدَى به ... كنظم جُمَانٍ زَيَّنَتْهُ السَّبائِكُ [٤٦]

ومما رُثِيَ به رحمه الله: ما رَوينا عن أصبغ بن الفَرَج أنه قال: رَثَتْ مالكاً امرأةٌ فقالت:

بَكَيْتُ بدمعٍ واكِفٍ فَقْدَ مالِكٍ ... ففي فَقدِهِ ضاقَتْ علينا المَسالِكُ
وما ليَ لا أبكي عليه وقد بَكَتْ ... عليه الثُّريَّا والنُّجومُ الشَّوابِكُ
حَلفتُ بما أَهدَتْ قريشٌ وحَلَّلَتْ ... صبيحةَ عَشْرٍ حين تُقضَى المناسِكُ
لَنِعْمَ وِعاءُ الفِقهِ والعِلمِ مالِكٌ ... إذا عَزَّ[1] مفقودٌ من الناسِ هالِكُ

وقال الزبير بن بكار: أنشدني عبدُ العزيز بن عبد الله الأُوَيْسِيُّ وإسماعيل بن أبي أُوَيس لابن أبي المُعافَى:

تَحمَّلَ عِلمَ الدين نُوراً مُثقَّفاً ... بألاسنادِ عن قومٍ ثقاتٍ من السَّلَفْ
رَمَوْه بِنَبْلٍ كان قد رَاشَها لهم ... وعَلَّمهم شَدَّ السواعِدِ والأكُفْ
فما ساعِدٌ منهم تُقاوِمُ ظُفْرَهُ ... إذا قِستَ منهم ساعِداً ببَنانِ كَفّ

وأنشَد الزبيرُ أيضاً لأبي المُعَافَى أو ابن أبي المُعَافَى:

ألا قُل لقومٍ سَرَّهم فَقْدُ مالِكٍ ... ألا إنَّ فَقْدَ العلم إذْ مات مالكُ
فما ليَ لا أبكي على فقدِ مالك ... وفي فقدِهِ سُدَّتْ علينا المَسَالِكُ
وما ليَ لا أبكي عليه وقد بَكَتْ ... عليه الثُّريَّا والنُّجومُ الشَّوَابِكُ

فَذكر نحوَ الأبيات التي نسبها أصبَغُ بنُ الفرج إلى المرأة التي تقدَّم ذكرها.

قال أبو عمر: أَلَّفَ الناسُ في فضائل مالك، وأكثروا وأَتَوْا بما لا فضيلةَ [٤٧] / في بعضه، حَشَوْا بها كُتُبَهم، فرأيتُ الاقتصارَ منها على عُيونِها أولى من الإكثار، وبالله التوفيق.

* * *

(١) وفي النسخ الأربعة: ك أ و س (عدّ)، والصواب المثبت من المطبوعة.

كَمَل والحمدُ لله لا شريك له، وصلى الله على محمد وآله وسلم

وهنا تَمَّت أخبارُ مالك بن أنس رحمهما الله

ويليها أخبارُ أصحابِه رضي الله عنهم.

هكذا جاء في نسخة و، وجاء في نسخة ك كما يلي:

كَمَل الكتابُ والحمدُ لله ربّ العالمين، وصلى الله على محمد وآله وصحبِهِ وسلم كثيراً

علَّقه الفقير إلى رحمة رَبِّه عليٌّ بن محمد بن محمد بن عبد الله بن وَاطَاس الوررري ـ كذا ـ بالقاهرة المحروسة في الثالث من ذي القعدة من سنة سبع مئة.

وليس هنا في نسخة أ شيء

[٤٨] / أخبار أصحاب مالك

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد وآله وسلم

قال أبو عُمَر يوسفُ بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمَرِيُّ رَضِيَ الله عنه: سألتم رحمكم الله عن التعريف بابن وهب، وابنِ القاسم، وأشهب، فخذوا الجوابَ فيهم وفيمن حضرني ذكرُه من نظرائهم، من أهلِ الفقه من أصحاب مالك، رحمهم الله أجمعين.

١ ــ عبدُ الله بن وَهْب بنِ مسلم: مولى رَيحانة مولاةِ أبي عبد الرحمن يزيد بن أُنَيْس الفِهري[١]، يكنى أبا محمد، وُلِدَ بمصر سنة خمس وعشرين ومئة في ذي القعدة، وقيل بل وُلِدَ سنة أربع وعشرين ومئة. وفي هذا العام مات ابن شهاب رضي الله عنه.

رَوَى ابنُ وهب عن مالك بن أنس، والليث بن سعد، وابن أبي ذئب، وأبي صَخْر حُمَيْد بنِ زِياد، وأبي هانيء حُمَيد بن هانيء، ويونس بن يزيد، ونحوِ أربع مئة رجل من شيوخ المحدِّثين بمصرَ والحجازِ والعراقِ، منهم: سفيانُ الثوري، وابنُ عيينة، وجَريرُ بن حازم، ومن هو أسَنُّ من هؤلاء كابن جُرَيج، وعبدِ الرحمن بن زياد الإفريقي، وسَعِيدِ بن أبي أيوب، وغيرِهم.

---

(١) هكذا في نسختَيْ ك و، وأوراق ج أيضاً، وفي أ: مولاة أبي عبد الرحمن يزيدَ بنِ أنس الفِهْري.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبَغ، قال: نا أحمد بن زهير، قال: سمعتُ يحيى بنَ معين يقول: عبدُ الله بن وَهْب المصريُّ ثقة.

وقال أحمد بن حنبل: عبدُ الله بن وهب صحيحُ الحديث، يُفصِّلُ السَّماعَ من العَرْضِ، والحديثَ من / الحديث، ما أصحَّ حديثَه وأثبتَه. فقيل [٤٩] له: أليس كان سَيِّىءَ الأخذ؟ قال: قد كان سيِّىءَ الأخذ، ولكن إذا نظرتَ في حديثه وما رَوَى عن مالك وجدتَه صحيحاً.

ـــ قال أبو عمر: رَوَى عن ابن وهب جماعةٌ يطولُ ذكرهم، وقد رَوَى عنه الليثُ بن سعد، وصرَّح باسمه، وقد قيل: إنَّ مالكاً رَوَى عنه، عن ابنِ لَهِيعَة حديثَ بَيْع العُرْبان(١)، والله أعلم، ولم يُصرِّح مالك في حديث العُرْبان عَنْ أحدٍ، إنما قال عن الثقة عنده، عن عَمْرو بن شُعَيب(٢)، ومرةً قال: إنه بَلَغه عن عمرو بن شعيب.

ومِن أَروى الناس عن ابن وَهْب أصبَغُ بن الفرج، وأحمدُ بن صالح المصري، وعيسى بن حماد زُغْبَة، ويونس بن عبد الأعلى، وأبو الطاهر أحمد بن عَمْرو بن السَّرْح، وسُحنون بن سعيد، وأحمد بن سعيد الدارمي وحَرْمَلة بنُ يحيى، وغيرُهم. وقد رَوَى عنه ابنُ بُكَير وعبدُ الله بن صالح كاتبُ الليث.

---

(١) العُرْبانُ والعُرْبون بضم العين والعَرَبون بفتح العين بمعنىً واحد، وهو أن يشتري المرءُ السلعةَ ويَدفعَ إلى صاحبها شيئاً على أنه إن أَمْضَى البيعَ حُسِبَ من الثمن، وإن لم يُمضِ البيعَ كان لصاحبِ السلعة، ولم يرتجعه المشتري. قاله ابن الأثير في «النهاية» ٣: ٢٠٢.

(٢) هو كذلك في «الموطأ» في أول كتاب البيوع ٢: ٦٠٩ و ٤: ١٨٦ بشرح الزرقاني.

ورَوَينا عن أحمد بن صالح أنه قال: حَدِيثُ ابنِ وهب مئةُ ألفِ حديث، وما رأيتُ حجازياً ولا شامياً ولا مِصرياً أكثَر حديثاً من ابنِ وهب، وقع عندنا منه سبعون ألفَ حديث.

وقال ابنُ أبي حاتم: سمعتُ أبا زرعة يقول: نظرتُ في حديث ابنِ وهب نحوَ ثمانين ألفَ حديث، من حديثِهِ عن المصريين وغيرِهِم، فما أعلمُ أني رأيتُ له حديثاً لا أصلَ له، وهو ثقة. قال: وسمعتُ أبا زُرْعة يقول: ابنُ وهب أفقَهُ من ابن القاسم.

قال أبو عمر: يقولون: إنَّ مالكاً رحمه الله لم يَكتُب إلى أحدٍ كتاباً يُعَنْوِنُهُ بالفقيه إلاَّ إلى ابن وهب.

وكان رجلاً صالحاً خائفاً لله، كان سَبَبُ موته أنه قُرِيء عليه كتابُ الأهوال من «جامِعِه»، فأخَذَه شيء كالغَشْي، فحُمِلَ إلى داره فلم يزل كذلك إلى أن قَضَى نحبَه.

[٥٠] تُوفي ابنُ وهب بمصر في شعبان سنةَ سبع / وتسعين ومئة، وهو ابنُ اثنتين وسبعين سنة.

وذَكر أبو العباس محمد بن إسحاق السراج في «تاريخه»، قال: نا الجوهري، قال: نا خالد بن خِدَاش، قال: قُرِيءَ على عبد الله بن وَهْب ما كتبه في أهوال يوم القيامة، فخَرَّ مَغْشِياً عليه، فلم يتكلم بكلمةٍ حتى مات، وذلك بمصر سنة سبع وتسعين ومئة.

٢ ــ عبدُ الرحمن بن القاسم بن خالد بن جُنَادَة مولى زُبَيْد بن الحارث العُتَقي، يُكنَى أبا عبد الله. والعُتَقَاءُ منهم مَنْ يَنْسُبُهم في كِنْدَة، وقيل: إنَّ زُبَيْد بن الحارث العُتَقِي من حَجْرِ حِمْيَر، وذلك أنَّ العُتَقَاءَ كانوا

جماعاتٍ، فمنهم من كِنْدَة، ومنهم من حَجْر حِمْيَر، ومن سَعْدِ العَشِيرة، ومن كِنَانةِ مُضَر.

وقد رُوِيَ من حديث جَرِير بن عبد الله البَجَلي عن النبي عليه السلام أنه قال: «الطُّلَقاءُ من قريش، والعُتَقاءُ من ثَقِيف، بعضُهم أولياءُ بعضٍ في الدنيا والآخِرة». ــ رَواه ابن حبان في صحيحه ١٦ : ٢٥٠، وإسنادُه حسنَ.

وُلِدَ عبدُ الرحمن بن القاسم سنة ثمان وعشرين ومئة، وتوفي بمصر سنة إحدى وتسعين ومئة.

وكان فقيهاً قد غَلَب عليه الرأي، وكان رجلاً صالحاً مُقِلاً صابراً، وروايتُه «للموطأ» عن مالك روايةٌ صحيحة، قليلةُ الخطأ، وكان فيما رواه عن مالك من «موطئه» ثقةً حَسَنَ الضبط متقِناً.

وقال ابن أبي حاتم: سُئل أبو زُرْعة عن عبد الرحمن بن القاسم صاحبِ مالك، فقال: مِصريٌّ ثقة، رجلٌ صالح.

كان عنده ثلاث مئة جِلْدٍ أو نحوُها عن مالك، من مسائلَ سأله عنها أَسَدٌ[1]: رَجُلٌ من أهلِ / المغرب، كان سأل عنها محمدَ بن الحسن، ثم قَدِمَ [٥١]

(١) وهو أَسَد بن الفُرَات قاضي القَيْروان، وفاتح صِقِلِّيَة، المتوفى بها سنة ثلاث عشرة ومئتين، سَمِعَ «الموطأ» على مالك، ولما أكثر عليه السؤالَ أوصاه بالرحيلِ إلى العراق فارتحل إليها، وتفقه على أبي يوسف، ومحمد بن الحسن، وغيرِهما من أصحاب أبي حنيفة.

قال أبو إسحاق الشيرازي: فقدِمَ مِصر فَقَصَدَ ابنَ وَهْبٍ وقال: هذه كتب أبي حنيفة، وسأله أن يُجيبَ فيها على مذهب مالك، فتورَّع ابنُ وهب وأبَى، فذهب إلى ابن القاسم فأجابه إلى ما طَلَب، فأجاب فيما حَفِظ عن مالك بقوله، وفيما شكّ قال: =

مصر فسأل ابنَ وهب أن يُجيبَه فيما كان عنده فيها عن مالك، وما لم يكن عنده عن مالك فيها، قال فيها برأيه على ما ذَهَب إليه مالك، فلم يفعل فأتَى عبدَ الرحمن بنَ القاسم فأجابه فيها، قال: والناسُ يتكلَّمون في هذه المسائل.

قال أبو عبد الرحمن النسائي: عبدُ الرحمن بن القاسم ثقة.

قال أبو عمر: رَوَى عنه الحارثُ بن مِسكين، وأبو زيد بن أبـي الغَمْر، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم، وسُحنون بن سعيد، وأبو ثابت محمد بن عُبَيد الله.

٣ ــ أشهب بن عبد العزيز بن داود بن إبراهيم القَيْسي ثم الجَعْدي، يُكنَى أبا عُمَر، ويقال: اسمُه مسكين، وأشهَبُ لقب.

= إخالُ وأحسَبُ وأظنُّ، وتُسمَّى تلك الكُتبُ الأسَدِيَّة. ثم رَجَع إلى القَيْروان وحَصَلَتْ له رياسةُ العلم بتلك الكتب. اهـ.

ونَسَخَ أَسد منها نُسخةً، وتَرَكها عند ابنِ القاسم على طلبٍ منه، وهي تلك الجُلُودُ، وهي أصلُ مُدَوَّنة سحنون، وأَسَدٌ هو ناشرُ مذهب أبـي حنيفة ومالكٍ في القَيروان. ثم اقتَصَر على مذهب أبـي حنيفة، فانتَشَر في ديار المغرب لحدِّ الأندلس، وقَبِلَه ابنُ فَرُّوخ، حتى أصبحَ الأكثرون في المغرب على المذهب، إلى عهد ابن باديس. وله ترجمةٌ واسعة في «معالم الإيمان» و «الديباج» و «المدارك» وغيرِها. (ز).

قال عبد الفتاح: وأدعو كلَّ طالب علم نبيل هُمَام وهَمّام، وأرجو منه: أن يَـقرأ ترجمة الإمام (أسَد بن الفُرَات)، في كتاب «ترتيب المدارك» للقاضي عياض ٣: ٢٩١ ــ ٣٠٩ من طبعة المغرب أو ٢: ٤٦٥ ــ ٤٨٠ من طبعة بيروت، أو «رياض النفوس» لأبـي بكر المالكي ١: ١٧٢ ــ ١٨٩. ففيها يقف على مآثِرَ متنوِّعة ــ له ولشيوخه ــ في العلم والنُّبْل والكياسة والأدب، والجهاد والشجاعة والشهادة، والتقوى والتواضع وتحمل المشاق في تحصيل العلم والمكارم، فهي ترجمة نابضة حافزة، لا يَشبَعُ من قراءتِها من قَرَأها.

وُلِدَ سنة أربعين ومئة[١]، ومات / بمصر سنة أربع ومئتين، بعدَ موت الشافعي بثمانية عشر يوماً. [٥٢]

ولم يُدرك الشافعيُّ بمصر من أصحاب مالك إلاَّ أشهبَ وابنَ عبد الحكم، وكان نزولُه على ابن عبد الحكم، فأكرَم نُزُلَه وبَلَغ من بِرِّه كثيراً، وله في ذلك أخبار كثيرةٌ حِسان.

وكان أشهَبُ ثقةً فيما رَوَى عن مالك. ورَوَى عن الليث بن سعد، وعن جماعة.

وصَنَّفَ كتاباً في الفقه، رواه عنه سعيدُ بن حسان وغيرُه.

ورَوينا عن محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: سمعتُ أشهبَ يدعو على الشافعي بالموتِ، فذكرتُ ذلك للشافعي فقال متمثلاً:

تمنَّى رجالٌ أن أموتَ وإن أمُتْ ... فتلك سبيلٌ لستُ فيها بأوحَدِ
فقُلْ للذي يَبْقَى[٢] خِلافَ الذي مَضَى ... تهيَّأْ لأخرى مِثلِها فكأنْ قَدِ

قال: فمات الشافعي، واشتَرى أشهبُ مِن تَرِكتِه غلاماً كان له، ثم مات أشهَبُ بعده بثمانية عشر يوماً، واشتريتُ أنا ذلك المملوكَ من تَرِكةِ أشهب[٣].

٢٨ - نا إبراهيم بن شاكر رحمه الله، قال: نا عبد الله بن عثمان، قال: نا

---

(١) وقيل: سنة مئةٍ وخمسين، على ما في «الديباج» و «عيون التواريخ» وغيرهما. (ز).

(٢) هذا هو الصواب كما جاء في و، ك، ج. ووقع في المطبوعة وغير كتاب (يبغي)!

(٣) كذا في ك تصحيحاً من الناسخ قال: وفي الأصل (في تركته).

سعد بن معاذ، قال: سمعت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم يقول: أشهَبُ أفقه من ابن القاسم مئةَ مرة.

وَني أحمدُ بن عبد الله بن محمد بن علي، عن أبيه، أنه ذَكَر قولَ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم لمحمد بن عمر بن لُبَابة، فقال: ليس هذا عندنا كما قاله محمد، وإنما قاله لأن أشهب شيخُه ومعلِّمُه.

قال أبو عمر: أشهب شيخه وابن القاسم شيخه وهو أعلم بهما لكثرة مجالسته لهما وأخذِه عنهما(١).

وقد قال الشافعي: أفقَهُ أصحابِ مالكٍ المصريين أشهبُ، وأفقَهُ أصحابِ مالك المَدَنِيين ابنُ دينار.

قال أبو عمر: كان عبد الملك بن الماجشون يُساوي بين ابن دينار وبين المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي في الفقه، ويقول: وعليهما كان مَدارُ الفُتْيَا بعدَ مالك رحمه الله بالمدينة(٢).

٤ ـ **عبدُ الله بن عبد الحَكَم** بن أعْيَن بن الليث مولى عثمان بن عفان

---

(١) نعم، كلاهما شيخ لابن عبد الحكم، ولكنَّ ابنَ عبد الحكم ولد في منتصف ذي الحجة سنة ١٨٢، وابن القاسم توفي في صفر سنة ١٩١، فكان عُمُر ابن عبد الحكم ثمان سنين، فأخْذُه عن ابن القاسم في هذه السن، ليس كأخذه عن أشهب الذي توفي سنة ٢٠٤، فكان عمره عند وفاة شيخه هذا ٢٣ سنة، فأدركه إدراكاً بيناً طويلاً، فأَخْذُه عنه في مدىً أطول وفي سن أعقل، فلا غرابة أن يصف أشهبَ بذلك.

وقد استبعد الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ٩:٥٠٢، أن يكون ابنُ عبد الحكم أخذ عن ابن القاسم، وذلك لصغر سنه كما سبق، إلاَّ أن يكون قد أخذ شيئاً يسيراً عنه باعتناء والده، ونظرُ الذهبي في هذا وجيه.

(٢) من قوله: (وقد قال الشافعي) إلى هنا زيادة من ك.

رضي الله عنه(١).

وُلِدَ بمصر سنة / خمسين ومئة، وقيل: سنةَ خمس وخمسين ومئة، [٥٣] ومات لإحدى وعشرين ليلةً خَلَتْ من شهر رمضان سنةَ عشر ومئتين، وهو ابنُ ستين سنة، وإليه أوصَى ابنُ القاسم وأشهبُ وابنُ وهب.

سَمِعَ من مالك سماعاً نحوَ ثلاثةِ أجزاء، وسَمِعَ «الموطأ» ثم رَوَى عن ابن وهب وابنِ القاسم وأشهبَ كثيراً من رأي مالك الذي سَمِعوه منه.

وصنَّف كتاباً اختصَرَ فيه تلك الأسمِعَة بألفاظ مقرِّبة، ثم اختصَرَ من ذلك الكتاب كتاباً صغيراً. وعليهما مع غيرهما عن مالكٍ يُعوِّل البغداديون من المالكيين في المُدَارَسة، وإياهما شَرَح الشيخُ أبو بكر الأَبْهَري رحمه الله.

وكان ابنُ عبد الحكم رجلاً صالحاً ثقة.

وقال ابن أبـي حاتم: سُئل أبو زُرعة عن عبد الله بن عبد الحكم فقال: مصريٌّ ثقة، قال: وسَمِعتُ أحمدَ بن صالح يقول: كتبتُ عن عبد الله بن عبد الحكم المصريِّ وكان شيخَ مصر.

قال: وسُئل أبـي عن عبد الله بن عبد الحكم المصري، فقال: صدوق.

حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن بن رشيق والعباس بن أحمد، قالا: نا محمد بن جعفر الوَكِيعي، قال: نا أحمد بن عَمْرو بن السَّرْح، قال: نا بِشْر بن بكر، قال: رأيتُ مالك بن أنس في النوم، بعدَ ما مات بأيام، فقال لي: إنَّ ببلدكم رجلاً يقال له: ابنُ عبد الحكم، فخذوا عنه فإنه ثقة.

---

(١) ستأتي ترجمته مرة ثانية باختصار في أصحاب الإمام الشافعي، في الصفحة ١٧٥، برقم ٢٢.

٥ ــ **المغيرةُ بنُ عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عَيَّاش بن** أبـي ربيعة المخزومي، أُمُّه: قُرَيبةُ بنتُ محمد بن عمر بن أبـي سَلَمة المخزومي، يُكنَى أبا هاشم، وقيل: يكنى أبا هشام.

روى عن أبيه، ويزيد بن أبـي عبيد، ومحمد بن عجلان، وعبد الله بن سعيد بن أبـي هند، ومالك بن أنس.

[٥٤] روى عنه إبراهيم بن حمزة الزبيري، / ومصعب بن عبد الله الزبيري، وأحمد بن عبدة، وأبو مصعب الزهري، ويعقوب بن حميد بن كاسِب، وابنُه عياش بن المغيرة.

قال ابن أبـي حاتم: سُئل أبو زُرعة عن المغيرة بن عبد الرحمن بن الحارث بن عبد الله بن عياش بن أبـي ربيعة، فقال: لا بأس به.

وقال الزبير بن بكار: كان المغيرة فقيهَ أهلِ المدينة بعدَ مالك بن أنس، وعَرَض عليه أميرُ المؤمنين الرشيدُ القضاءَ بالمدينة، على جائزةِ أربعةِ آلافِ دينار، فامتَنَع، فأبَـى الرشيدُ إلاَّ أن يُلزِمَه ذلك، فقال: والله يا أمير المؤمنين، لأن يَخنُقَني الشيطانُ أحبُّ إليَّ من أن أَلِيَ القضاء، فقال الرشيد: ما بعدَ هذا غاية، وأعفاه عن القضاء، وأجازه بألفَيْ دينار.

قال أبو عمر: كان مدَارُ الفتوى بالمدينة في آخِرِ زمن مالك وبعدَه على المغيرة بن عبد الرحمن، ومحمد بن إبراهيم بن دينار، حَكَى ذلك عبدُ الملك بن الماجِشُون، وكان ابنُ أبـي حازم ثالثَ القوم في ذلك، وعثمانِ بن كِنانة، ولم تكن له برواية الحديثِ عناية، وابنِ نافع.

وتُوفي المغيرةُ سنة ست وثمانين ومئة.

٦ ــ **محمد بن إبراهيم بن دينار الجُهَني أبو عبد الله**، كان مفتيَ أهلِ

المدينة، معَ مالكٍ وعبدِ العزيز بن أبـي سَلَمة وبعدَهما، وكان فقيهاً فاضلاً له بالعلمِ رِواية وعِناية.

رَوَى عن موسى بن عُقبة، ويزيد بن أبـي عُبَيد، وعبدِ العزيز بن المطَّلب.

رَوَى عنه ابنُ وهب، وذُؤَيب بن عِمامة المَدِيني السَّهْمِي، وأبو مُصْعَب الزهري.

قال ابن / أبـي حاتم: سألتُ عنه أبـي، فقال: كان من فقهاءِ المدينة [٥٥] زمنَ مالك، وكان ثقة[١].

٧ ــ عبدُ العزيز بنُ أبـي حازم، واسمُ أبـي حازم سَلَمةُ بن دينار، مولى أسلَم، يُكنَى أبا تمَّام.

سَمِـعَ أباه، والعلاءَ بن عبد الرحمن، وسهيلَ بنَ أبـي صالح.

رَوَى عنه ابنُ وهب، ويحيـى بن صالح الوُحَاظِي، وابنُ أبـي أُوَيس، وعبدُ العزيز الأُوَيْسي.

سُئل أحمدُ بنُ حنبل عنه، فقال: يُقالُ: إنَّ كُتُبَ سليمان بن بلال وقعَتْ إليه، ولم يَسمعها منه، وقد رَوَى عن أقوام لا يُعرَفُ له منهم سماع، وأما كُتبُ أبيه فسَمِعَها منه، قال أحمد: وكان يتَفقَّهُ، لم يكن بالمدينة بعدَ مالكٍ أفقَهُ منه.

حدَّثنا عبدُ الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبَغ، قال: نا

---

(١) قال ابنُ فرحون: دَرَس مع مالكٍ على ابنِ هُرْمُز، تُوفي سنة ثنتين وثمانين ومئة. (ز).

أحمد بن زُهَيْر بن حرب، قال: سمعتُ يحيـى بن معين يقول: عبدُ العزيز بنُ أبـي حازم صَدوقٌ ثقة، ليس به بأس.

توفي عبدُ العزيز يومَ الجمعة أولَ يوم من صفر سنةَ خمس وثمانين ومئة.

٨ ــ **عثمان بن عيسى بن كِنَانة**، كان فقيهاً من فقهاء المدينة، أخذ عن مالك، وغَلَب عليه الرأيُ، وقَعَد مقعدَ مالك بعدَه، وليس له في الحديث ذِكر.

تُوفي بمكة سنة خمس وثمانين ومئة.

[٥٦] ٩ ــ / **محمد بن مَسلمة أبو هشام المخزومي الفقيه المدني**، هو محمد بن مَسلمة بن محمد بن هشام بن إسماعيل بن هشام بن الوليد بن المغيرة، رَوَى عن مالك بن أنس، والضحاك بن عثمان، وإبراهيم بن سعد، وشعيب بن طلحة، والهُدَيري.

قال ابنُ أبـي حاتم: سألتُ أبـي عنه، فقال: كان أحَدَ فقهاء المدينة، من أصحاب مالك، قال: وكان من أفقهِهِم، وسُئل عنه أبـي فقال: كان ثقة.

وذَكَر السرَّاجُ قال: مات محمدُ بن مَسلمة المخزومي المَدَني سنة ست عشرة ومئتين.

١٠ ــ **عبدُ الله بن نافع الصائغ أبو محمد، مولى قُرَيش**(١).

رَوَى عن مالك، وابن أبـي ذئب.

حدَّثنا عبدُ الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبَغ، قال: نا

---

(١) (مولى قريش) زيادة من ك، إلاّ أن فيها (مولى لقريش) فأثبته كما تراه.

أحمد بن زهير، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: عبدُ الله بن نافع الصائغُ ثقة.

وقال أبو طالب: سألتُ أحمد بن حنبل عن عبد الله بن نافع الصائغ، فقال: لم يكن صاحبَ حديث، كان صاحبَ رأي مالكٍ، وكان يفتي أهل المدينة برأيِ مالك، ولم يكن في الحديث بذاك.

وقال ابن أبي حاتم: سألتُ أبي عن عبد الله بن نافع الصائغ، فقال: ليس بالحافظ، هو ليِّنٌ في حفظه، وكتابُه أصح، وسُئل أبو زُرعة عنه، فقال: لا بأس به[1].

قال أبو عُمَر: تُوفِّي عبدُ الله بن نافع الصائغ بالمدينة، في شهر / رمضان سنة ست ومئتين، وقيل: سنةَ سبع ومئتين. وفيها مات الواقديُّ [٥٧] ببغداد قاضياً للمأمون.

١١ ــ **عبد الله بن نافع الزُّبَيْري**، هو عبد الله بن نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير بن العوَّام القرشي الأسَدي، يُكنى أبا بكر.

سَمِعَ من مالك بن أنس أحاديث، ولم يصح له عنه الموطأ، وعبدِ الله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير.

رَوَى عنه عباسُ بن محمد الدُّوري وغيرُه.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا

(١) قال أحمد: لم يكن صاحبَ حديث، وكان ضعيفاً فيه، قال البخاري: يُعرَفُ حديثُه ويُنكَر، وقال ابن فرحون: كان أصمَّ أمياً لا يكتب، وقال: صحبتُ مالكاً أربعين سنةً، ما كتبتُ منه شيئاً، وإنما كان حفظاً أحفظه، ومثلُه في «طبقات الفقهاء» لأبي إسحاق الشيرازي، قال ابنُ عدي: يَروِي غرائبَ عن مالك. (ز).

أحمد بن زهير، قال: سمعت يحيـى بن معين يقول: عبدُ الله بن نافع من ولد الزبير بن العوام، صَدُوقٌ ليس به بأس.

قال أبو عمر: سأله يحيـى بن يحيـى الأندلسي عن تفسير أشياء من معاني قول مالك في «الموطأ» وحَمَله عنه، كتبناه عن ثلاثة من شيوخنا رحمهم الله.

قال الزبير: كان عبدُ الله بن نافع الزبيري يَسرُدُ الصوم، وكان المنظورَ إليه من قريش بالمدينة في هَدْيِهِ وفقهِهِ وفضلِهِ[1].

توفي سنة عشرين ومئتين، وقيل: بل مات سنة خمس عشرة ومئتين، ذكره السرَّاج، وقيل: تُوفي سنة ستّ عشرة ومئتين، وهو ابنُ سبعين سنة[2].

١٢ ــ عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجِشُون، مولى لبني تَيْم من قريش، يُكنى أبا مروان.

كان فقيهاً فصيحاً، دارَتْ عليه الفُتْيَا في زمانه إلى موتِه، وعلى أبيه عبدِ العزيز قبلَه، فهو فقيهٌ ابن فقيه، وكان ضريرَ البصر، وقيل: إنه عَمِيَ في آخر عمره.

رَوَى عن مالك، وعن أبيه، وكان مُولَعاً بسماع الغِناء ارْتِحَالاً وغيرَ ارتِحَال، قال أحمد بن حنبل: قَدِمَ علينا ومعه من يُغنِّيه.

[٥٨] حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن / أصبَغ، قال: نا

(١) وفي المطبوعة ونسختي أ و زيادةُ (وكان المنظور إليه. . . في حين وفاته وهديه).

(٢) اختلفت النسخُ في تواريخ الوفاة، والمثبتُ من المطبوعة ونسخة و، إلاَّ أنه وقع في و (عشرة ومئتين) بدل (ست عشرة ومئتين)، ورَجَّح في «تهذيب الكمال» ٢: ٧٤٧ أن وفاته سنة ٢١٦.

أحمد بن زهير، قال: سمعتُ مصعب بن عبد الله الزبيري يقول: عبدُ الملك بن عبد العزيز الماجِشُون، كان في زمانه مفتيَ أهل المدينة.

قال أبو عمر: تُوفي عبدُ الملك بن الماجِشون سنة اثْنَتَيْ عَشْرَة، وقيل: سنَة أربعَ عَشْرَة ومئتين.

١٣ ــ **مُطَرِّف بن عبد الله** بن مطرف بن سليمان بن يسار، مولى ميمونة زوج النبي صلى الله عليه وسلم، يُكنى أبا مصعب، وكان أصمّ.

كذا كنَّاه البخاري فقال: أنا مُطَرِّف بن عبد الله أبو مُصْعب، وغيرُ البخاري يُكنِّيه بأبي عبد الله[١].

رَوَى عن مالك، وابن أبي الزناد، وعبدِ الرحمن بن أبي المَوالي، وعبد الله بن عمر العُمَري.

رَوَى عنه أبو زُرعة، وأبو حاتم. وسُئل أبو حاتم من أحبُّ إليك: مطرفٌ أو إسماعيل بنُ أبي أُوَيْس؟ قال: مطرف، وسُئل عنه مرةً أخرى، فقال: صدوق.

قال ابن أبي حاتم: تُوفي مطرف سنة عشرين ومئتين، وقال غيرُه: توفي سنة أربعَ عشرةَ ومئتين بالمدينة بعدَ دخوله العراق.

١٤ ــ **يحيى بن يحيى الأندلسي**[٢]، يُكنى أبا محمد، ويُعرف بابن أبي عيسى، وهو يحيى بن يحيى بن كثير، وهو المكنَّى بأبي عيسى، وهو الداخلُ إلى الأندلس، وهو كثير بن وِسْلَاس بن شَمَّال أصلُه من البربر من مَصْمُودَة.

---

(١) هذا المقطع زيادة من نسخة ك، ووقع فيها (بن مصعب) وهو خطأ.

(٢) هو يحيى بن يحيى اللَّيْثي راوي «الموطأ» المتداوَلِ بروايته اليوم.

سَمِـعَ من زياد بن عبد الرحمن «موطأ» مالك، وسَمِـعَ من يحيـى بن مُضَر. ثم دَخَلَ المشرِقَ وهو ابنُ ثمان وعشرين سنة، فسَمِـعَ من مالك بن أنس «الموطأ» غيرَ أبوابٍ مـن الاعتكاف، فحمَلَها عن زياد عن مالك، وسَمِـعَ من نافع بن أبـي نعيم، ومن القاسم العُمَري، ومن الحسين بن ضُمَيْرَة، وسَمِـعَ بمكة مـن سفيان بـن عيينة، وسَمِـعَ بمصر من الليث بن سعد سماعاً كثيراً، ومن ابنِ وهب «موطأه» و «جامعه»، وسَمِـعَ من ابن
[٥٩] القاسم / «مسائله»، وحَمَل عنه من رأيه عَشْرَةَ كُتُبٍ كبار[١]، أكثرُها سُؤالُه وسَمَاعُهُ.

وكَتَب سَماعَ ابن القاسم من مالك، ثم انصرف إلى المدينة ليَسمعه من مالك ويُسائله عنه، فوَجَد مالكاً عليلاً، فأقام بالمدينة إلى أن تُوفي مالك وحَضَر جنازته. وسَمِـعَ من أنس بن عِياض.

وقَدِمَ إلى الأندلس بعلم كثير، فدارت فُتيا الأندلس بعدَ عيسى بن دينار عليه، وانتَهى السلطانُ والعامةُ إلى رأيه، وكان فقيهاً حَسَنَ الرأي. وكان لا يَرى القنوتَ في الصبح ولا في سائر الصلوات، وقال: سمعتُ الليث بن سعد يقول، سمعت يحيـى بن سعيد الأنصاري يقول: إنما قَنَت رسولُ الله صلى الله عليه وسلم نحوَ أربعين يوماً، يدعو على قوم ويدعو لآخرين، قال: وكان الليث لا يقنت.

وخالف يحيـى أيضاً مالكاً في اليمين مع الشاهد، فلم يرَ القضاءَ به ولا الحكم، وأخَذَ بقول الليث في ذلك، وقال: لا بد من شاهدينِ رجلينِ

---

(١) وفي جميع النسخ والمطبوعة (عشر كتب كبار).

أو رجلٍ وامرأتين(١).

وكان يَرى كِراءَ / الأرض بجزءٍ مما يَخرجُ منها على مذهب الليث، [٦٠]
وقال: هي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في خيبر.

وقَضَى بدَارِ أَمِيْنٍ(٢)، إذا لم يُوجد في أهل الزوجين حَكَمانِ يَصلحان

(١) كما ذهب إلى ذلك فقهاءُ العراق وبقيةُ علماء الأمصار، وإن تابع الشافعيُّ مالكاً وبالَغَ في الدفاع عن رأي مالك في ذلك قديماً وحديثاً، وفي رسالة الليث إلى مالك وَجْهُ قولِ الجمهور في رد اليمين مع الشاهدِ، وقد خرَّجها ابنُ معين بنص الليث في «معرفة التاريخ والعلل» رواية الدُّوري عنه، وفيها ما ينشرح له صدرُ الفقيه والمتفقه، وها هو راويةُ «الموطأ» ينحازُ إلى قول الجمهور، مع أنه هو ناشرُ مذهب مالك في الأندلس.

ورسالةُ الليثِ إلى مالك مما يَهمُّ الفقهاء، كرسالة مالكٍ إلى الليث رضي الله عنهما، ولمحمد بن الحسن كلامٌ وافٍ في هذه المسألة في كتابه «الاحتجاج على أهل المدينة»، وسَبَق من أبي يوسف أن يَطلُبَ إلى مالك المناظرةَ في المسألةِ لما حَجَّ، وأناب مالكٌ عنه المغيرة بن عبد الرحمن المخزومي من أصحابه، وجَرَى استدلالُ أبي يوسف بالكتابِ، وتعليلُه لخبر القضاءِ باليمين مع الشاهد بوجوهٍ كما هو معروف.

وما يُسطِّرُه بعضُهم من مناظرة للشافعي مع أبي يوسف في ذلك، فخبرٌ ملفَّق، ولم يَثبت اجتماعُ الشافعي معه فضلاً عن المناظرة، وما يأتي ـ في ص ١٣٩ ـ من ابنِ اللبَّاد فمن بلاغاتِ الشافعي لا من سماعاتِه. (ز).

(٢) هكذا جاء في نسختَيْ ك و، وحاشية ج، وهو الصواب، وسقطت هذه الجملةُ كلُّها من نسخة أ. ووقع في النسخة المطبوعة: (وقَضَى برأي أمينين إذا...)، وفي ج (... برأي أمين)، والصوابُ (وقَضَى بدارِ أمينٍ) كما أثبتُّهُ.

والمراد من قوله (وقضى بدارِ أمينٍ): أنَّ القاضي إذا أَشكَلَ عليه أمرُ الزوجينِ المتشاقَّين، ولم يَصِل إلى معرفة الضارِّ منهما، أرسلَهما إلى دارِ أمينٍ ثقةٍ يَسكنانِ معه أو بجواره، أو يَسكنُ معهما، ليتفقَّدَ أمرَهما ويكشِفَ حالَهما، ويَصِلَ إلى معرفةِ الظالم الضارِّ منهما.

=

لـذلـك.

= وهذا الرأيُ هو المعروفُ المنقول عن يحيى بن يحيى في كتب السادة المالكية، قال المؤلِّف الإمامُ ابنُ عبد البر في كتابه «الكافي» ٢: ٥٩٧، في آخر كلامه على بَعْثِ الحكمين: «وكان يحيى بن يحيى يُفتي في الحالِ التي يُحتاجُ فيها إلى إرسالِ الحكمين، بدارِ أمينٍ، وجَرَى عليه العَملُ عندنا». انتهى.

وقال الشيخ محمد عليش في كتابه «مِنَح الجليل على مختصر الشيخ خليل» ٢: ١٧٧ ـ ١٧٨، في أواخر (فصل في بيان أحكام القَسْم بين الزوجات، والنُّشُوزِ، وما يناسبهما)، ما يلي: «وفي أحكام ابن زياد: كتَبَ إليَّ عُبَيدُ الله بنُ يحيى: قلتَ لي إنَّ أبـي وعَمِّي لم يَحكما بإرسالِ الحكمين، ولم يَجرِ به عملٌ ها هنا، إنما كان الذي يَنظُرُ به القُضَاةُ إخراجَ الرجلِ وامرأتِهِ إلى دارِ أمينٍ، حتى يُفهَم به الحالُ، فهل أَمْضِي إلى الحكمين ـ أي إلى بَعْثِهما للزوجين ـ أو بما كانت القُضَاةُ تفعَلُه؟

فقال عُبَيدُ الله بنُ يحيى: لا أرى أَمْرَ الحكمين، لأنك تحكُمُ بما لم يحكُم به من كان قبلك من أئمةِ العَدْلِ كعمِّك ووالدِك، وأخرِجْهُما إلى دارِ أمينٍ، أو أسكِنْ مَعَهما أميناً، هذا هو الأمرُ الذي لم تَزَل القُضاةُ تفعَلُهُ».

ثم قال الشيخ عليش: «قال المُتَيْطِي عن بعض الفقهاء: آيَةُ بعثِ الحكمين مُحْكَمَةٌ غيرُ منسوخة، فالعمَلُ بها واجب، لم يَترك القولَ بها عالمٌ حاشَا يحيى بن يحيى، كان لا يَرى بَعْثَ الحكمين، قال ابنُ عبد البر: وأُنكِرَ عليه، وتَبِعَه ابنُهُ عُبَيْدُ الله، وأنكَرَ بعثَهُما على من استفتاه، قال ابنُ فَتُّوح: قال محمد بن أحمد: لم يُقضَ عندنا ـ فيما أدركنا وسَمِعْنا ـ بالحَكَمينِ، لأنه قلَّما يَبلُغُ أمرُ الزوجين حيثُ يُحتاجُ إليهما». انتهى.

فتبيَّن من هذا كلِّه أنَّ الصواب في العبارة (وقَضَى بدارِ أمينٍ)، أي بدلاً من الحكمين، على تفصيلٍ وتوجيهٍ ذكره الشيخُ عليش: في كتابه، نقلاً عن ابن حبيب عن مُطرِّف وأَصْبَغ، فراجعه.

بقي أنَّ العبارة هذه جاء في ذيلها هنا وفي «ترتيب المدارك»: (إذا لم يوجد في أهلِ الزوجين حكمانِ يَصلُحانِ لذلك). وهذه زيادةٌ مُشْكِلَة، لأنها تجعلُ ما ذَهَب إليه يحيى بن يحيى مشروطاً بهذا، في حين أنَّ مذهبَه مستقِلٌّ عن هذا الشرط كما تقدَّم ذكرُهُ=

وكان إمامَ أهل بلده والمقتدَى به فيهم، والمنظورَ إليه والمعوَّل عليه، وكان ثقةً عاقلاً حسَنَ الهَدْي والسَّمْتِ، كان يُشبَّهُ في سَمْته بسَمْتِ مالك بن أنس رحمه الله، ولم يكن له بصر بالحديث.

قال أحمد بن خالد: لم يُعطَ أحدٌ من أهل العلم بالأندلس، منذ دخلها الإسلامُ، من الحُظوة وعِظَم القَدْرِ وجلالةِ الذكر ما أُعطيه يحيى بنُ يحيى.

واختُلِف في وقتِ وفاته فقيل: تُوفِّي سنة ثلاث وثلاثين ومئتين، وقيل: تُوفي سنة أربع وثلاثين ومئتين، وكان يأتي الجامعَ يوم الجمعة راجلاً متعمِّماً.

١٥ ـ **عليّ بن زياد التونسي**، يُكنى أبا الحسن، أصلُه من العَجَم، ووُلِدَ بأَطْرَابُلُس، ثم سكن تونس، رَوَى عن مالك وغيره، وتُوفي سنة ثلاث وثمانين ومئة.

١٦ ـ **عبد الله بن غانم الإفريقي**، القاضي بها، وُلِدَ سنة ثمان وعشرين ومئة[١]، وكان فقيهاً، سَمِعَ من مالك ومن أبي يوسف القاضي.

١٧ ـ / **مَعْن بن عيسى بن يحيى بن دينار القزاز**، مولى أشجَع، [٦١] يُكنى أبا يحيى.

= ونقلُهُ، فيُرجَعُ في كشفِ صِحَّتِها أو غَلَطِها وزيادتِها هنا، إلى فضلاء السادة المالكية، فهم المرجعُ في هذا، والله أعلم.

(١) وتُوفي في شهر ربيع الآخر سنة تسعين ومئة، وهو عبد الله بن عمير بن غانم الرُّعَيني. (ز).

رَوَى عن مالك بن أنس، ومعاوية بن صالح، ومَخْرَمة بن بُكير، ومحمد بن هلال.

رَوَى عنه أحمد بن حنبل، وعلي بن المديني، ويحيـى بن مَعِين، والحُمَيدي، ومحمد بن عبد الله بن نمير، وإبراهيم بن المنذر، وأبو بكر بن أبـي شيبة، ونصر بن علي، وغيرُهم.

وكان أشدَّ الناس ملازمةً لمالك، وكان مالك يتكىء عليه في خروجه إلى المسجد، حتى قيل له: عُصَيَّةُ مالك.

قال أبو حاتم: سمعتُ إسحاق بن موسى الأنصاري قال، سمعت معن بن عيسى يقول: كان مالك لا يُجيب العراقيين في شيء من الحديث، حتى أكونَ أنا أسألُه عنه.

قال: وسمعتُ معن بن عيسى يقول: كلُّ شيء من الحديث في «الموطأ» سمعتُه من مالك إلاَّ ما استثنيتُ أني عَرضتُه عليه، وكلُّ شيء من غير الحديث عرضتُه على مالك، إلاَّ ما استثنيتُ أني سألته عنه.

قال ابن أبـي حاتم: سمعتُ أبـي يقول: أثبَتُ أصحاب مالك وأوثَقُهم مَعْنُ بن عيسى، وهو أحبُّ إليَّ من ابن نافع ومن ابن وهب.

ذكر أبو العباس محمد بن إسحاق السراج في «تاريخه»، قال: نا محمد بن رافع، قال: قَدِمتُ المدينة سنةَ ماتَ سفيانُ بن عيينة، فسألتُ عن معن بن عيسى، فقالوا: تُوفي منذ أيام.

قال إبراهيم بن المنذر: ماتَ الهُدَيْرِي سنة ثمان ومئتين، وتُوفي

مَعْنُ بن عيسى بالمدينة سنة ثمان وتسعين ومئة[١].

١٨ ــ **عبد الله بن مَسْلَمَة بن قَعْنَب القعنبي**، أبو عبد الرحمن، مدني سكن البصرة.

رَوَى عن مالك، وابن أبي ذئب، ومَخْرَمة بن بُكير، وأفلح بن حُمَيد، وسَلَمة بن وَرْدان.

رَوَى عنه أبو زُرعة / الرازي وأبو حاتم الرازي، وعلي بن عبد العزيز. [٦٢]

قال ابن أبي حاتم: قلتُ لأبي: القَعْنَبِيُّ أحبُّ إليك أم إسماعيل بن أبي أُوَيس؟ فقال: القعنبيُّ أحبُّ إليّ.

وسُئل أبي عن عبد الله بن مَسلمة القعنبي، فقال: بَصري ثقة حجة. وسُئل أبو زُرعة عنه، فقال: ما كتبتُ عن أحدٍ أجلَّ في عيني منه. وسُئل ابن معين عن القعنبي، فقال: ذاك من دُرٍّ، ذاك من دَنانير[٢].

١٩ ــ **أبو مُصْعَب الزهري**، اسمُه أحمد بن أبي بكر بن الحارث بن زُرارة بن مصعب بن عبد الرحمن بن عوف.

قال الزبير بن بكار: كان أبو مصعب على شُرطة عُبَيد الله بن الحسن بن عُبَيد الله بن العباس بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، إذْ كان والياً للمأمون على المدينة، ثم ولّاه القضاء، ومات وهو فقيهُ أهلِ المدينة غيرَ مدافَع.

قال أبو عمر: رَوَى عن مالك، والدَّرَاوَرْدِي، وإبراهيم بن سعد،

---

(١) قوله: مات (الهُدَيري سنة ثمان ومئتين، و) زيادةٌ من ك، والهُدَيْري هو أبو زكرياء يحيى بن عبد الملك الهديري التميمي أحد من صحب مالكاً وروى عنه الحديث والفقه.

(٢) مات القعنبي سنة إحدى وعشرين ومئتين. (ز).

والعَطَّاف بن خالد، وغيرِهم. رَوَى عنه محمد بن يحيى الذهلي وإسماعيل القاضي، والبخاري، وأبو حاتم، وأبو زُرعة، وقالا فيه: صدوق.

مات أبو مُصْعَب سنة إحدى وأربعين ومئتين.

٢٠ ــ يحيى بن يحيى بن بُكَيْر بن عبد الرحمن التميمي الحنظلي[١]، مولى لهم، ويقال: مولى بني مِنْقَر بن سَعْد بن عمرو بن تميم النيسابوري، يُكنى أبا زكريا.

رَوَى عن مالك «الموطأ»، وقيل: إنه قرأه عليه، ورَوَى عن الليث بن سعد، وابنِ لَهِيعة، وزهير بن معاوية، وسليمان بن بِلَالٍ، وغيرهم.

[٦٣] كانت له حالٌ بنيسابور، وله حظٌّ من الفقه، وكان ثقةً مأموناً / مَرْضِياً.

رَوَى عنه جماعة من أهل بلده وغيرِهم، ورَوَى عنه من الجِلَّةِ الحُفَّاظِ إسحاقُ بن إبراهيم ابن راهويه، ومحمد بن يحيى الذهلي، ورَوَى عنه البخاري، ومسلم بن الحجاج، ولم يَرْوِ مسلم «الموطأ» إلاَّ عنه.

وكان أحمد بن حنبل يُثني عليه، قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: سمعتُ أبي يَذكر يحيى بن يحيى النيسابوري، فأثنى عليه خيراً، وقال: ما أخرجَتْ خراسانُ بعدَ ابنِ المبارك مثلَ يحيى بن يحيى، كان من ورعه يَشُكُّ في الحديث كثيراً، حتى سَمَّوْه الشَّكَّاكَ.

وقال أبو زُرعة الرازي: سمعتُ أحمد بن حنبل ذَكَر يحيى بن يحيى النيسابوري، فذَكَر من فضله وإتقانه أمراً عظيماً، وأثنى عليه أبو زرعة[٢].

---

(١) ولد سنة ١٤٢ وتوفي سنة ٢٢٦. ويقال في جده بُكَيْر و بَكْر.

(٢) من قوله: (فذكر من فضله) إلى قوله: (أبو زرعة) ساقط من أ، وبدَلُهُ فيه (قال: وكان ثقة).

وقال إسحاق بن إبراهيم بن رَاهويه: كتبتُ العلمَ عمن كتبتُه، فلم أكتُب عن أحدٍ أوثَقَ في نفسي من هذين يحيـى بن يحيـى والفضلِ بن موسى السِّيْنَاني، قال إسحاق: وكان يحيـى رجلاً عاقلاً.

وكان يحيـى بن يحيـى يقول: من قال القرآن مخلوقٌ، فهو كافر لا يُكلَّمُ ولا يُجالَسُ ولا يُنَاكَحُ، قال سفيان الثوري وسفيان بن عيينة من قال: القرآن مخلوق فهو مبتدع.

وذكر السراجُ عن الحسن بن عبيد، قال: سمعتُ محمد بن مَسلمة(١) يقول: رأيتُ رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام، فقلتُ: عمن أكتُبُ؟ فقال: عن يحيـى بن يحيـى.

* * *

جاء في نسخة و ما يلي:

انتهى القولُ في أهل الفقه من أصحاب مالك،

والحمدُ لله، وكذلك كتابُ فضائل مالك وذكرُ مناقبه بمعونة الله تعالى،

وصلى الله على محمد وآله.

وجاء في نسخة ك ما يلي:

انتهى القولُ في أهل الفقه من أصحاب مالك بن أنس،

رضي الله عنهم أجمعين، والحمدُ لله رب العالمين،

وصلى الله على محمد وآلِهِ وصحبِهِ.

---

(١) كذا في جميع النسخ إلاّ أن في ج (الحسين) بدل (الحسن)، وفي «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٥١٤: «أبو العباس السَّرَّاج: سمعت الحسين بن عَبْدَش، وكان ثقة، سمعت محمد بن أسلم يقول...». ولعله الصواب.

وليس هنا في نسخة أ شيء.

وهنا نهاية نسخة ج، فإنها مقتصرة على تراجم أصحاب مالك رحمه الله تعالى، وجاء في آخر هذه النسخة ما يلي: «بلغ السماع لجميع هذا الجزء على الشيخ الفقيه الإمام العالم شرف الدين أبـي محمد عبد الوهّاب بن ظافر بن علي بن فتوح القرشي، عُرف بابن رَوَاج بحق إجازته مشافهةً من الشيخ أبـي الحسن علي بن عتيق بن أحمد بن مؤمن الأنصاري، قدم عليهم الإسكندرية، بقراءة محمد بن علي بن عبد الملك بن عبد العزيز بن حسن بن علي القرشي، عرف بابن القاهري، وهذا خطّه.

النجيب أبو القاسم عبد الرحمن بن أبـي محمد عطاء الله بن صدقة بن يوسف، عرف بابن المحتسب، العدل والده، وأبو عبد الله محمد، وأبو الحجاج يوسف ابن الحمّاد محمد بن عبد العزيز القرشيان، عُرِفا بابنا الخير ـ كذا ـ، والشيخ أبو الحسين بن أبـي الطاهر بن أبـي الحسين القرشي، وأبو العباس أحمد بن محمد بن عبد الله الشاطبـي، وصحَّ لهم ذلك في ليلة يُسفِرُ صباحُها عن الرابع والعشرين من جمادى الأولى سنة سبع وثلاثين وست مئة، بمسجده بثغر الإسكندرية حرسها الله تعالى.

فالحمد لله حق حمده، وصلواته على سيدنا محمد وآله وسلّم كثيراً. صحّ ذلك وكتبه عبد الوهاب بن ظافر عرف بابن رَوَاج».

/ الجزء الثاني [٦٥]

من كتاب الانتقاء في فضائل الإمام أبـي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي رحمةُ الله عليه

تأليف الفقيه أبـي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمَرِي رضي الله عنه وغَفَر له

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد نبيه ورسوله خاتم النبيين، وعلى آله أجمعين.

ونذكر أيضاً في هذا الجزء، بعدَ ما تقدَّمَ من ذكر الأخبار عن إمامةِ مالك وفضلِهِ رحمه الله، ما قيَّدناه وكتبناه من عُيونِ أخبار الشافعي محمد بن إدريس رحمه الله.

ونقتصرُ من ذلك على ما يكفي ويَدلُّ ويَشهَدُ بتقدُّمِهِ في علم الحلال والحرام، وإمامتِهِ عند جمهور أهلِ الإسلام، والله المستعان، وهو حسبـي ونعم الوكيل.

٢٩ ــ / باب معرفةِ نسبِهِ وبلدِه ومولدِه: [٦٦]

قال أبو عمر: لا خلافَ علمتُه بين أهل العلم والمعرفة بأيام الناس، من أهلِ السِّيَر، والعلمِ بالخَبَر، والمعرفةِ بأنساب قريشٍ وغيرِها من العرب، وأهلِ الحديثِ والفقهِ: أنَّ الفقيهَ الشافعيَّ رضي الله عنه هو محمدُ بن

إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عُبَيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبدِ مناف بن قُصَي بن كِلاَب بن مُرَّة بن كعب بن لُؤَي بن غالب بن فِهر بن مالك بن النَّضْر بن كِنَانة.

ويجتمعُ مع النبي صلى الله عليه وسلم في عبدِ مناف بنِ قُصَي. والنبيُّ صلى الله عليه وسلم محمدُ بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف. والشافعيُّ محمدُ بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع، وإلى شافع يَنْتَسِب[١].

وقد تقدَّمَ أنه شافعُ بنُ السائب بن عُبَيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مناف بن قُصَي، فالنبي صلى الله عليه وسلم هاشمي، والشافعيُّ مُطَّلِبيّ، وهاشمٌ والمطلبُ أخَوانِ ابنا عبدِ مناف، ولعبد مناف أربعةُ بنون: هاشم، والمطلب، ونوفل، وعبد شمس، بنو عبد مناف.

وكذلك لا خلاف أن الشافعي وُلِدَ سنة خمسين ومئة من الهجرة، وهو العامُ الذي تُوفي فيه أبو حنيفة رحمةُ الله عليهما.

[٦٧] [illegible] نا خلف بن / قاسم، قال: نا الحسن بن رشيق، قال: نا أبو بكر محمد بن رمضان بن شاكر الحِمْيري ومحمد بن يحيى الفارسي، قالا: نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: قال لي الشافعي: وُلِدْتُ بغَزَّة سنة خمسين ومئة، وحُمِلتُ إلى مكة وأنا ابنُ سنتين.

---

(١) ومن زعم أن شافعاً كان مولى لأبي لهب، فطلَبَ من عمر أن يَجعله من موالي قريش، فامتنع، فطَلَب من عثمان ذلك، ففعل، فقد بَعُدَ عن الصواب، وشذَّ عن الجماعة. والتعويلُ عليه من بعضِ الحنفية والمالكيةِ تعصُّبٌ بارد، ولهم أن يُناقشوه في علمه لا في نَسَبِه. (ز).

٦٦ نا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن بن رشيق، قال: نا عُبَيد الله بن عمر العُمَري التميمي، قال: نا الحسن بن محمد بن الصبَّاح الزعفراني، قال: قَدِمَ علينا الشافعيُّ بغداد سنة خمس وتسعين ومئة[١]، فأقام عندنا سنتين، ثم رجع إلى مكة، ثم قَدِمَ علينا سنة ثمان وتسعين[٢]، فأقام عندنا أشهراً، ثم خرج إلى مصر[٣]، وبها مات، وكان يَخضِبُ بالحِنَّاء، وكان خفيفَ العارضين.

وذكر الساجي أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن رحمه الله، قال: / أخبرني عبد الله بن محمد ابنُ بنتِ الشافعي، قال: كان الشافعيُّ [٦٨] رحمه الله مُطَّلِبياً، وكانت أمه أَزْدِيَّة من الأزْد، وكان يَسكنُ مكة ويَنزلُ منها بالثَّنِيَّة بأسفلِ مكة، وكانت امرأته أمُّ ولدِهِ حَمْدَةَ بنتَ نافع بن عَنْبَسة بن عمرو بن عثمان بن عفان.

٦٧ قال الحسن بن رشيق: ونا علي بن عيسى المرادي، قال: نا أبو اليُمن

---

(١) وإذ ذاك ألَّف «الرسالة» بطلب ابن مَهدي، وصنَّف «الحجة»، واتصل به أبو ثور وأحمد والزعفراني وأبو عبد الرحمن، وأخذوا عنه. (ز).

(٢) وفي هذه القَدْمة الأخيرة لزمه الكرابيسي شهرين، وسأله أن يَعرِضَ عليه الكتب فأبـى، وقال: خذ كتبَ الزعفراني فانْسَخْها، فقد أجزتُها لك، فأخَذَها إجازة كما أخرجه الرَّامَهُرْمُزِي عن الزعفراني وداود. وهاتان القدمتانِ وقعتا في عهد إمامتِهِ في الفقه.

وقدِمَ العراقَ قبلَهما في عهد طلبه للعلم، حين حُمِلَ مع بعض العلوية من اليمن سنة أربع وثمانين ومئة، وإذ ذاك تلقَّى عن محمد، وحَمَل عنه وَقْرَ بُخْتِيّ من العلم، وقد تلتبس هذه الرحلاتُ الثلاث بعضُها ببعض على من لا خبرة عنده بالتاريخ، فلا تظهر له الأخبارُ الملفَّقَة التي يأباها التاريخُ الصحيح. (ز).

ووقع في أ ك و، في تاريخ القدمتين (سنة خمس وسبعين) وهو تحريف.

(٣) قال حرملة: قَدِمَ الشافعيُّ مصرَ سنة تسع وتسعين ومئة، وقال الربيع: سنةَ مئتين، قال النواوي: ولعله قَدِمَ في آخر سنة تَسعٍ جَمْعاً بين الروايتين. (ز).

ياسين بن زُرَارة القِتْباني الحِمْيَري، قال: لما قَدِمَ الشافعي مصر أتاه جَدِّي وأنا معه، فسأله أن يَنزِلَ عليه فأبـى، قال: أُريدُ أن أنزل على أخوالي الأزْد، فنَزَل عليهم.

٣٠ ــ باب في طلبه للعلم وملازمته:

[illegible] ـ أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، قال: نا أبـي، قال: نا أسلم بن عبد العزيز، قال: نا المُزَنيُّ ومحمدُ بن عبد الله بن عبد الحَكَم جميعاً، قالا: جاء الشافعي إلى مالك بن أنس، فقال له: إني أريدُ أن أسمَعَ منك «الموطأ»، فقال مالك: تمضي إلى حبيبٍ كاتبـي، فإنه الذي يتولَّى قراءته، فقال له الشافعي: تَسمَعُ مني رضي الله عنك صَفْحاً، فإن استَحسنتَ قراءتي قرأتُه عليك، وإلاَّ تركتُ، فقال له: اقرأْ، فقرأ صَفْحاً ثم وَقَف، فقال له مالك: هِيْهِ، فقرأ صَفْحاً، ثم سكت، فقال له: هِيْهِ، فقرأ فاستَحسَن مالك قراءته، فقرأه عليه أجمَعَ.

قال المُزَني وابنُ عبد الحكم: فلذلك يقول الشافعيُّ: أخبَرَنا مالك.

[illegible] ـ حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن بن رشيق، قال: نا محمد بن يحيى بن آدم، قال: نا الربيع بن سليمان المؤذِّن، قال: سمعت الشافعي يقول: أتيتُ مالكاً وقد حَفِظتُ «الموطأ»، فقال لي: اطلُبْ من يَقرأُ لك، فقلت: لا عليك أنْ تَسمَعَ قراءتي، فإن خَفَّت عليك، وإلاَّ طَلَبتُ من يقرأ لي، فقال لي: اقرأ فقرأتُ فأعجبه ذلك، / وقال: اقرأ، فقرأتُ عليه «الموطأ» من أوله إلى آخره[١]. [٦٩]

(١) وكان ذلك سنة ثلاث وستين ومئة، والشافعي ابن ثلاث عشرة سنة، كما أخرجه أبو نعيم بطريق محمد بن خالد، عن الربيع. وذلك قبلَ خروج الشافعي إلى =

١٠ حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن بن رشيق، قال: نا محمد بن يحيـى الفارسي، قال: أنا الربيع بن سليمان، قال: سمعت الشافعي يقول: حَمَلْتُ عن محمد بن الحسن حِمْلَ بُخْتِيّ، ومرةً قال: وِقْرَ بعير، ليس عليه إلاَّ سماعي منه، قال: وما رأيتُ أحداً سُئِلَ عن مسألة فيها نظر إلاَّ رأيتُ الكراهة في وجهه إلاَّ محمدَ بن الحسن[1].

[illegible] / حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن، نا محمد بن رمضان، قال: نا [٧٠]

= اليَمَن، وهو ابنُ سبع عشرة أو نحوِها، كما وَرَدَ بطُرُق، وبَقِيَ هناك إلى أن حُمِلَ إلى العراق، وكان يَقْدَمُ مكةَ للحج بين حين وآخر أثناءَ إقامتِه باليمن، وكانت ملازمتُهُ لمالك في الأوائل، ومن ثَمَّ تَجِدُ الشافعيَّ يروي عن مالك حتى بثلاث وسائط فيما هو خارج «الموطأ» كقضاء عمر وعثمان بنِصفِ الدية. (ز).

(١) قال الحافظ ابن حجر: انتهَتْ رياسةُ الفقه بالمدينة إلى مالك بن أنس، فَرَحَلَ (أي الشافعيُّ) إليه، ولازمه، وأخَذَ عنه، وانتهتْ رياسةُ الفقهِ بالعراق إلى أبـي حنيفة، فأخَذَ عن صاحبه محمدِ بن الحسن حِمْلاً، ليس فيها شيء إلاَّ وقد سَمِعَه عليه، فاجتمع له علمُ أهل الرأي وعلم أهل الحديث، فتَصرَّفَ في ذلك حتى أَصَّلَ الأصول، وقعَّدَ القواعدَ، وأذعَنَ له الموافقُ والمخالِفُ. اهـ.

وكان محمد يُواسيه بالبِرّ، ويَتعاهده بالأعطيات بخمسين ديناراً وما فوقها بين حين وآخر، كما يرويه أبو عُبَيد وغيرُه، وبمحمدٍ اكتَمَل بَدْرُ الشافعي، وبه تَخرَّج حتى أصبح له شأن في العلم بعدَ ذلك، ورَجَع إلى مكة وأَخَذَ ينشر العلم هناك، ولم يدرك أبا يوسف، وإنما يروي عنه بواسطةِ محمد، وفي «الأم» و«مُسْنَد الشافعي»: «أنبأنا محمد بن الحسن، عن يعقوبَ بن إبراهيم، عن عبد الله بن دينار، عن ابنِ عمر، أن النبـي صلى الله عليه وسلم قال: الوَلاءُ لُحْمةٌ كلُحْمةِ النَّسَب، لا يُباعُ ولا يُوهَبُ». (ز). قلتُ: قارن بين ما ذُكِرَ عن الشافعيِّ هنا من سعة صدر محمد بن الحسن، وبين ما تقدم ص ٥٧ من انتفاخ أوداجِهِ وانقطاع أزرارِهِ! عند مذاكرة الشافعي له، ليتبين لك الصحيحُ من الطَّرِيح منهما والحقُّ من الباطل!

محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: قال الشافعي: لم يكن لي مال، وكنتُ أطلبُ العلمَ في الحداثة، وكنتُ أذهَبُ إلى الديوان أستوهِبُ الظهورَ فأكتبُ فيها(١).

٣١ ــ باب من فضائل الشافعي وثناءِ العلماء عليه وإقرارِهم له بالتقدم في علمه،

فمن ذلك ثناءُ سفيان بنِ عيينة عليه وتفضيلُه له:

٧٢ أخبرنا إسماعيل بن إسحاق النَّصْرِي(٢) الإسْتِجِيّ رحمه الله، قال: نا حماد بن شُقْرَان، قال: نا أبو سعيد بن الأعرابي بمكة، قال: نا تميم بن عبد الله الرازي، عن سويد بن سعيد، أنه قال: كنا عند سفيان بن عيينة بمكة، فجاء الشافعي فنظر إليه ابنُ عيينة، فقال: هذا أفضَلُ فتيانِ أهل زمانه.

٧٣ وبإسناده عن سويد بن سعيد، قال: كنا عند سفيان بن عيينة بمكة، فجاء رجل يَنْعَى الشافعي ويقول: إنه مات، فقال ابن عيينة: إن كان مات محمدُ بن إدريس فقد مات أفضَلَ أهلِ زمانه(٣).

---

(١) يعني ظهورَ الأوراقِ المكتوبِ على وجهها المستغنَى عنها، ليكتُبَ عليها.

(٢) هكذا في و ك س، وفي المطبوعة (المضري)، وفي أ (البصري)، وكلاهما خطأ.

(٣) في هذا الخبر بصيغته المذكورة خَلَلٌ ظاهر، إذ كيف يُنْعَى لسفيان بن عيينة المتوفى سنة ١٩٨، الشافعيُّ المتوفى سنة ٢٠٤ رحمهما الله تعالى.

وصحةُ الخبر كما جاء في «مناقب الشافعي» للبيهقي ٢: ٢٤٠، و «ترتيب المدارك» للقاضي عياض ٣: ١٨٥ من طبعة المغرب، و ٢: ٣٨٩ من طبعة بيروت. ولفظُه بالسند إلى: «سُوَيد بن سعيد قال: كنا عند سفيان بن عيينة بمكة، فجاء الشافعيُّ فسلَّم وجَلَس، فَرَوى ابنُ عيينة حديثاً رقيقاً فغُشِيَ على الشافعي، فقيل: يا أبا محمد، مات محمدُ بن إدريس، فقال ابن عيينة: إن كان مات محمدٌ فقد مات أفضلَ ــ أهلِ ــ زمانِه».

٧٤ حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد الهَمْدَاني، قال: نا يوسف بن يعقوب النَّجِيرَمِي إملاءً في المسجد الجامع بالبصرة، قال: نا أبو يحيى زكريا بن يحيى بن عبد الرحمن السَّاجِي، قال: نا عبد الله بن محمد ابن بنت الشافعي، قال: سمعتُ أبي يقول: سمعتُ سفيانَ بنَ عيينة، وكان إذا جاءه شيء من التفسير والفُتيا، التفَتَ إلى الشافعي وقال: سَلُوا هذا.

٧٥ وذكر الساجي أيضاً في موضع آخر من كتابه، قال: نا أحمد بن محمد ابن بنت الشافعي، قال: سمعتُ أبي وعمي إبراهيم بن محمد بن العباس يقولان: كان سفيان بن عيينة إذا جاءه شيء من التفسير والفُتيا يُسألُ عنه، التفَتَ إلى الشافعي / وقال: سلوا هذا. [٧١]

٧٦ وبه عن الساجي قال: نا إبراهيم بن عبد الوهاب الأبزاري، قال: سمعت محمد بن عبد الرحمن الجوهري، قال: كنت عند سفيان بن عيينة، فقيل له: ها هنا فتى يَعنون الشافعيَّ يقولُ: عليكم بحديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ودَعُوا الرأيَ، فقال سفيان: جَزَى الله هذا من فتى خيراً، ثم قال: قال الله عز وجل: ﴿قالوا سَمِعنا فَتىً يَذْكُرهم يقالُ له إبراهيمُ﴾(١)، وقال الله تعالى: ﴿إنهم فِتيةٌ آمَنوا بربِّهم وزِدْناهم هُدَى﴾(٢).

٣٢ ــ باب قول مسلم بن خالد الزَّنجي فقيهِ مكة فيه:

٧٧ أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، قال: نا أبي، قال: نا أسلم بن عبد العزيز، قال: نا الربيع بن سليمان أبو محمد، قال: سمعتُ الحُمَيديَّ يقول: قال مسلم بن خالد الزنجي للشافعي: أَفْتِ يا أبا عبد الله، قد آن لك أن تُفتي، وهو ابن خمس عشرة سنة.

---

(١) من سورة الأنبياء، الآية ٦٠.

(٢) من سورة الكهف، الآية ١٣.

وذكره الساجي قالَ: سمعتُ الربيعَ بن سليمان، قال: سمعتُ الحُمَيديَّ قال: سمعتُ مسلمَ بنَ خالد الزِّنجي يقول للشافعي: قد آن لك أن تُفتي، وهو ابنُ خمس عشرة سنة(١).

٣٣ ـ باب قولِ يحيى بن سعيد القطان فيه ودعائِهِ له:

حدثنا خلف بن القاسم، قال: نا الحسن بن رشيق، نا عبيد الله بن إبراهيم العَمْرِي، قال: نا الحسن بن محمد الزعفراني، قال لي يحيى بن
[٧٢] سعيد / القطان(٢): إني لأدعو اللَّهَ للشافعي في الصلاة وغيرِها منذ أربع سنين، لِمَا أظهر من القول بما صَحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وذكر الساجي قال: نا داود بن علي الأصفهاني، قال: سمعت الحارثَ النقَّالَ يقول(٣): سمعتُ يحيى بنَ سعيد القطان يقول: أنا أدعو اللَّهَ للشافعي حتى في صلاتي.

٣٤ ـ باب ثناء عبد الرحمن بن مهدي عليه أيضاً:

ذكر الساجي قال: نا محمد بن إسماعيل الأصفهاني، قال: سمعت موسى بن عبد الرحمن بن مَهدي، قال: كان أبـي احتَجَم بالبصرة، فصلَّى

---

(١) أخَّر المصنف هذه الرواية، لأن الحميدي يَصْغُر عن إدراك قول مسلم للشافعي في ذلك السن كما يقول الخطيب البغدادي، فالتعويلُ على الرواية الأولى المقطوعة، وروايةُ الآخرين أنه كان ابنَ ثماني عشرة سنة حين قال له هذا القول. (ز).

(٢) ولفظ ابن أبـي حاتم: أُخبِرتُ عن يحيى بن سعيد القطان. (ز).

(٣) قال ابن السمعاني: وظني أنَّ الحارث بن سُرَيج إنما اشتهر بالنَّقَّال لنقلِ رسالة الشافعي إلى عبد الرحمن بن مهدي. اهـ. (ز). وسيأتي ذكرُ حملِهِ ونقلِهِ الرسالةَ من الشافعي إلى ابنِ مَهدي في الباب التالي.

ولم يُحدِث وُضوءاً، فعابوه بالبصرة وأنكروا عليه، وكان سبَبَ كتابه إلى الشافعي بذلك، فوجَّه بالرسالة إلى أبـي، فإني لأعرِفُ ذلك الكتابَ بذلك الخط(١).

وذكر الساجي قال: نا داود بن علي الأصبهاني، قال: سمعتُ الحارثَ النقَّالَ يقول لنا: حَملتُ رسالةَ الشافعي إلى عبد الرحمن بن مَهدي.

وذكر الساجي أيضاً قال: نا عبد الله بن أحمد النَّحْوي، قال: نا عمر بن العباس الرازي، قال: كنت عند عبد الرحمن بن مهدي فجاءته رسالة الشافعي، فلما قرأها قال: هذا كلامُ شابٍّ مُفَهَّم(٢).

حدثنا خلف بن أحمد وعبدُ الرحمن بن يحيـى، قالا: نا أحمد بن سعيد، قال: نا عبد الله بن محمد القزويني، قال: سمعت محمد بن يعقوب بن الفرج يقول: سمعتُ عليَّ بن المديني يقول: قلتُ لمحمد بن إدريس الشافعي: أجِبْ عبد الرحمن بن مهدي عن كتابه، فقد / كَتَب إليك [٧٣]
يسألـك، وهو متشوِّق إلى جوابك، قال: فأجابه الشافعي، وهو كتاب الرسالة التي كُتِبَتْ عنه بالعراق، وإنما هي رسالتُهُ إلى عبد الرحمن بن مهدي.

---

(١) كذا في جميع النسخ وفي «مناقب الشافعي» للبيهقي ١:٢٣١ ووقع، وفي المطبوعة (فأبـي لا يعرف ذلك الكتاب بذلك الخط) وهو تحريف، وعلّق عليه شيخنا الكوثري ظاناً صوابه وسلامته من التحريف ما يلي: «لعله بمعنى ما يروى عن ابن مهدي: لو كان أقلّ لنفهم، لو كان أقلّ لنفهم».

(٢) بفتح الهاء المشددة أي ذي فَهْم ومعرفة وفتوح من الله تعالى.

٣٥ ــ باب ذكرِ بعضِ قولِ محمدِ بن عبد الله بن عبد الحَكَم فيه :

حدثنا أبو عمر أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، قال: نا أبـي، قـال: نـا أسلـم بـن عبـد العـزيـز، قـال: قـال لـي محمـدُ بـن عبـدِ الله بـن عبد الحكم: لولا الشافعيُّ ما عَرفتُ كيف أَرُدُّ على أَحَد، وبه عَرفتُ ما عرفتُ، وهو الذي علَّمني القياسَ رحمه الله. فقد كان صاحبَ سنةٍ وأثرٍ وفضلٍ وخيرٍ، مع لسانٍ فصيحٍ طويلٍ، وعقلٍ صحيحٍ رصينٍ.

٣٦ ــ باب قول عبدِ الله بن عبد الحَكَم فيه :

حدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: نا يحيـى بن مالك بن عائِذ[١]، قال: نا محمد بن سليمان بن أبـي الشريف، قال: نا أحمد بن محمد بن جرير، قال: سمعتُ محمد بن عبد الله بن عبد الحكم يقول: قال لي أبـي: الزَمْ هذا الشيخَ يعني محمد بن إدريس الشافعي، فما رأيتُ أبصَرَ بأصولِ العلم أو قال أصولِ الفقه منه.

٣٧ ــ باب قولِ أحمد بن حنبل فيه وثنائِه عليه :

حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن بن رشيق، قال: ثنا علي بن يعقوب، قال: ثنا يعقوب بن إسحاق، قال: كنا نأتي الشافعي فنجدُ أحمدَ بنَ حنبلٍ عنده قد سَبَقَنا إليه، وما زال معنا حتى سَمِـعَ كُتُبَ الشافعي كلَّها. قال: وبلَغنا عن أبـي ثور أنه قال: كان أحمدُ بن حنبل يَحضُرُ معنا عند الشافعي ويَسمعُ معنا.

[٧٤] وذكر / الساجي وقال: ثنا داود بن علي الأصبهاني، قال: سمعت

---

(١) هكذا في نسخة ك، وجاء في المطبوعة ونسختَيْ أ و: عابد، وهو تحريف.

إسحاق بن راهويه يقول: لقِيَني أحمد بن حنبل بمكة، فقال لي: تعالَ حتى أُرِيَك رجلاً لم تَرَ عيناك مثلَه، فأراني الشافعي(١).

أخبرنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: نا أحمد بن حمدان، قال: نا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: قلت لأبي: يا أبة، أيَّ رجل كان الشافعيُّ، فإني أسمعُك تُكثر الدعاءَ له؟ فقال: يا بُنيَّ، كان الشافعيُّ / رحمه [٧٥] الله كالشمسِ للدنيا، وكالعافيةِ للناس، فانظر هل لهذين من عِوَضٍ أو خَلَف.

---

(١) وعن ابن راهويه: قال لي أحمد: لم لا تجالسُ هذا الرجلَ؟ فقلتُ: ما أصنعُ به وسِنُّه قريبٌ من سِنّنا؟ أترك ابنَ عيينة وسائرَ المشايخ الأجِلَّة، قال: ويحك إنَّ هذا يَفُوت، وذلك لا يَفُوت.

ثم ذَهَب ابنُ راهويه إلى الشافعي: فتناظرا في كِراءِ بيوت أهل مكة، وكان الشافعي تساهَلَ في المناظرة، وابنُ راهويه بالَغَ في التقرير، ولمَّا فَرَغَ من كلامِه، وكان معه رجلٌ من أهلِ مَرْوَ التفَتَ إليه وقال: مردك را كمالي نيست. يقول بالفارسية: الرُّجَيْلُ ليس له كمال. فأحسَّ به الشافعيُّ وأعاد الكرةَ حتى أفحمه، ثم قال لبعض الحاضرين: مَنْ هذا؟ فقيل: ابنُ راهويه، فقال الشافعي: أنت الذي يَزْعُمُ أهلُ خراسان أنك فقيههم؟ قال ابنُ راهويه: هكذا يزعمون، فقال الشافعي: ما أحوَجَني أن يكون غيرُك في موضعك، فكنت آمُرُ بعَرْكِ أذنيه.

ولهما مناظرة أخرى في جلود الميتة، ظَهَر ابن راهويه فيها، وبعد أن مات الشافعيُّ، كان ابنُ راهويه يتندم على ما فات منه، حتى رَوَى أحمدُ بن سَلَمة النيسابوري أن ابنَ راهويه تزوَّج بمرو، بامرأةِ رجلٍ كان عندَه كتبُ الشافعي، ولم يتزوَّج بها إلاَّ لأجل الكتب، فوضَعَ «الجامع الكبير» على كتاب الشافعي، ووضع «الجامع الصغير» على «جامع الثوري الصغير»، فقَدِمَ أبو إسماعيل الترمذيُّ نيسابورَ وكان عنده كتب الشافعي عن البويطي، فقال له إسحاقُ: لا تُحدِّث بكتب الشافعي ما دُمتُ حياً فأجابه. فلم يُحدِّث بها حتى خَرَج. اهـ. واستَبعَد الذهبيُّ حكايةَ ابنِ سَلَمة. (ز).

حدثنا محمد بن إبراهيم، قال: نا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: نا محمد بن أيوب الرَّقِّي، قال: سمعت أبا بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار يقول: سمعت عبد الملك بن عبد الحميد الميموني يقول: كنتُ عند أبي عبد الله أحمد بن حنبل وجَرَى ذكر الشافعي، قال: فرأيتُ أحمدَ يُرَفِّعُه ويَرفَعُ به، فقال: بَلَغني، أو قال: يُروى عن النبي صلى الله عليه وسلم «إنَّ الله عز وجل يَبعَثُ لهذه الأمَّةِ على رأسِ كل مِئةِ سَنةٍ رجلاً يُقيم لها أمْرَ دِينها»[١].

قال: فكان عُمَرُ بنُ عبد العزيز على رأس المِئة، وأرجو أن يكون الشافعيُّ على رأس المئةِ الأخرى.

وذكر أبو عمر الزاهد محمدُ بن عبد الواحِدِ غُلامُ ثعلب، قال: أنا أبو علي الحسين بن عَبْدِ الله الخِرَقي[٢]، قال: قال لي صالح بن أحمد بن حنبل، لقِيَني يحيى بنُ معين، فقال لي: أمَا يستحي أبوك مما يفعل؟ فقلتُ: وما يفعل؟ قال: رأيتُه مع الشافعيِّ والشافعيُّ راكب وهو راجل، ورأيتُه قد أخَذَ بركابِه، فقلتُ ذلك لأبي، فقال لي: قُلْ له إذا لقِيتَه: إن أردتَ أن تتفقَّهَ فتعالَ فخُذْ بركابِه الآخَر.

حدثنا عبد الله بن محمد بن يحيى، قال: نا ابن حمدان ببغداد، قال:

---

(١) انظر بآخر الكتاب ص ٣٤١ تخريجَ هذا الحديث وإثباتَ روايةِ (أمْرَ دِينها) فيه.

(٢) وقع في أ (الحسين بن عبيد الله)، وفي ك (الحسن بن عبد الله)، وفي و والمطبوعة (الحسن بن عبيد الله)، والصواب كما أثبته بمراجعة ترجمته في «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ٢: ٤٥.

نا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سمعتُ أبي يقول: كان الشافعيُّ من أفصح الناس، قلتُ: وكان له سِنٌّ؟ قال: لم يكن بالكبير.

قال عبد الله: وسمعتُ أبي يقول: قال الشافعيُّ لنا: أمَّا أنتم فأعلَمُ بالحديث والرجالِ مني، فإذا كان الحديثُ صحيحاً، فأعلموني إن شاءَ أن يكون كوفياً أو بصرياً أو شامياً: أذهَبُ إليه إذا كان صحيحاً[1].

---

(١) لفظ (إن شاء) مزيد من «طبقات الحنابلة» لابن أبي يعلى ١:٢٨٢، وقال الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١١:٢١٣ بعد أن ذكر الخبر المذكور ما نصه: «لم يَحْتَج إلى أن يقول: حجازياً، فإنه كان بصيراً بحديث الحجاز، ولا قال: مصرياً، فإن غيرهما كان أقعدَ بحديث مصر منهما». انتهى.

والرواية المذكورة تنقض ما يروى عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: «كلُّ حديث جاء من العراق، وليس له أصل في الحجاز، فلا تقبله، وإن كان صحيحاً».

ولمَّا حكى الذهبي في «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٢٤، في ترجمة الإمام الشافعي هذه الكلمة عنه، قال: «ثم إن الشافعي رجع عن هذا، وصحح ما ثبت إسناده لهم».

وكذا ما نُقل عن مالك في هذا المعنى من التوقف في حديث أهل العراق، فقد خالَفَه هو واحتَجَّ بما صَحَّ من حديثهم، كما حكاه الذهبي في ترجمته في «سِيَر أعلام النبلاء» ٨: ٦١.

ومثلُ هذه الكلمات إذا صدرت منهم، فهي لبيان أهمية حديث أهل الحجاز، إذْ كان هو مَعْدِنَ الحديث ومصدرَه الأول، لا لإلغاء حديث أهل العراق، فهذا لا يُعقَل ولا يُقبَل بحال. كيف وقد ذكر العِجْليُّ: أنه توطن الكوفة وحدَها من الصحابة نحوُ ألفٍ وخمسِ مئةِ صحابي، بينهم نحو سبعين بدرياً.

وهؤلاء غيرُ من أقام بها ونشر العلمَ بين ربوعها، ثم انتقل إلى بلدٍ آخر، فضلاً عن باقي بلاد العراق. انظر ـ إذا شئت ـ «فقه أهل العراق وحديثهم» لشيخنا العلامة الكوثري رحمه الله تعالى ص ٤٢.

قال لي أبـي: قال الشافعي: أنا قرأتُ على مالك بن أنس، وكانت تُعجِبُه قراءتي، قال أبـي: لأنه كان فصيحاً.

[٧٦] قال / أبو يحيـى الساجي: وسَمعتُ عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول، حدثني أبـي، عن الشافعي، عن مالك وحاتم بنِ إسماعيل حديثاً صالحاً، وكان أبـي يكره الآراء كلَّها، إلاَّ أنه كان حَسَنَ القولِ في الشافعي.

قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: وحدثني أبـي عنه بحديثٍ كثيرٍ عن مالك وعن الدَّرَاوَرْدِيّ.

وذكر الساجي قال: نا الحسن بن إدريس السِّجِسْتَاني، قال: نا محمد بن الهيثم، قال: سمعت محمد بن وَارَه الرازي[1]، قال: قلتُ لأحمد بن حنبل: إني كتبتُ الحديثَ وأكثرتُ منه، فلا بد لي من النظر في الرأي، فقال أحمد بن حنبل: لا تفعل، فقلت: لا بدَّ أكتُبُ رأيَ الأوزاعي أو رأيَ الثوري، أو رأي مالك، قال: إن كنتَ لا بد كاتباً للرأي فاكتُبْ رأيَ الشافعي، وعليك بالبُوَيْطِيّ فاسمَعْه منه، فإن فاتك فأبو الوليد بنُ أبـي الجارود بمكة.

ذكر الساجي قال: نا بعضُ أصحابنا، قال: سمعتُ المَرُّوذيَّ قال[2]:

---

(١) في جميع النسخ (محمد بن فزارة الرازي) وفي حاشية ك: المرادي، وكلاهما خطأ، وجاء على الصواب (محمد بن واره) في نسخة ك في ترجمة الإمام مالك، حيث جاء فيها هناك شطر من هذا الخبر، كما نبهتُ عليه في الحاشية.

(٢) المَرُّوذِيُّ هو: أبو بكر أحمد بن محمد بن الحجَّاج المَرُّوذِيُّ، كان المقدَّمَ من أصحاب الإمام أحمد عنده، وكان خَصِيصاً بخدمته لورعه وفضله. ووقع في المطبوعة و أ ك و: (المروزي)، أي بالزاي، وهو تحريف يقع كثيراً في الكتب لشهرة هذه النسبة، والصواب فيه (المَرُّوذي) بفتح الميم وضم الراء المشددة، وسكون الواو بعدها ثم ذال منقوطة نسبة إلى مَرْو الرُّوذ. كما في «معجم البلدان».

سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما أَحَدٌ من أصحاب الحديث حَمَل مِحْبَرَةً إلاَّ وللشافعيِّ عليه مِنَّةٌ، وسَمِعتُ الربيعَ بنَ سليمان يقولُ مثلَ ذلك، فقلنا: يا أبا محمد، كيف ذلك؟ قال: إنَّ أصحابَ الرأي كانوا يهزؤون بأصحابِ الحديث، حتى علَّمهم الشافعيُّ وأقام الحجةَ عليهم.

وذكر الساجي أيضاً قال: نا يزيد بن مجاهد، قال: نا محمد بن الليث الرازي، قال: سمعت أحمد بن حنبل يقول: ما صلَّيتُ صلاةً منذ أربعين سنةً إلاَّ وأنا أدعو فيها للشافعي.

قال: وَنا محمد بن خالد الكِرْماني، قال: نا الفضل بن زياد القطان، قال: قال أحمد بن حنبل: هذا الذي تَرْوِيهِ أو عَلِمْتَهُ مني، هو عن الشافعي، ومات منذ كذا وكذا سَنَةً، وأنا أدعو الله للشافعي وأستغفر له[1].

---

(١) وأما ما يرويه أبو الحسين بن أبـي يعلى في «طبقاته» ١:٥٦، في ترجمة أبـي بكر المَرُّوذِي (أحمد بن محمد بن الحجاج) أنه قال: قلتُ لأحمد: أتَرى أن يَكتبَ الرجلُ كُتُب الشافعي؟ قال: لا، قلتُ: أتَرى أن يَكتُبَ «الرسالة»؟ قال: لا تسألني عن شيء مُحْدَث، قلتُ: كتبتَها؟ قال: معاذَ الله. لا تَكتُب كلامَ مالك، ولا سفيان، ولا الشافعي، ولا إسحاق بن راهويه، ولا أبـي عبيد.

وما يروونه عنه أيضاً أنه سُئل عن «موطأ مالك» و «جامع سفيان» أيهما أحبّ إليك؟ قال: لا هذا ولا ذاك.

وما يرويه أبو موسى المديني في «النُّصْح الجلي»، بطريق الحسين بن عبد الله، عن الأثرم، عن أحمد أنه قال: كنتُ أجالِسُهُ يعني الشافعيّ هنا كثيراً، فلما قَدِمَ مصر تغيَّر وجاء بالتأويل والرأيِ، ونحوُها:

فأخبارٌ تالفة اختَلَقَها الحشويةُ على لسانه، لصرف وجوهِ الأمة عن أئمةِ الفقه، كما فعلوا مثلَ ذلك مع أبـي حنيفة وأصحابه، بل الثابتُ عن أحمد إجلالُ هؤلاء الأئمةِ =

[٧٧] / ٣٨ ــ باب قول إسحاق بن راهويه في الشافعي:

أخبرنا إسماعيل بن إسحاق النَّصْرِي وقاسمُ بن محمد بن عسلون[١]، قالا: نا خالد بن سعد، قال: نا محمد بن قاسم بن محمد، قال: نا أحمد بن شعيب النسائي، قال: نا عبيد الله بن إبراهيم الثقةُ المأمونُ، قال: سمعتُ إسحاقَ بنَ رَاهُوْيَه يقولُ: محمدُ بن إدريس الشافعي عندنا إمام.

٣٩ ــ باب قول هارون بن سعيد الأيْلي فيه:

ذكر الساجي قال: نا عبد الرحمن بن أحمد بن الحجاج، نا هارون بن سعيد بن الهيثم الأيْلي، قال: ما رأيتُ مثلَ الشافعي قط، ولقد قَدِمَ علينا
[٧٨] / مصر، فقالوا: قَدِمَ رجلٌ من قريش فقيهٌ، فجئناه وهو يصلي، فما رأينا أحسَنَ وجهاً منه ولا أحسَنَ صلاةً، فافتَتَنّا به، فلما قَضَى صلاته تكلَّم فما رأينا أحسَنَ منطقاً منه.

قال عبد الرحمن: قال لنا هارون بن سعيد: لو أنّ الشافعيَّ ناظَرَ على أنَّ هذا العمودَ الذي من حجارة، من خشب، لأثْبَتَ ذلك، لقُدرتِهِ على المناظرة.

= لا سيما الشافعي، وقد رَوَى ابنُ وارَهْ أنه سأل أحمدَ ما تَرى في كتب الشافعي التي عند العراقيين، أهي أحبُّ إليك أو التي بمصر؟ قال: عليك بالكتب التي وَضَعها بمصر، فإنه وَضَع هذه الكتبَ بالعراق ولم يُحكمها، ثم رجع إلى مصر فأحكَم تلك، كما يَرويه الذهبي في «تاريخه الكبير» (ز).

(١) هكذا في ك، وفي سائر النسخ (... بن غسلون) بالغين المعجمة، وهو خطأ.

٤٠ ــ باب في حثه على حفظِ السنن والترغيبِ في ذلك واتِّباع السنة، وكراهِتِه لمذاهب أهلِ الكلام والبِدعة:

حدثنا إبراهيم بن شاكر، قال: نا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: نا إسحاق بن محمد بن يعقوب، قال: نا الساجي، عن الحسين الكَرَابيسي، قال: سُئل الشافعيُّ عن شيء من الكلام فَغَضِب، وقال: هو كلامُ مثلِ هذا، يعني حَفْصاً الفَرْدَ وأصحابَه أخزاهم الله[١].

حدثنا خلف بن قاسم، نا الحسن بن رشيق، قال: نا أحمد بن محمد بن سلامة، قال: نا يونس بن عبد الأعلى، قال: ذَكَر لي الشافعيُّ رحمه الله يومَ ناظر حَفْصاً الفَرْدَ، كثيراً مما جَرَى بينهما، ثم قال لي: غِبتَ عنا أبا موسى، وكنَّاني، واعلَمْ والله إني اطَّلعتُ من أهل الكلام على شيء ما ظننتُه قط، ولأن يَبتلِيَ اللَّهُ المرءَ بكل ما نَهَى الله عنه ما عدا الشِّركَ به، خيرٌ له من أن يَنظُر في الكلام[٢].

---

(١) هو حَفْصٌ الفَرْدُ، بفتح الفاء، كما ضبطه ابن حجر في «تبصير المنتبه» ٣: ١٠٧٤، وقال في «القاموس» في مادة (فرد) بالفاء: «حَفْصٌ الفَرْدُ المِصريُّ من الجَبْرِيّة» انتهى. وفي «ميزان الاعتدال» للحافظ الذهبي ١: ٥٦٤ «حَفْصٌ الفَرْدُ: مبتدعٌ، قال النسائي: صاحبُ كلام، لكنه لا يُكتَبُ حديثه، وكفَّره الشافعي في مناظرته». انتهى.

ووقع في «الميزان» و «لسان الميزان» ٢: ٣٣٠، و «طبقات الشافعية الكبرى» للسبكي ٢: ٩٨ و ٣٨٠ محرَّفاً إلى (حفص القرد) بالقاف، وهو خطأ من الطابع.

وكان الشافعي يُسمِّيه حفصاً المنفرِدَ، كما في «آداب الشافعي» لابن أبي حاتم الرازي ص ١٩٥، وانظر منه ص ١٨٢، ١٩٢، ١٩٤، للوقوف على بعض أقوالِ حفص. وله ترجمة في كتاب «الفهرست» لابن النديم ص ٢٢٩، في (أخبار متكلمي المُجبِرة ونابتةِ الحشوية).

(٢) يعني نظرَ مِثل مُخاطَبِهِ في مثل كلام حفص الفَرْد، بقرينة السباقِ والسِّياقِ، =

[٧٩] حدثنا خلف بن قاسم، نا الحسن بن / رشيق، قال: نا محمد بن سفيان بن سعيد الخياط، قال: نا محمد بن إسماعيل الأصبهاني بمكة، قال: سمعت الجارُودِيَّ يقول: ذُكِرَ عند الشافعي إبراهيمُ بن إسماعيل بن عُلَيَّة، فقال: أنا مخالِفٌ له في كل شيء، وفي قولِ لا إلَهَ إلاَّ الله، لَستُ أقولُ كما يقول، أنا أقول: لا إلَه إلاَّ الله الذي كلَّم موسى عليه السلام تكليماً من وراءِ حجاب، وذاك يقول: لا إلَه إلاَّ الله الذي خَلَقَ كلاماً أسمَعَه موسى من وراءِ حجاب.

قال الحسن: وَحدثنا عليُّ بن يعقوبَ[١]، قال: نا الربيع بن سليمان، قال: سمعتُ الشافعي يقول في قول الله عز وجل: ﴿كَلاَّ إنهم عن رَبِّهم يومَئذٍ لمحجوبون﴾[٢]: أَعلَمَنا بذلك أنَّ قوماً غيرُ محجوبين يَنظُرون إليه، لا يُضَامُون في رؤيته، وهم المؤمنون، كما جاء عن النبـي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «تَرَوْنَ رَبَّكم عز وجل يومَ القيامة، كما تَرَوْنَ الشمسَ، لا تُضَامُون في رُؤيتها».

قال: وَحدثنا محمد بن يحيـى الفارسي، قال: نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: سمعت الشافعي يقول: لو عَلِمَ الناسُ ما في الكلام والأهواء، لَفرُّوا منه كما يَفرُّون من الأسَد.

= جمعاً بين الأقوال المروية عن الشافعي. ولم يزل السلف يَنهَوْن العوامَّ عن الخوض في الكلام، لا سيما كلام أهل البدعة، ولكل علم رجال. وفي «تبيين كذِب المفتري» لابن عساكر ص ٣٣٣ ـ ٣٥٩ بَسْطُ ذلك. (ز).

(١) هكذا في ك: (حدثنا عليُّ بن يعقوبَ) وجاء في المطبوعة: (حدثنا يعقوبُ)، ويأتي نفسُ السند في ص ١٣٨، و ١٤٦، واتفقت النسخ هناك على ما أثبته هنا (علي بن يعقوب).

(٢) من سورة المطففين، الآية ١٥.

قال الحسن: ونَا سعيد بن أحمد بن زكريا اللَّخْمِي، قال: نا يونس بن عبد الأعلى، قال: سمعتُ الشافعي يقول: إذا سمعتَ الرجلَ يقولُ: الاسمُ غيرُ المسمى، أو الشيءُ غيرُ المُشَيَّا، فاشهَدْ عليه بالزندقة.

قال: وَحدثنا الحسن بن محمد بن الضحاك، قال: نا حَرْمَلَةُ بن يحيى، قال: سمعتُ الشافعي يقول: في أهل الأهواء أُمَّةٌ[١] أشهَدُ بالزُّورِ من الرافضة.

قال الحسن: ونا محمد بن يحيى الفارسي، قال: أنا محمد بن عبد الله / بن عبد الحكم، قال: سمعت الشافعي يقول: سمعتُ ابنَ عيينة [٨٠]
يقول: سمعتُ من جابر الجُعْفِي كلاماً بادَرتُ منه خِفتُ أن يقع علينا السقف.

قال الحسن: ونا محمد بن سفيان، قال: نا محمد بن إسماعيل، قال: سمعتُ الجارُوديّ يقول: مَرِضَ الشافعيُّ بمصر مَرْضةً أَيِسُوا منه فيها، ثم أفاق وكلٌّ يقول له: من أنا، فيُجيبُه، حتى قال له حَفْصٌ الفَرْدُ: من أنا يا أبا عبد الله، قال: أنت حَفْصٌ الفَرْدُ، لا حَفِظَك الله ولا رعاك ولا كلأك، إلاَّ أن تتوبَ مما أنت فيه.

قال الحسن: ونا محمد بن إبراهيم الأنماطي وعبيدُ الله بن عمر العُمَري، قالا: نا الحسن بن محمد الزعفراني، قال: سمعت الشافعي يقول:

---

(١) وهم الخَطَّابية الذين يَستجيزون الكذبَ على المخالِف، وعَدَتْ عَدْوَاها بعضَ الحمقى من الرواة، مُقابَلَةً للصدقِ بالكذبِ، وللكذبِ بالكذب. (ز).

وجاء الخبر في ك أ س كما يلي: (ما في أهل الأهواء أمة أشهد بالزور من الرافضة) وهذا السياق هو الأشبه، والخطابية فرقة من الروافض.

حُكمي في أصحاب الكلام أن يُضرَبوا بالجريد، ويُحمَلوا على الإبل، ويُطافَ بهم في العشائر والقبائل، يقالُ: هذا جزاءُ من تَرَكَ الكتابَ والسنة، وأَخَذَ في الكلام.

وذكر الساجي عن أبي ثور والكرابيسي، أنهما سَمِعَا الشافِعيّ يقول ذلك.

وذكر الساجي عن الزعفراني، قال: كان الشافعيُّ يَكرهُ الكلام، ومن شعره الذي لا يُختلَفُ فيه، وهو أصح شيءٍ عنه:

ما شِئتَ كان وإن لم أشأْ ... وما شِئتُ إن لم تَشأ لم يَكُنْ
خَلَقْتَ العِبادَ على ما عَلِمتَ ... وفي العلم يَجري الفَتَى والمُسِنّ
على ذا مَنَنْتَ وهذا خَذَلتَ ... وهذا أَعَنْتَ وذا لم تُعِنْ
فمنهم شقيٌّ ومنهم سعيدٌ ... ومنهم قبيحٌ ومنهم حَسَنْ

وحدثنا عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: نا محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج، قال: نا أبو أحمد منصور بن أحمد الهَرَوي، قال: نا أبو محمد عبد الله بن أبي سفيان، سمعت أبا إبراهيم إسماعيل بن يحيى
[٨١] المُزَني، قال: سمعتُ / محمدَ بنَ إدريس الشافعيّ يُنشِدُ هذه الأبياتَ لنفسه.

قال أبو عمر: وهذه الأبيات من أثبت شيء في الإيمانِ بالقَدَر.

وذكر أبو القاسم عُبَيدُ الله بن عمر البغداديُّ الشافعي(١)، الذي استجلبه الحَكَمُ المستنصِرُ بالله أميرُ المؤمنين وأسكنه الزهراءَ، قال: حدثنا محمد بن

---

(١) جليلُ الشأن في علم القراءة، لكنه يُرمَى بالرواية عمن لم يَلْحَق، وإن أكثر عنه الأندلسيون، فيُتثبَّتُ فيما يَنفرِدُ به من الروايات، لأنه ليس في موضع التعويل فيما ينفردُ به. (ز).

علي، قال: نا الربيع، قال: سَمِعتُ الشافعيّ يقول: الإيمانُ قولٌ وعمل، واعتقادٌ بالقلب، ألا ترى قولَ الله عز وجل: ﴿وما كان الله لِيُضيعَ إيمانَكم﴾، يعني صَلاتَكم إلى بيتِ المقدس، فسمَّى الصلاةَ إيماناً، وهي قولٌ وعملٌ وعَقْد.

قال الربيع: وسَمِعتُ الشافعي يقول: الإيمانُ يزيدُ ويَنقُص.

ورَوَى الربيعُ بن سليمان وأبو حنيفة قَحْزَمُ بن عبد الله بن قَحْزَم الأُسْواني والمُزَنيُّ وحرملة بن يحيى وغيرُهم، عن الشافعي: أنَّ الله عز وجل يَراه أولياؤه في الآخِرة. وهذا هو الصحيحُ عنه.

وقد رَوَى عنه بعضُ أهلِ الكلام خِلافَ ذلك، ولا يَصِحُّ عنه[1]، والصحيحُ / ما ذكره المُزَنيُّ عن ابن هَرِم، قال: سمعتُ الشافعيّ يقول في [٨٢]

---

(١) لعله يريد القاضي عبد الجبار الهَمَذاني، حيث قال في «طبقات المعتزلة»: إنَّ إبراهيمَ بنَ محمد بن أبي يحيى الأسلَميّ المَدَنيّ، أَخَذَ المذهب عن عَمْرو بن عُبَيد. ولا نزاعَ في كونِ إبراهيم معتزلياً، ومُسْلِمَ بنَ خالد الزنجيّ أَخَذَ المذهبَ عن غَيْلان بن مسلم الدمشقي، وكان الشافعيُّ تلميذاً لإبراهيم بن أبي يحيى، ولمسلم بنِ خالد، فاجتَمَع للشافعي رجلانِ من أهل الحق، من القائلين بالعدل والتوحيد إبراهيم ومسلم. اهـ. إلى آخر ما ينقله الرازي عنه.

وصِلَتُه بحَفْصٍ الفَرْد، وبِشْرِ بن غياث، وإبراهيمَ بن عُلَيّة صِلَةُ رَدٍّ عليهم. وأما أَخْذُ أبي عبد الرحمن أحمد بن يحيى الشافعي عنه ببغداد، وكونُهُ أولَ من خَلَفَه هناك، فلا عَتْبَ به عليه، فكم من تلميذٍ حاد عن طريقةِ أستاذِه، وما يُروَى عن المزني في القرآن، فغيرُ ثابتٍ عنه حتى يُلصَقَ به، فضلاً عن أن يُلحَقَ بالشافعيِّ رضي الله عنه. وأما التمسُّك بأنه لم يُمتحَنْ غيرُ البُوَيْطِي من أصحابه في القرآن، فأوهَنُ من بيتِ العنكبوت، فإن موافقتَهم ما كانت إلاَّ في اللفظ، ولا تثريب في ذلك عليهم. (ز).

قول الله تعالى: ﴿كَلَّا إنهم عن رَبِّهم يومئذٍ لَمَحْجُوبُون﴾[١]، دليلٌ على أنَّ أولياء الله يَرَوْنَه في الآخِرة. وهذا تصريح منه رحمه الله.

قال أبو القاسم: وأصْلُ الشافعي رحمه الله أَنَّ الخَبَرَ إذا صَحَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، فهو قولُه ومذهبُه، ولا أعلَمُ أحَداً من أصحاب الشافعي يَختلِفُ في ذلك.

قال أبو القاسم: وحدثنا أبو بكر محمد بن علي المصري، قال: نا الربيع بن سليمان، قال: سمعت الشافعي يقول: القرآنُ كلامُ الله عز وجل غيرُ مخلوق.

ونا أبو الحسن علي بن إبراهيم المستملي، قال: نا أبو نعيم عبد الملك بن محمد الجُرْجَاني، قال: سُئِلَ الربيعُ عن قول الشافعي في القرآن، فقال: جاء رجل إلى الشافعي فناظره في القرآن، فقال: القرآنُ مخلوق، فقال له الشافعي: كَفَرتَ بالله العظيم[٢].

قال أبو القاسم: حدثنا أبو بكر محمد بن علي المصريُّ وأبو علي الحسن بن حبيب قالا، نا الربيع بن سليمان، قال: سَمِعتُ الشافعي يقول: أبو بكرٍ، وعُمَرُ، وعثمانُ، وعليٌّ: الخلفاءُ الراشدُون المَهْدِيُّون.

قال: ونا محمد بن الربيع بن مالك[٣] الأندلسي بمصر، قال: سمعت
[٨٣] حرملة بن يحيى، قال: سألت الشافعي فقلتُ: / يا أبا عبد الله، مَنِ الخلفاءُ

(١) من سورة المطففين، الآية ١٥.

(٢) في ك: كفرتَ بالقرآن العظيم.

(٣) في نسخة ك: بن هلال.

بعدَ رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال: خمسةٌ أبو بكرٍ، وعمر، وعثمان، وعلي، وعُمَرُ بن عبد العزيز.

٤١ ــ باب جامع فضائلِ الشافعي وأخبارِه:

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، نا قاسم بن أصبَغ، قال: نا أحمد بن زهير، نا منصور بن أبي مُزاحِم، نا عَدِيُّ بن الفضل، عن أبي بكر بن أبي الجَهْمَة[1]، عن أبيه، عن ابن عباس، قال: قال لي عليُّ بن أبي طالب: أَشهَدُ على رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: «لا تَؤمُّوا قُرَيشاً، وائْتَمُّوا بها، ولا تُعلِّموا قريشاً، وتعلَّموا منها، فإنَّ أمانةَ الرجلِ من قريش تَعدِلُ أمانةَ أَمينينِ، وإنَّ عِلْمَ عالم قريش يَسعُ طِباقَ الأرض».

قال الأصمعي: قريشٌ الكَتَبَةُ الحَسَبَةُ مِلْحُ هذه الأمة، عِلمُ عالِمها يملأُ طِباق الأرض، كأنه يَعُمُّ الأرضَ فيكونُ طِباقاً لها. قال أحمد بن زهير: كانوا يقولون: إنهم يَرَوْنه الشافعيَّ رحمه الله.

وذكر أبو جعفر العُقَيلي في «التاريخ الكبير»، حدثنا عبد الله بن محمد، قال: نا المُزَني، قال: نا سعيدُ بن أبي أيوب، قال: نا صالح بن رُسْتُم

---

(١) عَدِيٌّ متروك، وأبو بكر وأبوه مجهولان، ولا يُعرف لهما غيرُ هذه الرواية كما يقول البزارُ وغيرُه. ــ وهكذا قال الحافظ ابن حجر في «توالي التأنيس» ص ٤٤ ــ.

وحديثُ العُقَيلي الآتي بعد أسطر، على إرسالِه وانقطاعِه في سنده صالحُ بن رستم الدمشقي، مجهولُ الحال بل مجهولُ العين في التحقيق، ولم يَلْحَق المُزَنيُّ سعيداً. وقد وَرَد الحديثُ على ألفاظِ أُخَر بطرقٍ ضعيفة، فيَحصل له نوعٌ من القوة بتعدُّدِ المخارج، وفي «المقاصد الحسنة» و «كشف الخفاء» ذُكِرَتْ له عِدَّةُ طُرُق. (ز).

ووقع في و ك أ س (علي بن الفضل) بدل (عَدِيّ بن الفضل) وهو تصحيف.

الدمشقي، عن عطاء بن أبـي رباح، أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «أكرِموا قريشاً فإنَّ عالِمَها يملأ الأرضَ عِلماً».

[٨٤] حدثنا خلف بن قاسم، نا محمد بن سفيان بن / سعيد الإمام، قال: سمعتُ الربيعَ بن سليمان يقول، سمعت الشافعيّ يقول: العِلمُ عِلمان، عِلمُ الأديان، وعِلمُ الأبدان.

حدثنا خلف بن قاسم، نا الحسن بن رشيق، نا علي بن يعقوب بن سويد، قال: نا الربيع بن سليمان، قال: سمعت الشافعيّ يقول ليونس بن عبد الأعلى: يا أبا موسى، عليك بالفقه، فإنّه كالتُّفّاح الشامِيّ، يَحمِلُ من عامِه.

حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن، نا محمد بن يحيـى بن آدم، قال: نا أحمد بن محمد بن جرير النَّحْوي، قال: نا الربيع بن سليمان المُرادي، قال: سمعت الشافعيّ يقول: طَلَبُ العلم أَفضلُ من الصلاة النافلة.

حدثنا خلف بن قاسم، نا الحسن بن رشيق، نا محمد بن إسماعيل الكِنْدي، قال: نا يونس بن عبد الأعلى، قال: سمعت الشافعيّ يقول[١]: العَقْلُ التَّجْرِبةُ.

حدثنا خلف، نا الحسن، نا محمد بن يحيـى بن آدم، نا الربيع بن سليمان، قـال: سمعت الشافعي يقـول وهو مريضٌ: وَدِدتُ أنَّ الخلق يَعلمون ما في هذه الكتب، على أن لا يَنْسُبوا إليّ منها شيئاً، يعني ما وَضَعَ من كتبه.

(١) هنا ينتهي الموجود من نسخة س.

حدثنا عبد الرحمن بن يحيى وخلفُ بنُ أحمد، قالا: نا أحمد بن سعيد بن حَزْم[١]، قال: نا صالح بن محمد الأصبهاني، قال: سمعت أبا محمد ابنَ بنتِ الشافعي يقول، سمعتُ الزعفرانيّ يقول، سمعتُ الشافعيَّ يقول: وَدِدتُ أَنّ الناس يفهمون ما في كتبي من مَعاني الكتابِ والسُّنَّة، ويَنشُرون ذلك وإن لم يَنْسُبُوه إليّ.

وروينا عن المُزَني قال: كنتُ عند الشافعي يوماً، وَدَخَل عليه جارٌ له خياط، فأمَرَه بإصلاح أزراره فأصلَحها، فأعطاه الشافعي ديناراً ذهباً، فنظر إليه الخياط وضَحِك، فقال له الشافعي: خُذْه فلو حَضَرَنا أكثَرُ منه ما رَضِينا لك به، فقال له: أبقاك الله إنما دَخَلْنا إليك لنُسلِّمَ عليك، قال الشافعي: فأنتَ / إذاً ضيفٌ زائر، وليس من المُروءةِ الاستخدامُ بِالضيفِ الزائر[٢]. [٨٥]

ذكر أبو بكر محمدُ بنُ محمد بن اللَّبَّاد، قال: نا إبراهيم بن أبي داود البُرُلُّسي، عن محمد بن عبد الله بن عبد الحَكَم، قال: سمعتُ الشافعي يقول: قال أبو يوسف: لأرُوحَنّ الليلةَ إلى أمير المؤمنين، يعني الرشيدَ، بقاصِمَة الظهرِ على المَدَنِيّين في اليمينِ مع الشاهد، فقال له رجل: فتقولُ ماذا؟ قال: إنه لا يُقضَى إلاَّ بشاهدينِ، لأن الله قد أَبَى إلاَّ الشاهدينِ، وتلا الآية في الدَّيْن[٣].

---

(١) هكذا في ك، وهو الصواب، وفي باقي النسخ (أحمد بن سعيد بن أبي مريم).

(٢) سيأتي هذا الخبر مرة ثانية بالإسناد في ص ١٥٢.

(٣) ابنُ اللبَّادِ هذا من جِلَّةِ فقهاء المالكية بالقيروان، وهو وشيخه البُرُلُّسي من الثقات الأثبات، وروايةُ الشافعي هذه من بلاغاته ــ فإن الشافعي لم يلق أبا يوسف ــ، ولم يَذكر عمن سَمِع القصة، هل ممن شَهِدَها أم من غيرِه، ولا يُدْرَى من هو هذا الرجلُ =

[٨٦] قال: فإن قالوا لك: فمن الشاهِدَانِ / اللذانِ يُقبَلان وأن لا يُحكَمَ إلاَّ بهما؟ قال: أقولُ حُرَّانِ، مسلمان، عدلانِ، قال: فقلتُ يقالُ لك: فلِمَ أجزتَ شهادةَ النصارى في الحقوق(١)، وقد قال الله تبارك وتعالى: ﴿مِن رِجالِكم﴾ وقال: ﴿ممن تَرْضَونَ من الشهداء﴾(٢).

قال: فتفكَّرَ ساعةً ثم قال: هذا خَفِيٌّ من أين أن يَهتدوا

= الذي عَارَضَ أبا يوسف بهذا القولِ، في جُنح الليلِ قبلَ انعقادِ مجلسِ المناظرة.

والمعروفُ أن أبا يوسف لمّا حج مع الرشيد، سأله أبو يوسف، أن يَجمعه مع مالكٍ للمناظرةِ في المسألة، فأبَى مالك وأناب عنه المغيرةَ المخزوميّ أو عثمانَ بنَ كِنانة من أصحابه، فتلا أبو يوسف آياتِ الشهادة، وقال: أو لا تَسمَعُ أنَّ الله ذَكَر إلاَّ شاهدينِ وأربعةَ شهداء، ولم يَصحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قَضَى به، وإنما يَدُورُ هذا الحديث على سُهَيل، عن أبي صالح، ثم نَسِيَه سهيل، فكان يُحدِّثُ ويقول: حدَّثني ربيعةُ عني، فلما نَسِيَه سُهيلٌ، بَطَل الخبر.

فقال المغيرة: فلما قَضَى به رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، وقَضَى به عليٌّ وفلان، فقال أبو يوسف: أنا أُكلّمك بالقرآن، وأنت تُكلِّمُني بأفعالِ الناس، أتُراك تُعَرِّفُني بهذا وبما قَضَى به عليٌّ وغيرُه؟ فقال المغيرة: أفأنتَ كافرٌ بنبيّ قَضَى باليمينِ مع الشاهدِ أو مؤمنٌ به؟ ــ هذا شَغَبٌ ساقطٌ في مقام الحِجاج. عبد الفتاح ــ فسكت أبو يوسف. ولا أدري من الذي حَجَّ صاحبَه في هذه المُحاجَّة، والكلامُ في أحاديثِ الطرفين طويل. (ز).

(١) مالك رضي الله عنه لا يُجيز شهادةَ النصارى بعضِهم على بعض، خلافاً لشيوخه: الزهري ويحيى بنِ سعيد وربيعة، وبخلافِ أبي حنيفة وأصحابه و (ابن) أبي ليلى والثوري، قال يحيى بن أكثم: جَمعتُ قولَ مِئةِ فقيهٍ من المتقدمين في قبول شهادةِ أهلِ الكتاب بعضِهم على بعض. واحتجاجُهم في ذلك بالكتاب والسنة طويل الذيل. ودلالة الآية على مدَّعَى الرجل غيرُ بيِّنةٍ ولا حاسمةٍ للنزاع، فلا يُهتدَى بها إلى البَتِّ في ذلك، كما يقول أبو يوسف، وإن لم يَفهم مُرادَه الرجلُ فقال ما قال. (ز).

(٢) من سورة البقرة، من الآية ٢٨٢.

لهذا[١]، قال قلتُ: فإنما تَحْتَجُّ بقولك[٢] على ضعفاءِ الناس[٣].

قال ابنُ اللبَّاد وَثني البُرُلُّسي، قال: ونَا المزني، قال: سمعتُ / الشافعيَّ يقول: ليس أحَدٌ يَستخرجُ من الدنيا غَضَارَة عيشٍ إلاَّ بحالٍ [٨٧] مكروهة في دينه[٤]، قال: ومن لم يُبادِرْهُ أجلُهُ سَلَبْتْه الأيامُ فُرْصَتَهُ، لأنَّ

(١) وفي ك أ و: (هم أحمق من أن يهتدوا لهذا).

(٢) وفي جميع النسخ: (وإنما يُحتج . . .) فأثبتُّه كما ترى.

(٣) ولا يُنكَرُ أن في المسألة بعضَ اختلاف، ويُوجَدُ من تمسَّكَ بعمل أهل المدينة في ذلك، وبمرسَلِ جعفر، بيدَ أنَّ الطَرَف المقابلَ من الخلاف معه الكتابُ وسُنَّةُ جَعْلِ اليمينِ على المدَّعَى عليه، التي بكثرةِ طرقها تكادُ تَلْحَقُ بالمتواتر، وأحاديثُ وآثارٌ كثيرة.

وقال الليثُ فيما كَتَب به إلى مالك: «ومن ذلك القضاءُ بشهادةِ الشاهِدِ ويمينِ صاحب الحق، وقد عَرفتُ أنه لم يَزل يُقضَى به بالمدينة، ولم يَقْضِ به أصحابُ رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشام ولا مصر ولا العراق، ولم يَكتُب به إليهم الخلفاءُ المهديون الراشدون: أبو بكر وعمر وعثمان.

ثم وَلِيَ عمرُ بنُ عبد العزيز، وكان كما قد علمتَ في إحياءِ السنن، وقطع البِدَع، والجِدِّ في إقامة الدينِ، والإصابةِ في الرأيِ والعلم بما مَضَى من أمر الناس، فكَتَب إليه رُزَيْقُ بن الحكيم: إنك كنتَ تقضي بالمدينة بشهادةِ الشاهد ويمينِ صاحبِ الحق، فكتَبَ إليه عُمَر: إنا كُنَّا نقضي بذلك بالمدينة، فوجدنا أهلَ الشام على غير ذلك، فلا نقضِي إلاَّ بشهادةِ رجلينِ عدلينِ أو رجلٍ وامرأتين».

وأعلَمُ أهلِ الحديث بالمدينة الزهريُّ يَرى القضاءَ باليمينِ مع الشاهِدِ بِدعةَ معاوية، وكذلك عالمُ مكَّةَ عطاءٌ، وعالِمُ الكوفةِ النخعي، فأبو حنيفة وأصحابُه، والثوريُّ، وأصحابُهُ، والأوزاعيُّ وأصحابُه: متفقون في ذلك، وكثرةُ طرق حديث اليمين في زمنٍ متأخر لا تزيد حُجةً في البابِ إزاءَ جِبالِ الحُجَجِ الشامِخَة. (ز).

(٤) غَضَارةُ العيش: السَّعَةُ والرفاهِيَةُ. ووقع في المطبوعة: (عصارة) بالعين والصاد المهملتين.

صناعةَ الدهر التقلُّب، وشَرْطَةُ الإحالة[١].

حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن بن رشيق، قال: نا علي بن أحمد بن علي بن المدائني، قال: سمعت المزني والربيع بن سليمان يقولان، سمعنا الشافعي يقول: لا تُشاوِرْ من ليس في بيته دَقِيق، لأنه مُدَلَّهُ العقل[٢].

قال الحسن ونا علي بن السري، قال: نا محمد بن أحمد بن زكريا، قال: نا الربيع بن سليمان المؤذن، قال: سمعتُ الشافعي يقول: أكلُ الفُولِ يزيد في الدِّماغ، وأكلُ اللحم يزيد في العقل.

قال الحسن ونا أحمد بن محمد بن سلامة، قال: نا يونس بن عبد الأعلى، قال: سمعتُ الشافعي يكتُبُ بهذا الشعر، إلى رجالٍ من قريشٍ في سَبَبِ ابنِ هَرِمٍ حيث اختلفوا:

جَزَى الله عنا جعفراً حين أَزْلَقَتْ ... بنا نَعْلُنا في الواطئِين فزَلَّتِ
أَبَـوْا أن يَمَلُّـونـا ولـو أنَّ أُمَّنـا ... تُلاقِي الذي لاقَوْهُ فِيْنَا لَمَلَّتِ

أخبرنا أبو الوليد عبد الله بن محمد بن يوسف، قال: أنا أبو الحسن [٨٨] عليُّ / بنُ عبدِ الله بنِ جَهْضَمٍ الهمَذَاني بمكة[٣]، قال: أنا القاضي

---

(١) الإحالة: التحوُّلُ والتغيُّرُ. ووقع في النُّسَخ أ و ك والمطبوعة: الإمالة!.

(٢) هكذا في و ك أ، وفي المطبوعة (مُوَلَّه العقل) بالواو.

(٣) ابنُ جَهْضَم هذا مؤلِّفُ «بهجة الأسرار» معروفُ الحال، يَروي غرائب عن مجاهيل، اتَّهموه بوضع حديثِ الرغائب، والحافظ ابن حجر يَروِي مِثلَ هذه الرؤيا بطريق أخرى عن الشافعي، على أنه رآها ببغداد، والله أعلم.

وحكايةُ رؤيا مختصَرِ المُزَني بعدَه، أيضاً بطريق ابنِ جَهْضَم. (ز).

ووقع في المطبوعة بعد(علي بن) إقحام اسم (محمد)، غلطاً من الناسخ، والذي أثبته هو المثبت في و أ ك، وفي ترجمته من كتب الرجال، وكما يأتي في ص ١٤٣.

عبد الملك بن محمد بن عبد العزيز، قال: أنا ابن مجاهد، قال: نا أبو زكريا، قال: نا الربيع بن سليمان، قال: سمعتُ الشافعي رحمه الله يقول: رأيتُ وأنا باليمن في المنام، كأني جالسٌ في سَواءِ الطَّوَافِ، إذْ قيل: هذا عليُّ بنُ أبي طالب رضي الله عنه، فقمتُ إليه فَسلَّمتُ عليه، وصافحتُه وعانقتُه، فخلع خاتمَهُ من إصبعِه فجعله في إصبعي.

فلما أصبحتُ قلتُ: يا عمُّ، جِئْني بالمعبِّر، فجاءني به فقَصَصتُ عليه الرؤيا، فقال: أبشِر يا أبا عبد الله، أمَّا رُؤيتُك عليَّ بن أبي طالب في المسجد الحرام، فهو النجاة من النار، وأمَّا مُصافحتُك إياه فهو الأمانُ يومَ الحساب، وأمَّا جَعْلُه الخاتمَ في إصبعك، فسَيَبْلُغُ اسمُك في الدنيا اسمَ عليِّ بن أبي طالب[1].

حدثنا عبد الله، قال: نا الهَمَذاني، قال: نا أبو بكر المَدِيني، قال: نا أحمد بن عيسى الفقيه، قال: سمعتُ أبا جعفر الكِرماني[2] يقول: رأيتُ كأنَّ القيامة قد قامت، وأُمِرَ بي إلى الجنة، وفي كُمِّي «مختَصَرُ المُزَني»، فقال لي رِضوانُ: دَعْهُ وادخُلْ، فقلتُ: لا أدخُلُ إلاَّ بما معي، فإذا النداءُ من قِبَلِ الله عز وجل: دَعْهُ يَدخُلُ بما معه.

حدثنا عبد الله، قال: نا علي بن عبد الله الهمَذَاني، قال: نا أبو حفص

---

(١) كذا في و ك أ، وفي المطبوعة: (فسيبلغ اسمك في الدنيا حيث بلغ اسمُ علي بن أبي طالب).

(٢) كذا في جميع النسخ (الكرماني)، وما أراه إلاَّ تحريفاً، والصواب كما يأتي في الخبر التالي (أبو جعفر الترمذي)، وهو محمد بن أحمد بن نصر الترمذي الحافظ، توفي سنة ٢٩٥.

عُمَر بن السَّرْح الجُدِّيّ، قال: قال أبو جعفر الترمذي: رأيتُ كأنَّ القيامة قد قامت، فأُمِرَ بـي إلى الجنة، وفي كُمِّي «مختَصَرُ الشافعي»، أعني كتابَ [٨٩] / المزني، فقال لي رِضوانُ: دَعْهُ وادخُلْ، فقلتُ: لا أدخُلُ إلاَّ بما معي، فإذا النداءُ من قِبَلِ الله عز وجل: دَعْهُ يَدخُلُ بما معه.

حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، قال: نا يوسف بن يعقوب النَّجِيرَمِي إملاءً في المسجد الجامع بالبصرة، قال: نا أبو يحيـى[١] زكريا بن يحيـى الساجي، قال: سمعتُ حَوْثَرَةَ بن محمد المِنْقَرِيَّ يقول: تَتبيَّنُ السُّنَّةُ في الرجل في اثنتينِ، في حُبِّهِ أحمدَ بنَ حنبل، وكتابةِ كُتُبَ الشافعي[٢].

نا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد، قال: نا يوسف بن يعقوب النَّجِيرَمِي، قال: نا أبو يحيـى الساجي، نا إبراهيم بن محمد، قال: سمعت هلال بن العلاء يقول: الشافعيُّ فتَح أقفالَ العلم.

حدثنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، قال: نا أبـي، قال: نا أسلم بن عبد العزيز، قال: قال لي محمد بن عبد الله بن عبد الحكم: لولا الشافعيُّ رحمه الله، وأنَّه الذي علَّمني القياسَ، ما عَلِمتُه، وبه عَرَفتُه، فرحمَةُ اللّهِ عليه، فإنه كان صاحبَ سُنَّةٍ وأثرٍ وفضلٍ وخَيْر.

نا خلف، قال: نا الحسن، نا أحمد بن علي المدائني، قال: سمعتُ المزنيَّ يقول: من شاء من خَلْقِ الله ناظرتُه على ما يُوجَدُ في كتب الشافعي من خطأ، أنَّه من الكاتبِ ليس من الشافعي.

---

(١) كذا في و، وفي المطبوعة: (أنا). وسقطت (نا) قبلَ (يوسف بن يعقوب..) في النسخ كلّها.

(٢) هكذا في جميع النسخ (وكتابة كتب الشافعي)، والمعنى (وكتابتِهِ...).

قال الحسَنُ ونا المدائني أحمد بن علي، قال: نا المزني، قال: قال الحُمَيدي: لمَّا خَرَج الشافعيُّ من مكة إلى مصر، وفاتَـنَا بنفسِهِ، خَرَجْنا خَلْفَه إلى مصر.

أخبرنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا أبو جعفر محمد بن إسماعيل الصائغ، قال: سمعتُ مصعب بن عبد الله الزبيريَّ يقول: قال لي محمد بن الحسن: إن كان أحَدٌ يُخالِفُنا فيَثبُتُ خِلافُه علينا، فالشافعيُّ، فقيل له: فلم؟ قال: لبيانه وَتَثَبُّتِهِ في السؤالِ والجوابِ والاستماع.

٤٢ ـــ / باب من أخباره وحكاياته: [٩٠]

أنا خلف، نا الحسن، نا محمد بن رمضان الزيات، قال: نا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: دَخَل رجلٌ من الحرس يوماً على الشافعي، وأنا آكلُ معه خبزاً، فجلس يأكلُ معنا، فلما فرغ قال: يا أبا عبد الله، ما تقولُ في طعام الفُجَاءة؟ فقال الشافعيُّ سِرّاً: هلاَّ كان هذا منه قبلَ الأكل؟!.

وبهذا الإسناد عن محمد، قال: كان للشافعي غلامٌ يُسمَّى إطْرَاقاً[١]، وكان طبَّاخاً فبِيع في تركةِ الشافعي، فاشتراه أشهَبُ بن عبد العزيز، فبِيعَ في تركةِ أشهب، فقال لي أبِـي: يا محمد، اشترِ لنا إطراقاً، قال: فحضَرتُ وقتَ بيعِه والنداءِ عليه، وحَضَر جماعة من أصحابنا، فجعلتُ أزيدُ فيه، فقال لي يوسف بن عَمْرو: أمْسِكْ عن شِرائِهِ: دَفَنَ العالِمَيْنِ في بضعةٍ وعِشرِينَ يوماً، وتشتريه! أتُحِبُّ أن تكونَ الثالثَ؟ فاشتريتُه وتركتُ التطيُّرَ.

---

(١) في «آداب الشافعي» لابن أبـي حاتم ص ٢٧٧ «(وكان للشافعي غلامٌ سَقْلَبـيٌّ)، يقالُ له: إطراق». انتهى. فهو ليس بعربـي، فلا غرابة أن يكون اسمُهُ (إطراقاً). ولها معناها في لغة قومه.

قال الحسن ونا محمد بن يحيى الفارسي، قال: أنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: أنا الشافعي، عن ابن أبي يحيى قال: كلُّ طِبْعٍ[1] أعياكَ فبَوْلُ الحمارِ يُخرِجُهُ إلاَّ السَّمْن، فإنه إذا غُسِلَ ثم اتَّسَخَ بان.

قال ونا علي بن يعقوب بن سويد الوراق القرشي، قال: نا الربيع بن سليمان، قال: قال الشافعي، قال لي عمي محمد بن علي، قال لي شيخٌ منا: مَنْ أظهر شُكرَكَ بما لم تأتِه إليه، فاحْذَرْ أن يَكفُرَ نعمتَك فيما أتيتَ إليه.

قال ونا حمزة بن محمد بن العباس الكِنَاني الجوهري، قال: نا الربيع بن سليمان المؤذن، قال: حَجَجْتُ مع محمد بن إدريس الشافعي إلى مكة، فما كان يَصْعَدُ شَرَفاً ولا يَهبِطُ وادياً إلاَّ أَنشأَ يقول:

يا راكباً قِفْ بالمُحَصَّبِ من مِنَىً ... واهتِفْ بساكِنِ خَيْفِها والناهِضِ
سَحَراً إذا فاضَ الحَجيجُ إلى مِنَىً ... فَيْضاً كمُلْتطِمِ الفُراتِ الفائِضِ
[٩١] / إن كان رَفْضاً حُبُّ آلِ محمدٍ ... فليَشْهَدِ الثقلانِ أني رافِضِي

قال أبو عمر: كان يُنسَبُ هذا الشعرُ إلى الشافعي رحمه الله، فيما حدَّثني غيرُ واحد من شيوخي، عن أبي القاسم عُبَيدِ الله بن عمر بن أحمد الشافعي، ضيفِ الحَكَم رحمه الله، الساكنِ في الزهراء، عن شيوخِه، قال:

قيل للشافعي: إنَّ فيك بعضَ التشيُّع، قال: وكيف ذاك؟ قالوا: لأنك تُظهِرُ حُبَّ آلِ محمد، فقال: يا قوم، ألم يَقُل رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «لا يُؤمِنُ أحدُكم حتى أكونَ أحَبَّ إليه من والدِهِ ووَلَدِهِ والناس أجمعين»، وقال: «إن أوليائي من عِترتي: المُتَّقُون». فإذا كان واجباً عليَّ أن أُحِبَّ قَرابتي وذوي رحمي إذا كانوا من المتقين، أليس من الدِّين أن أُحِبَّ

(١) الطِّبْعُ بكسر الطاء، وبسكون الباء وفتحِها: الدَّنَسُ والوَسَخ الشديد.

قَرابةَ رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا كانوا من المتقين، لأنه كان يُحِبُّ قرابتَه، وأنشَد:

يا راكباً قِفْ بالمحصَّبِ مِن مِنىً

أخبرنا إسماعيل بن إسحاق وقاسمُ بن محمد، قالا: نا خالد بن سعد، قال: نا أبو عبيدة بن أحمد، قال: نا الربيع بن سليمان، قال: كتَبَ إليَّ أبو يعقوب البُوَيْطِي رحمه الله من السِّجن، وكان الواثقُ قد سَجَنه إذْ لم يُجِب في القُرآنِ، وكان مما كَتَب إليَّ: حَسِّنْ خُلُقَك لأهلِك، واصْبِرْ نفسَك للغرباء، فإني كثيراً ما كنتُ أسمَعُ الشافعيَّ يتَمثَّلُ بهذا البيت:

أُهِينُ لهم نفسي لأكرِمَها بهم ... ولن يُكرِمَ النفسَ الذي لا يُهِينُها

وذكر أبو العباس محمد بن إسحاق السراج في «تاريخه»، قال: نا أحمد بن عبد الله بن عمران المخزومي من وَلدِ الأرقم بن أبي الأرقم، قال: سمعتُ عبد الرحمن بن إبراهيم قال: وَفَد محمدُ بن إدريس الشافعي على رجل من قومِهِ باليمن، كان بها أميراً، فأقام عنده أياماً، ثم سأله الرجوعَ إلى دارِهِ وموضعِه، فكتَبَ إليه يَعتذِرُ وعَرَض عليه شيئاً يسيراً، فكتَبَ إليه الشافعيُّ أبياتاً في ظهر رقعتِه:

/ أتانيَ عُذْرٌ منك في غير كُنْهِهِ ... كأنَّك عن بِرِّي بذاك تَحِيدُ [٩٢]

لسانُك هَشٌّ بالنَّوَالِ وما أَرَى ... يمينَك إن جادَ اللسانُ تَجُودُ

فإن قلتَ لي: بيتٌ وَسِيطٌ وبَسْطةٌ ... وأسلافُ صِدقٍ قد مَضَوْا وجُدُودُ

صَدَقتَ ولكن أنت خَرَّبتَ ما بَنَوْا ... بكَفَّيك عَمْداً والبناءُ جديدُ

إذا كان ذُو القُرْبَى لديك مُبعَّداً ... ونَالَ الذي يُهوَى لديك بعيدُ

تفرَّق عنك الأقربون لشأنِهم ... وأَشفقتُ أن تَبقَى وأنتَ وحيدُ

وأصبحتَ بين الحمدِ والذم واقفاً ... فيا ليتَ شعري أيَّ ذاك تُريدُ

فكَتَب إليه: بل أُريدُ منك الحمدَ بأبـي أنت وأمي، وقد وجَّهتُ إليك خمسَ مئة دينار لمُهِمَّاتك، وخمسَ مئة دينار لنفقتك، وعشرةَ أثوابٍ من حِبَرِ اليَمَن، وبُخْتِيَّيْنِ، والسلام.

٤٣ ــ باب في فصاحته واتساعه في فنون العلم:

حدثنا خلف بن قاسم، قال: نا ابن رشيق، قال: نا أبو بكر محمد بن إبراهيم البغدادي، قال: نا الحسَنُ بن محمدِ بنِ الصَّبَّاح الزعفراني[1]، قال: ما رأيتُ أحداً قطُّ أفصَحَ ولا أعلَمَ من الشافعي، كان أعلَمَ الناس، وأفصَحَ الناس، وكان يُقرَأ عليه من كلِّ الشعرِ فيَعرِفُه، ما كان إلاَّ بَحْراً.

وكان رحمه الله يَعْتَمُّ بعِمامةٍ كبيرة، كأنه أعرابـي، وكان إذا سَمِـعَ اللَّغَطَ في مجلسه نَهَى عنه، وقال: إنَّا لسنا أصحابَ كلام.

ذَكَر أبو عبد الله محمد بن علي البَجَلي الشافعي القيروانيُّ وكان فاضلاً، قال: حدثني الربيع بن سليمان، قال: سمعتُ ابنَ هشام صاحبَ «المغازي» يقول: كان الشافعيُّ حُجَّةً في اللغة.

قال البجلي: وقال لي الربيعُ: كان الشافعيُّ إذا خلا في بيتِهِ كالسَّيْلِ يَهدُرُ بأيامِ العرب.

أخبرنا أبو عبد الله محمد بن خليفة، قال: ثنا محمد بن الحسين، قال: ثنا أبو سعيد الحسين بن علي الجصَّاص، قال: أخبرنا الربيع بن سليمان في كتاب الصلاة للشافعيِّ قالَ: ولا يجوز للمُكَبِّرِ في صلاته أن يقول: اللَّهْ وَكْبَرُ،

---

(١) كذا في ك، وفي المطبوعة: (ذكر الحسن قال: نا ابن رشيق، قال: نا أبو بكر محمد بن إبراهيم البغدادي، قال: نا محمد بن الحسن الزعفراني)، وفيه من أنواع التحريف ما ترى.

ولا أن يقول: اللَّهْ واكْبَارُ، ولا أن يقول: اللَّهُ آكبَرُ، ولا يَصِحُّ له دخولٌ في الصلاة إلاَّ أن يقول: اللَّهُ أكْبَرُ.

وحكى أبو ثور عن الشافعي أنه قال: أَتَدري ما (وَكْبَرُ)؟ قال: لا، قال: هو الحَبْلُ الغليظُ في لغة العرب، وَتَدْري ما (واكْبَار)؟ قال: لا، قال: هو الشيءُ البالي الذي لا يُنتفَعُ به[١].

[٩٣] حدثنا خلف بن قاسم، نا / الحسن نا أحمد بن علي المدائني، قال: نا إسماعيل بن يحيـى المُزَني، قال: قَدِمَ علينا الشافعيُّ وكان بمصر ابنُ هشام صاحبُ «المغازي» وكان عالِمَ مِصرَ بالغريبِ والشعر، فقيل له: لو أتيتَ الشافعيَّ، فأبَـى أن يأتيه، فلما كانَ بعدَ ذلك قيل له: لو أتيتَهُ فأتاه، فذاكره أنسابَ الرجال.

فقال له الشافعي بعدَ أن تذاكرا طويلاً: دَعْ عنك أنسابَ الرجال، فإنها لا تذهب عنا ولا عنك، وخُذْ بنا في أنسابِ النساء، فلما أخذا فيها بَـقِيَ ابنُ هشام[٢]، فكان ابنُ هشام بعدَ ذلك يقولُ: ما ظننتُ أنَّ الله عز وجل خَلَقَ

---

(١) هذا الخبر والذي قبله ساقطان من المطبوعة وغيرها، زدتهما من ك.

(٢) أي بقي ابنُ هشام ساكتاً مفحماً. وهذا أسلوب معروف الاستعمال في محاورات أهل القرن الثاني والثالث والرابع، يحذفون بقية هذه الجملة للعلم بها، وأدباً منهم لأنها تكشِفُ عن ضَعْفِ المقولةِ فيه. ثم غاب هذا الأسلوبُ وغَمُضَ معناه، فلذا وقع في هذه الكلمة: (بَقِي) تحريفاتٌ كثيرة، لعدم استعمالها في مخاطبات الناس بعدَ تلك القرون.

وقد أوضحتُ ذلك وجمعتُ لها شواهدَ بلغَتْ ثمانية عشر نصاً تراها في كتابـي «الإسنادُ من الدين وصفحةٌ مُشْرِقةٌ من تاريخ سماع الحديث عند المحدِّثين» ص ٥١ ــ ٧٤، المطبوع في بيروت سنة ١٤١٢، فانظره إذا شئت، ففيه ما يُعرِّفُ بنماذج من تحريفِ الكلمةِ الواحدة.

مِثلَ هذا، وكان يقول: قولُ الشافعي حُجَّةٌ في اللغة.

وذكر أبو يحيى الساجي، قال: نا عبد الله بن أحمد بن حنبل، قال: سمعت أبي يقول: كان الشافعيُّ من أفصَح الناسِ، قلتُ لأبي: كان للشافعيِّ سِنٌّ؟ قال: لم يكن بالكبير، قال أبي، قال الشافعي: أنا قرأتُ على مالك بن أنس، فكان تُعجبه قراءتي، قال أبي: لأنه كان فصيحاً.

قال الربيعُ: وسمعتُ الشافعيَّ يقول: لمَّا دخلتُ بغداد، نزلت بابَ الشام، فانصبَّ الناسُ إليَّ فاستَوَوْا في مجالسهم، حتى جاء أبو ثَوْر بمسألة، فقلتُ: يا أبا ثور، الإيناسُ قبلَ الإبْسَاس، فلم يَدْرِ ما قلتُ له، فقال: ما هو يا أبا عبد الله؟ فقلتُ: الإيناسُ مَسْحُ الناقةِ بيدك حَوْلَ ضَرْعِها، والإبْسَاسُ حَلْبُ ضَرْعِها بيدِك[١].

وذَكَر أبو محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي، قال: حدثني أبي، قال: ثنا حرملةُ بن يحيى، قال: سمعتُ الشافعيَّ يقول: إذا مُدِحَ الرجلُ بغيرِ صِناعتِهِ فقد وُهِصَ. يَعني دُقَّ.

٤٤ ــ باب ذكرِ ما حَضَرنا من أخلاقِ الشافعي ومُروءتِه وسَخائِه:

أخبرنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا محمد بن يحيى الفارسي، قال: حدثنا الربيع بن سليمان، قال: سمعت الشافعي يقول: لو علمتُ أنَّ الماءَ الباردَ إذا شَرِبتُه أذهَبَ مُروءتي، ما شَرِبتُ الماءَ إلاَّ حارّاً.

---

(١) يعني: ينبغي أن تُؤنِسَ أولاً ثم تَسألَ ثانياً، كما تُلاطَفُ الناقةُ قبلَ حَلْبها بالمسح حولَ ضَرْعِها لتَستأنِسَ وتجودَ باللبن، ثم تُحلَب.

/ أخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي، قال: حدثنا أبـي، قال: [٩٤]
أنبأنا أسلم بن عبد العزيز، قال: أخبرنا الربيع بن سليمان صاحبُ الشافعي، قال: أتيتُ يوماً الشافعيَّ وكان مريضاً، فقلتُ له: كيف تَجِدُكَ؟ فقال لي: ضعيفاً يا ربيع، فقلتُ: قَوَّى الله ضَعْفَك، فقال: إذَنْ يَقْتُلَني، لأنه إنما هو ضعفٌ وقُوَّة، فإذا قوَّى الله الضعفَ قَتَلَ صاحبَه.

قال الربيع وسمعتُ الحميديَّ يقول: خَرَج الشافعي إلى اليمن مع بعض الولاة، ثم انصرف إلى مكة بعشرةِ آلاف درهم، فضرب خِباءً في موضعٍ خارجٍ من مكة، فكان الناسُ يأتونه، فما بَرِحَ من موضعِهِ ذلك حتى فرَّقها كلَّها. [وسيأتي هذا الخبر مرةً ثانية في الصفحة التالية].

قال الحسن بن رشيق وحدثني سعيد بن حميد اللَّخْمِي، قال: سمعتُ المُزَني يقول: خرجتُ مع الشافعي يوماً إلى الأكوام، فمَرَّ بهَدَفٍ، فإذا رجلٌ يَرمِي بقَوْسٍ عَرَبِيَّة، فوقف عليه الشافعي ينظر، وكان حَسَنَ الرَّمْي، فأصاب بأَسْهُم، فقال له الشافعي: أحسنتَ بارك الله فيك، ثم قال لي: أمعك شيء؟ قلتُ: معي ثلاثةُ دنانير، فقال: أعطِه إياها، واعتذِرْ عني عندَه أني لم يَحضُرني غيرُها.

حدثنا خلف بن القاسم، حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا محمد بن يحيـى الفارسي، قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول: تزوَّجتُ وسألني الشافعي: كم أصدقتَها؟ قلتُ: ثلاثين ديناراً، فقال: كم أعطيتَها؟ قلتُ: ستةَ دنانير، فأرسلَ إليَّ بصُرَّةٍ فيها أربعة وعشرون ديناراً، وأدخَلَني في أذانِ الجامع سنةَ إحدى ومئتين أو نحوَها.

أخبرنا خلف، أنبأنا الحسن، أنبأنا محمد بن رمضان، قال: سمعت الربيع بن سليمان يقول:

مَرَّ الشافعيُّ يوماً بالحذَّائين، فسقَطَ سوطُه من يدِهِ، فقام رجل منهم، فأَخَذَ السوطَ ومَسَحه بيده ودَفَعه إليه، فقال له: مَهْ، أيَّ شيء عَمِلتَ؟ آثرتَني
[٩٥] على نفسِك، كيف أُؤدي / شكرك؟! ثم تنحَّى وضَرَب بيده إلى كُمِّه أو جَيْبِهِ، فأَخرجَ منه دنانيرَ لا أدري خمسةً أو عشرةً أو أكثر، وأكبَرُ ظنِّي عَشَرة، وقال لي: ادْفَعْها إليه، واعتذِرْ عني عنده، فإني لم يَحضُرني غيرُها في هذا الوقت.

أخبرنا عيسى بن سعيد بن سعدان المقرىء إجازةً، قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن مِقْسَم ببغداد، قال: أنبأنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن سيف، قال: حدثني القاسِمُ بن نَجيح صاحبُ المُزَني، قال:

قال لي المُزَني: كنتُ عند الشافعي يوماً، ودَخَل عليه جارٌ له خيَّاط، فأمَرَه بإصلاح أزراره، فأصلَحها فأعطاه الشافعي ديناراً، فنظر إليه الخيَّاط وضحك، فقال له الشافعي: خُذْه فلو حَضَرنا أكثرُ منه ما رضينا لك به، فقال الخياط: إنما دخلتُ إليك لأسلِّم عليك، فقال له الشافعي: فأنت إذاً زائرٌ وضيف، وليس من المُروءةِ أن يُستخدم بِالزائرِ ولا بِالضيف[١].

أخبرنا إسماعيل بن إسحق، قال: أنبأنا خالد بن سعد، قال: أنبأنا أبو عبيدة بن أحمد بن أبي عبيدة، قال: حدثنا الربيع بن سليمان، قال: سمعت الحميدي يقول: قَدِمَ الشافعيُّ من صنعاءَ ومعه عشرةُ آلاف دينارٍ في مِنديل، فنَزَل قريباً من مكة، وأتاه أصحابُهُ يُسلِّمون عليه، فما بَرِحَ ومعه منها شيء[٢].

(١) تقدم هذا الخبر في ص ١٣٩.

(٢) تقدم هذا الخبر في الصفحة السابقة، وفيه قول الحُميدي: (بعشرةِ آلالفِ دِرْهم).

٤٥ ــ باب ما امتُحِنَ به الشافعيُّ مع هارون الرشيد وهو شاب:

أخبرني أبو بكر أحمد بن محمد بن عَبَادِل، قال: حدثني أبو بكر محمد بن إبراهيم الحراني بمصر، عن أبيه، قال: سمعت أبا إبراهيم المزني، يَذْكُرُ عن الشافعي، أنه قال: رُفِعَ إلى هارونَ الرشيدِ أنَّ بمكة قوماً من قريش، استَدعَوْا رجلاً عَلَويّاً كان باليمن، ثم قَدِمَ مكة، مُجاوراً، / فاجتَمَع إليه من قريش فتيةُ جماعةٍ يُريدون أن يُبايعوه ويقُوموا به، فأمَرَ [٩٦] الرشيدُ يحيى بنَ خالد بن بَرْمَك، أن يَكتُبَ إلى عامله بمكة: أن يَبعث إليه من مكة ثلاث مئة رجل، كلُّهم من قريش، مغلولةً أيديهم إلى أعناقهم.

قال الشافعي: فأُشخِصتُ فيمن أُشخِصَ مغلولاً، فلما وردنا العراقَ أُتِيَ بنا إلى دار يحيى بن خالد، فدخلنا عليه، وقال لنا: يا معشرَ قريش، قد رُفِعَ عليكم أمرٌ كبير، وعسى الله أن يُنجيكم من البلاء إن كنتم قد بُغِيَ عليكم، والذي أراه أن تُقدِّموا من أنفسِكم رجلاً يخاطِبُ الرشيدَ أميرَ المؤمنين عنكم وعن نفسه، فقالوا كلُّهم: هذا الشافعيُّ يخاطبه عنا، وأشاروا إليَّ، وكنتُ أحدثَهم سِناً.

قال: ثم أُمِرَ بنا فأُدخلنا على هارون، فقال: يا معشر قريش، ما حَمَلكم على ما بَلَغني عنكم، ولا تُكثروا عليّ، قدِّموا منكم من يُكلِّمُني عنه وعنكم، فقالوا: قد قدَّمنا هذا، وأشاروا إليَّ، وتقدَّمتُ ويَدِي مغلولةٌ إلى عنقي، فلما نظر إليَّ صَعَّد فيَّ البصَرَ وصوَّبه، ثم قال: يا معشرَ قريش، ألم أَجبُر فقيرَكم، وأُكبِر كبيرَكم، وأتفقَّد صغيرَكم، وألُمَّ شَعَثَكم، وأُحسِنْ إليكم، وأقسِمْ العطاءَ في كل موسمٍ فيكم، وأنتم الآن تَدْعُون الخوارجَ من آل عليّ، لتَحمِلوا على أُمَّةِ محمد بالسيف.

فقلتُ: أصلح الله أميرَ المؤمنين ووفَّقه لما يَرضَى به عنه، إن بني عليّ لا يَرَوْن قريشاً إلاَّ كعبيدهم، وأنتم تعرفون لقريش حقَّ القرابة، فهل يصَحُّ دعوى مدَّعٍ عند من يعقِل، أنه يَرضَى أن يتأمَّر عليه من يَعُدُّه عبداً، ويَتْرُكُ أن يتأمَّر عليه من يراه ابنَ عمه ومثلَه في نَسَبِه.

قال: فسكت ساعةً، ثم قال: من أنت؟ قلتُ: أنا من وَلَدِ المطَّلِب ابن عبد مَناف، أنا محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عُبَيد بن عبدِ يزيد بن هاشم بن المطَّلب بن عبد مَناف بن قُصَي، فقال [٩٧] الرشيد: / أطلِقُوا عنه وعن الذين معه من قريش.

قال الشافعي: فحُلَّ وِثاقي ووَثاقُهم، وأمَرَ لنا بخمس مئة دينار، وأمَرَ لي بخمسين ديناراً، وأمَرَ لي يحيى بنُ خالد بخمسين ديناراً أخرى.

قال أبو عمر: وَلِيَ الرشيدُ الخلافةَ سنة سبعين ومئة، فأقام خليفةً ثلاثاً وعشرين سنة، ومات سنة ثلاث وتسعين ومئة.

أخبرنا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد، قال: أنا أبو القاسم عُبَيد الله بن عمر بن أحمد الشافعي البغدادي بمنزله في مدينة الزهراء، قال: حدثني جماعةٌ من شيوخي بمعنى ما أذكُرُه.

قال: حُمِلَ الشافعيُّ من الحجاز، مع قوم من العَلَوِيَّة تسعةً وهو العاشِرُ إلى بغداد، وكان الرشيد بالرَّقَّة، فحُمِلوا من بغدادَ إليه، وأُدخِلوا عليه ومعه[1] قاضيه محمدُ بن الحسن الشيباني، وكان صديقاً للشافعي، وكان الشافعي[2] أحدَ الذين جالسوه في العلم وأخذوا عنه، فلما

(١) أي مع الرشيد في الرَّقَّة.

(٢) لفظ (وكان الشافعي) ساقط من جميع النسخ، ولا بد منه لصحة الكلام.

بلغه(١) أنَّ الشافعي في القوم الذين أُخِذُوا من قريش بالحجاز، واتُّهموا بالطعنِ على الرشيد والسعيِ عليه، اغتَمَّ لذلك غمّاً شديداً، وراعى(٢) وقتَ دخولهم على الرشيد.

قال: فلما أُدخِلُوا على الرشيد، سألهم وأمَرَ بضرب أعناقهم فضُرِبَتْ أعناقُهم، إلى أن بَقِيَ حَدَثٌ عَلَويّ من أهل المدينة وأنا، فقال للعلوي: أنت الخارجُ علينا، والزاعمُ أني لا أصلُحُ للخلافة؟! فقال العلوي: أعوذُ بالله أن أدَّعيَ ذلك أو أقولَه: قال: فأمَرَ بضرب عنقِه، فقال له العلوي: إن كان لا بد من قتلي فأنظرني أكتُب إلى أُمِّي بالمدينة، فهي عجوز لم تَعلم بخبري، فأمَرَ بقتلِهِ فقُتِل.

ثم قُدِّمتُ ومحمدُ بن الحسن جالس معه، فقال لي مثلَ ما قال للفتى، فقلتُ: يا أميرَ المؤمنين، لستُ بطالبيٍّ ولا علويّ، وإنما أُدخِلتُ في القوم بغياً عليَّ، وإنما أنا رجل من بني المطَّلب بن عبد مَناف بن قُصَي، ولي مع ذلك حَظٌّ من العلمِ / والفقه، والقاضي يَعرِفُ ذلك، أنا محمدُ بن إدريس بن [٩٨]
العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عبيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مَنافِ.

فقال لي: أنت محمدُ بن إدريس؟ فقلتُ: نعم يا أميرَ المؤمنين، قال: ما ذَكَرك لي محمدُ بنُ الحسن، ثم عَطَف على محمد بن الحسن فقال: يا محمدُ، ما يقولُ هذا هُوَ كما يقوله؟ قال: بلى، وله محلٌّ من العلم كبير، وليس الذي رُفعَ عليه من شأنه، قال: فخُذْه إليك حتى أنظُرَ في أمره، فأخَذَني محمد، وكان سبَبَ خلاصِي، لمَّا أراد الله عز وجل منه.

---

(١) أي فلما عَلِم.

(٢) أي تقصَّدَ.

قال عُبَيد الله بن أحمد الشافعي، حدثني محمد بن يوسف الهروي، قال: سمعت أبا علي الحسن بن مكرم بن حسان يقول: كان الشافعيُّ قد أُخِذَ مع قوم من العَلَوِيَّة، فلما وقَفَ بين يدي الرشيد، قال: واللَّهِ لأن أكونَ طاعةً لمن يقول: هو ابنُ عمي، خيرٌ من أن أكونَ طاعةً لمن يقول: هو عبدي، وكان هارونُ خلفَ السِّتر.

٤٦ ــ باب من كلام الشافعي فيما يَجري مَجرَى الحكمة:

حدثنا خلف بن قاسم، قال: حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا الحسن بن علي بن إسحاق الخَوْلاني، قال: حدثنا إسماعيل بن يحيى المزني، قال: سمعتُ الشافعي يقول: ليس من قومٍ يُخرِجون نساءَهم إلى رجالِ غيرهم، ورجالَهم إلى نساءِ غيرِهم إلاَّ جاء أولادُهم حَمْقَى.

حدثنا خلف، حدثنا الحسن بن رشيق، قال: حدثنا الحسن بن إدريس الخولاني، قال: سمعت الشافعي يقول: ما رأيتُ قط عاقلاً سميناً إلاَّ واحداً وهو محمدُ بن الحسن، قيل له: ولِمَ؟ قال: لأنَّ العاقل لا تَعْدُوه إحدَى خَصْلَتينِ: إمَّا أن يَغْتَمَّ لآخِرتِهِ ومَعادِه، أو يَغتَمَّ لدنياه ومَعاشِه، والشحمُ مع الغَمّ لا يَتَّفِقُ، فإذا خلا من المعنيين، صار في حَدِّ البهائم، وحَمَلَ الشحمَ.

[٩٩] / وذكر الحسنُ بن رشيق، قال: حدثني محمد بن رمضان ومحمدُ بن يحيى، قالا: حدثنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: رآني الشافعيُّ وأنا أستَمِدُّ من دوَاةٍ على اليسار، فقال لي: أشَعَرْتَ أنه يقالُ: إنَّ من الحماقةِ أن يَضَعَ الرجلُ دواتَه على يساره.

قال: حدثنا محمد بن الحسن العسقلاني، قال: حدثنا محمد بن خلف، قال: قال الشافعي: إذا كانت معك نفقةٌ فشُدَّها على كُمِّك الأيمنِ

حتى لا يُمكِنَ السارقَ سَرِقَتُها.

قال: وسمعت الشافعي يقول: ثلاثةُ أشياء ليس لطبيبٍ فيها حِيلة: الحماقة، والطاعون، والهرَم.

قال: وحدثني علي بن يعقوب بن سالم، قال: سمعت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، قال: سمعتُ الشافعي يقول: لا ينبغي لأحدٍ أن يَسكُنَ بلدة ليس فيها عالم ولا طبيب.

حدثنا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد، قال: أنبأنا أبو القاسم عبيد الله بن أحمد الشافعي بالزهراء، قال: وجدتُ في كتابي عن الربيع بن سليمان، قال: سمعتُ الشافعي يقول: صُحبةُ من لا يَخاف الله عار[1].

وعن يونس بن عبد الأعلى، قال: سمعت الشافعي يقول: ليس العاقلُ الذي يَقَعُ بين الخير والشر، فيختارُ الخيرَ، إنما العاقلُ الذي يَقَعُ بين الشرَّين فيختارُ أيسرهما.

قال يونس: وسمعت الشافعي يقول: رياضةُ ابنِ آدم أشَدُّ من رياضةِ الدَّوَابّ.

قال عبيد الله بن أحمد: وحدثنا بعضُ شيوخنا، قال: حدثنا الربيع، قال: سمعتُ الشافعي يقول: ينبغي للرجل أن يتوخَّى لصُحبَتِهِ أهلَ الوفاءِ والصدق، كما يتوخَّى لوديعتِهِ أهل الثقةِ والأمانة.

---

(١) في «مناقب الشافعي» للبيهقي ٢: ١٩٣، و«تَوَالي التَّأْنِيسِ بمَعَالي محمد بن إدريس» للحافظ ابن حجر ص ٧٣ من طبعة بولاق وص ١٣٥ من طبعة بيروت سنة ١٤٠٦ «صُحبةُ من لا يَخافُ العار عارٌ يومَ القيامة».

قال: وسمعتُ الشافعي يقول: أَظْلَمُ الظالمين لنفسِهِ: الذي إذا ارتفَعَ جَفَا أقاربَه، وأنكَر مَعارفَه، واستَخفَّ بالأشراف، وتكبَّر على ذوي الفضل.

قال: وسمعت الشافعي يقول: إذا أيسَر الرجلُ بعدَ الإقتار، شَرِهَتْ
[١٠٠] نفسُه إلى أربع: ينتفي من وَلِيِّ نِعمتِهِ، ويَتَسرَّى على امرأتِه، / ويَهدِمُ دارَه، ويبني غيرَها.

وسمعتُه يقول: إذا اجتمع في الصبـي الحياءُ والرهبة، رُجِيَ فلاحُه.

قال: وسمعتُه يقول: من سأل صاحبَه فوق طاقتِه، فقد استَوجَب الحِرمان.

قال: وسمعته يقول: من عَرَف نفسَه، لم يَضُرَّه ما قيل فيه.

قال: وسمعته يقول: لا يَنفعُك من جار السُّوء التوقِّي.

قال: وسمعتُه يقول: من لم يكن عفيفاً، لم يَزَلْ سخيفاً، ومن اتُّهِم بالمعاصي لم يَزَل خائفاً ذليلاً، ومن عَفَّ أَمِنَ، ومن شَرِهَتْ نفسُه طالَ هَمُّه، ومن أكثَرَ المناكحَ، لم يَسلم من الفضائح.

قال: وسمعته يقول: ثلاثُ خصالٍ من كَتَمها ظَلَم نفسَه: العلةُ من الطبيب، والفاقةُ من الصديق، والنصيحةُ للإمام.

وسمعته يقول: المخدوعُ من اغترَّ بالأماني.

وسمعته يقول: أربعةُ أشياء قليلُها كثيرٌ: العلةُ، والفقر، والعداوة، والنار.

وسمعته يقول: الآمالُ قَطَعَتْ أعناقَ الرجال، كالسَّرابِ خَانَ من رآه، وأخلَفَ من رَجَاه.

وسمعته يقول: وسُئِل أيُّ الأشياء أوضَعُ للرجال؟ فقال: كثرةُ الكلام، وإذاعةُ السر، والثقةُ بكلِّ أحَد.

قال: وسمعته يقول: غَضَبُ الأشرافِ يَظهرُ في أفعالها، وغَضَبُ السفهاء يَظهَرُ في أَلْسِنتِها.

قال: وسمعته يقول: من العَجَب أن يَشغل المرءُ نَفْسَه بشيءٍ، التدبيرُ فيه إلى غيره.

قال الربيع: وسمعت الشافعي يقول: من غَلَب عليه حُبُّ الدنيا وشهوتُها، ألزمَتْهُ العبوديةَ لأهلِها، ومن رَضِيَ بالقُنُوع، زال عنه الخُضُوع.

قال الربيع: وسمعتُ الشافعي يقول: من لم تنفعك صداقتُه، فلا تَغْتَمَّ بعداوتِه.

قال الربيع: وسمعتُ الشافعي يقول لأمير مصر: انْظُرْ من يكون حاجِبَك، فإنه يُحَبِّبك أو يُبَغِّضُك، وانظُر من يكونُ كاتبَك، فإنه يُعبِّرُ عن عقلِك الظاهِرِ إلى الناس، وعِفَّ عن أموالِ الناس، يَكثُرْ شُكرُهم لك، وإياك والانبساطَ إلى رعيَّتِك، فتَذهَبَ / بذلك هَيْبَتُك. [١٠١]

قال الربيع: وسمعت الشافعي يقول: الحِلمُ أنصَرُ من الرجال، فأوَّلُ عِوَضِ الحليم من حِلمِه أنَّ الناسَ أنصارُه على الجاهل.

قال: وسمعته يقول: حُسْنُ الظن بالأيام داعيةٌ إلى تغيير النِّعَم، ثم أنشأ يقول:

أحسَنتَ ظَنَّكَ بالأيام إذْ حَسُنَتْ ... ولم تَخَفْ سُوءَ ما يأتي به القَدَرُ
وسالَمَتْكَ الليالي فاغترَرْتَ بها ... وعندَ صَفْوِ الليالي يَحدُثُ الكَدَرُ

قال: وسمعته يقول: من أمَّلَ بخيلاً فاجراً، كانت عقوبتُه الحِرمَان.

قال الربيع: وسمعت الشافعي يقول: كيف يَزْهَدُ في الدنيا من لا يَعرفُ قَدْرَ الآخِرة، وكيف يَخْلُصُ من الدنيا من لا يخلو من الطمع الكاذب، وكيف يَسلَم من الناس من لا يَسلَم الناسُ من لسانِهِ ويدِه، وكيف يَنطِقُ بالحِكمة من لا يُريدُ بقولِهِ: الله عزَّ وجل.

وسُئِل الشافعيُّ عن مسألةٍ فسكت، فقيل له: ألا تُجيبُ رَحِمك الله، فقال: حتى أدري أين الفضلُ، في سكوتي أو في الجواب.

وقال الشافعي: من ادَّعى أنه اجتمع حُبُّ الدنيا وحُبُّ خالقها في قلبه، فقد كَذَب.

٤٧ ــ باب تأريخِ موتِ الشافعي ومُدَّةِ عُمُرِه:

أنا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن بن رشيق، نا محمد بن يحيى بن آدم، قال: نا الربيع بن سليمان المؤذن، قال: قَدِم علينا الشافعي مصرَ سنة مئتين، ومات يوم الخميس ليلاً، وهو ابنُ خمس وخمسين سنة، في آخر يوم من رجب، من سنة أربع ومئتين، وكان يَخْضِبُ رأسَه ولحيتَه بالحِناءِ أحمرَ قانياً.

ونا خلف، قال: نا الحسن بن رشيق، قال: نا الحُسَين بن محمد الضحاك، قال: سمعت الربيع بن سليمان المُراديَّ يقول: تُوفِّي الشافعي رحمه الله ليلةَ الجمعة، ودفنَّاه يومَ / الجمعة بعد صلاة العصر، آخِرَ يوم من [١٠٢] رجب من سنةِ أربع ومئتين، وصلَّى عليه السَّرِيُّ بن الحكم أميرُ مصر.

نا خلف بن قاسم، قال: نا الحسن بن رشيق، قال: نا محمد بن

يحيى الفارسي، قال: سمعت محمد بن عبد الله بن عبد الحكم يقول: مات الشافعيُّ رحمه الله سنة أربع ومئتين.

قال: ونا الحسن بن رشيق، قال: نا عبيد الله بن إبراهيم المقرىء، قال: نا الحسن بن محمد الزعفراني، قال: قال لي أبو عثمان بنُ الشافعي: مات أبي وهو ابنُ ثمان وخمسين سنةً بمصر.

ورَوَيْنا عن أبي علي الحسن بن محمد بن الصبَّاح الزعفراني رحمه الله، أنه قال: لما أراد الشافعي الخروجَ من العراق إلى مصر، أنشَدني لنفسه.

أُخَيَّ أَرى نفسِي تَتُوقُ إلى مِصرِ ومِن دُونِها قَطْعُ المفاوِزِ والقَفْرِ
فوالله ما أدري أَللفوزِ والغِنَى أُساقُ إليها أم أُساقُ إلى قبرِي؟

قال الزعفراني: فوالله لقد سِيق إليهما جميعاً.

ورَوينا عن ابن عبد الحكم وحرملة بن يحيى أنهما قالا مِثلَ ذلك: لقد سِيقَ إليهما جميعاً.

٤٨ ــ باب ذكرِ المكتوبِ على البَلَاطةِ التي عند رأسِ قَبْرِ الشافعي، رحمه الله:

قال الحسن بن رشيق: قرأتُ على البَلَاطةِ التي عند رأسِ قبر الشافعي رحمه الله:

هذا ما يَشهَدُ عليه محمدُ بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن السائب بن عُبَيد بن عبد يزيد بن هاشم بن المطلب بن عبد مَناف بن قُصَي بن كِلَاب بن مُرَّة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فِهر بن مالك / بن النَّضْر بن [١٠٣]

كِنَانة بن خُزَيمة بن مُدْرِكَة بن إلياس بن مُضَر بن نِزَار بن مَعَدّ بن عدنان بن أُدَدِ بن الهُمَيْسَع بن النَّبْتِ بن إسماعيل بن إبراهيم خليل الرحمن صلَّى الله على نبينا وعلى إبراهيم وعلى جميع الأنبياء والرُّسُلِ أجمعين: يَشهَدُ أَنْ لا إلَه إلَّا الله وحدَه لا شريكَ له.

توفي ليومٍ بقي من رجبٍ سنة أربع ومئتين.

كَمَلَتْ أخبارُ الشافعي وفضائلُه بحمد الله وعونِهِ،

ويتلوها أخبارُ أصحابِهِ، رحمهم الله.

/ ذكرُ بعضِ من أخَذ عن الشافعي عِلمَه وكتَبَ كُتبَه، وتفقَّه له، وخالَفَه في بعضِ قولِه [١٠٤]

قال أبو عمر رضي الله عنه:

١ ــ فممن أَخَذ عنه من أهل مكة: **أبو بكر الحُمَيدي**، وكان صَاحَبَهُ عند سفيان بن عيينة، وهو عبدُ الله بن الزبير بن عبد الله بن حُمَيد بن زهير بن الحارث بن أسَد بن عبد العُزَّى بن قُصَي بن كِلَاب القُرَشي الأسَدِي، وكان من الفقهاء المحدِّثين النبلاء الثقات، والحُفَّاظ المأمونين.

أَخَذَ عن ابن عيينة وهو صاحِبُه والمتحقِّقُ به، وعنده عن وكيع وأبـي معاوية والناس.

كان أحمد بن حنبل يُعظِّمُه ويُفضِّلُه على أصحاب ابن عيينة، وسُئل أحمد بن حنبل: من أثبَتُ في ابن عيينة عليُّ بن المديني أو الحُمَيدي؟ فقال: الحميديُّ صاحِبُ الرجل، وأعلَمُ الناس بحديثِ ابن عيينة وأثبتُهم فيه.

توفي الحميدي في ربيع الأول سنة تسع عشرة ومئتين.

٢ ــ وممن صَحِبَه بمكة أيضاً وأَخَذَ عنه: **أبو إسحاق إبراهيم** بن عبد الله بن محمد بن العباس بن عثمان بن شافع المطلبـي، وهو ابنُ عمه.

ورَوَى أيضاً عن ابن عيينة وغيرِه، وكان ثقة حافظاً للحديث، ولم ينتشر عنه كبير شيء في الفقه، وكان منشؤه بمكة.

وتُوفي بها سنة سبع وثلاثين ومئتين، حدَّث عنه جماعة.

[١٠٥] ٣ ــ / وأَخَذَ عنه أيضاً بمكة: **أبو بكر محمد بن إدريس وَرَّاقُ الحميدي**، وكان نبيلاً ثقة، وكان في سِنّ الحميدي، وعنده أكبَرُ شيوخِه، صَحِبَ الشافعي وأَخَذَ عنه. لا أعلمُ في أي سنة مات[١].

٤ ــ وأخَذ عنه بمكة أيضاً: **أبو الوليد موسى بن أبـي الجارود بن عمران**، صَحِبَ الشافعي، وكتَبَ كتبَه، وتفقه له، وكانت بينه وبين داود بن علي مكاتبةٌ في معنى القياس، ولداود إليه رسالةٌ في إبطال القياس. لا أعلمُ في أي سنة مات[٢].

فهؤلاء النَّفَرُ صحبوا الشافعي بمكة، وأخذوا عنه، وتفقهوا بقوله قبلَ خروجه إلى بغداد.

٥ ــ وممن أخذ عنه ببغداد وصحبه وتفقه له: **أبو علي الحسن بن محمد بن الصبَّاح** البزَّار الزعفراني، ويقال: إنه لم يكن في وقته أفصَحُ منه، ولا أحسَنُ لساناً، ولا أبصَرُ باللغةِ والعربيةِ والقراءة، فلذلك اختاروه لقراءة كتب الشافعي.

وكان يَذهَبُ إلى مذهب أهلِ العراق، فتركَهُ وتفقَّه للشافعي، وكان نبيلاً ثقة مأموناً، قرأ على الشافعي الكتابَ كلَّه نيفاً على ثلاثين جُزءاً، وكتَـبَه عنه، وهو الكتابُ المعروف بالبغداديِّ وبالقديم، ويقال لكتابِهِ المصريِّ الذي كتبه بمصر: الجديدُ.

---

(١) مات بمكة سنة ٢٦٧، كما في «العِقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» لأبـي الطيب التقيّ الفاسي ١: ٤٢٠، ووقع في المطبوعة (وعنده أكثر شيوخه) وما أثبته هو في ك أ.

(٢) ترجم له غير واحد، ولم يذكروا سنة وفاته.

وكان الزعفراني يَقرأ كُتُبَ الشافعي ببغداد للناس، ولم يقرأ على الشافعي ببغداد أحدٌ غيره.

مات في سنة ستين ومئتين، وكان قد أَخَذَ عن ابن عيينة.

٦ ـ / ومِمن أَخَذَ عنه أيضاً ببغداد: **أبو علي الحسين بن علي** [١٠٦] **الكَرَابِيسي**، وكان عالماً مصنِّفاً مُتْقِناً، وكانت فتوى السلطان تدور عليه، وكان نظَّاراً جدلياً، وكان فيه كِبْرٌ عظيم.

وكان يذهبُ إلى مذهب أهل العراق، فلما قَدِمَ الشافعيُّ، وجالَسَه وسَمِعَ كتبَه انتقل إلى مذهبه، وعَظُمَتْ حُرمتْه. وله أوضاعٌ ومصنفاتٌ كثيرةٌ، نحوٌ من مئتي جزء.

وكانت بينه وبين أحمد بن حنبل صداقةٌ وَكِيدَة، فلما خالَفَه في القُرآنِ، عادت تلك الصداقةُ عداوةً، فكان كلٌّ واحدٍ منهما يَطعنُ على صاحبه، وذلك أن أحمد بن حنبل كان يقول: من قال: القرآنُ مخلوق فهو جَهْميّ، ومن قال: القرآنُ كلامُ الله، ولا يقولُ: غيرُ مخلوق ولا مخلوقٌ، فهو واقِفي، ومن قال: لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ فهو مبتدِع.

وكان الكرابيسي، وعبدُ الله بن كُلَّاب، وأبو ثور، وداود بن علي، وطَبَقاتُهم يقولون: إنَّ القرآن الذي تكلَّم الله به صفةٌ من صفاتِه، لا يجوز عليه الخَلْقُ، وإنَّ تلاوةَ التالي وكلامَه بالقرآنِ كسبٌ له وفِعلٌ له، وذلك مخلوق، وإنه حكايةٌ عن كلام الله، وليس هو القرآنَ الذي تكلَّم الله به، وشبَّهوه بالحمدِ والشكرِ لله، وهو غيرُ الله، فكما يؤجَرُ في الحمدِ والشكرِ والتهليلِ والتكبيرِ، فكذلك يُؤجَرُ في التلاوة.

وحَكى داودُ في كتاب «الكافي» أن هذا كان مذهبَ الشافعي، وأنكر ذلك أصحابُ الشافعي، وقالوا: هذا قولٌ فاسد، ما قاله الشافعي قَطّ.

وهَجَرَتْ الحنبليةُ أصحابُ أحمدَ بن حنبل حُسَيناً الكَرابيسيّ، وبدَّعوه، وطعنوا عليه وعلى كل من قال بقوله في ذلك.

تُوفي حسين الكرابيسي في سنة ست وخمسين ومئتين.

[١٠٧] ٧ ـ وممن أَخَذَ عن الشافعي أيضاً ببغداد: / **أبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبـي**.

وكان يذهب إلى مذهب أهل العراق، وصَحِبَ الشافعي وأخَذَ عنه، وسَمِـعَ منه كتبه، وله مصنفات كثيرة يَذكر فيها الاختلافَ، ويَحتجُّ لاختياره.

وهو أحَدُ المذكورين في الفقهاء، وله كتاب ذَكَر فيه اختلافَ مالك والشافعي، وذَكَر مذهَبه في ذلك، وهو أكثَرُ ميلاً إلى الشافعي في ذلك الكتابِ وفي كتبِهِ كلِّها.

وتوفي أبو ثور ببغداد سنة أربعين ومئتين.

٨ ـ وممن أخَذَ عن الشافعي ببغداد وجالَسَه وفَضَّلَهُ: **أبو عبد الله أحمد بن حنبل**، قَدِمَ مع المُسَوَّدَةِ(١)، وكان محلُّه من العلم والحديثِ ما لا خفاء به.

وكان إمامَ الناس في الحديث، وكان وَرِعاً خيِّراً فاضلاً عابداً صَلِيباً في السنة، غليظاً على أهل البدع، وكان أعلَمَ الناسِ بحديثِ الرسول صلى الله عليه وسلم، وله اختيار في الفقه على مذهب أهل الحديث، وهو إمامهم، لم يُجرَّد للشافعي(٢).

---

(١) هكذا العبارة (قدم مع المسوّدة) في المخطوطات الثلاث، وأُثبِتَ في النسخة المطبوعة (فدام مع المودة). والظاهر أنه تصحيح من الناشر.

(٢) يعني لم يَنتَسِب إليه، ولم يَتَفَرَّغ لتنقيح مذهبِه وتأصيلِه.

وتوفي أحمد ببغداد يوم الجمعة لاثنتي عشرة ليلة بقيت من ربيع الآخر سنة إحدى وأربعين ومئتين. قال ابن أبـي خيثمة: تُوفي في رجب سنة إحدى وأربعين ومئتين.

٩ ــ وممن أَخَذَ عن الشافعي ببغداد: **أبو عُبَيد القاسمُ بن سَلاَّم**، في جلالتِهِ ونُبلِ قَدْرِهِ ومعرفتِهِ باللغة، صَحِبَ الشافعيّ وكتَبَ كُتُبَه، وكان بغداديَّ الأصل، وله اختيار. ولم يُجرِّد للشافعي.

توفي بمكة في المحرم سنة أربع وعشرين ومئتين، وهو ابنُ ثلاث وسبعين سنة.

[١٠٨] ١٠ ــ / وممن أخَذَ عن الشافعي ببغداد، وتفقَّه له، وكتَبَ كُتُبَه: **أبو عبد الرحمن** أحمد بن محمد بن يحيـى الأشعري البصري، وكان يُعرفُ بالشافعي لتحققه به وذبِّه عن مذهبه، صَحِبَه ببغداد، وكان يُناظِرُ على مذهبه، وكان من جِلَّةِ العلماء وحُذَّاقِ المتكلمين والعارفين بالإجماع والاختلاف.

وكان رفيعاً عند السلطان وذوي الأقدار، عالماً بالحديث والأثر، متسعاً في العلم، مع تمكنٍ في النظرِ والجدلِ والاقتدارِ على الكلام، وهو أوّلُ من خَلَفَ الشافعيّ بالعراق في الذبِّ عن أصولِهِ ومذهبِهِ والنُّصرةِ لقوله، حتى عُرِفَ به.

وكان أحَدَ العشرة الذين اختارهم المأمون لمجلسِهِ، والكلامِ بحضرته، وسمَّاهم إخْوَتَه، ورَسَمهم في الديوان لذلك. وله مصنفات كثيرة جليلة. تُوفي ببغداد.

١١ ــ وممن أخَذَ عن الشافعي أيضاً ببغداد بعد أن رآه وجالَسَه بمكة: **أبو يعقوب** إسحاق بن إبراهيم بن مَخْلَد، يُعرَف بابن رَاهُوْيَه، وهو تميميٌّ من

بني حنظلة بن مالك بن زيدِ مَناة بنِ تميم، من أهل مَرْوَ من خُراسان، وسكن نيسابور مدةً.

وكان من جِلَّةِ العلماء وأصحابِ الحديثِ الحفاظ، وكان نبيلَ القَدْر، وله كتب كثيرةٌ ومصنفاتٌ في الفقه، ولم يتحقَّق بالشافعي، إلاَّ أنه كَتَبَ كُتُبَه، وصَحِبَه، وله اختيار كاختيار أبـي ثور، إلاَّ أنه أميَلُ إلى مَعَاني الحديث واتّباع السلف، نحوَ مذهب أحمد بن حنبل.

تُوفي بنيسابور لأربعَ عشرةَ ليلةً خلت من شعبان سنة ثمان وثلاثين ومئتين، وهو ابنُ سبع وسبعين سنة.

[١٠٩] ١٢ ــ / وممن أخَذَ عن الشافعي بمصر، وكتب كتبه، وتفقَّه له، ولم يخالف مذهبه: **حرملة بن يحيى** بن حرملة بن عمران بن قُرَاد التُّجِيبِـي، يُكنى أبا حفص، وكان جليلاً نبيلَ القدر، ويقال: إن الشافعي نزل عنده.

ورَوَى عن الشافعي من الكتب ما لم يروه الربيع، منها كتابُ الشروط، ثلاثةُ أجزاء، ومنها كتابُ السنن، عشرةُ أجزاء، ومنها كتابُ ألوانِ الإبل والغنم وصفاتِها وأسنانِها، ومنها كتابُ الشِّجَاج، وكتبٌ كثيرة انفرَدَ بروايتها، سوى سماعِهِ لكتاب «الأمّ» مع الربيع.

توفي بمصر سنة ست وستين ومئتين، وكان أسنَّ أصحاب الشافعي.

١٣ ــ وممن أخَذَ عنه أيضاً بمصر: **أبو يعقوب يوسف بن يحيـى البُوَيْطي** في كِبَرِ سِنّه، وجلالةِ قَدْرِه، وفضلِهِ ونُبلِه، وكان الشافعيُّ استخلفه في حَلْقَتِه[(١)].

وكان عالماً فقيهاً لطيفاً في أسْبَابِه[(٢)]، يُدني الغرباء ويُقرِّبُهم إذا قَدِموا

---

(١) قوله: (الشافعي) زيادة مني للإيضاح.

(٢) يَعني بالأسباب: المقترِبين منه والمتصلين به.

للطلب، ويُعرِّفُهم فضلَ الشافعي، وفضلَ كتبه، حتى كثر الطالبون لكتب الشافعي المصرية، وكان يقول: كان الشافعي يأمُرُ بذلك، ويقولُ لي: اصبِرْ للغرباء وغيرِهم من التلاميذ، وأنشدني:

أُهينُ لهم نفسي لأكرِمَها بهم ولن يُكرم النفسَ الذي لا يُهِينُهَا

وكان ابنُ أبـي الليث الحَنَفِي قاضي مصر يَحسُدُه ويُعاديه، فأَخرَجه في وقتِ المحنة في القُرآنِ فيمن أُخرِجَ من أهل مصر إلى بغداد، ولم يُخرِج من / أصحاب الشافعي غيرَه، وحُمِلَ إلى بغداد، وحُبِسَ فلم يُجب إلى ما دُعِيَ [١١٠] إليه في القرآن، وقال: هو كلامُ الله غيرُ مخلوق، وحُبِسَ ومات في السِّجنِ يوم الجمعة قبل الصلاة، في سنة إحدى وثلاثين ومئتين.

١٤ ــ ومنهم: **أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيـى بن عَمْرو بن مُسْلِم المُزَني**، وكان فقيهاً عالماً، راجحَ المعرفة، جليلَ القدر في النظر، عارفاً بوجوه الكلام والجدل، حسَنَ البيان، مقدَّماً في مذهبِ الشافعي وقولِهِ وحفظِهِ وإتقانِهِ.

وله على مذهب الشافعي كتبٌ كثيرة، لم يَلحقه أحدٌ فيها، ولقد أتعَبَ الناسَ بعده، منها «المختصر الكبير» نحوُ ألف ورقة، وما أتمَّه، ومنها «المختصر الصغير» الذي عليه العمل، نحوٌ من ثلاث مئة ورقة، شَرَحه قومٌ كثير، منهم أبو إسحاق المروزي، وأبو العباس بن سُرَيج. ومنها نحوٌ من مئةِ جزءٍ مسائلَ منثورةً في فنونٍ من العلم، ورَدٌّ على المخالِفين له.

وكان أعلمَ أصحاب الشافعي بالنظر، دقيقَ الفهم والفِطنة، انتشرت كتبُه ومختصراتُه إلى أقطار الأرض شرقاً وغرباً، وكان تقياً ورِعاً دَيِّناً، صَبُوراً على الإِقلال والتقشف، وكان من يعاديه وينافسه من أهل مصر، يَرمُونه بأنه

كان يقول: القرآنُ مخلوق، وهذا لا يصح عنه، فهجره قومٌ كثير من أهل مصر، حتى كان يَجلسُ مع نحوِ عشرةٍ من أصحابه إلى عمود في المسجد.

وفيه يقول جعفر بن جِدَارٍ الكاتبُ:

والمُـزَنـيُّ الـذي إليـهِ نَعْشُو إذا دَهْرُنا ادْلَهمَّا

قال أبو عُمَر: حدثنا أبو عمر أحمد بن محمد بن أحمد، قال: نا أبو القاسم عبيد الله بن عمر بن أحمد الشافعي بالزهراء، قال: كان فيما حدَّثنا [١١١] شيوخنا / من أهل مصر، أنه كان بمصرَ رجلٌ صالح يقولون: إنه من الأبدال، فرأى في النوم رؤيا، فأصبح فوَقَف في جامع مصر، وصاح يا أهل مصر، اجتَمِعوا إليَّ، فاجتَمَع إليه الناس، فقالوا: ما نَزَل بك يا فلان؟

قال: أنتم على خطأ كلُّكم، فاستغفروا الله وتوبوا إليه، قالوا: مِمَّ ذا؟ قال: رأيتُ فيما يَرى النائمُ كأني في مسجدكم هذا، وكأن القناديلَ كلَّها قد أُطفِئَتْ إلاَّ قِنديلاً واحداً عند بعض هذه الأعمدة، التي كان يجلِسُ إليها المُزَنيّ صاحبُ الشافعي، تعالَوْا حتى أُريَكم إياه، فوقفهم على العمود الذي كان يَجلِسُ إليه المزني، فتَوافَى الناسُ إليه، واستحبُّوه، وعَظُمَتْ حَلْقَتُه، حتى أَخَذَتْ أكثرَ الجامع، وزال ما في قلوب الناس من التهمة له.

وقد رُوي هذا الخبر بخلاف هذا اللفظ، وذلك أن صاحب هذه الرؤيا كان رجلاً صالحاً، رأى أن قناديل المسجد قد انطفأتْ كلُّها، ورأى المسجدَ مظلماً، فأتى المُزَنيُّ رحمه الله فأوقدها كلَّها، فأضاء منها المسجدُ.

وتوفي يوم الأربعاء لِستٍّ بقين من ربيع الأول سنة أربع وستين ومئتين.

١٥ ــ ومنهم: ابنُ الشافعي وهو أبو عثمان محمد بن محمد بن إدريسَ الشافعي، كذا قال قومٌ: كنيتُهُ أبو عثمان، والصحيحُ عندنا أنَّ كنيته

أبو الحَسَن، وكان يتفقه لأبيه، وولي القضاءَ بالشام.

توفي سنة اثنتين وأربعين ومئتين وقيل: سنة اثنتين وثلاثين ومئتين.

١٦ ـــ ومنهم: **عبد العزيز بن عمران بن أيوب بن مِقْلَاص**، مولى خُزاعة، يُكنى أبا علي، صَحِبَ الشافعي ورَوَى عنه، وكانت وفاته بمصر سنة أربع وثلاثين ومئتين[١].

(١) له ترجمة موجزة في «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي ٢:١٤٣، ووصفه بالإمام الفقيه. وذكره الإمام البيهقي في «مناقب الشافعي» ٢:١٥٢، في (باب ما يؤثر عن الشافعي في فضل العلم والترغيب في تعلُّمِهِ وتعليمِه والعملِ به)، ورَوَى عنه من طريق الربيع المُرادي قال: سمعتُ الشافعي يقول لأبـي علي بن مِقلاص: تُرِيدُ تحفظُ الحديثَ وتكونُ فقيهاً؟ هيهات! ما أبعدَك من ذلك! ـــ ولم يكن هذا لبلادة فيه حاشا ـــ.

قلت ـــ القائل البيهقي ـــ: وإنما أراد به حفظَه على رَسْم أهل الحديث، من حفظِ الأبوابِ، والمذاكرةِ بها، وذلك علمٌ كثير إذا اشتَغَل به، فربما لم يتفرغ إلى الفقه، فأما الأحاديث التي يَحتاجُ إليها في الفقه فلا بد من حفظها معه، فعلى الكتاب والسنة بناءُ أصول الفقه، وبالله التوفيق.

وقد أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ـــ هو الحاكم النيسابوري ـــ قال: أخبرني أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المؤذِّنُ، قال: سمعتُ عبدَ الله بن محمد بن الحسن يقول: سمعتُ إبراهيم بن محمد الصَّيْدَلاني يقول، سمعتُ إسحاق بن إبراهيم الحنظلي ـــ هو إسحاق بن راهويه ـــ يقول: ذاكرتُ الشافعيَّ فقال: لو كنتُ أحفظُ كما تحفظ لغلبتُ أهل الدنيا.

وهذا لأن إسحاق الحنظلي كان يحفظه على رَسْم أهل الحديث، ويَسرُدُ أبوابه سرداً، وكان لا يهتدي إلى ما كان يهتدي إليه الشافعي من الاستنباطِ والفقه، وكان الشافعي يحفظ من الحديث ما كان يَحتاجُ إليه، وكان لا يستنكف من الرجوع إلى أهله فيما اشتَبَه عليه منه، وذلك لشدة اتقائِهِ لله عز وجل وخشيتِهِ منه، واحتياطِهِ لدينه». انتهى.

قال عبد الفتاح: وفي كلٍ من هذين النَّصين الغاليين فوائد عظيمة جداً، ففيه: أن =

. . . . . .

= الجمع بين الفقه والحديث على رسم أهل الحديث متعذِّرٌ ـ إلاَّ لمن أكرمه الله بذلك ـ إذ قال الشافعي في هذا: هيهات!

وفيه بيانُ الإمام البيهقي لهذا المعنى بجلاء ووضوح، وهو إمام محدث وفقيه، فلكلامه مقامٌ رفيع في هذا الباب.

وفيه دَعْمُ الإمام البيهقي رحمه الله تعالى هذا الذي قاله في تفسير كلمة الشافعي لابن مِقلاص، بكلمةِ الشافعي لإسحاق بن راهويه رضي الله عنهما، بشكلٍ يقطعُ لسانَ كل مشاغب على الفقهاء من رواة الحديث، بدعوى أنه أهلٌ للاستنباط والفقه والاجتهاد في الأحكام.

فهذا يحيى بن معين إمام الحفظ للحديث، وإمام الجرح والتعديل يقف ساكتاً في مسألة جواز تغسيل المرأة الحائض للمرأة الميتة، حتى يأتيَ الإمام أحمد بن حنبل فيُفتيَهم بجواز ذلك، ويذكُرَ لهم دليله مما هو محفوظ لديهم كل الحفظ من عدة طرق. كما في «ذيل طبقات الحنابلة» لابن رجب ١:١٣١، و «المنهج الأحمد» للعُلَيمي ٢:٢٠٨ في ترجمة (يحيى بن منده الأصبهاني).

وهذا الإمام الشافعي يقول لإسحاق بن راهويه: (لو كنتُ أحفظُ ما تحفظ، لغلبتُ أهلَ الدنيا). وفيه بيانُ تميُّزِ الشافعي في الفقه، وتميُّزِ ابن راهويه بالحفظِ، ولكنه لم يُمكِّن ابنَ راهويه أن يبلغ مبلغ الشافعي بالفقه، مع إقرار الشافعي له بالتفوق العظيم الباهر في الحفظ، لأنه كما قال البيهقي كان يَسرُدُ الحديث سرداً، مع أنه قد ذكره بعضهم في عداد من كان له مذهب فقهي.

فسَرْدُ الحديث وحفظُه وروايتُه غيرُ فهمِهِ واستنباطِ معانيه على وجهها، إذْ خلقَ الله تعالى لكل علم أهلاً ينهضون به ويتميزون على سواهم.

ولا غضاضة في هذا، فالعلم رزق وعطاء من الله تعالى، وهو كثير وكبير وثقيل، ولا يملك كلُّ إمام ناصيةَ كل علم أراد معرفته، فقد قال الإمام أبو حامد الغزالي وتَبِعَهُ الإمام ابنُ قدامة الحنبلي، في بعض مباحث الإجماع في كتابيهما: «المستصفَى» و «روضة الناظر»، ما معناه: كم من عالم إمامٌ في علم، عاميٌّ في علم آخر. =

١٧ ــ ومنهم: **أبو موسى يونس بن عبد الأعلى الصَّدَفي**، وكان جليلاً نبيلاً، من أهلِ الفقهِ والقرآنِ والحديث.

أدرك سفيانَ بنَ عيينة، وكتَبَ عنه، ورَوَى عن الشافعي كثيراً، ورَوَى عن ابنِ وَهْب مصنَّفاتِهِ، ورَوَى عنه / «موطأ مالك» أيضاً. [١١٢]

وقراءةُ نافع مأخوذةٌ عنه، رواها عن وَرْش وعن قَالُون أيضاً، وكان يَروِي قراءة حمزة أيضاً، وهو من جِلَّة المصريين بمصر.

توفي بمصر سنة أربع وستين ومئتين.

١٨ ــ ومنهم: **بحر بن نصر بن سابق الخَوْلاني**، مولى لبني سعد بن خَوْلان، يُكنى أبا عبد الله.

صحِبَ الشافعيَّ وأخَذَ عنه، ولم يكن فقيهاً، وكان رجلاً صالحاً عنده كُتب الزهد عن أَسَد بن موسى وغيرِه، وكُتُبُ ابنِ وهب.

توفي بمصر ليلة الاثنين لثمان خلون من شعبان سنة سبع وستين ومئتين، وصلَّى عليه أخوه إدريسُ بن نصر.

= وقال الإمام أبو حامد الغزالي في آخر رسالته: «قانون التأويل»: «واعلم أن بضاعتي في علم الحديث مُزْجاة». انتهى.

ومثلُ هذه الكلمة المملوءة بالتواضع، لا يقولها هذا الإمامُ العظيم والمِحجاجُ الفريد حُجَّة الإسلام، لولا ما كان عليه من السلوك السَّني والخُلُقِ السَّنيِّ: (أنتم أعلمُ بأمرِ دنياكم).

فهل رأيت في هؤلاء الأدعياء المدعين للاجتهاد في كل ناد، مَنْ يُنصف الواقع والحق، فيقول عن نفسه فيما لا يُحسنه مثلَ هذا؟! ولكن

خلـــق الله للعلـــوم رجـــالاً ورجـــالاً لنَفْشَـــةٍ ودَعَـــاوي!

١٩ ــ ومنهم: **أبو عبد الله أحمد بن يحيى الوَزِيري، مولَىً لِتُجِيبَ،** رَوَى عن الشافعي، وصَحِبَه، ولم يَروِ عنه إلاَّ مسائل.

تُوفِّي بمصر في شوال سنة خَمْسين ومئتين.

٢٠ ــ ومنهم: **أبو محمد الرَّبيعُ بن سليمان بن عبد الجبار بن كامل** المُرَادي، مَولىً لهم، المؤذِّنُ، كان يُؤذِّنُ في الجامع الأكبر إلى أن مات، لا يؤذن أحدٌ في المنارة قَبْلَه بعهد الأمراء.

صَحِبَ الشافعي طويلاً، وأخَذَ عنه كثيراً، وخَدَمَه، وكانت الرحلةُ إليه في كُتُبِ الشافعي، وكانت فيه سلامةٌ وغفلة، ولم يكن متيقظاً ولا قائماً بالفقه.

توفي بمصر في شعبان سنة سبعين ومئتين.

٢١ ــ ومنهم: **أشهبُ بنُ عبد العزيز** صاحبُ مالك، المفتي بمصر، يَذكُرُ الشافعيَّ ويُفضِّلُه ويميلُ كثيراً إلى قوله، كانت سِنُّهُ وسِنُّ الشافعي قريباً من قريب، وكانا يتصاحبانِ إذْ قَدِمَ الشافعي مصرَ ويتذاكران الفقه.

وهو أشهَبُ بن عبد العزيز بن داود القيسي ثم العامِري ثم الجَعْدِي، يُكنى أبا عَمْرو، واسمُهُ مِسكين، وأشهَبُ لقبٌ / غلب عليه. [١١٣]

كان فقيهاً نبيلاً، حَسَن النَّظَر، وكان من المالكيين المتحققين بمذهب مالك، وكان كاتِبَ خراج مصر.

توفي في رجب(١) سنة أربع ومئتين، وفيها مات الشافعي، وكان بين مَوْتَيْهما ثمانيةَ عَشَرَ يوماً أو نَحوُها.

---

(١) لعله في شعبان، وإلاَّ فقد ذُكِرَ أن الشافعي تُوفي آخِر يوم من رجب، وكان بين وفاتيهما ١٨ يوماً. كما في حاشية نسخة و.

ذكر أبو القاسم عبيدُ الله بن عمر بن أحمد الشافعي، قال: نا محمد بن علي قال: نا الربيع، قال: سمعتُ الشافعي يقول: دخلتُ إلى مصر فلم أر أفقهَ من أشهَبَ بنِ عبد العزيز.

٢٢ ــ ومنهم: **عبدُ الله بن عبد الحكم بنِ أعيَنَ بنِ الليث**، مولى عثمان بن عفان رضي الله عنه، يُكنى أبا محمد.

رَوَى عن الشافعي، وأخَذَ عنه، وكَتَب كُتُبَه لنفسه ولابنه محمد، وكان متحقِّقاً بقول مالك، وكان صديقاً للشافعي، وعليه نَزَل إذ جاء من بغداد إلى مصر، وعنده مات الشافعيُّ، ودُفِنَ في وَسَطِ قبور بني عبد الحَكَم بمصر، وبنوا على قبره قُبَّةً.

وتوفي عبدُ الله بن عبد الحكم في شهر رمضان سنة أربع عشرة ومئتين[1].

٢٣ ــ ومنهم: **محمدُ بنُ عبدِ الله بنِ عبدِ الحكم بنِ أعين**، وكان فقيهاً جليلاً نبيلاً وجيهاً في زمانه.

أخذ عن الشافعي، وصَحِبَه، وكَتَب كتبه، وكان أبوه عبدُ الله بن عبد الحكم قد ضمَّه إليه وأمَرَه أن يُعوِّل عليه وعلى أشهب، وكان محمدٌ أقعَدَ الناسِ بهما.

قال أبو عبيد الله محمد بن الربيع الجِيزي، سمعتُ محمدَ بن عبد الله بن عبد الحكم يقول: سمعتُ من الشافعي كتابَ أحكام القرآن في أربعين جزءاً، وكتابَ الرد على محمد بن الحسن في سبعة أجزاء، قال:

---

(١) تقدمت ترجمتُه في أصحاب الإمام مالك بأوسع من هذا، في الصفحة ٩٨ برقم ٤.

[١١٤] وعندنا عنه جزآن في السنن. ورَوَى عن الشافعي كتابَ / الوصايا. ويقولون: إنه لم يروِه عنه غيرُه.

ولمحمد بن عبد الله بن عبد الحكم رَدٌّ على الشافعي فيما وَقَع له من خلافٍ للحديثِ المسند[١]، يَنتصرُ بذلك لمالك رحمه الله، في عَيْبِ الشافعيِّ له فيما تَرَك من المسند للعمل عنده.

وتوفي محمد بن عبد الله بن عبد الحكم في ذي القعدة سنة ثمان وستين ومئتين.

٢٤ ــ ومنهم: **هارون بن محمد الأَيْلي**، كان جليلاً عظيماً فقيهاً، صَحِبَ الشافعي، وأَخَذ عنه، ورَوَى عنه.

٢٥ ــ ومنهم: **هارون بن سعيد بن الهيثم** مَولى لقيس، يُعرف بالأَيْلي أيضاً، كان جليلاً فقيهاً نبيلاً، صَحِبَ الشافعي، وأخَذَ عنه، وسَمِعَ منه.

توفي يوم الأحد لست خلون من ربيع الأول سنة ثلاث وخمسين ومئتين.

٢٦ ــ ومنهم **إبراهيم بن هَرِم**، ويقالِ: ابنُ الهَرِم العامري، كان من ملوك مصر، مشهوراً بالطلبِ والعنايةِ بالعلم، إلاَّ أنه شَغَلَتْه دُنياه فخفِيَ ذِكرُه، أَخَذَ عن الشافعي، وكتَبَ كتبه.

٢٧ ــ ومنهم: **عَمْرو بن سَوَّاد بن الأسود** بن عمرو بن محمد بن عبد الله بن سعد بن أبـي سَرْح العامري، يُكنى أبا محمد.

توفي في رجب سنة خمس وأربعين ومئتين.

---

(١) وفي ك: (فيما تركه من الحديث المسند بخلاف أصله في اتباع المسند وترك العمل بالمدينة...)!

٢٨ ــ ومنهم: بِشْر بن بكر، صَحِبَ الأوزاعي، وأَخَذَ عنه، ثم أَخَذَ عن الشافعي كثيراً من المسائل.

٢٩ ــ ومنهم: / قَحْزَم بن عبد الله بن قَحْزَم الأُسْوَاني، يكنى أبا حنيفة، وأصله من القِبْط، أقام بأُسوان يُفتِي بها بمذهب الشافعي. [١١٥]

صَحِبَ الشافعي، وأَخَذَ عنه وكتَبَ كثيراً من كتبه، رَوَى عنه عشرة أجزاء في السنن والأحكام.

توفي بأُسوان سنة إحدى وسبعين ومئتين.

قال أبو عمر: كان دخولُ الشافعي مصرَ مع العباسِ بن موسى بن عيسى بن موسى بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، كان استصحبه بمصر، وذلك في سنة ثمان وتسعين ومئة.

وأَخَذَ عن أصحابِ الشافعي المذكورين من المكيين والبغداديين والمصريين[١] خَلْقٌ كثير لا يُحصَون كثرةً، وقد ذكر أبو إسماعيل محمد بن إسماعيل الترمذي، مَنْ أَخَذَ عن الربيع بن سليمان كُتُبَ الشافعي ورَحَل إليه فيها من الآفاقِ نحوَ مِئتي رجل[٢]، كما ذَكَرَ بعضَ من أخذ عن الشافعي عِلمَه، وكتَبَ كتُبَه، وتفقَّه له، وخالَفَه في بعض أقواله.

قال أبو عُمَر يوسفُ بن عبد الله بن عبد البرَ[٣]: سُئِلتُ: هل تكلَّم أحدٌ في الشافعي؟ قال السائلُ: فإنه قد بَلَغني أن يحيى بن معين قد تَكلَّمَ فيه.

---

(١) هكذا في ك أ، وفي المطبوعة: (والبصريين)!

(٢) كلمة (نحو) زيادة من و ك أ.

(٣) من قوله هنا: (قال أبو عُمَرَ...) حتى قوله بعد صفحتين ــ في ص ١٧٩ ــ: (... والحمدُ لله وحده). زيادةٌ انفردت بها نسخة ك.

فقلتُ له: روينا عن ابن وَضَّاح أنه سُئل عن الشافعي، فقال: سألتُ يحيـى بن معين بعَقَبَةِ مِنَىً عن الشافعي، فقال: ليس بثقة.

قال أبو عمر: قيل لأحمد بن حنبل: إنَّ يحيـى بن معين يتكلَّمُ في الشافعي، فقال أحمد: من أين يَعرفُ يحيـى: الشافعيَّ؟ هو لا يَعرفُ الشافعيَّ، ولا يَعرفُ ما يقولُ الشافعي، ومن جَهِلَ شيئاً عاداه.

قال أبو عُمَر: صَدَق أحمدُ بن حنبل رحمه الله، إنَّ ابن معين كان لا يَعرفُ ما يقول الشافعي، وقد حُكِيَ عن ابن معين أنه سُئل عن مسألةٍ في التيمم فلم يَعرفها. ولقد أحسَنَ أكثَمُ بن صَيْفِيّ في قوله: ويلٌ لعالمِ أَمْرٍ من جاهلِهِ، من جَهِلَ شيئاً عاداه، ومن أحبَّ شيئاً استَعْبَدَهُ.

وقد كان عبد الله الأميرُ ابنُ عبد الرحمن بن محمد الناصر يقول: إنَّ ابن وضَّاح كذَبَ على ابن معين، في حكايته عنه أنه سأله عن الشافعي، فقال: ليس بثقة. وزَعَم عبدُ الله أنه رأى أَصْلَ ابنِ وضاح الذي كتَبَه بالمشْرِق، وفيه: سألتُ يحيـى بنَ معين عن الشافعي، فقال: هو ثقةٌ، قال: وكان ابنُ وضَّاح يقول: ليس هو بثقة، فكان عبدُ الله الأميرُ يَحمِلُ على ابن وضاح في ذلك.

وكان خالد بن سعد يقول: إنما سأله ابنُ وضاح عن إبراهيم بن محمد الشافعي، ولم يسأله عن محمد بن إدريس الشافعي الفقيه.

قال أبو عُمَر: وهذا كلّه تخرُّصٌ وتكلُّمٌ على الهوى، وقد صَحَّ عن ابن معين من طُرُقٍ أنه كان يتكلَّمُ في الشافعي، على ما قدَّمتُ لك، حتى نهاه أحمد بن حنبل، وقالَ: لم تَرَ عيناك قطُّ مثلَ الشافعي، وقال له أحمد أيضاً: لَسْتَ تدري يا أبا زكريا شيئاً من مَعَاني قول الشافعي، ومن جَهِلَ شيئاً عاداه.

وكان يحيـى بنُ معين يُطرِي أبا حنيفة، ويُفضِّلُه ويُثني عليه، وقيل له: كان أبو حنيفة مُرجِئاً يَعترِضُ الحديثَ برأيه، فقال: كان أنبلَ من ذلك.

وكان أحمدُ بنُ حنبل رحمه الله سيِّىء الرأي في أبـي حنيفة، يَذُمُّهُ ولا يَرضَى عن شيء من مذهبه[١].

وكـان محمـدُ بـنُ إسحـاق، وإبـراهيـمُ بـن سعـد بـن إبـراهيـم، وعبدُ الرحمن بن زيد بن أسلم، وعبدُ الرحمن بن أبـي الزِّنَاد، يتكلَّمون في مالك، وينالون منه، حَسَداً لإمامتِهِ في الدين، ووجاهتِهِ في الدنيا.

وكلامُ العلماءِ بعضِهم في بعض يَجِبُ أن لا يُلتفَتَ إليه، ولا يُعرَّجَ عليه، فيمن صَحَّتْ إمامتُه، وعَظُمَتْ بالعلم عنايتُه[٢]. ومن أراد الوقوفَ على هذا المعنى، نَظَر في (باب قول العلماء بعضِهم في بعض)، في كتاب «العلم»[٣]، فيَرى ما فيه شِفاءٌ إن شاء الله، والحمد لله وحدَه.

كَمَلَتْ أخبارُ أصحاب الشافعي،

والحمدُ لله رب العالمين.

---

(١) ولكن آخر ما صحّ عنه في أبـي حنيفة هو إحسانُ القول فيه والثناء عليه، انظر «شرح مختصر الروضة» للعلامة سليمان الطوفي الحنبلي ٣: ٢٩٠.

(٢) ردَّ الحافظ ابن عبد البر بهذا الكلامِ والتأصيلِ: كلَّ ما نقَلَه من الطعون المدخولةِ، في الأئمة المشهودِ لهم بالإمامةِ والعلم، فجزاه الله عن الأئمة خيرَ الجزاء، ورضي الله عنهم أجمعين.

(٣) ٢: ١٥٠ ـ ١٦٣.

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على سيدنا محمد وآله

قال الشيخ الفاضل الأديب أبو بكر محمد بن الحسن بن دُرَيْد بن العَتَاهِيَة بن جُشْم الأَزْدِي النَّحْوِي اللغوي يَرثي الإمامَ محمد إدريسَ الشافعيّ رضي الله عنه[1].

بِمُلْتَفَتَيْـــهِ للمَشِيـــبِ طَـــوَالِـــعُ ذَوَائـدُ عـن وِرْدِ التصـابـي رَوَادِعُ

تُصَـــرِّفُـــهُ طـــوعَ العِنـــان وربمـــا دعـاه الصِّبـا فـاقتـاده وهـو طـائِـعُ

ومـــن لـــم يَـــزَعْـــهُ لُبُّـــهُ وحَيـــاؤه فليـس لـه مـن شَيْـبِ فَـوْدَيـهِ وازِعُ

[١١٦] / هل النافِرُ المدعوُّ للحظِّ راجعٌ أم النُّصـحُ مقبـول أم الـوعـظُ نـافِـعُ

(١) قد يتبادر هنا إلى الذهن أن (ابنَ دُرَيْد) أدرك موتَ الإمام الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ رضي الله عنه، فرثاه بهذه القصيدة، إذ العادة أن الرِّثاءَ للميتِ يكون عَقِبَ وفاته، ولكن هذا غير واقع هنا، فإن (ابن دُرَيْد) ولد سنة ٢٢٣، ومات سنة ٣٢١، فرثاؤه للشافعي إنما هو من قبيل تعدادِ مَحَاسنه وذكر فضائله وتسجيلِ مناقِبه، رضي الله عنه. قال ابنُ خَلِّكان: «وقد رأينا مِثلَ هذا في حق غيره، مِثلِ الحسين رضي الله تعالى عنه، وغيرِه».

وهذه القصيدةُ جاءت في و ك والمطبوعة، مع سقط بعض الأبيات في نسخة و والمطبوعة، وخلَتْ نسخةُ أ من هذه القصيدة بتمامها. والنَّسَبُ المذكورُ هنا لابن دريد من ك، ووقع في نسخة و والمطبوعة أطولَ بكثير، فأثبَتُّ الأقصر.

أم الهَمِكُ المهمومُ بالجمع عالمٌ ... بأن الذي يُوعَى من المالِ ضائِعُ
وأنَّ قُصَاراه على فَرْطِ ضَنِّهِ[(١)] ... فِراقُ الذي أضحَى له وهو جامِعُ
ويَخمُلُ ذكرُ المرءِ ذِي المالِ بعدَه ... ولكنَّ جمعَ العلم للمرءِ رافِعُ

* * *

ألم تر آثارَ ابنِ إدريس بعدَه ... دلائلُها في المشكلاتِ لوامِعُ
مَعالمُ يَفنَى الدهرُ وهي خوالِدٌ ... وتنخفضُ الأعلام وهي فَوَارِعُ
مناهِجُ فيها للهُدَى مُتَصرَّفٌ ... مَوارِدُ فيها للرشادِ شَرَائِعُ
ظواهِرُها حُكمٌ ومستنبطاتُها ... لما حَكَم التفريقُ فيه جَوَامِعُ
لرأيِ ابنِ إدريسَ ابنِ عَمِّ محمدٍ ... ضِياءٌ إذا ما أظلَم الخطبُ ساطِعُ
إذا المعضِلاتُ المشكلاتُ تشابهَتْ ... سَمَا منه نُورٌ في دُجَاهُنَّ صَادِعُ

* * *

أبى الله إلاَّ رَفْعَهُ وعُلُوَّهُ ... وليس لما يُعليه ذو العرشِ واضِعُ
توخَّى الهُدَى واستَنقَذَتْهُ يَدُ التقى ... من الزيغ إنَّ الزيغَ للمرءِ صارِعُ
ولاذ بآثارِ النبي فحُكمُهُ ... لحكم رسولِ الله في الناس تابِعُ
وعَوَّل في أحكامه وقضائِه ... على ما قَضَى التنزيلُ والحقُّ ناصِعُ
بَطِيءٌ عن الرأي المخوفِ التباسُهُ ... إليه إذا لم يَخش لَبْساً مُسَارِعُ
جَرَتْ بِبحُورِ العلم إذ صار ذِكرُهُ ... لها صَدَراً في العالمين يَنَابِعُ
وأنشا له مُنشِيه من خير مَعْدِنٍ ... خَلائقَ هُنَّ الباهراتُ البَوَارِعُ
تَسَرْبَلَ بالتقوى وليداً وناشئاً ... وخُصَّ بلُبِّ الكهلِ مُذْ هُوَ يافِعُ
/ وهُذِّبَ حتى لم تُشِر بفضيلةٍ ... إذا التُمِسَتْ إلاَّ إليه الأصابِعُ [١١٧]

---

(١) في جميع النسخ (ظنّه)، فأثبته كما ترى.

فمن يَكُ عِلْمُ الشافعي إمامَه ... فمرتَعُهُ في ساحةِ العلم واسِعُ

* * *

سلامٌ على قبرٍ تضمَّن رُوحَه ... وجادت عليه المُدْجِناتُ الهوامِعُ
لقد غَيَّبَتْ أثراؤه جِسْمَ ماجِدٍ ... جليلٍ إذا التفَّتْ عليه المجامِعُ
لئن فجعتنا الحادثاتُ بشخصِه ... وهُنَّ بما حُكِّمْنَ فيه فواجِعُ
فأحكامُهُ فينا بُدُورٌ زَوَاهِرٌ ... وآثارُهُ فينا نجومٌ طوالِعُ

تمَّ والحمد لله على كل حال

وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلَّم كثيراً[1]

---

(١) وقع في نسخة و فقط والمطبوعةِ هنا، بعد قصيدة ابن دريد زيادَةُ خبرين لا صِلَةَ لهما بمناقب الشافعي رضي الله عنه، وإنما هما منقولان من طريقه، ثم زيادةُ قصيدةٍ في ٤٠ بيتاً لأبي القاسم القشيري في التوحيد لله تعالى وما يتصل به، وكلُّها أجنبية عن كتاب «الانتقاء»، فلذا أغفلتُها جميعاً.

وتَبلُغُ هذه الزيادةُ الأجنبيةُ ثلاثَ صفحات، جاءت في صفحة ١١٨ و ١١٩ و ١٢٠، وقد احتسبتُها موجودةً في تعداد رقم صفحات النسخة المطبوعةِ المشارِ إليها، حتى تَبقَى الإحالةُ إلى صفحات الكتاب في طبعته الأولى مستقيمةً صحيحة.

[١٢١] / الجـزء الثالـث

من كتاب الانتقاء في فضائل الثلاثةِ الفقهاءِ
وذكرِ عيونٍ من أخبارهم، للتعريف بأقدارهم
تـأليف
الفقيه أبـي عُمَر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النَّمَرِي
رضي الله عنه
وفيه ذكرُ أبـي حنيفة خاصَّةً رحمةُ اللّٰهِ عليه(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى آله أجمعين.

(١) هكذا جاء هنا في نسخة ك في الورقة ٦٥، وجاء في نسخة و، في الصفحة ٦٦، عقِبَ الشعر الطويل الذي طويتُه، لعدم صلته بالكتاب، ما يلي: (أخبارُ أبـي حنيفة وأصحابِهِ رحمهم الله). وجاء في نهاية هذه النسخة في ص ١٠٨ (تمت أخبارُ أصحابِ أبـي حنيفة رحمهم الله، وبتمامها تمَّ كتابُ الانتقاء في فضائلِ الثلاثةِ الفقهاءِ: مالكٍ والشافعي وأبـي حنيفة رضي الله عنهم).

وجاء هنا في نسخة أ في الورقة ١٠٢، ما يلي: (كَمَلَتْ أخبارُ الشافعي رحمه الله، وأذكرُ في هذا الجزء إن شاء الله بعضَ ما حضرني ذكره من أخبارِ أبـي حنيفة وفضائلِهِ، وذكرِ من أَثْنَى عليه وحَمِدَهُ، ونُبَذاً بِما طُعِنَ عليه...). وجاء في آخر هذه النسخة بعد ذكر ترجمة أبـي يوسف وزُفَر ومحمد بن الحسن، ما يلي: (كَمَلَتْ، وبتمامها تمت أخبارُ أصحاب أبـي حنيفة، وبتمامِها تم كتابُ الانتقاء في فضائلِ الثلاثةِ الفقهاءِ مالك والشافعي وأبـي حنيفة رحمهم الله تعالى).

وأذكُرُ في هذا الجزء إن شاء الله بعضَ ما حَضَرني ذكرُه، من أخبارِ أبـي حنيفة وفضائله، وذكرِ بعضِ من أثنَى عليه وحَمِدَه، ونُـبَذاً مِمّا طُعِنَ فيه عليه، لردِّه بما أصَّله لنفسِهِ في الفقه، وردَّ بذلك كثيراً من أخبارِ الآحاد الثقات إذا لم يكن في كتاب الله أوْ ما أجمعَتْ الأمّة عليه: دليلٌ على ذلك الخبر، وسَمَّاه الخبرَ الشاذ، وطَرَحه.

وكان مع ذلك أيضاً لا يَرى الطاعاتِ وأعمالَ البرّ من الإيمان، فعابه بذلك أهل الحديث، فهذا القولُ يَستوعِبُ معنى ما لَهِجَ به من طَعَنَ عليه من أهلِ الأثر.

وقد أَثنَى عليه قومٌ كثيرٌ لفهمه، وفِطْنَتِه، وحُسنِ قياسه، وورعِه، ومجانبتِهِ السلاطين، فنَذكُرُ في هذا الكتاب عُيوناً من المَعْنَـيَّيْنِ[١] جميعاً إن شاء الله، وهو حسبُنا ونعم الوكيل[٢].

---

(١) كذا في و ك أ، وفي المطبوعة: (المعينين) وهو خطأ، والمراد بالمعنيين: الثناء عليه، والطعنُ فيه.

(٢) وقال المؤلف الحافظ الإمام أبو عمر ابن عبد البر، في كتابه النافع الفريد «جامع بيان العلم وفضله، وما ينبغي في روايته وحَمْله» ٢ :١٤٨ و ٢ :١٠٨٠، في (باب ما جاء في ذم القول في دين الله بالرأي والظن والقياس على غير أصل)، بعدَ أن نَقَل طائفة من أقوال بعضِ المحدِّثين في الغمز بأبـي حنيفة، قال رحمه الله تعالى ما يلي:

«قال أبو عمر: أفرَط أصحابُ الحديث في ذمّ أبـي حنيفة، وتجاوَزُوا الحدَّ في ذلك. والسببُ الموجبُ لذلك عندهم: إدخالُه الرأيَ والقياسَ على الآثار، واعتبارُهما. وأكثَرُ أهل العلم يقولون: إذا صح الأثر، بَطَل القياسُ والنظر.

وكان رَدُّهُ لما رَدَّه من أخبار الآحاد بتأويلٍ محتَمل، وكثيرٌ منه قد تقدَّمه إليه غيرُه، وتابَعَه عليه مِثلُه ممن قال بالرأي.

وجُلُّ ما يُوجَدُ له من ذلك ما كان منه اتّباعاً لأهل بلدِه، كإبراهيم النَّخعي وأصحابِ =

. . . . . .

= ابنِ مسعود، إلاَّ أنه أغرَقَ وأفرَطَ في تنزيلِ النوازل هو وأصحابُه، والجوابِ فيها برأيهم واستحسانِهم، فأتَى منهم في ذلك خلافٌ كثيرٌ للسلف، وشُنَعٌ هي عند مخالفيهم بِدَع.

وما أعلمُ أحداً من أهل العلم إلاَّ وله تأويلٌ في آية، أو مذهبٌ في سُنَّة، رَدَّ من أجلِ ذلك المذهبِ سُنةً أخرى بتأويلٍ سائغ أو ادِّعَاءِ نَسْخ، إلاَّ أنَّ لأبـي حنيفة من ذلك كثيراً، وهو يُوجد لغيره قليل.

وقد ذكر يحيى بنُ سَلاَّم، قال: سمعتُ عبد الله بن غانم، في مجلس إبراهيم بن الأغلب، يُحدِّث عن الليث بن سَعْد أنه قال: أَحصَيتُ على مالكِ بن أنس سبعين مسألةً، كلُّها مخالِفةٌ لسنةِ النبي صلى الله عليه وسلم، مما قال مالِكٌ فيها برأيه، ولقد كتبتُ إليه أعظُهُ في ذلك.

قال أبو عمر: ليس أحدٌ من علماء الأمةِ يُثبتُ حديثاً عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يَردُّه، دون ادِّعاءِ نَسْخٍ عليه بأثرٍ مثلِهِ، أو بإجماعٍ، أو بعَمَلٍ يجبُ على أصلِهِ الانقيادُ إليه، أو طعنٍ في سندِه. ولو فَعَل ذلك أحدٌ سَقَطَتْ عدالتُه فضلاً عن أن يُتَّخَذَ إماماً، ولَزِمَه اسم الفِسق، ولقد عافاهم الله عز وجل من ذلك.

ونَقَموا أيضاً على أبـي حنيفة الإرجاءَ. ومن أهل العلم من يُنسَبُ إلى الإرجاء كثير، لم يُعْنَ أحدٌ بنقلِ قَبِيح ما قيل فيه، كما عُنُوا بذلك في أبـي حنيفة، لإمامته. وكان أيضاً مع هذا يُحسَدُ ويُنْسَبُ إليه ما ليس فيه، ويُختَلَق عليه ما لا يَليقُ به. وقد أثنى عليه جماعةٌ من العلماء وفضَّلوه.

ولعلنا إن وجَدْنا نَشْطَةً أن نَجمعَ من فضائِله، وفضائل مالك أيضاً والشافعي، والثوري، والأوزاعي: كتاباً أمَّلْنا جَمْعَه قديماً، في أخبارِ أئمةِ الأمصار إن شاء الله.

ثم أورد الحافظ ابنُ عبد البر جملةً من أقوالِ العلماء، فيها ثناؤهم على أبـي حنيفة، ثم قال عَقِبَ ذلك:

«قال أبو عمر: الذين رَوَوْا عن أبـي حنيفة، ووَثَّقُوه، وأثنوا عليه: أكثَرُ من الذين تكلَّموا فيه. والذين تكلَّموا فيه من أهلِ الحديث أكثَرُ ما عابوا عليه: الإغراقُ في الرأي والقياسِ والإرجاء. =

[١٢٢] ٤٩ ـ / باب ذكر مولد أبي حنيفة ونسبه وسنه رحمه الله:

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال قاسم بن أصبغ، قال: نا أبو بكر ابن أبي خيثمة أحمد بن زهير، قال: سمعتُ أبي يقول: أبو حنيفة: النُّعمانُ بن ثابت.

قال أبو بكر: وسمعتُ محمد بن يزيد يقول: أبو حنيفة مَولَى بني تَيْم الله بن ثعلبة.

قال أحمد بن زهير وأخبرنا المدائني قال: أبو حنيفة النعمانُ بن ثابت مولىً لبني تَيْم الله بن ثعلبة.

وحدثنا أبو العَاصِي[1] حَكَم بن مُنْذر بن سعيد بن عبد الله رحمه الله،

= وكان يقال: يُستدل على نباهةِ الرجل من الماضين، بتبايُنِ الناس فيه، قالوا: ألا ترى إلى علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أنه هلك فيه فئتانِ: محبٌّ أفرَطَ، ومبغضٌ فَرَّط. وهذه صفةُ أهل النباهة، ومن بَلَغ في الدين والفضل الغايةَ. والله أعلم».

ثم قال ابنُ عبد البر في (باب حُكم قولِ بعضِ العلماءِ بعضِهم في بعض) ٢: ١٥٢ و ١٦٢: «وقولُ الأئمةِ الجِلَّةِ الثقاتِ السادةِ بعضِهم في بعض: مما يجبُ أن لا يُلتَفَت فيهِم إليه، ولا يُعَرَّجَ عليه. ومن لم يَحفظَ من أخبارِهم إلاَّ ما بَدَر من بعضِهم في بعض، على الحَسدِ والهَفَوات، والغضبِ والشَّهَوات، دُونَ أن يُعنَى بفضائلهم، ويَروِيَ مناقبَهم: حُرِمَ التوفيقَ، ودَخَلَ في الغيبةِ، وحاد عن الطريق. جَعَلَنا الله وإياك ممن يَستمعُ القولَ فيتَّبعُ أحسَنَه». انتهى مصححاً ما فيه من الأخطاء المطبعية.

(١) هكذا في نسخة و والمطبوعة (أبو العَاصِي)، وهو الصواب، وفي نسختي ك أ (أبو القاضي) وهو تحريف. وشاع في تراجم الأندلسيين تكنية من اسمُه (الحكم...) بكنية (أبو العَاصِي)، كما سأشير إليه في آخر الترجمة.

وحكمُ بنُ مُنذِر هذا ترجم له العلامة ابنُ بَشْكُوال في كتابه «الصِّلَة» ١: ١٤٨، فقال: «حكمُ بنُ منذر بن سعيد بن عبد الله، من أهل قرطبة، يكنى أبا العَاصِي، وهو =

قال: أنا أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف المكي الصيدلاني بمكة رحمه الله[١]، قال نا أبو علي عبد الله بن أبـي رجاء، قال: نا أبو زُرعة

= ولَدُ قاضي الجماعة منذر بن سعيد. روى عن أبيه، وعن أبـي علي البغدادي ــ أي أبـي علي القالي ــ، وغيرِهما، ورحل إلى المشرق، وأَخَذ بمكة عن أبـي يعقوب بن الدَّخيل وغيرِه. روى عنه أبو عُمَر بن عبد البر، وأبو عُمَر بن سُمَيق، والبشكلاوي، وغيرُهم. كان من أهل المعرفة والذكاء، متقدَ الذهن، طَوْدَ علم في الأدب لا يجارى، سكن طُلَيْطِلَة مدةً، توفي بمدينةِ سالم في نحو سنة عشرين وأربع مئة». انتهى.

وترجم الشيخ ابن بَشْكُوال في كتابه هذا لمن اسمُه (حَكَم)، فكانوا خمسة ــ ومنهم حَكَمُ بن منذر ــ كلُّهم يكنون: أبا العَاصِي، فقد عُرفت هذه الكنية مع هذا الاسم مقترنة به، فكلُّ حَكَمٍ عندهم: أبو العاصي أو أبو العاص. كما يكنى كلُّ عُمَر: أبا حفص، وكل يوسف: أبا المحاسن، وقد يشذُّ هذا أحياناً.

(١) هو الحافظ المحدِّثُ المشهور بابن الدَّخِيل، ترجم له تقي الدين الفاسي رحمه الله تعالى، في «العقد الثمين في تاريخ البلد الأمين» ــ مكة المكرمة ــ ٧: ٤٨٢، ووقع في ترجمته المطبوعة تبعاً للأصل المخطوط المطبوع عنه سَقْطُ كلمات، فقال:

«يوسف بن أحمد بن يوسف بن الدَّخِيل الصيدلاني، أبو يعقوب المكي، رَوَى عن أبـي جعفر العُقَيلي كتابه في «الضعفاء»، ورواه عنه . . .، وروى عنه أبو عبد الله محمد بن أحمد القزويني . . .، توفي بمكة سنة ثمانٍ وثمانين وثلاث مئة». انتهى.

ووصفه الذهبـي في «تذكرة الحفاظ» ٣: ١٠٢٠ بمُسنِد مكة، وفي «سير أعلام النبلاء» ١٧: ٢٧ بمحدِّث مكة.

وقال في ترجمته في «تاريخ الإسلام» في وفيات سنة ٣٨٨ إنه صَنَّف كتاب «سيرة أبـي حنيفة».

وقال شيخنا الكوثري في «التأنيب» ص ٣٣ و «فقه أهل العراق» ص ٥٣ و ٨٣ ما ملخصه: «أَلَّفَ أبو يعقوب يوسفُ بن أحمد الصيدلاني المكي الحافظ، المعروفُ بابن الدَّخِيل المصري، صاحبُ العُقَيلي ورَاوِيَتُهُ، المتوفى سنة ٣٨٨، كتاباً في مناقب =

الدمشقي، قال: سمعتُ أبا نُعَيم الفَضْل بن دُكَيْن يقول: وُلِد أبو حنيفة سنة ثمانين، وتُوفي سنة خمسين ومئة.

ونا خلف بن قاسم رحمه الله قراءةً مني عليه، قال: نا أبو الميمون عبد الرحمن بن عمر بن راشد بدمشق، قال: نا أبو زرعة عبد الرحمن بن عمرو بن صفوان الدمشقي، قال: سمعت أبا نعيم فذكره سواء.

ونا حكم بن المنذر بن سعيد رحمه الله، قال: نا يوسف بن أحمد بن يوسف، قال: نا محمد بن علي بن سهل المروزي، قال: نا النضر بن محمد بن سَيَّار السِّيناني، قال: نا يحيى بن نَصْر بن حاجب، قال: كان مَولِدُ

= أبي حنيفة، رَدّاً على العُقَيلي في تهجمه على أبي حنيفة.

فسَمِعَهُ حَكَمُ بن المُنْذِر من ابن الدَّخِيل بمكة، وسَمِعَه منه ابنُ عبد البر، فساقَ غالبَ ما فيه من المناقب في ترجمةِ أبي حنيفة من «الانتقاء».

وإنما حَمَل ابنَ الدخيل على تأليفِ ذلك الكتاب، وتسمِيعِه لمن يتردد إليه في العلم: تورُّعُه عن حَمْلِ تَبِعَةِ ما كتبه العُقَيلي في ترجمة أبي حنيفة، في كتاب «الضعفاء» له، الذي كان ابنُ الدخيل انفرد بروايته عن العقيلي.

وابن الدخيل ليس من أهل مذهبه، حتى يُظَنَّ به أنه تحيَّز له، وقد ذَكَر في جملةِ من أثنى على أبي حنيفة ــ ثم ساق الكوثري أسماءَ من ذكرهم ابنُ عبد البر هنا في هذا الباب والباب الذي يليه ــ .

وليس ابن عبد البر، ولا الحكم بن المنذر، ولا ابن الدخيل الصيدلاني ممن يُرْمَوْن بروايةِ غيرِ المحفوظ في مناقب أبي حنيفة بوسيلة من الوسائل. وأحوالُهم في الأمانة والحفظ معروفة، وليسوا من أهل مذهبه حتى يتوهم فيهم الانحياز له». انتهى.

و (الدَّخِيل) بفتح الدال المهملة وكسر الخاء المعجمة بوزن أمير، كما ضبطه ابن ماكولا في «الإكمال» ٣:٣١٦، وابن حجر في «تبصير المنتبه» ٢:٥٥٩، والزبيدي في «تاج العروس» ٧:٣٣١.

النعمانِ بن ثابتٍ أبـي حنيفة في نَسَا، وكان أبوه عبداً مملوكاً لرجل من ربيعة من بني تَيْم الله بن ثعلبة، من فَخِذٍ يقال لهم: بنو قُفْل، وكان جَمَّالاً لعبد الله بن قُفْل[1].

---

(١) جملةُ (وكان جَمَّالاً لعبد الله بن قُفْل) في نسختي أ و. وليست في ك. وقد رَدَّ هذا القولَ غيرُ واحد من العلماء، وذكروا أنَّ جَدَّ أبـي حنيفة كان من الأحرار، وأنه ما وقع عليهم رِقٌّ قط، وتعرَّضُوا لنقد مثل هذه الرواية، وبيَّنوا ما فيها من ضعف.

قال الإمام الحافظ البدر العيني في تاريخه الكبير: «عِقد الجُمَان في تاريخ أهل الزمان»، في ترجمة أبـي حنيفة، بعد أنَ ذَكَر هذا القولَ ونحوَه: «وقال إسماعيل بن حماد بن أبـي حنيفة: نحن من أبناء فارس الأحرار، واللَّهِ ما وقع علينا رِقٌّ قط. قلتُ: هذا أصح الأقاويل، لأن إسماعيل أعلَمُ بنَسَبِه ونَسَب جدِّه من غَيرِه». انتهى.

وأقولُ: على فَرْض صحة هذه الرواية ــ وأمثالِها ــ، وأنها في أعلى درجات الصحة من الثبوت، فما يَضيرُ أبا حنيفة من ذلك؟ بل هذا يَزيدُه رِفعة وشَرَفاً وسُمُوّاً ــ إن صح ــ، وذلك يُعرِّفُنا بأن الإسلامَ رَفَع بالعلم قَدْرَ ابن العبد المملوك، فوقَ الحُكَّام والملوك، وجعل ــ بالعِلم ــ الموالِيَ تَفْضُل السادةَ الأحرار.

قال الإمام الموفَّقُ المكي في «مناقب أبـي حنيفة» ١: ١١ ــ ١٣، بعد ما أورد مثلَ هذه الروايات: «فلو صحَّ هذا فاعلَمْ أن التقوى أعلى الأنساب، وأقوى أسبابِ الثواب، قال الله تعالى: ﴿إن أكرمَكم عند الله أتقاكم﴾، ولهذا قرَّبَ رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالاً الحبَشِيَّ، وبعَّدَ عمَّه أبا لهبِ القرشي، ومما قلتُه:

إلـى التُّقَـى فـانتسِـبْ إن كنـتَ منتسِباً ... فليس يُجدِيك يوماً خالصُ النَّسَبِ
بـلالٌ الحبشـيُّ العَبْـدُ فـاق تُقَـىً ... أحـرارَ صِيْـدِ قـريـش صفـوةَ العَـرَبِ
غَـدَا أبـو لَهَـب يُـرمَـى إلـى لَهَـبِ ... فيـه غَـدَتْ حَطَبـاً حَمَّـالـةُ الحَطَـبِ

وقد حاز أبو حنيفة شَرَف التقوى، على ما نبيِّنُه في (باب تنزهه وتقواه). ومما يلائم ما تقدم ما جاء عن عثمان بن عطاءٍ، عن أبيه ــ عطاءِ الخُرَاساني ــ قال: دخلتُ على هشام بن عبد الملك بالرُّصَافَة، فقال: يا عطاء، هل لك عِلمٌ بعلماء الأمصار؟ =

. . . . . .

= قلتُ: بلى يا أمير المؤمنين.

فقال: فمن فقيه أهل المدينة؟ قلت: نافع مولى ابن عمر، فقال: فمن فقيه أهل مكة؟ قلت: عطاء بن أبـي رَبَاح، قال: مولىً أم عربـي؟ قلت: لا بل مولىً.

قال: فمن فقيه أهل اليمن؟ قلت: طاووس بن كيسان، قال: مولىً أم عربـي؟ قلت: لا بل مولى. قال: فمن فقيه أهل اليمامة؟ قلت: يحيـى بن أبـي كثير، قال: مولى أم عربـي؟ قلت: لا بل مولى.

قال: فمن فقيه أهل الشام؟ قلت: مكحول، قال: مولى أم عربـي؟ قلت: لا بل مولى. قال: فمن فقيه أهل الجزيرة؟ قلت: ميمون بن مِهران، قال: مولىً أم عربـي؟ قلت: لا بل مولى.

قال: فمن فقيه أهل خراسان؟ قلت: الضحاك بن مُزاحِم، قال: مولى أم عربـي؟ قلت: لا بل مولى، قال: فمن فقيه أهل البصرة؟ قلت: الحسَنُ وابنُ سِيرين، قال: مولَيَان أم عربيان؟ قلت: لا بل مَوْلَيان.

قال: فمن فقيه أهل الكوفة؟ قلت: إبراهيم النخعي، قال: مولىً أم عربـي؟ قلت لا بل عربـى، قال: كادت تَخرُجُ نَفْسِي ولا تقولُ: واحدٌ عربـيّ». انتهى كلام الموفق المكي. وعطاءٌ وابنُهُ ضعيفان.

وقد رُويت هذه الواقعة من طريق الزهري بنحو هذا اللفظ، وأنها وقعت له مع عبد الملك بن مروان، ساقها الحاكم النيسابوري في كتابه «معرفة علوم الحديث» ص ١٩٨، في (النوع ٤٣)، وأوردها الحافظ ابن الصلاح عن الزهري أيضاً، في «مقدمة علوم الحديث» ص ٣٦٠ في (النوع ٦٤). وهذا سياقُ أوّلها لبيان مغايرته لما هنا:

«قال محمد بن مسلم بن شِهاب الزهري: قَدِمت على عبدِ الملكِ بن مروان، فقال لي: من أين قَدِمَت يا زهرّي؟ قلتُ: من مكة...». انتهى.

ويُعَلِّلُ الإمام محمد أبو زهرة سبَبَ انتشارِ العلم في الموالي، فيذكُرُ في كتابه (أبو حنيفة) ص ٢٠: «أنَّ الصحابةَ استكثروا من الموالي، فكان هؤلاء الموالي ملازمين لهم، يُصاحبونهم في غُدُوِّهم ورَوَاحِهم، فيأخذون عنهم ما عَرَفوا عن رسول الله صلى الله =

ووُلِد أبو حنيفة رحمه الله بالكوفة، ومات ببغداد ليلةَ النصف من شعبان سنة / خمسين ومئة رحمه الله. [١٢٣]

نا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا أحمد بن زهير، قال: نا محمد بن يزيد الرفاعي، قال: سمعت عَمِّي كثيرَ بن محمد يقول: سمعتُ رجلاً من بني قُفْل، من خِيار بني تَيْم الله يقولُ لأبـي حنيفة: أنت مولاي، قال: أنا واللَّهِ أشرَفُ لك منك لي[١].

ونا حَكَمُ بن منذر رحمه الله، قال: نا يوسف بن أحمد، قال: نا أحمد بن صخر الفارسي وأبو سعيد بنُ الأعرابـي، قالا: سمعنا عبد الله بن أبـي الدنيا، قال: نا محمد بن سعد، عن الواقدي، قال: أبو حنيفة النعمانُ بن ثابت التيميُّ مَولىً لهم.

= عليه وسلم، حتى إذا انتهى عصرُ الصحابة كان أولئك الموالي حَمَلَة العلم للعَصْرِ الذي يليه، ولذلك كان أكثرُ عُلَماءِ التابعين منهم.

وأنَّ أولئك الموالي ينتسبون إلى أُممٍ عريقةٍ ذاتِ ثقافاتٍ وعِلم، فكان لهذا تأثيرٌ في تكوين أفكارهم، وتوجيهِ أذهانهم، بل مُعْتَقَداتِهم أحياناً، فكان النُّزوعُ إلى العِلم فيهم يُقارِبُ الجِبِلَّةَ والطبيعة.

وأن العرب لم يكونوا أهلَ صناعات، والعِلْمُ إذا تفرَّغَ له الإنسانُ صار كأنه صِناعةٌ له، والعرَبُ أبعَدُ الناس عن الصناعاتِ، فصارَتْ العُلومُ لذلك حَضَرِيَّةً، وبَعُدَ عنها العرب، والحَضَرُ لذلك العَهْدِ: العَجَمُ، أو من في معناهم من الموالي وأهلِ الحواضر».

(١) قال الشيخ الإمام محمد أبو زهرة رحمه الله تعالى، في كتابه (أبو حنيفة) ص ١٦ ـ ١٧، عند ذكر هذا القول: «ولقد كان أبو حنيفة رحمه الله تعالى يُحِسُّ بذلك الشَّرَف النَّفْسي ـ شَرَفِ المواهبِ والنَّفْسِ والعقل والتقى، وذلك هو الشرف ـ في وقتٍ سادت فيه اللَّجاجَةُ بالشرف النَّسَبـي، فلم يكن ممن ذَلَّتْ نفوسُهم، ولم تكن نَفْسُه نَفْسَ عبد، بل كانت نفسَ حُرٍّ أصيل».

وحدثنا حكَمُ بنُ منذر، قال: نا يوسف بن أحمد، قال: نا جعفر بن إدريس المقرىء الحذَّاء، قال: نا إدريس بن عبد الكريم الحذاء، قال: سمعت أبا نُعَيم يقول: النعمانُ بن ثابت بن زُوْطَى أبو حنيفة مَولىً لبني بكر بن وائل.

ونا حكَمُ بن منذر، قال: نا يوسف بن أحمد، قال: سمعت أبا سعيد بن الأعرابي يقول، سمعتُ عبد الرحمن بن الفضل يقول، سمعتُ البخاريّ يقول: أبو حنيفة النعمانُ بن ثابت الكوفي مَولىً لبني تَيْم الله بن ثعلبة، قال أبو نعيم: مات سنة خمسين ومئة.

قال أبو يعقوب يوسف بن أحمد بن يوسف، نا أحمد بن الحسن الحافظ، قال: سمعت أحمد بن محمد البِرْتِي القاضي يقول، سمعت أبا نُعَيم الفَضْل بن دُكَيْن يقول: وُلِدَ أبو حنيفة سنة ثمانين، ومات سنة خمسين ومئة، عاش سبعين سنة. قال أبو نعيم: وكان حَسَنَ الوجه، حسَنَ اللِّحْيَةِ، حسَنَ الثياب.

قال أبو يعقوب وسمعتُ القاضيَ أبا الحُسَين أحمد بن محمد النيسابوري يُملي، قال: وأمّا أبو حنيفة فلا اختلافَ في مولده أنه وُلِدَ سنة ثمانين من الهجرة، ومات ليلة النصف من شعبان سنة خمسين ومئة[1].

---

(١) في هذا القول نظر، فقد وُجِدَ الاختلافُ في مولده، فقيل سنة ٦١، وقيل سنة ٧٠، وقيل سنة ٨٠، وهو الذي عليه الأكثر.

٥٠ ــ / بابُ ذِكرِ ما انتَهى إلينا [١٢٤]

من ثناءِ العلماء على أبـي حنيفة وتفضيلِهم له:

١ ــ أبو جعفر محمد بن علي بن الحُسَين(١)

حدثنا حكم بن منذر رحمه الله، قال: نا أبو يعقوب يوسف بن أحمد، قال: نا أبو العباس محمد بن الحُسَين الفَارِضُ(٢)، قال: نا علي بن عبد العزيز، قال: نا أبو إسحاق الطالَقَاني(٣)، قال: نا عمر بن هارون، عن أبـي حمزة الثُّمَالي، قال: كنا عند أبـي جعفر محمد بن علي، فدخل عليه أبو حنيفة، فسأله عن مسائلَ فأجابه محمد بن علي، ثم خَرَج أبو حنيفة، فقال لنا أبو جعفر: ما أَحسَنَ هَدْيَه وسَمْتَهُ، وما أكثَرَ فِقهَه.

---

(١) هو الإمام الباقر، ترجم له الحافظ الذهبـي في «تذكرة الحفاظ» ١: ١٢٤، فقال في ترجمته: «أبو جعفر الباقر، الإمام الثَّبْتُ الهاشمي العلوي المدني، أحد الأعلام. اشتهر بالباقر من قولهم: بَقَر العلمَ يعني شَقَّه فعَلِمَ أصلَه وَخَفِيّه». انتهى. ولد سنة ٥٦، وتوفي سنة ١١٤، وقيل ١١٧ أو ١١٨. وله ترجمة مطوّلة في كتب رجال الستة، فقد رَوَى له (الجماعة) في كتبهم.

(٢) جاء هذا الاسمُ بلفظ (أبو العباس محمد بن الحُسَين الفَارِضُ) هنا وفي التراجم الثلاث الآتية برقم ٦ و ٧ و ٢٠، واضطربت فيه النسخ الثلاث اضطراباً كثيراً، فجاء في نسخة ك مرةً (الحَسَن) ثم ثلاث مرات (الحُسَين). وجاء في نسخة و والمطبوعة مرةً (الحَسَن) ثم مرتين (الحُسَين) ثم مرةً (الحَسَن)، ولم يَرِد في نسخة أ في الموضع الأول، وورد في الموضع الثاني (الحُسَين)، ثم في الموضعين بعدُ (الحَسَن).

ولم أستطع بما عندي من الكتب: الجزمَ بتصويب أحدِهما وتخطئة الآخر جزماً، فأثبتُّه (الحُسَين) ترجيحاً ونبَّهتُ، إلى أن أقفَ أو يُرشدني بعض الفضلاء إلى أن الصواب فيه (الحَسَن)، والله ولي التوفيق.

(٣) هكذا في ك، وهو الصواب، ووقع في باقي النسخ (الطائفي)!

قال أبو يعقوب: ومن رواية أبـي حنيفة عنه ما حدثنا أبو الحسن النعمان بن محمد، قال: نا محمد بن عيسى، قال: نا داود بن رُشَيْد، قال: نا يحيـى بن سعيد الأموي، عن أبـي حنيفة، أنَّ أبا جعفر محمد بن علي حدَّثه، أن علياً دَخَل على عُمَر وهو مُسجًّىً عليه بثوب، فقال: ما من أحدٍ أحبَّ إليّ أن ألقَى الله بصحيفتِه من هذا المسجَّى بردائِه.

٢ ــ حَمَّادُ بنُ أبـي سليمان(١)

قال أبو يعقوب يوسف بن أحمد، نا أبو الحسين القاضي أحمد بن محمد النيسابوري، قال: نا محمد بن يزيد، قال: نا عبد الله بن حماد بن أبـي حنيفة، قال: أنا حمادُ بنُ أبـي حنيفة، عن أبيه، قال: سأل أبـي حمادَ بنَ أبـي سليمان عن مسألةٍ من الطلاق، فأجابه، فجعَلَ أبو حنيفة يُنازعُه

[١٢٥] في المسألة / حتى سكت حماد، فلما قام أبو حنيفة قال حماد: هذا مع فقهه يُحيـي الليلَ ويقُومُه.

قال: ونا أحمد بن مُطَرِّف القاضي، قال: نا عبد الله بن محمد الفقيه، قال: سمعت الحسن بن مطيع يقول: أني إسماعيلُ بن هشام، قال: كنتُ عند حماد بن أبـي سليمان، فأقبل أبو حنيفة، فلم يزل يُكلِّمُه في مسألة حتى احمَرَّ وجهُهُ، فلما قام قال حماد: هذا على ما تَرى منه يقومُ الليلَ كلَّه ويُحييه.

قلتُ: فما كانت المسألة؟ قال: في رجلٍ حَلَفَ إن تزوَّج امرأةً من أهل الدنيا فهي طالقٌ إلاَّ فلانة، قال: يَترُكُ النكاحَ، لأنه وَقَّتَ، قال أبو حنيفة:

---

(١) الكوفي، أَخَذَ عن أبـي حنيفة وهو من شيوخه، كما في «عقود الجمان» للحافظ الصالحي الدمشقي الشافعي ص ١٠٨.

فإن قال بعدَ ذلك: إن تزوَّجتُ فلانة فهي طالق، قال: يَتزوَّجُ الآن ما شاء، لأنه حرَّم على نفسه النساء، فقال أبو حنيفة: سبحان الله! إذا وسَّع ضيَّـقتَ، وإذا ضيَّق وسَّعتَ.

٣ ــ مِسْعَر بن كِدَام[١]

قال أبو يعقوب: نا أبو محمد عبد الرحمن بن عبد الله المقرىء، قال: نا محمد بن إسحاق بن سَبُّوْيَهْ، قال: نا عبيد الله بن موسى، قال: سمعتُ مِسعَرَ بن كِدام يقول: رحم الله أبا حنيفة إنْ كان لفقيهاً عالماً.

٤ ــ أيوب السَّخْتِياني[٢]

قال أبو يعقوب: نا أبو حفص عمر بن شُجاع الحَلْواني، قال: نا علي بن عبد العزيز، قال: نا عارِم، قال: سمعت حماد بن زيد يقول: أردتُ الحجَّ، فأتيتُ أيوبَ أُودِّعُه، فقال: بلغني أنَّ فقيهَ أهلِ الكوفة أبا حنيفة يُريد الحج، فإذا لقيته فأقرِئهُ مني السلام.

/ ٥ ــ الأعـمـش[٣] [١٢٦]

قال أبو يعقوب: نا محمد بن أحمد بن عَزَّة المَوْصِلي، قال: نا أبو جعفر بن أبـي المثنى، قال: سمعت محمد بن عُبَيد الطَّنافِسي يقول: خَرَجَ الأعمشُ يريد الحجَّ، فلما صار بالحِيرة، قال لعلي بن مُسْهِر: اذهَبْ إلى أبـي حنيفة حتى يَكتُبَ لنا المناسك.

---

(١) الكوفي، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٤٥.

(٢) البصري، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، مع أنّه أكبرُ منه، كما في «عقود الجمان» ص ١٠١.

(٣) هو: سليمان بن مِهْران، الكوفي. من شيوخ أبـي حنيفة، كما في «عقود الجمان» ص ٧٣. ومع هذا قد أخذ عنه. كما في هذا الخبر التالي.

قال: وحدثنا العباس بن محمد البزار، قال: نا محمد بن عُبَيد بن غَنَّام، قال: نا محمد بن عبد الله بن نُمَير، قال: سمعتُ أبـي يقول، سمعتُ الأعمش يقول: وسُئِل عن مسألة، فقال: إنما يُحسِنُ الجوابَ في هذا ومثلِه النعمانُ بنُ ثابت الخزَّاز، أُراه بُورِكَ له في عِلمِه.

٦ ــ شُعْبَة بن الحَجَّاج(١)

قال أبو يعقوب: حدثنا أبو مروان عبد الملك بن بَحْر الجَلاّب وأبو العباس محمدُ بن الحسين الفارض، قالا: نا محمد بن إسماعيل الصائغ، قال: سمعت شَبَابَة بن سَوَّار يقول: كان شُعبةُ حسنَ الرأي في أبـي حنيفة، وكان يَستنشدني أبياتَ مُساوِرِ الورَّاق:

إذا ما الناسُ يوماً قايَسُونا ... بـآبِـدةٍ مـن الفُتْيـا طَـرِيفَـهْ
رمينـاهــم بِمقيـاسٍ مصيـبٍ ... صَلِيبٍ من طِراز أبـي حنيفهْ
إذا سَمِـعَ الفقيـهُ بـه وَعَـاه ... وأثبتَـهُ بحِبـرٍ فـي صحيفـهْ

قال: وحدثنا إسحاق بن محمد الحلبـي(٢)، قال: نا سليمان بن سيف(٣)، قال: نا عبد الصمد بن عبد الوارث، قال: كنا عند شعبة بن الحجاج، فقيل له: مات أبو حنيفة، فقال شعبة: لقد ذَهَبَ معه فقهُ الكوفة،
[١٢٧] تفضَّل الله علينا وعليه / برحمته.

---

(١) الواسطي ثم البصري، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١١٨.

(٢) هكذا في أ، وهو الصواب، وفي ك و والمطبوعة (إسحاق بن أحمد)، وأحمد اسم جده، كما في «تهذيب الكمال» ١١ : ٤٥١ في ترجمة (سليمان بن سيف).

(٣) في أ فقط (سليمان بن أحمد يوسف) وهو تحريف.

قال: ونا أحمد بن الحسن الحافظ، قال: نا عبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدَّوْرَقي، قال: سُئل يحيى بنُ معين وأنا أسمع، عن أبـي حنيفة، فقال: ثقةٌ ما سَمِعتُ أحداً ضَعَّفه، هذا شعبةُ بن الحجاج يَكتُبُ إليه أن يُحدِّث، ويأمُرُهُ، وشعبةُ شعبةُ.

٧ ــ سفيـان الثـوري[١]

قال أبو يعقوب، حدثنا محمد بن الحُسَين الفارض، قال: نا علي بن عبد العزيز، قال: نا إسماعيل بن إسحاق الطالَقَاني، قال: نا الحسين بن واقد، قال: وقعَتْ مسألة بمَرْوَ، فلم أجد أحداً يَعرفُها، فجئت إلى العراق فسألتُ عنها سفيانَ الثوري، فقال لي: يا حسينُ، لا أعرفُها بعدَ أن أطرقَ ساعةً، فقلتُ له أنت تقول: لا أعرفُها وأنت إمام، فقال: أقولُ كما قال ابنُ عمر، سُئِلَ عن شيء لم يَدْرِهِ فقال: لا أدري.

قال: فأتيتُ أبا حنيفة فسألته عنها، فأفتاني فيها، فذكرتُ ذلك لسفيان، فقال: كيف قال لك فيها؟ قلتُ قال فيها: كذا وكذا، فسكَتَ ساعةً، ثم قال: يا حُسين، هو على ما قال لك أبو حنيفة.

نا علي بن محمد الكوفي المعروف بابن أبـي قُرَاد، قال: نا عبد الله بن سعيد الأشج، قال: نا أبو خالد الأحمر، قال: قال رجل لسفيان الثوري: قال أبو حنيفة في هذه المسألة كذا وكذا، قال: انتَهَى إلى ما سَمِـعَ.

قال: ونا أبو محمد موسى بن محمد المُرِّي، قال: نا محمد بن عيسى البَيَاضي، قال: نا نصر بن علي الجَهْضَمِي، قال: سمعت عبد الله بن داود

---

(١) الكوفي، سمع من الإمام أبـي حنيفة، وسمع الإمام أبو حنيفة منه، كما في «عقود الجمان» ص ١١٥.

الخُرَيْبِـي[١] يقول: كنتُ عند سفيان الثوري، فسأله رجل عن مسألة من مسائل الحج، فأجابه، فقال له الرجل: إنَّ أبا حنيفة قال فيها كذا، فقال: هو
[١٢٨] / كما قال أبو حنيفة ومن يقول غيرَ هذا؟

نا أبو علي الأسيوطي، قال: نا أحمد بن محمد بن سلامة، قال: نا أحمد بن أبـي عمران، قال: نا محمد بن شجاع، قال: سمعت الحسن بن أبـي مالك يقول، سمعتُ أبا يوسف يقول: سفيانُ الثوريُّ أكثَرُ متابعةً لأبـي حنيفة مني.

٨ ــ المُغِيرة بن مِقْسَم الضَّبِّـي[٢]

قال: ونا جَدِّي رحمه الله، قال: نا أبو الحسن بن مُبَشِّر بواسط، قال: نا يوسف بن موسى، قال: نا جرير بن عبد الحميد، قال: قال لي مُغيرة: يا جريرُ، ألا تأتي أبا حنيفة.

٩ ــ الحسن بن صالح بن حَيّ[٣]

قال أبو يعقوب: حدثنا إسحاق بن أحمد الحلبـي[٤]، قال: نا سليمان بن سَيْف[٥]، ونا أبو محمد بن المقرىء، قال: نا أحمد بن يحيـى،

---

(١) قوله: (الخريبـي) وقع في المطبوعة مصحفاً إلى (الحرمى)، ووقع فيه التصحيف في ك أ و أيضاً.

(٢) الكوفي، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٤٧ .

(٣) الكوفي، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٠٦ .

(٤) هو إسحاق بن محمد بن أحمد بن يزيد الحلبـي، كما في «تهذيب الكمال» ١١ : ٤٥١، ذكره في الرواة عن (سليمان بن سيف).

(٥) هكذا في ك، وهو الصواب، وفي سائر النسخ (سليمان بن يوسف) وهو تحريف.

قالا: نا يحيى بن آدم، قال: سمعتُ الحسنَ بنَ صالح يقول: كان النعمان بن ثابت فَهِماً عالماً مُتثبِّتاً في علمه، إذا صَحَّ عنده الخبرُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يَعْدُه إلى غيرِه.

١٠ ـ سفيان بن عيينة[١]

قال: وأنا أبو العباس الفارض، قال: نا محمد بن إسماعيل، قال: نا سويد بن سعيد الأنباري، قال: سمعتُ سفيان بن عيينة يقول: أوَّلُ من أَقعَدَني للحديث بالكوفة أبو حنيفة، أقعدني في الجامع، وقال: هذا أقعَدُ الناسِ بحديثِ عَمْرو بن دينار فحدَّثتُهم.

قال: ونا أبو الحسن مصعب بن إسماعيل المَصِّيصِيُّ وَرَّاقُ علي بن عبد العزيز، قال: نا علي بن عبد العزيز، قال: نا إسحاق بن أبي / إسرائيل، قال: سمعتُ سفيان بن عيينة يقول: أتينا سعيدَ بن أبي عَرُوبة [١٢٩] يوماً، فقال: إنه أتتني هديَّةٌ من عند أبي حنيفة، أو قال: هدايا وَجَّهَ بها إليَّ أبو حنيفة، أفنَجعلُ لك فيها حظاً؟ قال: فقلتُ: متَّعك الله بنفسِك، وجَزَى المُهدِيَ إليك عما أهداه إليك خيراً.

قال: ونا أبو بكر بن عثمان بن محمد الصَّدَفي، قال: نا عثمان بن أحمد الكرخي بطَرَسُوس، قال: نا حامد بن يحيى البلخي، قال: كنتُ عند سفيان بن عيينة، فجاءه رجل فسأل عن مسألة، قال: إني بِعتُ متاعاً إلى الموسم، وأنا أريد أن أَخرُجَ، فيقولَ لي الرجلُ: ضَعْ عني وأُعجِّلُ لك ما لَكَ، فقال سفيان: قال الفقيهُ أبو حنيفة: إذا بِعتَ بالدراهم فخذ الدنانير، وإذا بِعتَ بالدنانير فخذ الدراهم.

---

(١) الكوفي ثم المكي، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١١٥.

قال: ونا أبو الحسن محمد بن الحسن الطوسي، وأبو محمد بن المقرىء، قالا: نا محمد بن إدريس بن عُمَر وَرَّاق الحُمَيدي، قال: نا الحُمَيدي، قال: نا سفيان بن عيينة، قال: مُسَاوِرٌ الورَّاق وكان رجلاً صالحاً، في أبـي حنيفة، وكان له فيه رأي:

إذا ما الناسُ يوماً قايَسُونا ... بمُعضِلـةٍ مـن الفُتيَـا لطيفـهْ
رَمَيْنَـاهـم بمِقيـاسٍ مُصِيـبٍ ... صَلِيبٍ من طِرازِ أبـي حنيفهْ
إذا سَمِـعَ الفقيـهُ بـه وعـاه ... وأثبتَـهُ بحِبْـرٍ فـي صحيفـهْ

حدثنا عبد الوارث، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا أحمد بن زهير، أخبرني سليمان بن أبـي شيخ، قال: قال مُساوِرٌ الوراق:

كنا من الدِّينِ قبلَ اليوم في سَعَةٍ ... حتى ابتُلِينا بأصحابِ المَقايِيسِ
قاموا من السُّوقِ إذْ قَلَّتْ مكاسِبُهم ... فاستعملوا الرأيَ عند الفقرِ والبُؤْسِ
[١٣٠] / أمَّا العُرَيبُ فأمسَوْا لا عطاءَ لهم ... وفي المَوالِي علاماتُ المفالِيسِ

فلقيه أبو حنيفة فقال: هجوتَنا، نحن نُرضيك، فبَعَث إليه بدراهم، قيل بخمسة مئة درهم، وقيل بألف درهم، فقال:

إذا مـا أهـلُ مصـرٍ بادَهُـونـا ... بـداهيـةٍ مـن الفُتْيـا لطيفـهْ
أتينـاهـم بمِقيـاسٍ صَحِيـحٍ ... صَلِيبٍ من طِرازِ أبـي حنيفهْ
إذا سَمِـعَ الفقيـهُ بـه وَعَـاه ... وأثبتَـهُ بحِبـرٍ فـي صَحِيفـهْ

حدثنا حَكَمُ بن منذر بن سعيد، قال: حدثنا يوسف بن أحمد، قال: حدثنا أبو يعقوب، قال: وحدثني أبو علي أحمد بن عثمان الأصبهاني، قال: نا أبو عبد الرحمن عبد الله بن محمد الضبـي، قال: سمعت علي بن المديني يقول: سمعتُ سفيان بن عيينة يقول: كان أبو حنيفة له مُروءةٌ وكثرةُ صلاة.

١١ ــ سعيد بن أبـي عَرُوبة(١)

قال: نا(٢) أحمد بن الحسن، قال: نا يحيـى بن أبـي طالب، قال: نا عبد الوهاب بن عطاء الخفاف، قال: سُئل سعيد بن أبـي عَروبة عن شيء من علم الطلاق، فأجاب فيه، فقيل له: هكذا قال أبو حنيفة فيها، فقال سعيد: كان أبو حنيفة عالمَ العراق.

قال: وقال سعيد بن أبـي عروبة، قَدِمتُ الكوفة، فحضرتُ مجلسَ أبـي حنيفة، فذَكَر يوماً عثمانَ بن عفان فترحَّم عليه، فقلتُ له: ترحَّمْ، وأنت يَرحَمُكَ الله، فما سمعتُ أحداً في هذا البلد يترحَّم على عثمان بن عفان غيرَك(٣)، فعرفتُ فضلَه.

١٢ ــ حَمَّاد بن زيد(٤)

قال: ونا الحسن بن الخضر الأسيوطي، قال: نا أبو بِشْر الدُّولابـي، قال: نا محمد بن سعدان، قال: نا سليمان بن حرب، قال: سمعت حماد بن زيد يقول: والله إني لأُحِبُّ أبا حنيفة، لحبِّهِ لأيوب. ورَوَى حمادُ بن زيد عن أبـي حنيفة أحاديثَ كثيرة.

١٣ ــ / شَريك القاضي(٥) [١٣١]

قال أبو يعقوب: نا أبو الشريك محمد بن الحُسَين الأطرابلسي، قال: نا محمد بن عوف الحِمصي، قال: نا الهيثم بن جميل، قال: سمعتُ شَرِيكاً

---

(١) البصري، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١١٤.

(٢) لفظ (قال) زيادة مني لبيان أنَّ هذا الخبر من طريق أبـي يعقوب أيضاً.

(٣) لأن الكوفة كانت وَسَطاً شيعياً.

(٤) البصري، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٠٨.

(٥) الكوفي، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١١٨.

النَّخَعِي يقول: كان أبو حنيفة رحمه الله طويلَ الصمت، دائمَ الفِكر، قليلَ المُحادَثةِ للناس[١].

١٤ ــ ابنُ شُبْرُمَة[٢]

قال: وني جدي رحمه الله، قال: نا محمد بن حماد، قال: نا محمد بن مليح بن وكيع، قال: نا أبـي، قال: نا يَزِيدُ بن كُمَيْت[٣]، قال: قال لي شَرِيكٌ في حديثٍ ذكره: قال ابنُ شُبْرُمَة: عَجَزَتْ النساءُ أن تَلِدَ مِثلَ النعمان.

١٥ ــ يحيى بن سعيد القطان[٤]

نا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا أحمد بن

---

(١) هكذا في ك، وفي المطبوعة: (قليل المجادلة. . .).

(٢) اسمه: عبد الله بن شبرمة، الكوفي. لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٢٢.

(٣) جاء في المطبوعة ونسخة أ على ما يبدو: (زيد بن كعب)، وفي نسخة و: (زيد بن كُعَيب) كذا، وفي ك: (يزيد بن كعيب)، وسيجيء هذا الخبر بنفس السند بأطول مما هنا في ص ، ووقع هناك في المطبوعة: (الزبير بن كعيب) وكذا في و، وجاء في أ ك: (الزبير بن كعب)، وكلُّ ذلك تحريف عن (يزيدَ بن كُمَيت)، فقد أخرج القصة القاضي أبو القاسم بن أبـي العوام في «فضائل أبـي حنيفة» قال: حدثني محمد بن أحمد بن حماد، قال: حدثني محمد بن المبارك المصيصي، قال: حدثني محمد بن مليح بن وكيع بن الجراح، قال: حدثني أبـي، قال: حدثني يزيدُ بن كُمَيت، قال: قال لي شريك بن عبد الله، فذكرها.

ومحمد بن حماد في سند ابن عبد البر، هو محمد بن حماد بن المبارك المصيصي، مولى بني هاشم، صاحبُ «سيرة أبـي حنيفة»، وشيخُ أبـي يعقوب يوسف بن الدَّخِيل الصيدلاني وأبـي بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الدُّولابـي.

(٤) البصري، الإمامُ الحافظُ القُدوة، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٥٥.

زهير بن حرب، نا يحيـى بن معين، قال: قال يحيـى بن سعيد القطان: أرأيتم إنْ عِبنا على أبـي حنيفة شيئاً، وأنكرنا بعضَ قولِه، أتُريدون أن نَتْرُكَ ما نستَحسنُ من قولِهِ الذي يُوْقِفُنَا عليه.

ونا عبد الوارث، قال: نا قاسم، قال: نا أبو بكر أحمد بن زهير بن أبـي خيثمة، قال: نا يحيـى بن معين، قال: سمعتُ رجلاً سأل يحيـى بنَ سعيد القطان عن أبـي حنيفة، فما تَزَيَّنَ عند من كان عنده أن يَذكُرَه بغيرِ ما هو عليه[1]، قال: واللَّهِ إنَّا إذا استحسنا من قوله الشيءَ أخذناه[2].

ونا حكم بن منذر بن سعيد رحمه الله، قال: ثنا[3] يوسف بن أحمد بن يوسف، قال: ونا أحمد بن الحسين البَركاني، قال: نا أبو بكر بن أبـي خيثمة، قال: سمعتُ يحيـى بنَ معين قال: سمعتُ رجلاً سأل يحيـى بنَ سعيد القطان عن أبـي حنيفة، فقال: ما نَتَزَيَّنُ عندَ الله بغير ما يَعْلَمُه اللَّهُ عز وجل، فإنَّا واللَّهِ إذا استحسنا من قولِهِ الشيءَ أخذنا به.

قال: ونا أبو سعيد بن الأعرابـي، قال: نا/ العباس بن محمد [١٣٢]
الدُّوري، قال: سَمِعتُ يحيـى بنَ معين يقول، فذَكَر مِثلَه.

قال: ونا محمد بن علي السَّامَرِيّ المقرىء، قال: نا أحمد بن منصور الرَّمَادي، قال: سمعتُ يحيـى بن معين يقول، سمعت يحيـى بنَ سعيد

---

(١) أي ما جامَلَ السائل وتودد له بذم أبـي حنيفة، فذكره له بغير ما هو عليه، بل قال: واللَّهِ. . .، فمدَحَ أبا حنيفة وأثنى عليه أمام ذاك السائل المحدِّث المُعرِض عن أبـي حنيفة فيما يبدو.

(٢) هكذا في جميع النسخ: (أخذناه)، وهو بمعنى (أخذنا به) كما سيأتي في لفظ الخبر الآتي، وكما هو في كتب المناقب الأخرى.

(٣) قوله: (ثنا) زيادة مني، وهو ساقط من جميع النسخ.

يقول: لا نَكْذِبُ اللَّهَ عَزَّ وجلّ، كم من شيءٍ حَسَنٍ قاله أبو حنيفة، وربما استحسنا الشيءَ من رأيِهِ فأَخَذْنا به.

قال يحيى بن معين: وكان يحيى بنُ سعيد يَذْهَبُ في الفتوى مذهبَ الكوفيين.

ونا أحمد بن محمد بن أحمد، قال: نا أحمد بن الفضل بن العباس الدينوري، قال: نا محمد بن جرير الطبري، قال: نا عباس، قال: سمعتُ يحيى بن معين يقول: سمعتُ يحيى بنَ سعيد القطان يقول: لا نَكذِبُ اللَّهَ، ربما ذهبنا إلى الشيء من قول أبي حنيفة فقلنا به.

١٦ ــ عبد الله بن المبارك[١]

قال: ونا أبو حفص عمر بن أحمد بن علي المروزي بمكة، عند صَنَادِيقِ المراوزة، في ذي الحجة، قال: نا أبو المُوَجِّهِ، قال: نا عبد الله بن عثمان عَبْدان، قال: سمعتُ عبدَ الله بن المبارك يقول: كان أبو حنيفة قديماً أدرك الشعبيَّ والنَّخَعيَّ وغيرَهما من الأكابر، وكان بصيراً بالرأي، يُسلَّم له فيه، ولكنه كان يَتيماً في الحديث[٢].

---

(١) المروزي الكوفي، كان من أخص أصحاب أبي حنيفة ومن الآخذين عنه. وهو مذكور في «عقود الجمان» ص ١٢٣.

(٢) هكذا في ك، وفي المطبوعة: (تهيماً...)، وفي أ: (تهماً...)، وقال شيخنا العلامة الكوثري رحمه الله تعالى، في «تأنيب الخطيب» ص ١٥١: «أراد قلة عناية أبي حنيفة بإكثار الطرق في رواية الحديث، كما هو شأنُ المتفرغين للرواية، بخلاف المجتهدين المنصرفين إلى استنباط الأحكام. وكان إبراهيم بن سعيد الجوهري يقول: كلُّ حديث لم يكن عندي من مِئة وجهٍ فأنا فيه يتيم». انتهى. وقد أطال شيخنا الكوثري في بيان أن أبا حنيفة«لم يكن قليل الحديث، وأن ما عنده من أحاديث الأحكام المروية في =

. . . . . .

= (المسانيد) من غير تكرير للمتن ولا سَرْد للطرق: مقدارٌ عظيم، لا يَستَقِلُّهُ من يَعلَمُ ما عند مالك والشافعي من أحاديث الأحكام». فراجعه هناك ص ١٥١ ــ ١٥٤.

وقال الحافظ الذهبي في «سِيَر أعلام النبلاء» ٦:٣٩٦، في ترجمة الإمام أبي حنيفة: «إنَّ الإمام أبا حنيفة طَلَب الحديثَ وأكثر منه في سنة مئةٍ وبعدَها». انتهى. فهذه شهادة الحافظ الذهبي له بالإكثار من الحديث، (في سنة مئةٍ وبعدَها) ثم عاش أبو حنيفة إلى سنة ١٥٠، فهل يكون نَقَص علمُه وحفظُه من الحديث أم زاد؟

وقال الحافظ الإمام محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي الشافعي، المتوفى سنة ٩٤٢ رحمه الله تعالى، في «عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان» ص ٣١٩ «الباب الثالث والعشرون في بيانِ كثرة حديثه، وكونِهِ من أعيان الحفاظ من المحدِّثين، والردُّ على من زَعَم قلة اعتنائِه بالحديث، وبيانِ المسانيد التي خرَّجها له الحُفَّاظُ من حديثه.

اعلم رحمك الله تعالى: أن الإمام أبا حنيفة رحمه الله تعالى، من كبار حُفَّاظ الحديث، وقد تقدَّم في أول (الباب الرابع) ص ٦٣ ــ هناك ــ أنه أَخَذَ عن أربعةِ آلاف شيخ من التابعين وغيرِهم. وذكره الحافظ الناقد أبو عبد الله الذهبي في كتابه «الممتع» و «طبقات الحفاظِ من المحدِّثين» منهم، ولقد أصاب وأجاد.

ولولا كثرةُ اعتنائه بالحديث، ما تَهيَّأَ له استنباطُ مسائل الفقه، فإنه أول من استنبطه من الأدلة، وعدَمُ ظهورِ حديثه في الخارج، لا يَدلُّ على عدم اعتنائه بالحديث، كما زَعَمه بعضُ من يَحسُدُه، وليس كما زَعم. وإنما قَلَّتْ الروايةُ عنه وإن كان متسعَ الحفظِ لأمرين:

أحدُهما اشتغالُه عن الرواية باستنباطِ المسائل من الأدلة، كما كان أجلاَّءُ الصحابة كأبي بكر وعُمَر وغيرهما يَشتغلُون بالعمل عن الرواية، حتى قَلَّتْ روايتُهم بالنسبة إلى كثرةِ اطلاعهم، وكثرةِ روايةِ من دُونَهم بالنسبة إليهم. وكذا الإمامُ مالك والإمامُ الشافعي لم يَروِيا إلاَّ القليلَ بالنسبة إلى ما سَمِعاه، كلُّ ذلك لاشتغالهما باستخراج المسائل من الأدلة. . .

=

نا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا أبو بكر بن أبـي خيثمة، قال: نا الوليد بن شجاع، قال: نا علي بن الحسن بن شقيق، قال: كان عبدُ الله بن المبارك يقول: إذا اجتَمَع هذانِ على شيء فتَمَسَّكْ به، يَعْني الثوريَّ وأبا حنيفة.

قال أبو يعقوب وأنا محمد بن أحمد بن يعقوب إجازةً، قال: نا جدي،
[١٣٣] قال: نا محمد بن مسلم، قال: سمعت إسماعيل / بن داود يقول: كان ابنُ المبارك يَذْكُر عن أبـي حنيفة كلَّ خير، ويُزكِّيه، ويُقرِّظُهُ، ويُثْني عليه، وكان أبو إسحاق الفَزَاري يَكرَهُ أبا حنيفة، وكانوا إذا اجتمعوا لم يَجترىء أبو إسحاق أن يَذكر أبا حنيفة بحضرةِ ابنِ المبارك بشيء.

قال: ونا أبو عبد الله محمد بن حِزَام الفقيه(١)، قال: نا قاسِمُ بن عباد،

= الأمرُ الثاني أنه كان لا يَرَى الروايَة إلاَّ لما يَحفَظُ، رَوَى الطحاوى عن أبـي يوسف قال: قال أبو حنيفة: لا ينبغي للرجل أن يُحدِّثَ من الحديثِ إلاَّ بما حفِظَه من يوم سَمِعَه إلى يوم يُحدِّثُ به. ورَوَى الخطيب عن إسرائيل بن يونس قال: نِعمَ الرجلُ نُعمانُ، ما كان أحفَظَه لكل حديثٍ فيه فقه، وأشدَّ فحصَه عنه، وأعلَمه بما فيه من الفقه. . .». انتهى مختصراً.

وقد استَوعَبَ تجليةَ هذا الموضوع واستيفاءَ بيانِه القاضي تقي الدين التميمي في «الطبقات السنية» ١: ١٣٤ ــ ١٣٨، بما يتعيَّنُ على الباحث الفاحص مراجعتُه والوقوفُ عليه.

(١) في المطبوعة ونسختي و أ (محمد بن حرام)، وفي ك (محمد بن الفقيه) وفي حاشية هذه النسخة بحذاء هذا اللفظ (حذام)، ويأتي هذا الاسم ثانياً في ص ٢٦٦، وورد هناك في ك (محمد بن خذام) بالذال.

وفي نسخَتَي أ و (محمد بن حرام)، وفي المطبوعة (محمد بن حزام) بالزاي، وجاء هذا الاسم ثالثاً في ص ٣٠٥، واتفقت النسخ هناك على إثبات (محمد بن حزام) بالزاي، وكذلك جاء (محمد بن حزام) بالزاي في زياداتِ «فضائل أبـي حنيفة» للقاضي أبـي العباس بن أبـي العَوَّام، ونَسبَه في بعض الروايات (البَاذَغِيسي)، ووقع في روايةِ هناك =

قال: نا أحمد بن محمد السراج، قال: نا عَبْدَانُ، قال: سمعتُ عبدَ الله بن المبارك وقد طَعَن رجلٌ في مجلسه على أبـي حنيفة، فقال له: اسكُتْ، واللّهِ لو رأيتَ أبا حنيفة لرأيتَ عقلاً ونُبلاً.

قال: ونا القاسم بن عباد، قال: نا أبو سليمان الجُوْزَجاني، قال: سمعتُ عبد الله بن المبارك يقول: ما رأيتُ أحداً أتقَى لله من سفيان الثوري، ولا رأيتُ أحداً أعقَلَ من أبـي حنيفة.

وعن ابن المبارك رواياتٌ كثيرة في فضائل أبـي حنيفة، ذكرها أبو يعقوب[١] في كتابه وذكرَها غيرُه.

وقال أبو يعقوب: ونا محمد بن محمد أبو العباس ابن شَابور[٢]، قال: نا علي بن عبد العزيز، قال: نا الحسن بن الربيع، قال: سمعتُ عبدَ الله بن المبارك يقول:

رأيتُ أبا حنيفة كلَّ يوم ... يزيدُ نَباهةً ويزيدُ خيرا
ويَنطِقُ بالثوابِ ويَصطفيه ... إذا ما قال أهلُ الجَوْرِ جَوْرا
يُقايِسُ من يُقايِسُهُ بلُبٍّ ... ومَنْ ذا تَجعلون له نظيرا
كفانا فَقْدُ حَمَّادٍ وكانت ... مصيبتُنا به أمراً كبيرا
رأيتُ أبا حنيفة حين يُؤتَى ... ويُطلَبُ عِلمُه بحراً غزيرا
إذا ما المشكِلاتُ تدافَعَتْها ... رجالُ العلم كان بها بصيرا

= (محمد بن حازم). وأثبته (محمد بن حزام) ترجيحاً إلى أن أتبيَّنَ صوابَ غيره، ولم أجد له ترجمةً حتى الآن، ولعل الله يُحدِثُ بعد ذلك أمراً.

(١) هكذا في نسخة ك، وفي أ، والمطبوعة: (ابنُ زهير)، وكلاهما تقدمت الروايةُ عنهما.

(٢) كذا في ك، وفي المطبوعة: (سابور).

[١٣٤] ١٧ ــ / القاسم بن مَعْن[١]

نا عبد الوارث بن سفيان، نا قاسم بن أصبغ، نا أحمد بن زهير، نا سليمان بن أبـي شيخ، قال: نا حُجْر بن عبد الجبار، قال: قيل للقاسم بن معن: أنت ابنُ عبد الله بن مسعود، تَرضى أن تكون من غِلمان أبـي حنيفة؟ فقال: ما جَلَس الناسُ إلى أحدٍ أنفَعَ مجالسةً من أبـي حنيفة، وقال له القاسم: تعالَ معي إليه، فجاء فلمَّا جَلَسَ إليه لَزِمَه وقال: ما رأيتُ مثلَ هذا، قال سليمان: وكان أبو حنيفة حليماً وَرِعاً سخياً.

١٨ ــ حُجْر بن عبد الجبار[٢]

وذكر الدُّولابـي أبو بِشْر محمد بن أحمد بن حماد الأنصاري ثم الدُّولابـي: ني أبو الحسن أحمد بن القاسم[٣]، قال: نا سليمان بن أبـي شيخ، قال: ني حُجْرُ بن عبد الجبار الحضرمي، قال: ما رأى الناسُ أحداً أكرمَ مُجالسةً من أبـي حنيفة، ولا أشدَّ إكراماً لأصحابه منه.

١٩ ــ زهير بن معاوية[٤]

قال أبو يعقوب، نا أبو جعفر العُقَيلي، قال: نا أبو شعيب الحراني، قال: نا علي بن الجَعْد، قال: كنا عند زهير بن معاوية، فجاءه رجل، فقال له زهير: من أين جئتَ؟ فقال: مِن عندِ أبـي حنيفة، فقال زهيرٌ: إنَّ ذهابك إلى أبـي حنيفة يوماً واحداً، أنفَعُ لك من مجيئك إليَّ شهراً.

---

(١) الكوفي، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٤١.
(٢) الحَضْرَمِيّ، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٠٥.
(٣) هو البِرْتي. كما في «معجم البلدان» في (بِرْت).
(٤) الكوفي، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١١٢.

٢٠ ــ ابن جُريج(١)

نا حكَمُ بن منذر، قال: نا يوسف بن أحمد، قال: نا أبو اليَسَع إسماعيل بن أبـي الجَعْد / المَصِّيصِي، قال: نا يوسف بن سعيد بن مسلم، [١٣٥] قال: سمعتُ حجاج بن محمد يقول، سمعتُ ابنَ جُريج يقول: بلغني عن كوفيِّكم هذا النعمانِ بنِ ثابت، أنه شديدُ الخوف لله، أو قال: خائفٌ لله.

ونا حكم بن منذر، قال: نا أبو يعقوب يوسف بن أحمد الصيدلاني بمكة، نا أبو العباس محمد بن الحُسَين الفارضُ، قال: نا محمد بن إسماعيل الصائغ، قال: نا رَوْح بن عُبَادة، قال: كنتُ عند ابن جُرَيج سنة خمسين ومئة، فقيل له: مات أبو حنيفة، فقال: رحمه الله لقد ذَهَبَ معه عِلْمٌ كثير.

٢١ ــ عبـد الـرزّاق(٢)

قال أبو يعقوب يوسف بن أحمد، نا أبو علي محمد بن علي السَّامَرِّي، قال: نا أحمد بن منصور الرَّمَادِي، قال: سمعت عبد الرزاق بن هَمَّام، يقول: ما رأيتُ أحداً قطُّ أحلمَ من أبـي حنيفة، لقد رأيتُه في المسجد الحرام، والناسُ يتحلَّقون حولَه، إذ سأله رجل عن مسألة فأفتاه فيها، فقال له رجل: قال فيها الحسنُ كذا وكذا، وقال فيها عبدُ الله بن مسعود: كذا، فقال أبو حنيفة: أخطأ الحسَنُ وأصاب عبدُ الله بن مسعود، فصاحوا به(٣).

---

(١) اسمه: عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج الأُمَوي مولاهم، المكي، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٢٨.

(٢) الصَّنْعَاني، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٢٦.

(٣) قوله: ... فصاحوا به. في سياقة هذا الخبر هنا سَقْطٌ وخَلَل وتكرار، وهو في «مناقب أبـي حنيفة» للذهبي ص ١٥ و «عقود الجُمَان» للصالحي ص ٢٧٨، كما يلي: «...، فسأله رجل من أهل البَصْرة عن مسألة، فأفتاه بها، فقال الرجل: قال الحسَنُ البصريُّ فيها كذا وكذا. فقال أبو حنيفة: أخطأ الحسن. =

قال عبد الرزاق: فنظرتُ في المسألة، فإذا قولُ ابن مسعود فيها كما قال أبو حنيفة، وتابَعَه أصحابُ عبدِ الله بن مسعود.

٢٢ ــ قول الشافعي فيه[١]

نا حكم قال: نا يوسف، نا محمد بن حفص بن عَمْرُويَهْ قَدِمَ علينا حاجّاً، على باب التَّمَّارِين، قال: سمعتُ عباسَ بن عزيز، قال: سمعتُ حرملةَ يقول، سمعتُ الشافعي يقول: كان أبو حنيفة وَقولُه في الفقه مُسَلَّماً له فيه[٢].

[١٣٦] قال: وسمعتُ / حرملة يقول، سمعتُ الشافعي يقول: من أراد أن يَفْتَنَّ في المغازي[٣]، فهو عِيالٌ على محمد بن إسحاق، ومن أراد الفقه فهو عِيال على أبـي حنيفة[٤].

= فقال ــ الرجل ــ لأبـي حنيفة: يا ابنَ الفاعلة، أنت تقول: أخطأ الحسن؟! فهَمَّ الناسُ به، فسكَّنَهم أبو حنيفة، وأطرقَ ساعةً، ثم رفع رأسه فقال: نعم، أخطأ الحسن، وأصاب ابنُ مسعود».

(١) لقي كبار أصحاب أبـي حنيفة، وفي طليعتهم: الإمام محمد بن الحسن الشيباني، وكَتَب عنه حِمْلَ جَمَلٍ بُخْتي. كما في غير كتاب، وتقدم في ص ١١٩.

(٢) هكذا في ك، وفي أ (كان أبو حنيفة قولُهُ في الفقهِ مُسَلَّماً فيه).

(٣) أي يتوسَّعَ. وجاء في رواية ثانية وردَتْ في غير كتاب: (يتَبَحَّرَ). والمعنى واحد.

(٤) أقول: هذا الثناء من الإمام الشافعي ــ إمام ابن حبان إذ عدُّوه شافعيَّ المذهب ــ على الإمام أبـي حنيفة رضي الله عنهما: يَلزم منه ــ إن صح كلامُ ابن حبان الذي سيأتي تعليقاً بص ٢٣١ ــ ٢٣٧، في الطعن بأبـي حنيفة ــ أن يكون الإمام الشافعي شيخَ المغفَّلين وحاشاه، لأنه أثنى على رجل في نظرِ ابن حبان غَيَّر دِينَ محمد، وزَعَمَ أنه أهدَى من رسول الله علماً ورأياً. . .!! وإذا كان الإمام الشافعي عارفاً مُصيباً فكلامُ ابن حبان لا يُلتفت إليه، لأنه خَرَج مَخرَجَ التعصُّبِ والشنآن، والشافعيُّ شيخُ العلماءِ والنبهاءِ رضي الله عنه ونفعنا بحُبِّه.

٢٣ ــ وكـيـع[١]

نا حكم بن منذر بن سعيد، قال: نا يوسف بن أحمد بمكة، قال: نا أبو سعيد بن الأعرابـي، قال: نا عباس الدُّوري، قال: سمعتُ يحيـى بنَ معين يقول: ما رأيتُ مثلَ وكيع وكان يُفتي برأي أبـي حنيفة.

٢٤ ــ خالـد الواسِـطي[٢]

نا حكم بن منذر، قال: نا يوسف بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن علي السِّمناني[٣]، قال: نا أحمد بن حماد، قال: نا القاسم بن عباد، قال: نا محمد بن علي، قال: سمعت يزيد بن هارون يقول: قال لي خالدٌ الواسطي: انظُر في كلام أبـي حنيفة لتتفقَّه، فإنه قد احتِيجَ إليك أو قال إليه. ورَوَى عنه خالدٌ الواسطي أحاديثَ كثيرة.

٢٥ ــ الفضل بن موسى السِّيْنَاني[٤]

نا حكم بن منذر، قال: نا أبو يعقوب يوسف بن أحمد، قال: نا جعفرُ بنُ إدريسَ المُقْرِىءُ، قال: نا الحُسَين بن محمد بن هارون، قال: نا محمد بن أبـي منصور، قال: نا حاتم بن آدم، قال: قلتُ للفضل بن موسى السِّيْنَاني: ما تقولُ في هؤلاءِ الذين يَقَعون في أبـي حنيفة؟ قال: إنَّ أبا حنيفة جاءهم بما يَعقِلونه وبما لا يَعقِلونه من العلم، ولم يترك لهم شيئاً، فحَسدُوه.

---

(١) هو: وكيع بن الجَرَّاح الرُّؤَاسِي الكوفي، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٥٣.

(٢) لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١١٠.

(٣) في ك وحدها (السِّينَاني) مشكولاً، وما أراه إلاَّ خطأً، فقد جاء هذا الاسمُ في ص ٢٥٦ و ٢٦٧، و ٣٠٥، و ٣١٥، و ٣١٧، و ٣١٩، (السِّمناني) كما أثبتُّه هنا.

(٤) المروزي، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٣٩.

٢٦ ــ عيسى بن يونس(١)

وقال: نا جعفرُ بنُ إدريسَ القَزْوِينيُّ، قال: نا محمد بن عيسى الطَّرَسُوسي، قال: سمعت سليمان الشاذَكوني، قال: قال لي عيسى بنُ
[١٣٧] يونس: لا تتكلَّمَنَّ / في أبـي حنيفة بسوء، ولا تُصدِّقَنَّ أحداً يُسيءُ القولَ فيه، فإني واللّهِ ما رأيتُ أفضلَ منه، ولا أورَعَ منه، ولا أفقَهَ منه.

وممن انتهى إلينا ثناؤه على أبـي حنيفة ومَدْحُه له(٢):

---

(١) الكوفي، لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٣٨.

(٢) عَقَد الحافظُ الإمامُ ابن عبد البر رحمه الله تعالى هذا الباب: (باب ذكر ما انتهى إلينا من ثناء العلماء على أبـي حنيفة وتفضيلهم له)، ثم ذَكَر فيه من طريق الحافظ المحدِّث أبـي يعقوب ابن الدَّخِيل، عن كتابه في فضائل أبـي حنيفة ٢٦ عالماً ومحدثاً وإماماً أثنوا على أبـي حنيفة، وذكروا بعض فضائله، ونَقَل جملةً من كلماتهم في ذلك.

ثم ذكر الحافظ ابن عبد البر هنا ــ تَبَعاً للحافظ أبـي يعقوب ابن الدخيل أيضاً في كتابه المشار إليه ــ أسماءَ ٤١ عالماً ومحدِّثاً وإماماً، أثنوا على أبـي حنيفة ومدحوه، ولكنَّ ابن عبد البر رحمه الله تعالى اكتفى بذكر أسمائهم، ولم يُورد من كلماتهم في الثناء على أبـي حنيفة شيئاً، للاختصار.

فرأيت من المناسب المفيد أن أترجم بكلمات وجيزة لكل واحد من هؤلاء العلماء المثنين على أبـي حنيفة، ليتبيَّن من معرفة كبيرِ مَقامِهم في العلماءِ المحدِّثين: موقعُ ثنائهم وتزكيتهم للإمام أبـي حنيفة، فيَسقُطُ بذلك خَرْصُ الأفاكين وافتعالُ الحاقدين والمتعصبين على هذا الإمام الجليل من أئمة المسلمين: أبـي حنيفة رضي الله عنه وعنهم أجمعين.

وأنقُلُ ما أنقُله من تراجمهم، من كتب تراجم المحدثين، مثل كتاب «تذكرة الحفاظ» و «سِيَر أعلام النبلاء» للحافظ الذهبـي، وكتاب «تهذيب التهذيب» للحافظ ابن حجر، وغيرِها من كتب المحدِّثين المتداولة، ليكون التقويم أدق، والحكم أصدق، عند من يَرى كلامَ بعضِ المحدِّثين المتعصبين على أبـي حنيفة مقبولاً. =

٢٧ ــ عبدُ الحميد بنُ عبد الرحمن أبو يحيـى الحِمَّاني.

٢٨ ــ ومَعْمَرُ بنُ راشد.

٢٩ ــ والنَّضْر بنُ محمد.

---

٢٧ ــ عبد الحميد بن عبد الرحمن. في «تهذيب التهذيب» ٦: ١٢٠ «عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني، أبو يحيـى، الكوفي، ولقبُه بَشْمِين. روى عن يزيد بن أبـي بُرْدة، والأعمش، والسفيانين، وأبـي حنيفة، وجماعة. وروى عنه أبو بكر، ومحمد بن خلف الحدادي، والحسن بن علي الخلال، وعمرو بن علي الفلاّس...، وغيرُهم. قال ابن معين: ثقة،...، وذكره ابن حبان في الثقات. روى له البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي وابن ماجه. مات سنة ٢٠٢». انتهى.

ووصفه الذهبـي في «سير أعلام النبلاء» ١٠: ٥٢٧ بـ «المحدّث الثقة».

وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٢٤، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه. ووقع في المطبوعة وكلّ من نسخةِ و ك أ اسمُهُ هكذا (عبد الحميد بن يحيـى الحماني). وهو تحريف.

٢٨ ــ مَعْمَر بن راشد. في «تذكرة الحفاظ» ١: ١٩٠ «مَعْمَر بن راشد، الإمام الحجة، أبو عروة الأزدي مولاهم، البصري، أَحَدُ الأعلام وعالمُ اليمن. حدَّث عن الزهري، وقتادة، وعَمْرو بن دينار، وزياد بن عِلاقة...، وطبقتِهم. وحدَّث عنه السفيانان، وابن المبارك، وغُنْدَر، وابن عُلَيّة، وعبد الرزاق...، وخلق. قال أحمد: ليس تَضُمُّ معمراً إلى أحدٍ إلاَّ وجدتَه فوقه. روى له الجماعة. مات سنة ١٥٣». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٤٧ فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٢٩ ــ النضر بن محمد. في «تهذيب التهذيب» ١٠: ٤٤٤ «النضر بن محمد القرشي العامري مولاهم، أبو عبد الله المروزي. روى عن أبـي إسحاق الشيباني، وعبد العزيز بن رفيع، والعلاء بن المسيب، ومحمد بن المنكدر، والأعمش، وأبـي حنيفة... وعنه إسحاق بن راهويه، وحسان بن موسى، وعلي بن الحسن بن شقيق...، وغيرُهم. قال ابن سعد: كان مقدماً في العلم والفقه والعقل والفضل، كان =

٣٠ ــ ويونسُ بنُ أبـي إسحاق.

٣١ ــ وإسرائيلُ بنُ يونس.

٣٢ ــ وزُفَرُ بنُ الهُذَيل.

= صديقاً لابن المبارك، وكان من أصحاب أبـي حنيفة. وقال النسائي والدارقطني: ثقة، وذكره ابن حبان في الثقات. روى له أبو داود في «المسائل» والنسائي في «السنن»، مات سنة ١٨٣». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٥٠، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٣٠ ــ يونس بن أبـي إسحاق. في «تهذيب التهذيب» ١١: ٤٣٣ «يونس بن أبـي إسحاق عَمْرِو بن عبد الله الهَمْداني السَّبِيعي، أبو إسرائيل، الكوفي. روى عن أبيه، وأنس، وأبـي بُرْدة وأبـي بكر ابنَيْ أبـي موسى الأشعري، . . .، وجماعة. وعنه ابنه عيسى، والثوري، وابن المبارك، وابن مهدي، والقطان، ووكيع، وأبو إسحاق الفَزَاري. . .، وآخرون. قال ابن معين: ثقة، . . . وذكره ابن حبان في الثقات. روى له البخاري في جزء القراءة ومسلمٌ وأصحابُ السنن الأربعة، مات سنة ١٥٩». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٥٨، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٣١ ــ إسرائيل بن يونس. في «تذكرة الحفاظ» ١: ٢١٤ «إسرائيل بن يونس بن أبـي إسحاق السَّبِيعي، الإمام الحافظ، أبو يوسف، الكوفي. سَمِعَ جدَّه، وجَوَّد حديثه وأتقنه، وزياد بن عِلاقة، وسِمَاك بن حرب، ومنصور بن المعتمر، وجماعة. وعنه عبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم، ومحمد بن يوسف الفريابـي، وعبد الله بن رجاء الغُدَاني. . .، وخلق كثير. وكان حافظاً حجةً صالحاً خاشعاً من أوعية العلم. روى له الجماعة. مات سنة ١٦٢». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ٩٩، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٣٢ ــ زُفَر بن الهُذَيل. في «سِيَر أعلام النبلاء» ٨: ٣٥ «زفر بن الهذيل العنبري، الفقيه المجتهدُ الرباني، العلاَّمة أبو الهُذَيل بن الهُذَيل بن قيس بن سَلْم. حدَّث عن الأعمش، وإسماعيل بن خالد، وأبـي حنيفة، ومحمد بن إسحاق، وحجاج بن أرطأة، وطبقتِهم. حدَّث عنه حسان بن إبراهيم الكِرماني، وأكثم بن محمد والد يحيى بن أكثم، =

٣٣ ــ وعثمانُ البُرِّيُّ.

= وعبد الواحد بن زياد، وأبو نعيم الفضل بن دُكين، والنعمان بن عبد السلام التيمي...

قال يحيى بن معين: ثقة مأمون. قلتُ ــ القائل الذهبي ــ: هو من بُحُور العلم، وأذكياءِ الوقت، تفقَّه بأبي حنيفة، وهو من أكبر تلامذته. وكان ممن جَمَع بين العلم والعَمَل، وكان يَدري الحديثَ ويُتقِنُه. قال أبو نُعَيم ــ الفضل بن دُكَيْن ــ: كنتُ أمرُّ على زفر فيقولُ لي: تعالَ حتى أغربلَ لك ما سَمِعتَ، وكنتُ أعرِضُ الأحاديثَ عليه، فيقول: هذا ناسخ، هذا منسوخ، هذا يؤخذ به، هذا يُرفَض. قلتُ ــ القائل الذهبي ــ: كان هذا الإمامُ منصِفاً في البحث، مُتَّبِعاً. مات سنة ١٥٨». انتهى. وقال ابن حبان: كان فقيهاً، حافظاً، قليلَ الخطأ. انتهى من «الجواهر المُضِيَّة» للحافظ القرشي ١: ٢٤٣.

٣٣ ــ عثمان البُرِّي. هكذا في النسخ الثلاث: البُرِّيّ، وهو بضم الباء وكسر الراء المشددة، نسبةٌ إلى البُرِّ وهو الحنطة. كما في «الأنساب» للسمعاني ٢: ١٩٤. قال الذهبي في «الميزان» ٣: ٥٦ «عثمان بن مِقْسَم البُرِّي، أبو سَلَمة الكِنْدي البصري، أحَدُ الأعلام، على ضَعْفٍ في حديثِه، رَوَى عن منصور، وقتادة، والمَقْبُري، والكبار، وصنَّف وجَمَع. حدَّث عنه سفيان، وأبو عاصم، وأبو داود، وشيبان بن فَرُّوخ، والناسُ». ثم ذَكَر الذهبيُّ ما قيل فيه من ضعفٍ وطعون، ثم قال: «مات بعدَ الثوري». انتهى. والثوري مات سنة ١٦١. وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٣٠، فيمن لقِيَ أبا حنيفة وأخَذَ عنه.

وجاء هذا الاسمُ في النسخة المطبوعة (عثمان البَتِّي). والظاهر أنه تحريف، وعثمان البَتِّي هو عثمان بن مُسْلم البَتِّي البصري، تابعي رَوَى عن أنس، والشعبي، وهذه الطبقة، ومات سنة ١٤٣. وقد راسل أبا حنيفة وراسله أبو حنيفة. وترجمتُه في «تهذيب التهذيب» ٧: ١٥٣.

و (البَتِّي) بفتح الباء وكسر التاء المثناة المشدَّدة، نسبة إلى (البَتّ) وهو موضع بنواحي البصرة، كما في «الأنساب» للسمعاني ٢: ٨٢.

٣٤ ــ وجريرُ بنُ عبد الحميد.

٣٥ ــ وأبو مقاتل حَفْصُ بنُ سَلْم.

---

٣٤ ــ جرير بن عبد الحميد. في «تذكرة الحفاظ» ١ :٢٧١ «جرير بن عبد الحميد الضَّبِّي، الكوفي، أبو عبد الله، الحافظ الحجة، محدث الري. سمع من منصور بن المعتمر، وحصين بن عبد الرحمن، وبيان بن بشر، وسهيل، والأعمش، وعِدَّة. حدَّث عنه ابن المديني، وإسحاق بن راهويه، وقتيبة، ويوسف بن موسى القطان، وأحمد بن حنبل. . .، وخلق. روى له الجماعة. مات سنة ١٨٨». وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان من العُبَّاد الخُشُن. كما في «تهذيب التهذيب» ٢ :٧٧. وهو ممن أخَذَ عن أبي حنيفة، كما في «الجواهر المضيَّة» ١ :١٧٨. وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٠٤، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٣٥ ــ أبو مقاتل حفص بن سَلْم. في «الميزان» ١ :٥٥٧ و «تهذيب التهذيب» ٢ :٣٩٧ «حفص بن سَلْم الفزاري، أبو مقاتل، السمرقندي الخراساني. روى عن عون بن شداد، وأيوب، وعبد الله بن عون، وعبيد الله العمري، والثوري ومِسْعَر. . .، وغيرِهم. روى عنه صالح بن عبد الله الترمذي، وقتيبة بن سعيد، وعلي بن سلمة اللَّبَقِي، . . .، وغيرهم. قال ابن حبان: كان صاحب تقشف وعبادة، ولكنه يأتي بالأشياء المنكرة التي يَعلم من كَتَب الحديث أنه ليس لها أصل». انتهى. وقال الذهبي في «الميزان»: «وطال عمره وبقي إلى سنة ٢٠٨». ولقي أبا حنيفة كما في «الميزان». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٠٧، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

ووقع في نسختَيْ ك أ (حفص بن مُسْلِم)، ووقع مثله في «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ١/٢ :١٨٧. وهو تحريف عن (حفص بن سَلْم) كما جاء في «الجرح والتعديل» ١/٢ :١٧٤، و «الميزان» ١ :٥٥٧، و «لسان الميزان» ٢ :٣٢٢، و «المغني» ١ :١٧٩، و «ديوان الضعفاء» ص ٦٧، كلاهما للذهبي، و «تهذيب التهذيب» ٢ :٣٩٧. وسقط من مطبوعة «تهذيب التهذيب» لفظُ (سَلْم).

٣٦ ـــ وأبو يوسفَ القاضي.

٣٧ ـــ وسَلْمُ بنُ سالم.

---

٣٦ ـ سيترجم له المؤلف ترجمة حسنة، في أول أصحاب أبـي حنيفة، في ص ٣٢٩. وهذه كلمات من ترجمته في «سِيَر أعلام النبلاء» ٨: ٤٧٠، مما يتصل بكونه محدِّثاً: «هو الإمام المجتهد، العلامة المحدِّث، قاضي القضاة، أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم الأنصاري، الكوفي. حدَّث عن هشام بن عروة، ويحيى بن سعيد الأنصاري، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبـي زياد، . . .، وأبـي حنيفة، ولزمه وتفقه به، وهو أنبل تلامذته وأعلمهم. وعن أبـي يوسف: صحبتُ أبا حنيفة سبع عشرة سنة.

وحدَّث عنه يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن الجَعْد، وأسد بن الفرات، وأحمد بن منيع، . . .، وعدد كثير. قال أحمد بن حنبل: أول ما كتبت الحديث اختلفت إلى أبـي يوسف، وكان أميلَ إلى المحدثين من أبـي حنيفة ومحمد، وكان منصِفاً في الحديث. وعن ابن معين: أبو يوسف صاحبُ حديث صاحبُ سنة، وقال النسائي: أبو يوسف ثقة. مات سنة ١٨٢، وعاش ٦٩ سنة». انتهى.

وقال السمعاني في «الأنساب» ١٠: ٣٠٧ في نسبة (القاضي): «لم يختلف يحيى بن معين، وأحمد بن حنبل، وعلي بن المديني في ثقته في النقل، ولم يتقدمه أحد في زمانه، وكان النهاية في العلم والحكم والرياسة والقَدْر».

٣٧ ـ سَلْم بن سالم. في «الجرح والتعديل» لابن أبـي حاتم ٢/ ١: ٢٦٦، و «الميزان» للذهبـي ٢: ١٨٥ «سَلْم بن سالم البلخي ـــ الخراساني ـــ الزاهد، أبو محمد. روى عن ابن جريج، وعُبَيد الله بن عمر ـــ العمري ـــ، والثوري، وحُمَيد الطويل، . . .، وغيرِهم. روى عنه هشام بن عبيد الله الرازي، وإبراهيم بن موسى، وعلي بن محمد الطنافسي، والحسن بن عرفة وغيرُهم. قال أحمد: ليس بذاك في الحديث كأنه ضعَّفه، وقال ابن المبارك: اتَّقِ حَيَّاتِ سَلْم لا تلسعك، . . .، وقال ابن عدي: أرجو أنه لا بأس به». انتهى. مات بمكة سنة ١٩٤ كما في «تاريخ بغداد» ٩: ١٤٠ ـــ ١٤٥ في ترجمته، وانظرها لزاماً ففيها أنه من رجال العبادة والصلاح، صارمٌ بالأمر بالمعروف =

٣٨ ــ ويحيى بنُ آدم.

٣٩ ــ ويزيدُ بنُ هارون.

= والنهي عن المنكر، زاهد متعبد، على ضعفه في الحديث. وذَكَره صاحب «عقود الجمان» ص ١١٥، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٣٨ ــ يحيى بن آدم. في «تذكرة الحفاظ» ١: ٣٥٩، و«تهذيب التهذيب» ١١: ١٧٥ «يحيى بن آدم بن سليمان، أبو زكريا، القرشي مولاهم، الكوفي، الحافظ العلامة، صاحب التصانيف. روى عن يونس بن أبي إسحاق، وعيسى بن طهمان، ومِسْعَر، والثوري، وخلق. وعنه أحمد، وإسحاق، ويحيى، وعبد بن حُمَيد، والحسن بن علي بن عفان، وخلق. وثقه ابن معين والنسائي، وقال أبو داود: ذاك أوحَدُ الناس، وقال أبو حاتم: كان يتفقه وهو ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات وقال: كان متقِناً يتفقه. روى له الجماعة. مات سنة ٢٠٣». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٥٤، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٣٩ ــ يزيد بن هارون. في «تذكرة الحفاظ» ١: ٣١٧ «يزيد بن هارون الواسطي، أبو خالد، الحافظ القدوة شيخ الإسلام. سمع من عاصم الأحول، ويحيى بن سعيد، وسليمان التيمي، والجُرَيري، وداود بن أبي هند، . . .، وخلقٍ كثير. روى عنه أحمد، وابن المديني، وأبو خيثمة، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعبد بن حميد، . . .، وعَدَدٌ كثير. قال أحمد: كان يزيد حافظاً متقناً، وكان له فقه، ما كان أذكاه وأفهمه وأفطنه؟ وقال أبو حاتم: يزيد ثقة إمام لا يُسأل عن مِثلِه. وعن عاصم بن علي، قال: كان يزيدُ يقوم الليل، وصلَّى الصبح بوضوء العتمة ــ أي العشاء ــ نيفاً وأربعين سنة. روى له الجماعة. مات سنة ٢٠٦». انتهى. وهو ممن عاشر أبا حنيفة طويلاً، وروى عنه كما ذكره المِزّي في الرواة عن أبي حنيفة، كما في «تبييض الصحيفة» للسيوطي ص ١٣. وقال فيه: أفقه من رأيتُ أبو حنيفة. كما في «الجواهر المضية» ٢: ٢٢٠. وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٥٦، فيمن لقي أبا حنيفة وروى عنه.

٤٠ ــ وابنُ أبـي رِزْمَة.

٤١ ــ وسعيدُ بنُ سالم القَدَّاح.

٤٢ ــ وشدَّادُ بنُ حَكِيم.

٤٣ ــ وخارجةُ بنُ مصعب.

---

٤٠ ــ ابن أبـي رِزْمَة. في «تهذيب التهذيب» ٦:٢٣٦ «عبد العزيز بن أبـي رِزْمَة، أبو محمد، المروزي. روى عن إسماعيل بن أبـي خالد، والمسعودي، والثوري، وشعبة، وابن المبارك، والحمادينِ، . . .، وغيرِهم. وعنه ابنه محمد، ومحمد بن عبد الله بن قُهْزَاذ، وبِشْر بن محمد الكِندي، وعبد بن حميد، . . .، وآخرون.

قال ابن سعد: كان ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: مات سنة ٢٠٦، روى له أبو داود والترمذي». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٢٦، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٤١ ــ سعيد بن سالم القداح. في «تهذيب التهذيب» ٤:٣٥ «سعيد بن سالم القداح، أبو عثمان، المكي، خراساني الأصل، ويقال: كوفي، سكن مكة. روى عن أيمَن بن نَابِل، وعبد الله بن عمر، وموسى بن علي بن رباح، وابن جريج، والثوري، . . .، وغيرِهم. وعنه ابنه علي، وابن عيينة، ويحيـى بن آدم، وأسد بن موسى، وهم من أقرانه، والشافعي، وعلي بن حرب، . . .، وغيرُهم. قال ابن معين: ليس به بأس، وقال: ثقة. روى له أبو داود والنسائي. مات قبل سنة ٢٠٠». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١١٤، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٤٢ ــ شدَّاد بن حكيم. في «الجرح والتعديل» ٢/١:٣٣١ «شداد بن حكيم، البلخي، أبو عثمان، صاحبُ رأي. روى عن ابن المبارك، وعبد الوهاب بن مجاهد. روى عنه محمد بن عصمة الكرابيسي البلخي الذي قَدِمَ الريّ حاجاً، سمعتُ أبـي يقول بعضَ ذلك، وبعضُه من قبلي». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١١٨، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٤٣ ــ خارجة بن مصعب. في «تهذيب التهذيب» ٣:٧٦ «خارجة بن مصعب بن =

٤٤ ــ وخَلَفُ بنُ أيوب.

٤٥ ــ وأبو عبد الرحمن المقرىء.

= خارجة، أَبُو الحَجّاج، الضُّبَعِي الخراساني السَّرَخْسِي. روى عن زيد بن أسلم، وسهل بن أبـي صالح، وأبـي حازم سلمة بن دينار، وبكير بن الأشج، ومالك، وأبـي حنيفة، ويونس بن يزيد، . . . ، وخلق. وعنه الثوري ومات قبله، وأبو داود الطيالسي، وعلي بن الحسن بن شقيق، وزيد بن الحباب، وشَبَاب، ويحيـى بن يحيـى النيسابوري، . . . ، وغيرُهم. وضعَّفه أكثرهم. روى له الترمذي وابن ماجه. مات سنة ١٦٨ وهو ابن ٩٨ سنة». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٠٩، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٤٤ ــ خلف بن أيوب. في «تهذيب التهذيب» ٣:١٤٧ «خلف بن أيوب، العامري، أبو سعيد، البلخي. روى عن عوف الأعرابـي، ومَعْمَر، وقيس بن الربيع، وإسرائيل، وغيرِهم. وعنه أحمد، وأبو كريب، وأبو مَعْمَر القَطِيعي الهُذَلي، وغيرُهم. ذكره ابن حبان في الثقات. وذكره الحاكم في «تاريخ نيسابور» وأطال ترجمتَهُ، وقال: فقيهُ أهل بلخ وزاهدُهم، تفقه بأبـي يوسف وابن أبـي ليلى، وأخذ الزهد عن إبراهيم بن أدهم. روى عنه يحيـى بن معين. وذَكَر جماعةً. قال الخليلي: صدوق مشهور، كان يوصف بالستر والصلاح والزهد، وكان فقيهاً على رأي الكوفيين، توفي سنة ٢١٥. وقال القَرَّاب: سنة ٢٠٥، وصححه الذهبـي. روى له الترمذي». وحلاّه الذهبـي في «سير أعلام النبلاء» ٩:٥٤١، بـ«الإمام المحدّث الفقيه، مفتي المشرق، . . . ، الحنفي الزاهد، عالم أهل بلخ». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١١٠، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٤٥ ــ أبو عبد الرحمن المقرىء. في «تذكرة الحفاظ» ١:٣٦٧ «أبو عبد الرحمن عبدُ الله بن يزيد العمري، العدوي مولاهم، المكي ــ أصلُه من ناحية البصرة، وقيل: من ناحية الأهواز، سكن مكة ــ ، المقرىء الإمام المحدِّث شيخ الإسلام. سَمِـع من ابن عون، وأبـي حنيفة، وكَهْمَس، وشعبة، وعبد الرحمن الإفريقي، . . . ، وطبقتهم.

وعُني بهذا الشأن، وعُمِّر دهراً، وحديثُه في الكتب كلها. روى عنه البخاري، =

٤٦ ــ ومحمدُ بنُ السائب الكلبـي.

٤٧ ــ والحسَنُ بنُ عُمَارة.

= وأحمد، وإسحاق، وعباس الدُّوري، ...، وآخرون. وثقه النسائي وغيره. قال محمد بن عاصم: سمعتُ المقرئَ يقول: أنا ما بين التسعين إلى المئة ــ أي من العُمُر ــ ، أقرأتُ القرآن بالبصرة ٣٦ سنة، وهنا بمكة ٣٥ سنة. وكان صاحب حديث وقراءات. روى له الجماعة. مات سنة ٢١٣». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٢٤، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٤٦ ــ محمد بن السائب الكلبـي. في «تهذيب التهذيب» ٩: ١٧٨ «محمد بن السائب بن بِشْر الكلبـي، أبو النضر، الكوفي، النسَّابة المفسِّر. روى عن أخويه: سفيان وسَلَمة، وأبـي صالح بَاذَام، والشعبـي، ...، وغيرِهم. روى عنه ابنه هشام، والسفيانان، وحماد بن سلمة، وابن المبارك، وابن جريج، وهُشَيم، ...، وآخرون. روى له الترمذي». انتهى. وذَكَر من تكلَّموا فيه، ولخَّص أقوالهم في «تقريب التهذيب» ٢: ١٦٣ فقال: «متهم بالكذب، ورُمي بالرفض، مات سنة ١٤٦». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ٦٤، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٤٧ ــ الحسن بن عُمَارة. في «تهذيب التهذيب» ٢: ٣٠٤ «الحسن بن عمارة بن المُضَرِّب، البَجَلي مولاهم، الكوفي، أبو محمد. كان على قضاء بغداد في خلافة المنصور. روى عن يزيد بن أبـي مريم، وحبيب بن أبـي ثابت، وشبيب بن غرقدة، والزهري، والأعمش، ...، وغيرِهم. وعنه السفيانان، وعبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمّاني، وعيسى بن يونس، وعبد الرزاق، ...، وجماعة. روى له البخاري تعليقاً والترمذي وابن ماجه. مات سنة ١٥٣». وذَكَر من تكلَّم فيه وأطال. وهو الذي صلَّى على الإمام أبـي حنيفة يوم موته وكان قاضياً يومئذ في بغداد، كما سيأتي في الباب ٥٥ في ص ٣٢٢. وانظر طَرَفاً مما يتصل بترجمته في آخر الجزء الثالث من «نصب الراية» للزيلعي، منقولاً عن كتاب «المحدِّث الفاصل» للرامَهُرْمُزي ص ٣٢٠ ــ ٣٢٤. وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٠٦، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٤٨ ــ وأبو نُعَيْم الفضلُ بنُ دُكَين.

٤٩ ــ والحكَمُ بنُ هشام.

٥٠ ــ ويَزِيدُ بنُ زُرَيْع.

---

٤٨ ــ أبو نعيم الفضل بن دُكين. في «تذكرة الحفاظ» ١: ٣٧٢ «أبو نُعَيم الفضل بن دُكَين، الحافظ الثَّبْت، الكوفي، المُلاَئي التاجر. سَمِعَ الأعمش، وزكريا بن أبـي زائدة، وعُمَرَ بن ذَرّ، وشعبة، وخلائق. وعنه أحمد، وإسحاق، وابن معين، والذهلي، والبخاري، والدارمي، . . .، وعِدَّة. روى له الجماعة. مات سنة ٢٠٩». انتهى. وهو ممن رَوَى عن أبـي حنيفة كما في ترجمته في «تهذيب الكمال» للمزي ٢: ١٠٩٦، وقد طَوَاه ابنُ حجر في ترجمته في «تهذيب التهذيب»، وكما ذكره الذهبـي في ترجمة أبـي نعيم في «سِيَر أعلام النبلاء» ١٠: ١٤٥. وقال أيضاً: «وأبو نعيم من كبار شيوخ البخاري وقد حدّث عنه كثيراً». وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٣٩، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٤٩ ــ الحكم بن هشام. في «تهذيب التهذيب» ٢: ٤٤٣ «الحكم بن هشام بن عبد الرحمن الثقفي، الكوفي، أبو محمد، سكن دمشق، وكان مؤاخياً لأبـي حنيفة. روى عن حماد بن أبـي سُليمان، وهشام بن عروة، ويحيـى بن سعيد الأنصاري، ويونس بن عبيد، وقتادة، . . .، وغيرِهم. وعنه الوليد بن مسلم، وأبو مسهر، وعبد الله بن المبارك، وهشام بن عمار، . . .، وعِدَّة. قال ابن معين والعجلي وأبو داود: ثقة، . . .، روى له النسائي وابن ماجه». انتهى. ولم يُذكر تاريخ وفاته، وهو من أقران أبـي حنيفة ومؤاخيه. وأبو حنيفة مات سنة ١٥٠.

وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٠٧، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٥٠ ــ يزيد بن زُرَيع. في «تذكرة الحفاظ» ١: ٢٥٦ «يزيد بن زريع أبو معاوية، البصري العَيْشي، الحافظ الحجة محدِّث البصرة. حدث عن أيوب السَّخْتِياني، وخالد الحذَّاء، وحَبِيب المعلِّم، وحسين المعلِّم، ويونس، والجُرَيري، . . .، وعنه علي بن المديني، وأمية بن بِسطام، ومحمد بن المنهال الضرير، ونصر بن علي، . . .، وخلقٌ =

٥١ ــ وعبدُ الله بنُ داود الخُرَيْبِـي.

٥٢ ــ ومحمدُ بنُ فُضَيل.

= كثير. قال أحمد بن حنبل: كان ريحانة البصرة، ما أتقنه وما أحفظه؟! وقال أبو حاتم: ثقة إمام. وقال بِشْرٌ الحافي: كان يزيد متقِناً حافظاً، ما أعلَمُ أني رأيتُ مثلَه ومثلَ صحة حديثه. روى له الجماعة. مات سنة ١٨٢». انتهى. وهو ممن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٥٦.

٥١ ــ عبد الله بن داود الخُرَيبي. في «تذكرة الحفاظ» ١: ٣٣٧ «الحافظ الإمام القدوة أبو عبد الرحمن عبد الله بن داود بن عامر الهَمْدَاني الشعبي، الكوفي، كان يسكن محلة الخُرَيْبَة بالبصرة. سمع هشام بن عروة، والأعمش، وابن جريج، والأوزاعي، . . .، وطبقتَهم. حدَّث عنه الحسن بن صالح، وسفيان بن عيينة وهما من شيوخه، ومُسَدَّد، وبُنْدار، والفَلَّاس، والكُدَيمي، . . .، وخلائق.

قال ابن سعد: كان ثقة عابداً ناسكاً. قال ابن معين: ثقة مأمون. عن وكيع قال: النظرُ إلى وجه عبد الله بن داود عبادة. وذَكَر إسماعيلُ القاضي أنَّ الخُرَيْبِـيَّ قيل له: رَجَع أبو حنيفة عن مسائل كثيرة! قال: إنما يرجع الفقيهُ إذا اتسع علمُه. روى له الجماعة. مات سنة ٢١٣». انتهى. وهو ممن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٢١.

٥٢ ــ محمد بن فضيل. في «تذكرة الحفاظ» ١: ٣١٥ «محمد بن فضيل بن غَزْوان، أبو عبد الرحمن الضبـي مولاهم، الكوفي، المحدِّث الحافظ، مصنف كتاب الزهد، وكتاب الدعاء، وغيرِ ذلك. حدَّث عن أبيه، وبيان بن بشر، وإبراهيم الهَجَري. وحبيب بن أبـي عمرة، . . .، وخلقٍ سواهم. حدَّث عنه أحمد، وإسحاق، وأحمد بن بُدَيل، والحسن بن عرفة، وأبو سعيد الأشج، والفلاس، . . .، وأممٌ سواهم. وكان من علماء هذا الشأن. روى له الجماعة. مات سنة ١٩٥». انتهى. وهو ممن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه كما في «عقود الجمان» ص ٩٦.

٥٣ ــ وزكريا بنُ أبـي زائدة.

٥٤ ــ وابنُهُ يحيـى بنُ زكريا بن أبـي زائدة.

٥٥ ــ وزائدةُ بنُ قُدَامة.

---

٥٣ ــ زكريا بن أبـي زائدة. في «تهذيب التهذيب» ٣:٣٢٩ «زكريا بن أبـي زائدة الهَمْداني، الكوفي، أبو يحيـى. روى عن أبـي إسحاق السَّبِيعي، والشعبـي، وفِراس، وسِمَاك بن حرب، وسعد بن إبراهيم، ...، وغيرِهم. وعنه ابنه يحيـى، والثوري، وشعبة، وابن المبارك، وعيسى بن يونس، والقطان، ووكيع، ...، وغيرُهم. قال أحمد: ثقة حلو الحديث، وقال النسائي: ثقة. روى له الجماعة مات سنة ١٤٩». وهو ممن لقي أبا حنيفة وأَخَذَ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١١٢.

٥٤ ــ يحيـى بن زكريا بن أبـي زائدة. في «تذكرة الحفاظ» ١:٢٦٧ «يحيـى بن زكريا بن أبـي زائدة، الكوفي، أبو سعيد، الحافظ الثبت المتقن، صاحبُ أبـي حنيفة. روى عن أبيه، وعاصم الأحول، وداود بن أبـي هند، وهشام بن عروة، وعبيد الله بن عمر، ...، وعنه أحمد بن حنبل، وإبراهيم بن موسى الفرَّاء، وأبو كريب، وزياد بن أيوب، والحسن بن عرفة، ...، وآخرون. وكان إماماً صاحب تصانيف، قال علي بن المديني: لم يكن بالكوفة بعد سفيان الثوري أثبَتُ منه. وقال أيضاً: انتهى العلم ــ أي علمُ الحديث ــ إلى يحيـى بن أبـي زائدة في زمانه. روى له الجماعة. مات بالمدائن قاضياً سنة ١٨٢». وذكره صاحبُ «عقود الجمان» في ص ١٥٥، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

٥٥ ــ زائدة بن قدامة. في «تذكرة الحفاظ» ١:٢١٥ «زائدة بن قدامة، أبو الصلت، الثقفي، الكوفي، الإمام الحجة. حدَّث عن زياد بن عِلاقة، وعبد الملك بن عُمَير، ومنصور، وسِمَاك، وموسى بن أبـي عائشة، وطبقتِهم. وعنه سفيان بن عيينة، وحُسَين الجُعْفي، وعبد الرحمن بن مهدي، وأبو نعيم، ...، وخلقٌ كثير. وكان من نظراء شعبة في الإتقان. قال أبو أسامة: كان من أصدق الناس وأبرِّهم. وقال أبو حاتم الرازي: ثقة صاحبُ سنة. روى له الجماعة. مات سنة ١٦١». انتهى. وهو ممن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١١٢.

٥٦ ــ ويحيـى بنُ مَعِين.

٥٧ ــ ومالكُ بنُ مِغْوَل.

---

٥٦ ــ يحيـى بن معين. في «تذكرة الحفاظ» ٢: ٤٢٩ «يحيـى بن معين، أبو زكريا المُرِّيّ مولاهم، البغدادي، الإمامُ الفَرْدُ سيدُ الحفاظ. سَمِعَ هُشَيماً، وابنَ المبارك، وإسماعيل بن مجالد، . . .، وهذه الطبقة. وعنه أحمد بن حنبل، وهناد، والبخاري، ومسلم، وأبو داود، وأبو زرعة، وأبو يعلى، . . .، وخلائق. قال النسائي: أبو زكريا الثقةُ المأمون أحد الأئمة في الحديث. وقال ابن المديني: لا نعلم أحداً من لدن آدم عليه السلام كتب من الحديث ما كتب يحيـى بن معين. وعن يحيـى بن معين: كتبتُ بيدي ألفَ ألفِ حديث. وقال ابن المديني: انتهى علم الحديث إلى يحيـى بن معين. قلتُ ــ القائل الذهبـي ــ يحيـى أشهر من أن نطوِّل الشرحَ بمناقبه. روى له الجماعة ــ ولد سنة ١٥٨ ــ مات سنة ٢٣٣». انتهى.

قال عبد الفتاح: ابن معين لم يدرك أبا حنيفة، ولكنه أدرك أصحابه وكبار تلامذته، وخالطهم وعرفه منهم كل المعرفة، فلذا قال ــ وهو الإمامُ الفَرْد، وسيدُ الحفاظ، وإمامُ الجرح والتعديل ــ : كان أبو حنيفة ثقةً في الحديث. كما في «تهذيب التهذيب» ١٠: ٤٥٠. وقال أيضاً: أصحابُنا ــ يعني: المحدِّثين ــ يُفْرِطون في أبـي حنيفة وأصحابه. كما في (الفَصْل ٣٨) في «الخيرات الحسان» لابن حجر الهيتمي المكي الشافعي. وانظر لزاماً ما كتبتُه حول توثيق يحيـى بن معين لأبـي حنيفة، فيما علَّقته على «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي ص ٣١٧.

٥٧ ــ مالك بن مِغْوَل. في «سِيَر أعلام النبلاء» ٧: ١٧٤ «مالك بن مغول بن عاصم، أبو عبد الله البَجَلي، الكوفي، الإمام الثقة المحدث. حدَّث عن الشعبـي، وعبد الله بن بُريدة، ونافع العمري، وعطاء بن أبـي رباح، وطلحة بن مصرِّف، . . .، وخلقٍ. وعنه أبو إسحاق ــ السَّبِيعي ــ شيخُه، وشعبة، والثوري، ومِسْعَر، وإسماعيل بن زكريا، وابن عيينة، وابن المبارك، ووكيع، وأبو نُعَيم، . . .، وخلقٌ سواهم. قال أحمد: ثقة ثَبْت في الحديث. وقال ابن معين وأبو حاتم وجماعة: ثقة. وقال العجلي: =

٥٨ ــ وأبو بكر بنُ عَيَّاش.

٥٩ ــ وأبو خالد الأحمرُ.

٦٠ ــ وقيسُ بنُ الربيع.

= رجلٌ صالح مبرِّزٌ في الفضل. روى له الجماعة. مات سنة ١٥٩». انتهى. وهو ممن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٤٣.

٥٨ ــ أبو بكر بن عياش. في «تذكرة الحفاظ» ١: ٢٦٥ «أبو بكر بن عياش، الكوفي، المقرىء، الإمام القدوة شيخُ الإسلام. سَمِـعَ من إسماعيل السدي، وعثمان بن عاصم، وأبـي إسحاق السَّبِيعي، وعبد الملك بن عمير، . . .، وخلقٍ. حدث عنه ابن المبارك، وأبو داود الطيالسي، وأحمد بن حنبل، والحسن بن عرفة، . . .، وخلق كثير. قال ابن المبارك: ما رأيت أحداً أسرع إلى السنة من أبـي بكر بن عياش. وقال أبو داود: ثقة. روى له البخاري وأصحاب السنن الأربعة. ولد سنة ٩٣، ومات سنة ١٩٣». انتهى. وهو ممن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٢٠.

٥٩ ــ أبو خالد الأحمر. في «تذكرة الحفاظ» ١: ٢٧٢ «أبو خالد الأحمر سليمان بن حيان الأزدي، الكوفي، الحافظ الصدوق. حدَّث عن سليمان التيمي، وليث بن أبـي سُلَيم، وهشام بن عروة، وحُمَيد الطويل، وعدة. وعنه أحمد بن حنبل، وابن نُمَير، وأبو كُرَيب، وأبو سعيد الأشج، وإسحاق بن راهويه، . . .، وطائفة. وثَّقَه جماعة، وهو من مشاهير المحدثين. روى له الجماعة. مات سنة ١٨٩». انتهى. وهو ممن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١١٦.

٦٠ ــ قيس بن الربيع. في «تذكرة الحفاظ» ١: ٢٢٦ «قيس بن الربيع، أبو محمد الأسدي، الكوفي، الحافظ أحد الأعلام على ضعفٍ فيه. حدَّث عن عمرو بن مرة، وحبيب بن أبـي ثابت، وعلقمة بن مَرْثَد، ومحارب بن دِثار، وطبقتِهم من الكوفيين. حدث عنه سفيان، وشعبة وهما من طبقته، وإسحاق السلولي، وعاصم بن علي، وعلي بن الجعد، ويحيـى الحِمَّاني، . . .، وخلق. كان شعبة يثني عليه. وقال عفان: كان ثقة. روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. مات سنة ١٦٨». انتهى. وهو ممن لقي =

٦١ ــ وأبو عاصم النبيلُ.

٦٢ ــ وعُبَيدُ الله بنُ موسى.

٦٣ ــ ومحمدُ بنُ جابر.

= أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٤٢.

٦١ ــ أبو عاصم النبيل. في «تذكرة الحفاظ» ١:٣٣٦ «أبو عاصم النبيل: الضحاك بن مَخْلَد الشيباني، البصري، الحافظ شيخ الإسلام. سمع جعفر بن محمد، ويزيد بن أبي عبيد، وسليمان التيمي، وابن جريج، ...، والكبار. روى عنه أحمد، وبُنْدار، والدارمي، والبخاري، والحارث بن أبـي أسامة، ...، وخلقٌ. وكان يلقب بالنبيل لنبله وعقله. قال البخاري وغيره: سمعناه يقول: ما اغتبتُ أحداً منذ علمتُ أن الغيبة تضر أهلها. وقال ابن سعد: كان ثقة فقيهاً. روى له الجماعة. مات سنة ٢١٢، وعاش ٩٠ سنة». انتهى. وهو ممن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١١٩.

٦٢ ــ عُبَيْدُ الله بن موسى. في «تذكرة الحفاظ» ١:٣٥٣ «عبيد الله بن موسى، أبو محمد العبسي مولاهم، الكوفي، الحافظ الثَّبْت، المقرىء العابد، من كبار علماء الشيعة، ولد بعد العشرين ومئة ــ ١٢٨ ــ. سمع من هشام بن عروة، وإسماعيل بن أبـي خالد، والأعمش، والثوري، وابن جريج، والأوزاعي، ...، وطبقتِهم. روى عنه البخاري، ثم روى هو وباقي الجماعة عن رجل عنه، وحدث عنه أحمد، وإسحاق، ويحيـى، وأبو بكر بن أبـي شيبة، ...، وخلائق. وثقه يحيـى بن معين، وقال أبو حاتم: ثقة صدوق. روى له الجماعة. مات سنة ٢١٣». انتهى. وهو ممن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٢٩.

٦٣ ــ محمد بن جابر. في «تهذيب التهذيب» ٩:٨٨ «محمد بن جابر بن سيار، اليمامي، أصله كوفي، وكان أعمى. روى عن قيس بن طلق الحنفي، وعبد الملك بن عمير، وأبـي إسحاق السَّبِيعي، ويحيـى بن أبـي كثير، ...، وغيرهم. وعنه أخوه أيوب بن جابر، وأيوب السختياني، وعبد الله بن عون وكان أكبر منه، وهشام بن حسان، =

٦٤ ــ والأصمعيُّ.

٦٥ ــ وشقيقٌ البَلْخِيُّ.

٦٦ ــ وعليُّ بنُ عاصم.

= وشعبة بن الحجاج وماتا قبله، والثوري، . . .، وآخرون. قال ابن معين: كان أعمى واختَلَطَ عليه حديثه، وكان كوفياً فانتقل إلى اليمامة، وهو ضعيف. روى له أبو داود وابن ماجه». ولم يُذكَر تاريخ وفاته. وهو ممن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ٩٢.

٦٤ ــ الأصمعي. في «سير أعلام النبلاء» ١٠: ١٧٥ «الأصمعي، الإمام العلامة الحافظ، حجة الأدب، لسانُ العرب، أبو سعيد عبد الملك بن قُرَيب بن عبد الملك بن علي بن أصمَع، البصري، اللغوي، الأخباري، أحد الأعلام. ولد سنة بضع وعشرين ومئة. وحدث عن ابن عون، وسليمان التيمي، وأبـي عمرو بن العلاء، ومِسعر بن كِدام، وشقيق، . . .، وعددٍ كثير. حدث عنه أبو عبيد، ويحيـى بن معين، وإسحاق بن إبراهيم الموصلي، وسلمة بن عاصم، وأبو حاتم الرازي، . . .، وخلق كثير. وقد أثنى أحمد عليه في السنة. روى له أبو داود والترمذي. مات سنة ٢١٥ ــ وقد قارب التسعين ــ».

٦٥ ــ شقيق البلخي. في «سير أعلام النبلاء» ٩: ٣١٣ «أبو علي شقيق بن إبراهيم الأزدي البلخي، الإمام الزاهد شيخ خراسان. صحب إبراهيم بن أدهم، وروى عن كثير بن عبد الله الأُبلِّي، وإسرائيل بن يونس، وعباد بن كثير.

حدث عنه عبد الصمد بن يزيد مَرْدُويَهْ، ومحمد بن أبان المستملي، وحاتم الأصم، والحسين بن داود البلخي، وغيرُهم، وهو نَزْر الرواية. وقد جاء عن شقيق مع تألُّهه وزهده أنه كان من رؤوس الغُزَاة، وقُتل في غزوة كُولان ــ في حدود بلاد الترك من ناحية ما وراء النهر ــ سنة ١٩٤». انتهى. وهو ممن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١١٨.

٦٦ ــ علي بن عاصم. في «تذكرة الحفاظ» ١: ٣١٦ «علي بن عاصم بن صُهَيب، أبو الحسن، الواسطي، مسند العراق، الإمام الحافظ، مولده سنة ١٠٥. وسمع من =

٦٧ ــ ويحيـى بنُ نَصْر.

كلُّ هؤلاء أثنَوْا عليه، ومَدَحُوهُ بألفاظٍ مختلفة[١].

ذَكَر ذلك كلَّه أبو يعقوب يُوسفُ بنُ أحمد بن يوسف المكيُّ، في كتابه

= سهيل بن أبـي صالح، وعطاء بن السائب، ويزيد بن أبـي زياد، ويحيـى البكاء، . . .، وغيرهم. حدث عنه أحمد بن حنبل، ومحمد بن يحيـى الذهلي، وعبد بن حميد، ويعقوب بن شيبة، والحارث بن أبـي أسامة، وخلقٌ كثير. قال ابن شيبة: كان من أهل الدين والصلاح والخير البارع، وكان شديد التوقي، ومنهم من أنكر عليه كثرةَ الغلط والخطأ. روى له أبو داود والترمذي وابن ماجه. مات سنة ٢٠١». انتهى. وهو ممن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه، كما في «عقود الجمان» ص ١٣٢.

٦٧ ــ يحيـى بن نَصْر. في «الجرح والتعديل» ٤/ ٢: ١٩٣ «يحيـى بن نَصْر بن حاجب القرشي ــ المروزي ــ. روى عن عاصم بن سليمان الأحول، وهلال بن خَبَّاب، وحَيْوَة بن شُرَيح، ويونس بن يزيد، وثور بن يزيد. سمعت أبـي يقول ذلك. قال أبو محمد: رَوَى عن الصَّلْت بن بَهْرام، وابن شُبْرُمة، وموسى بن عبيدة، وأبـي حنيفة النعمان بن ثابت. سَمِـعَ منه أبـي بالري وببغداد. سئل أبـي عنه فقال: تكلَّم الناس فيه». انتهى. ومات سنة ٢١٥ كما في «الميزان» ٤: ٤١٢. وذكره صاحب «عقود الجمان» ص ١٥٦، فيمن لقي أبا حنيفة وأخذ عنه.

(١) جاء هنا في حاشية نسخة و، في الصفحة ٩٣ ما يلي: «وممن أثنَوْا عليه الخليلُ بن أحمد، ذكره أبو الطيِّب عبدُ الواحد بن علي اللغوي في رسالته في «مَراتب النحويين» ــ ص ١٠٥ في ترجمة الأصمعي ــ فقال: أخبرنا محمد بن يحيـى، قال: حدَّثَنا البَرْبَرِيُّ، قال: حدثنا طائع، عن الأصمعي، قال: نَظَر الخليلُ في فقهِ لأبـي حنيفة، فقيل له: كيف ترا ه؟ فقال: أرى جِدّاً وطريقَ جِدّ، ونحن في هَزْلٍ وطريقِ هَزْل!». انتهى.

الذي جَمَعَه في (فضائل أبـي حنيفة وأخباره)، حدَّثَنا به حَكَمُ بن منذر بن سعيد رحمه الله[١].

---

(١) قال عبد الفتاح: فيكون عدَدُ المثنين على أبي حنيفة ٦٨ عالماً. وإذا أضفتَ إليهم الإمامين الجليلين: محمدَ بن الحسن الشيباني، والحسنَ بن زياد اللؤلؤي، فيكونُ عدَدُ المُثْنِين على أبـي حنيفة ٧٠ عالماً جليلاً، كُلُّهم أو جُلُّهم أئمةٌ كبارٌ مشهورون.

ويكفي ثناءُ خمسة منهم أو عشرة، لإثباتِ فضل أبـي حنيفة وعلمه، ودينه وورعه وتزكيته، وإمامته في الدين، وهو بشر يخطىء ويصيب وليس بالمعصوم من الخطأ في الاجتهاد كسائر المجتهدين، وحسبُك منهم ثناءُ أبـي جعفر الباقر، وحَمَّادِ بن أبـي سُلَيمان، ومِسْعَرِ بن كِدَام، وأيوبَ السَّخْتِياني، والأعمشِ، وشعبةَ، وسفيانَ الثوري، والحسنِ بن صالح، وسعيد بن أبـي عَرُوبة، وحَمَّادِ بن زيد. فهؤلاء العشرةُ الجبالُ في الثقة والدين والعلم، لو شهدوا على أمرٍ لقبُلَتْ شهادتُهم ورُدَّت شهادةُ مخالِفِهم دون تردد والثناءُ شهادة.

وإن شئتَ أن تزيد إلى شهادتهم شهادةَ عشرةٍ آخَرين هم جبالٌ أيضاً في الثقة والدين والعلم، فخذ شهادةَ ابنِ شُبرُمة، ويحيـى بنِ سعيد القطان، وعبدِ الله بن المبارك، وزهيرِ بن معاوية، وابنِ جُرَيج وعبدِ الرزاق، والشافعيِّ، ووكيع بن الجراح، وخالدِ الواسطي، وسفيان بن عيينة، فهؤلاء عشرة إلى العشرة الأولى فغَدَوْا عشرين إماماً مزكِّياً.

وأسماءُ هؤلاء العلماءِ الأكابرِ الهداةِ المهديين الصالحين لو توجَّهتْ على ضعيف لصار حُجَّة، فكيف إذا كان المثنون عليه سبعين حَبْراً صالحاً أئمةٌ من كبار علماء السلف، بين محدِّثٍ وفقيه، ومقرىءٍ ومجاهد، وناسكٍ وعابد، وقاضٍ وزاهد، وحُجَّةِ الأدب ولسانِ العرب.

وأكثَرُ ما حَدَّد به العلماءُ التواترَ عَدَداً: سبعون، فقد بَلَغ الثناءُ على الإمام أبـي حنيفة حَدَّ التواتر، ولكنْ ممن؟ من خِيارِ سلفِ هذه الأمة وعلمائِها المشهودِ لهم بالدين والعلم والورع. وفي «صحيح مسلم» ٧ :١٨ «عن أنس رضي الله عنه قال: مُرَّ بجنازةٍ فأُثنِيَ عليها خيراً، فقال النبـيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم: وجَبَتْ وجَبَتْ وَجَبَت. . .، =

. . . . . .

= قال عمر: فِدَىً لك أبـي وأمي: مُرَّ بجنازةٍ فأُثْنِيَ عليها خيراً، فقلتُ: وجَبَتْ وجَبَتْ وجَبَتْ، فقال رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: مَنْ أثنيتُم عليه خيراً وجَبَتْ له الجنةُ. . .، أنتم شهداءُ الله في الأرض، أنتم شهداءُ الله في الأرض، أنتم شهداءُ الله في الأرض». أنتم شهداء الله في الأرض. انتهى. فهؤلاء العلماء شهداءُ الله في الأرض.

قال عبد الفتاح: بَلَغَ عَدَدُ الذين أثنَوْا على أبـي حنيفة هنا (٧٠) شيخاً عالماً، وهم قد لقوه وخالطوه وأخذوا عنه، سوى الإمام الباقر فقد أخَذَ عنه أبو حنيفة، وسوى الإمامِ الأصمعيِّ، فإنه عاصره، وكان يسكن البصرة، ولم أقف على أنه لَقِيَهُ، وسوى اثنين وُلِدَا بعدَ وفاتِهِ ولَقِيَا كبارَ أصحابه، وهما الإمامُ الشافعيُّ، وشيخُ الجرح والتعديل يحيـى بنُ معين. وهؤلاء الأئمة الثقات العدول أثنَوْا بما شاهدوا، ووصفوا ما علموا، وليس العِيَانُ كالخَبَر.

وهؤلاء (السبعون) عالماً مُثنياً، فيهم المحدِّثون الحفاظُ الأعلامُ شيوخُ أئمةِ السنة: شيوخُ الإمامِ أحمد والبخاريِّ ومسلم. . . وشيوخُ شيوخهم رضي الله عنهم، الأتقياءُ الأذكياء النُّقَّاد، وفيهم الفقهاءُ الفَطِنون البُصَراء الصُّلَحاء، وفيهم كبارُ العُبَّاد والعقلاء الأمناء على دين الله تعالى، كما رأيتَ في مُوجَز تراجمهم.

هؤلاء كلهم قد أطبقوا على الثناء على أبـي حنيفة، في دينه وصلاحه وتعبده، وورعه، وعلمه وفقهه وتثبُّتِهِ وثقتِه وإمامته، وعقله ونباهته وهَدْيه وسَمْته وكَرَمِه، وامتناعه عن تولي القضاء ورعاً وخوفاً على دينه وآخِرتِه، وأنه اختار الحبسَ وما ناله من العذاب على تولي القضاء. وتلك شهاداتُهم فيه، وهم بُرَءَاءُ من التعصُّبِ لَهُ والتعصُّبِ على شانِئِيه.

أما ما زعمه بعضُ المحدِّثين المتعصبين على الإمام أبـي حنيفة ــ وسيأتي في كلام المؤلف ابن عبد البر ذكرُ جُمَلٍ من أقوالهم فيه ــ من المطاعن والمثالب التي تَخرُجُ به عن المِلّة، وتَجعلُه أحَدَ زنادقة الدنيا! فأسوقُ هنا كلامَ واحد منهم فقط، هو الإمام الحافظ أبو حاتم ابن حِبَّان البُسْتي، لينكشف للناظرِ المُوازِنِ بين كلام المُثنين وكلام القادحين: كيف يؤدِّي التعصُّبُ بصاحبه أن يقول ما لا يُعقَل ولا يُقبَل ولا يُنقَل، ولكنه التعصبُ=

. . . . . .

= الأسود المقيت، الذي يَجعَلُ كلَّ ذلك مستساغاً عَذْباً فُراتاً لدى المتعصب!.

والإمام الحافظُ المحدِّث أبو حاتم بن حِبَّان البُستي (محمد بن حاتم): أحَدُ كبار المحدثين الذين تكلَّموا وألَّفوا في الرجال جرحاً وتعديلاً، وُلِدَ في حدود سنة ٢٨٠، بعد وفاة أبـي حنيفة بمئةٍ وثلاثين سنة تقريباً، ومات في سنة ٣٥٤ وهو في عشر الثمانين من عمره رحمه الله تعالى وعَفَا عنه. وهو صاحب كتاب «صحيح ابن حِبَّان» المشهور.

هذا المحدِّث الحافظ الكبير ألَّف ثلاثة كتب في التهجم على أبـي حنيفة والطعنِ فيه، وهي: ١ ــ «كتاب عِلَلِ مناقب أبـي حنيفة، ومَثَالِبه»، ٢ ــ و «كتاب عِلَل ما أسْنَدَه أبو حنيفة»، ٣ ــ و «كتاب التنبيه على التمويه»، كَشَفَ فيه ــ على زعمه ــ مخازي أبـي حنيفة وما رُمي فيه من مطاعن. وذَكَر من هذا الكتاب جُمَلاً يُستدَلُّ بها على ما وراءها ــ على حد تعبيره ــ في «كتاب الضعفاء والمجروحين» له.

وقد أَورَد تلك الجُمَل فيه بالأسانيد! التي فيها المجروحون والهالكون والمتعصبون، وتجلَّد في ذلك غايةَ التجلد، ولم يُبَالِ بذلك دِيناً وصِنَاعةً وهو المحدِّث الموثِّق المجرِّح المعدِّل المزكِّي! فالله يغفر له ويعفو عنه ويتوب عليه ويرحمه.

فقد ترجم رحمه الله تعالى في كتابه «كتابِ المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين» لألفٍ ومئتين وواحدٍ وثمانين رجلاً، وذَكَر فيه الضعفاءَ والمتروكين، والكذَّابين والوضَّاعين، والزنادقَة والدجَّالين، والمبتدِعَةَ وأهلَ الأهواءِ الزائغين الضالِّين، وترجَمَ لكل واحد منهم ترجمة.

فبعضُ التراجم تَبلُغُ خمسةَ أسطر أو دُوْنَها، وبعضُها تبلُغ عشرةَ أسطر أو تزيدُ عليها، والقليلُ منها جداً التي تَبلُغُ الصفحةَ أو الصفحتين، إلاَّ ترجمةَ الإمام أبـي حنيفة، فإنها أطولُ ترجمةٍ في الكتاب كلِّه على الإطلاق، وزادَتْ على عَشْرِ صفحات، فهي في الجزء الثالث من صفحة ٦١ حتى ٧٣.

وقد أطال في ترجمته ليُطيلَ القدحَ فيه! حتى كانت أطولَ ترجمةٍ في كتابه المذكور، وذَكَر فيها أبا حنيفة بأسوأ الأوصاف قائلاً ثم ناقلاً، فأنا أنقُلُ بإيجاز بعض عباراته بحروفه، ليقف القارىء عليها ثم يَحكُمَ بما يوحي إليه دينُه وعلمُه وعقلُه فيما قالَهُ=

. . . . . .

= ابنُ حبان وفيما نَقَلَهُ.

قال ابن حبان ٣:٦١: «أبو حنيفة الكوفي: صاحبُ الرأي، كان أبوه مملوكاً لرجل من نَجْد، من بني قُفْل، فأُعتِق أبوه وكان خَبَّازاً لعبد الله بن قُفل. وكان أبو حنيفة جَدِلاً ظاهِرَ الورع(*)، لم يكن الحديثُ صناعتَه، حدَّث بمئةٍ وثلاثين حديثاً مسانيد، ما له حديثٌ في الدنيا غيرُها! أَخطأ منها في مئةٍ وعشرين حديثاً، إما قَلَب إسنادَه، أو غيَّر متنَه من حيث لا يَعلم، فلما غَلَبَ خطؤه على صوابه استَحقَ تَرْكَ الاحتجاج به في الأخبار.

ومن جهة أخرى: لا يجوز الاحتجاجُ به، لأنه كان داعياً إلى الإرجاء، والداعيةُ إلى البِدَع لا يجوز أن يُحتجَّ به عند أئمتنا قاطبةً، لا أعلم بينهم فيه خلافاً. على أن أئمة المسلمين وأهلَ الورع في الدين، في جميع الأمصار، وسائرِ الأقطار، جَرَحوه وأطلقوا عليه القدحَ إلاَّ الواحدَ بعدالواحد، قد ذكرنا ما روي فيه من ذلك في «كتاب التنبيه على التمويه»، فأغنى ذلك عن تكرارها في هذا الكتاب. غير أني أذكر منها جملاً يُستدَلُّ بها على ما وراءها». ثم ساق ابن حبان ناقلاً بالأسانيد! العبارات التالية:

١ ــ . . . معاذ العنبري سمعتُ سفيان الثوريَّ يقول: استُتِيب أبو حنيفة من الكفر مرتين. ٣:٦٤.

٢ ــ . . . عن أبي يوسف قال: أوَّلُ من قال: القرآن مخلوق أبو حنيفة. يريد بالكوفة. ٣:٦٥.

٣ ــ . . . حماد بن أبي حنيفة، قال: سمعت ــ أبي ــ أبا حنيفة يقول:

. . . .

(*) أي لا وجود للورع في باطنه، وهذا جَرحٌ جديد! بلفظ فريد! ما أحدٌ قاله قبل ابن حبان في أبي حنيفة، ولا في غيره، ولا يجوزُ أن يقال إلاَّ إذا قامت عليه دلالةٌ ناطقة كما سأشرحُه بعد قليل. والدليلُ على أن هذا القول من ابن حبان جَرْحٌ وطعن: ما جرَتْ به عادتُه في جَنْب العلماء الذين يثني عليهم، فإنه يَصِفُ أحدَهم بقوله (. . . وله ورعٌ خفي، وإليك الشواهد على ذلك:

١ ــ قال في ترجمة الإمام أحمد في «كتاب الثقات» ٨:١٨: «. . . كان حافظاً مُتقِناً=

. . . . . .

= وَرِعاً فقيهاً، لازماً للورع الخَفِيّ، مواظباً على العبادة الدَّائمة. . .».

٢ ــ وفي ترجمة الإمام البخاري ٩: ١١٣ ــ ١١٤: «كَثُرَتْ عنايتُهُ بالأخبار، وحِفظُه للآثار، مع علمِهِ بالتاريخ ومعرفةِ أيام الناس، ولزومِ الورع الخَفِيّ والعبادة الدائمة. . .».

٣ ــ وفي ترجمة أبـي الفضل محمد بن إبراهيم بن النضر نَبيْرَة ٩: ١٤٧ «. . . ممن رَحَل وجَمَع وعُنِي بالعلم وجمعِه، وشَمَّر للغَزْوِ وأسبابِه، مع الورع الخفي والجهد والسخاء الوافر. . .».

٤ ــ ورَوَى ابنُ حبان في مقدّمةِ «كتاب المجروحين» ١: ٨٣ ــ ٨٤ عن عَمْرو بن النَّضْر، قال: «مررتُ بمسجد الأنصار، فإذا عَمْرو بن عُبَيد جالس، قال: فقال لي: أيُّ شيء مَرَّ بكم البارحةَ في مجلس الحسن؟ قال: وأخبرتُه بمسألةٍ مرَّتْ فأجاب فيها، قال، فقلتُ: هكذا قال أصحابُنا، قال: ومن أصحابكم؟ قال، قلتُ له: أيوبُ ويونسُ وهشام ــ وفي رواية: أيوبُ ويونس وابنُ عون والتَّيْمِـي ــ قال: أولئك أَنْجَاسٌ أَرْجَاسٌ أَطْفَاس ــ أي قَذِرُون ــ أمواتٌ غيرُ أحياءٍ وما يَشعُرون.

قال أبو حاتم ــ هو ابنُ حِبّان نفسُه ــ: هذا يقولُ لهؤلاء، وهم أئمةُ العلم ومصابيحُ الدين، وسُرُجُ الإسلام، ومَنَارُ الهُدَى، ولم يكن على أَدِيمِ الأرض في زمانهم أربعةٌ تُشْبِهُهُم في الدينِ والفقهِ والحفظِ والصلابةِ في السنة، والبُغضِ لأهل البدع، مع التقشف الشديد والجهدِ في العبادة والوَرَعِ الخفيّ».

فقوله: (ظاهرُ الورع) جَرْحٌ وطعن في أبـي حنيفة لا ريب فيه، يريد به أنه لا وجود للورع في باطنه، ولنقفْ قليلاً مع الحافظ ابن حبان في هذا الجرح الجديد الفريد.

حالُ الإنسان في باطنه مما اختص الله بعلمه، فهذا حكمٌ غَيبـيٌّ يَبرأُ منه أهلُ الدين والتقوى، فمن أين عَلِم ابنُ حبان أنَّ باطنَ أبـي حنيفة خلافُ ظاهره؟ فقد تدخَّلَ فيما اختص بعلمه علاَّمُ الغيوب، وحكمُ هذا لا يجهله أحد.

ثم إن ابن حبان وُلِدَ بعد وفاة أبـي حنيفة بنحو ١٣٠ سنة، فلو كان يَعيشُ في زمنه ورآه وخالطه وجالسه وعَرَفه، لجاز أن يتفوَّه بهذا الاتهام المنبوذ من كل سامع، أما أن يتخطى الدهور ويَفُوهَ بهذا فواقعُ منهج النقد في الحديث: يَردُّهُ ويَنقُضُه، ولكن التعقُّبَ والبُغضَ يُقَوِّلُ صاحبَه ما لا يقال ولا يُعقَّل!

=

. . . . . .

= القرآن مخلوق، فكتب إليه ابن أبـي ليلى: إما أن ترجع وإلاَّ لأفعلنَّ بك، فقال: رجعتُ، فلما رجع إلى بيته قلتُ: يا أبـي، أليس هذا رأيَك؟ قال: نعم يا بُني، وهو اليومَ أيضاً رأيـي، ولكن أعطَيتُهم التقيَّة. ٣: ٦٥.

٤ ــ . . . يوسف بن أسباط قال: قال أبو حنيفة: لو أدركني رسولُ الله صلى الله عليه وسلم، لأخَذَ بكثير من قولي، وهل الدينُ إلاَّ الرأيُ الحسن؟ ٣: ٦٥.

٥ ــ . . . جعفر بن محمد يقول: اللهم إنا ورثنا هذه النبوة عن أبينا إبراهيم، وورثنا هذا البيت عن أبينا إسماعيل، وورثنا هذا العلمَ عن جدنا محمد صلى الله عليه وسلم، فاجْعَلْ لَعْنَتِي ولعنَةَ آبائي وأجدادي على أبـي حنيفة. ٣: ٦٥.

٦ ــ . . . عبد الصمد بن حسان قال: كنت مع سفيان الثوري بمكة عند الميزاب، فجاء رجل فقال: إن أبا حنيفة مات، قال: اذهب إلى إبراهيم بن طَهْمَان فأخبره، فجاء الرسولُ فقال: وجدتُه نائماً، قال: ويحك! اذهَبْ فأنْبِهْهُ وبَشِّره بأنَّ فتَّانَ هذه الأمة مات، واللَّهِ ما وُلِدَ في الإسلام مولودٌ أشأمُ عليهم من أبـي حنيفة، واللَّهِ لكان أبو حنيفة أقطَعَ لعُرَى الإسلام عُروةً عُروةً من قَحْطَبة الطائي بسيفه. ــ قحطبة الطائي: قائدُ جيوش أبـي مسلم الخراساني، في إقامة الدعوة العباسية بخراسان، وقد قتَلَ عشراتِ الألوف في سبيلِ ذلك! ــ ٣: ٦٥.

٧ ــ . . . سفيان الثوري ــ وجاء نعيُ أبـي حنيفة ــ فقال: الحمدُ لله الذي أراح المسلمين منه، لقد كان يَنقُضُ الإسلام عُروةً عروة. ٣: ٦٦.

٨ ــ . . . محمد بن عامر الطائي: رأيتُ ــ يعني في المنام ــ كأني واقف على درج مسجد دمشق في جماعة من الناس، فخرج شيخٌ مُلَبِّبٌ شيخاً وهو يقول: أيها الناس، إنَّ هذا غيَّر دِينَ محمد! فقلتُ لرجلٍ إلى جنبـي: من هذين الشيخين؟ قال: هذا أبو بكر الصديق يُلبِّبُ أبا حنيفة. ٣: ٦٦.

٩ ــ . . . علي بن عاصم يقول: قلتُ لأبـي حنيفة: إبراهيم بن علقمة، عن عبد الله ــ بن مسعود ــ أن النبـي صلى الله عليه وسلم صلَّى بهم خمساً ثم سَجَدَ سجدتين بعد السلام. فقال أبو حنيفة: إن لم يكن جَلَس في الرابعة فما تَسْوَى هذه الصلاةُ هذه،=

. . . . . .

= وأشار إلى شيء ــ قَذَاةٍ ــ من الأرضِ فأخَذَه ورَمَى به.

١٠ ــ . . . بِشْر بن المُفَضَّل يقول: قلت لأبـي حنيفة: حدثنا شعبة، عن هشام بن يزيد بن أنس، عن أنس، أن يهودياً رَضَخ رأسَ جارية بين حجرين، فرضَخَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم رأسَه بين حجرين. قال أبو حنيفة: هذا هَذَيان.

١١ ــ . . . أبا إسحاق الفَزَاري يقول: كنتُ عند أبـي حنيفة، فجاءه رجل فسأله عن مسألة فقال فيها، فقلتُ: إن النبـي عليه الصلاة والسلام قال: كذا وكذا، قال: هذا حديثُ خُرَافة. ٣: ٧٠.

١٢ ــ . . . بِشْر بن المفضَّل يقول: حدثنا عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، قال: البَيِّعانِ بالخيار ما لم يتفرقا. وقال: أبو حنيفة: هذا رَجزٌ. ٣: ٧٠.

١٣ ــ . . . سفيان بن عيينة قال: حَدَّثتُ أبا حنيفة بحديث عن النبـي ﷺ صلى الله عليه وسلم، فقال: بُلْ على هذا. ٣: ٧٠.

١٤ ــ . . . سويد بن عبد العزيز قال: جاء رجل إلى أبـي حنيفة فقال: ما تقول فيمن أَكَلَ لحمَ الخِنزير؟ فقال: لا شيء عليه. ٣: ٧٣.

١٥ ــ . . . يحيـى بن حمزة وسعيد بن عبد العزيز قالا: سمعنا أبا حنيفة يقول: لو أنَّ رجلاً عَبَدَ هذا النَّعْلَ تقرُّباً إلى الله جَلَّ وعلا، لم أر بذلك بأساً. ٣: ٧٣. انتهى. ووقع في المطبوعة: (عَبَدَ هذا البَغْلَ. . .). وهو تحريف!.

هذا بعضُ ما أورده ابن حبان في ترجمة الإمام أبـي حنيفة، وتركتُ جُمَلاً أخرى خشيةَ زيادة الإطالة، وفيها ــ على ذمة ابن حبان ــ هُزءُ أبـي حنيفة بأحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، ورَدُّها بسخرية وازدراء! قال الحافظ الذهبـي وابن حجر: «ابنُ حِبَّان ربما جَرَّح الثقة حتى كأنه لا يدري ما يَخرُجُ من رأسه». وقد صَدَقا. كما في «الميزان» ١: ٢٧٤، و «القول المسدَّد» للحافظ ابن حجر ص ٣٣.

فأبو حنيفة ــ على هذه الأقوال المزعومة، والروايات المكلومة ــ فاق كبارَ الزنادقة والملاحدة والمشركين، في الهزء بالشريعة وبالنبـي صلى الله عليه وسلم وبتجويز عبادة النَّعْل تقرُّباً إلى الله، حتى غيَّر دين محمد ــ واستدلَّ ابن حبان على هذا برؤيا مَنَام نائم!=

. . . . . .

= هكذا الجرح والتعديل عند هذا المحدث الناقد، في إمام من كبار أئمة الدين ــ وحتى قال ــ كما نقله ابن حبان أيضاً ــ : لو أدركني رسولُ الله لأخَذَ بكثيرٍ من قولي!

رحمك الله يا أبا حاتم بنَ حِبَّان البُسْتي، نقلتَ وقلتَ كلَّ هذا في الإمام أبـي حنيفة، وأنت تعلمُ حقَّ العلم أن جَرْحَ أقلِّ راوٍ بغير ما فيه: من أشدِّ الحرام والبُهْتَان، وتعلمُ قِصَّةَ بُكاءِ شيخك عبدِ الرحمنِ أبـي محمد ابنِ أبـي حاتم الرازي(*)، حين ذُكِّر بخُطُورةِ الجَرْح، فبَكَى حتى سَقَطَ الكتابُ من يده رحمه الله تعالى(**)، فهي من مَرْوِيَّاتِك على الغالب. فكيف بجَرْحِ عالمٍ بل إمامٍ من أكبرِ أئمةِ المسلمين؟!

وكلامُ ابن حبان هذا ــ ومن سبقه إلى نحوِه ومثلِهِ أو لَحِقَهُ ــ هو الذي دعا الشيخَ جمال الدين القاسمي أن يقول: «وقد وُجِدَ لبعض المحدِّثين تراجمُ لأئمة أهل الرأي، يَخجلُ المرءُ من قراءتها فضلاً عن تدوينها...»، كما سيأتي كلامُه تعليقاً ص ٣٣٣ ــ ٣٣٤.

وإذا كان كلُّ هذا الذي قلتَه في أبـي حنيفة موجوداً فيه، فكيف يُثني عليه إمامُك الشافعيُّ المُطَّلِبيُّ رضي الله عنه، وقَبْلَهُ شيخُهُ الإمامُ مالكٌ الأصبحي المَدَنيّ، والإمامُ يحيى بنُ سعيد القطان، ووكيعُ بن الجرَّاح، وابنُ معين...، وهذه الطبقةُ المشهودُ لها بالعلم والتقوى والورع والنباهة رضي الله عنهم، وهم جهابذة أئمةِ الحديث النُّقَّادُ، المعاصرون له، أو المُلْتَقُون به، ويذكرونه بالخير والثناءِ الحَسَنِ؟

فإن صحَّ ما تزعمُهُ ــ وحاشا أن يصح ــ ، لَزِمَ منه أن يكون الإمامُ الشافعي والإمامُ مالك وسائرُ الأئمة الذين أثنَوْا عليه: شيوخَ المغفَّلين! بل لَزِمَ أن تكن أكثرُ هذه الأمَّةِ مجتمعةً على ضلالة، إذْ اتَّخَذَه شَطْرُ الأُمَّةِ المحمدية من يوم ظهورِ إمامتِهِ إلى يومنا هذا =

. . . .

(*) قال ابن حبان في كتابه «الثقات» ٩ : ١٣٧، في ترجمة (أبـي حاتم الرازي محمد بن إدريس): «حدَّثَنا عنه ابنُه أبو محمد عبد الرحمن بن محمد...».

(**) أوردها الحافظ ابن الصلاح في «المقدمة» في (النوع ٦١ معرفة الثقات والضعفاء).

. . . . . .

= قُدوةً ومتَّبعاً في الفقه والدينِ وأحكام شرع الله تعالى، ومنها اعتماد أقواله في العبادات والمعاملات وأحكام الزواج والطلاق واستحلال النساءِ والدماء وغيرِها وغيرِها، وحاشا الأئمةَ والأُمَّةَ أن تقع في ذلك.

ولو كان أبو حنيفة كما زعمتَ ونقلتَ فيه من المطاعن، كان خارجاً عن المِلَّة بيقين، لا يَستحقُّ أن يُمدَحَ على لسانِ فاضل أو في كلامِ عاقل، وقد مَدَحَه الإمام الشافعيُّ المطلبيُّ الهاشميُّ رضي الله عنه أيَّ مديح، وأثنَى عليه أيَّ ثناء، وجعَلَهُ قُدوةً للناس يُتَّبَعُ في فقهِ شَرْعِ الله تعالى وذلك في قولِ الشافعيِّ رضي الله عنه: الناسُ في الفقهِ عِيَالٌ على أبـي حنيفة، وقولِهِ: من أراد أن يتبحر في الفقه فهو عِيَالٌ على أبـي حنيفة، وقولِهِ: إنه ممن وُفِّقَ له الفقهُ، وفي روايةٍ: من لم يَنظُر في كتبه لم يَتَبَحَّر ولم يتفقه.

فلو كان كما زعمتَ أو زعَمَ من نَقَلْتَ عنه: لا يُمكنُ بحالٍ أن يُثنِيَ عليه الشافعيُّ هذا الثناء، وكان لا يَسَعُهُ أن يقولَ مثل هذا القولِ والمديحِ أبداً، في رجلٍ يُجوِّزُ للناس عِبادةَ النَّعْلِ تقرُّباً إلى الله تعالى! ويَزْعُمُ أن النبـيَّ صلى الله عليه وسلم لو أدركه لأَخَذَ بقوله! إلى آخِرِ مِثْلِ هذا الهُراءِ والبُهتانِ المكشوف! والشافعيُّ ممن لا يُشَكُّ في دينِهِ وعلمِهِ وعَقْلِهِ وفطانتِهِ وإمامتِهِ.

نعم مَدَحَ الشافعيُّ أبا حنيفة وأَثنَى عليه ثناءَ العارف البصيرِ بِسيرتِهِ، فقد لَقِيَ جمهرةً من تلامذته وأصحابه، وتفقَّه بأفقههم وأعرفِهم بأبـي حنيفة من الأحياء منهم: الإمام محمدِ بنِ الحسن الشيبانيِّ، فثناؤُهُ وتزكيتُهُ له تكتسِحُ كلَّ باطلٍ وتقوُّلٍ من هذه الأباطيل، فسامحك الله تعالى وغَفَرَ لك ذنبَك، كيف ندَّتْ بك صِفَةُ التعصُّب عن الجادَّة، فأنْسَتْكَ بحثَ السندِ والمتنِ وعِلَلِ الأخبار في الأخيار.

وإذا كان هذا الذي قُلتَهُ، أو نقلتَهُ: صحيحاً ثابتاً في الإمام أبـي حنيفة، فما أضلَّ جمهورَ المسلمين الذين اقتَدَوْا بهذا الإمام، وعَمِلُوا بأقوالِهِ ومذهبِهِ في الحلال والحرام، والبيوع والأنكحة، والإفتاء والقضاء، والمعاملاتِ والعبادات؟! فيا خَيْبَتَهم ويا ضَلالَهم، فقد اتَّبَعُوا مُبْطِلاً ضِلِّيلاً، ومُفْسِداً عليلاً، اتخذوه إماماً وقلَّدوه، ومشَوْا على اجتهادِهِ وعظَّمُوه!! وهو أضلُّ الضالين عندك يا أبا حاتم! هكذا أمانتُك على العلم والسنة؟!! =

. . . . . .

= وحاشا جمهورَ المسلمين أن يَضِلُّوا في مثلِ هذا، فقد شَهِدَ لهم الرسولُ الأمينُ صلى الله عليه وسلم بالحفظِ والعنايةِ والتسديدِ والهدايةِ من الله تعالى، فقال: لا تجتمعُ أُمَّتي على ضلالة.

وإذا كان هذا ــ حَقّاً ــ موقفَ أبـي حنيفة من اللّهِ تعالى، ومن رسولِهِ صلى الله عليه وسلم، ومن شريعةِ الإسلام، فما معنى ذكرِ أقوالِهِ وفقهِهِ واجتهاداتِهِ ــ في كتب الحديثِ الشريفِ، وكتبِ مصطلحِهِ، وكتبِ العقيدة، وكتبِ الفقه ــ مَعَ الأئمةِ المجتهدين المتبوعين كمالك والشافعي وأحمد، وغيرِهم كالأوزاعي وابنِ جرير وجماهيرِ أئمة المسلمين سواهم، مع الاعتماد لها في غير موضع.

فلو كان ما تَزعمُهُ أو تَنقلُه في أبـي حنيفة حقاً وصحيحاً، فكان حقُّ كلام أبـي حنيفة وفقهِهِ واجتهاداتِهِ أن يُرمَى كلُّ ذلك في القُمَامةِ والحُشّ، ولا يُذكَرَ إلاَّ بالذمِّ والشتم والتنفير والتحذير، فهل كلُّ أولئك الأئمةِ الأعلام الذين لا يُحصِي عدَدَهم إلاَّ الله، من مالكية وشافعية وحنابلة وأحناف، على خطأٍ وضلالٍ في أبـي حنيفة رضي الله عنه، وأنت ومن وَافَقك من الشاذِّين في الذمِّ والشَّتْمِ على صواب؟! اللهم إنا نعوذ بك من الجَنَفِ والظلم، ومن أن نَدخُلَ في مصداقِ قولِ نبيِّك صلى الله عليه وسلم: حُبُّك الشيءَ يُعْمِي ويُصِمّ!!!

وعلى مقتَضَى ما قلتَهُ أيها الحافظُ ابنَ حبان، في أبـي حنيفة رضي الله تعالى عنه، صار أبو حنيفة ــ في حكمك ــ أكثَرَ تخريباً في الدين، من تخريبِ عبدِ الله بن سَبَأ وإفسادِهِ في مِلَّة الإسلامِ وصفوفِ المسلمين! نعوذ بالله من الجنَفِ والطُّغيان في الحُبِّ والشنآن. لو قلتَ هذا الكلامَ المنبوذ في رجل مغمور، لربما يَسري قولُك فيه على الأغرار الغافلين، ولكنْ ــ لِسُوءِ الحظ ــ قلتَه في إمامٍ من أكبر أئمة المسلمين! فجنيتَ على نفسك وسُمْعتِك وعلى سُمعة المحدِّثين! إذْ يُطرَّقُ عليهم أنهم يمكن أن يقعوا فيما وقعتَ فيه!!

وأين كلامُك هذا! من كلام شيخ شيوخك الإمامِ أبـي داود السجستاني صاحبِ «السنن»، الذي رواه ابنُ عبد البر في هذا الكتاب، وتقدم في ص ، وفيه قولُ ابن =

. . . . . .

= داسَهْ: «سمعتُ أبا داود رحمه الله يقول: رحم الله مالكاً كان إماماً، رحم الله الشافعيَّ كان إماماً، رحم الله أبا حنيفة كان إماماً».

وأين قَدْحُك المطروحُ هذا من ثناءِ شيخ السنة الإمام أبي جعفر ابن جرير الطبري؟ ففي ترجمته في «معجم الأدباء» ١٨ : ٨٤ «قال أبو بكر بن كامل: حضرتُ أبا جعفر حين حضرته الوفاة، فسألته أن يجعل كلَّ من عاداه في حِلّ، وكنتُ سألتُه ذلك لأجل أبي - عليّ - الحَسَنِ بن الحُسَين الصَّوَّاف، لأني كنتُ قرأتُ عليه القرآن، فقال: كلُّ من عاداني وتكلَّم فيَّ في حِلّ إلاَّ رجلاً رماني ببدعة. وكان الصوافُ من أصحاب أبي جعفر، وكانت فيه سلامة ولم يكن فيه ضبط دون الفصل - لعلَّه: (ضبطُ ذَوِي الفضْل) أي تماسُكهم وتوازنُهم - ، فلما أملى أبو جعفر «ذيل المذيَّل» ذَكَر أبا حنيفة وأطراه وقال: كان فقيهاً عالماً ورعاً، فتكلَّم الصواف في ذلك الوقت فيه لأجل مدحه لأبي حنيفة، وانقطع عنه وبَسَط لسانَه فيه». فانظر الفَرْقَ بين الإنصاف والاعتساف!

وهذا الحافظ محمد بن طاهر المقدسي الظاهري، المتوفى سنة ٥٠٧، ألَّف كتابَ «الذبّ عن فقيه الإسلام أبي حنيفة»، ذكره المقريزي في ترجمته في «المنتَقَى الكبير» ٥ : ٥٣٧ وإسماعيل باشا في «هدية العارفين» ٢ : ٨٢.

فالعقلُ لا يَقبَلُ بحالٍ من الأحوال: أن يكونَ إمامٌ من كبار أئمةِ المسلمين - وفي زمنِ السلفِ الصالح المشهودِ لهم بالخير - على كل هذه الضلالاتِ والسخافاتِ والمكفِّرات التي تَصُدُّ الناسَ عنه، وتُبَاعِدُهم منه، ويَلْقَى القبولَ والاتِّباعَ والتقديرَ لمذهبِهِ واجتهاداتِهِ من كبارِ عقلاء الأُمَّةِ المحمدية، من زمنِهِ وعهدِهِ إلى زمننا وعهدنا على توالي القرون، ويكونَ هو على هذا الضلالِ المبين.

ولو صَحَّ هذا للَزِمَ أن يكون أغلَبُ الأمة اجتمعَتْ على ضلالة، وحاشا الأُمَّةَ المحمديةَ وعلماءَهَا أن تَقَع في ذلك. وشَهِدَ اللَّهُ تعالى أني لا أقولُ هذا عصبيةً ولا مذهبيةً لَهُ، ولا بُغضاً أو كراهيةً لقادحيه غَفَر الله لي ولهم، وإنما أقولُهُ دفاعاً عن الحقِّ والعقلِ الذي تخلَّقْنا به في ظل الإسلام الحنيف. =

. . . . . .

= فأبو حنيفة عند كبار علماءِ عصره وعارفيه ومخالطيه: إمامٌ مجتهد من كبار أئمة الهُدَى والدين، كما تقدم ذلك في ثنائهم عليه. وهو عند أكثر المسلمين من عصره إلى يوم الناس هذا، في أغلب أقطار الإسلام: قُدوةٌ متَّبع في الاعتقاد والاجتهاد والدين والفقه والحلال والحرام، فكيف أثنى عليه كلُّ هؤلاء، واتَّبعَه وقلَّده أكثَرُ الأمة المحمدية، واعتقدوه أحدَ أئمة الدين، وهو على هذه الأوصاف التي حكاها الحافظُ ابن حبان أو غيرُه؟ فهل هذا الذي قاله ابن حبان صحيح أم باطل؟

وتفادياً من أن أُدخِلَ القارىء في متاهاتِ نقدِ الأسانيد وضعفِها وانقطاعِها، والطعنِ في الرواة، وتجريحهم بالضعف أو التعصب أو الكذب أو التحامل، أقولُ له ما يلي:

لقد رأى الإمامُ الحافظُ المنذري، والنووي، والذهبيُّ، والمِزّي، وابنُ تيمية، وابنُ القيم، وابن كثير، والتاجُ السبكي، وابن حجر، ويوسف بن عبد الهادي الحنبلي، والسيوطي، والسَّخاوي، والحافظُ الصالحي الدمشقي، ــ وهؤلاء كلُّهم ليسوا من مذهب السادة الحنفية ــ وسِوَاهم من أئمةِ النقدِ والجرحِ والتعديلِ المتأخرين الموثوقين: كلامَ الإمام البخاري، وكلامَ ابنِ الجارود الآتيينِ في كلام المؤلف ص ٢٧٨ و٢٨٧، وكلامَ ابن حبان هذا الذي نقلتُه، وكلامَ الخطيب البغدادي، في «تاريخ بغداد» وغيرِه من كتبه، وكلامَ من قبلَهم وفي عصرِهم ومن بعدَهم، ممن تكلَّموا في أبـي حنيفة وجرَّحوه، رأى هؤلاء الأئمةُ المتأخرون الموثوقون كلامَ الطاعنين مراتٍ ومرات، فإنَّ كتب الطاعنين وأقوالَهم من مقروءاتِهم ومحفوظاتهم، ومن طريقهم وبروايتهم لها نُقِلَتْ إلينا، وقد مَرُّوا بكلامهم مراراً وتكراراً، فلم يأبهوا لَهُ، ولم يلتفتوا إليه، وأسقطوه بإغفاله والإعراضِ عنه، وهم الأئمة الأمناء على دين الله، الذين لا يُحابُون أحداً يتلاعَبُ بدين الله تعالى.

ولو كان ذلك الكلامُ والطعنُ يُحرزُ عندهم أقلَّ القبول، لأشاروا إليه ولو إشارة واحدة، أمانةً وديانةً وصيانةً للشريعة، ولكنهم على العكس من ذلك، أثنَوْا على أبـي حنيفة بالإمامة في الدين، وذكروه بالفضل والنصيحة للمسلمين، ووصفوه بأكرم التبجيل والتعظيم، بل ألَّفوا كتباً خاصة في بيان فضائله ومناقبه وإمامته، وفي الدفاع عن اجتهاده وشِدَّة تمسّكه بالكتاب والسنَّة، كسائر أئمة الهُدَى المتبوعين رضي الله عنهم أجمعين. =

. . . . . .

= فدُونك كتابَ الإمامِ الحافظِ الذهبيِّ الشافعي: «مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد بن الحسن»، وكتابَ الإمام العلامة المحدث الفقيه يوسف بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي الحنبلي، المولود سنة ٨٤٠، المتوفى سنة ٩٠٩، الذي سمَّاهُ: «تنوير الصحيفة بمناقب الإمام أبي حنيفة»، وذكره العلامة ابن عابدين ونَقَل منه في مقدمة حاشيته «رد المحتار على الدر المختار» ١ : ٣٧.

وكتابَ الإمام الحافظ السيوطي الشافعي: «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبي حنيفة»، وكتابَ الإمام الحافظ المحدِّث محمد بن يوسف الصالحي الشافعي: «عقود الجُمَان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان»، وكتابَ الإمام الفقيه المحدِّث ابن حَجَر المكي الهَيْتَمِي الشافعي: «الخَيْرَات الحِسَان في مناقب الإمام أبي حنيفة النعمان»، وكتابَ الإمام الفقيه المحدِّث مَرْعِي بن يوسف الكَرْمي المقدسي الحنبلي: «تنوير بصائر المقلِّدين في مناقب الأئمة المجتهدين»، وأغلبُها مطبوعة في متناوَلِ أيدي أهل العلم.

وكثيرٌ غيرُ هؤلاء من الأئمةِ الحُفَّاظِ النُّقَّاد ترجموا للإمام أبي حنيفة في كتبهم ترجمةً مستفيضة، وذكروا مناقبَهُ وفضائلَهُ وإمامتَهُ، كالإمامِ المحدِّثِ الحافظ أبي سَعْد السمعاني الشافعي في كتابه «الأنساب»، والإمام المُحدِّث اللغويّ ابن الأثير الشافعي، في آخر كتابه «جامع الأصول في أحاديث الرسول» ١٥ : ٤٣٢ ــ ٤٣٦، والإمامِ الفقيه المحدِّث الرَّبَّاني محيي الدين النووي الشافعي، في كتابه «تهذيب الأسماء واللغات» ٢ : ٢١٦ ــ ٢٢٣، فقد ترجم فيه لأبي حنيفة ترجمةً طويلةً في ثماني صفحات، ولم يَذكُر فيها كلمةً واحدةً من الجروح المجروحة، ولا شكَّ أنَّه مَرَّ بها وقرأها، وتحمَّل روايةَ الكتب التي رَوَتْها.

وقد نَقَل جُمَلاً كثيرة جداً في ترجمة أبي حنيفة، من «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي، كما صَرَّح بذلك مِراراً، فقد اطَّلع على ما فيه وما في غيره من كتب الخطيب وغيرِهِ من الطعون والمَغَامز، التي ذكرها الخطيب في ترجمة أبي حنيفة، وبعضُها مما ذكره ابنُ حبان وغيرُهُ، فلم يَعبأ الإمامُ النوويُّ بها ولا التفَتَ إليها، ولا عرَّجَ عليها، بل =

. . . . . .

= أعر‍ ها وهَجَرَ حتى الإشارةَ إليها، إيذاناً منه بسُقُوطِها وبُطلانِها، وذَكَرَ الفضلَ والثناءَ واله ‍فيعةَ والمناقبَ الجَمَّةَ للإمام أبـي حنيفة.

لإمام المحدِّث الناقدِ الحافظِ المِزِّي الشافعي، فقد ترجم للإمام أبـي حنيفة في كتاب ‍يب الكمال في أسماء الرجال»، وأطال الترجمة أيَّما إطالة، وكالإمامِ الفقيه أمير ‍منين في الحديث الحافظِ ابن حجر العسقلاني الشافعي، في كتابه «تهذيب التهـ . وكلُّ هؤلاء الأئمة ما ذكروا مما ذكره ابنُ حبان رحمه الله تعالى أو غيرُهُ من الشا‍ـيـن ـ‍أبـي حنيفة: كلمةً واحدة.

ولو كان أبو حنيفة مشكوكاً في إسلامِه، أو أشأمَ مولود في الإسلامَ، أو كان يَنقُضُ الإسلام عُروةً عروة، أو غيَّر دينَ محمد، أو هَزِىءَ بأحاديثه الشريفة، أو استُتِيبَ من الكفر مرتين، أو محلِّلاً أكلَ لحم الخنزير ــ وكان أبو حنيفة يَحفظ القرآنَ عن ظهر قلبه ــ ، أو قائلاً: القرآنُ مخلوق، أو مجوِّزاً التقرب إلى الله بعبادة النَّعْل، أو قائلاً بتلك الكلماتِ المكفِّراتِ التي زعموها عليه، لما سكت هؤلاء الجهابذةُ النقادُ والعلماءُ الأمناءُ عنه، ولما أطبَقُوا على تعظيمه وتبجيله، ونقلِ أقواله واجتهاداتِهِ في كتبهم.

وأنقُلُ هنا كلامَ جمهرةٍ منهم في الثناء على أبـي حنيفة لاستكمالِ بعضِ هذا المقام:

١ ــ قال الإمام المحدِّث الحافظُ أبو سعد السمعاني الشافعي، في كتابه «الأنساب» ٦: ٦٤ ــ ٦٦، في رسم (الرائي): «أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، صاحبُ الرأي، وإمامُ أصحاب الرأي، وفقيهُ أهل العراق، رأى أنسَ بن مالك، وسَمِـعَ عطاء بن أبـي رباح. . .، ورَوَى عنه هُشَيم بن بَشِير. . .

وُلِدَ بالكوفة، ونقَلَه أبو جعفر المنصور إلى بغداد، فسكنها إلى حين وفاته، وكلَّمه ابنُ هُبَيرة على أن يلي القضاءَ فأبَـى، فضَرَبه مِئَة سوطٍ وعشرةَ أسواط، كلَّ يوم عشرةَ أسواط، فصَبَرَ وامتَنَع، فلما رأى ذلك خَلَّى سبيلَه. واشتَغَل بطلب العلم وبالَغَ فيه، حتى حَصَل له ما لم يَحْصل لغيره.

ودَخَل يوماً على المنصور، وكان عنده عيسى بنُ موسى، فقال للمنصور: هذا عالِمُ الدنيا اليوم، ورأى أبو حنيفة في المنام أنه يَنْبُشُ قبرَ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقِيلَ =

. . . . . .

= لمحمد بن سِيرين، فقال: صاحبُ هذه الرؤيا رجلٌ يُنَوِّرُ ــ أي يُخرِجُ ــ عِلماً لم يَسبقه إليه أحدٌ قبلَه.

وكان مِسْعَرُ بن كِدَام ــ الحافظ الكوفيُّ والمحدِّثُ الإمام، شيخُ العراقِ وأحَدُ الأعلام مُعاصِرُ أبـي حنيفة وبلديُّهُ ــ يقول: ما أحسُدُ أحداً بالكوفة إلاَّ رجلين: أبا حنيفة في فقهه، والحسَنَ بنَ صالح في زهده. وقال مِسعَرٌ أيضاً: من جعَلَ أبا حنيفة بينه وبين الله، رجوتُ أن لا يَخافَ، ولا يكونَ فرَّط في الاحتياطِ لنفسه.

وقال الفُضَيْلُ بن عِيَاض: كان أبو حنيفة رجلاً فقيهاً معروفاً بالفقه، مشهوراً بالوَرَع، واسعَ المال، معروفاً بالإفضالِ على كل من يُطِيفُ به، صَبُوراً على تعليم المتعلِّمِ بالليلِ والنهار، حَسنَ الدين، كثيرَ الصمت، قليلَ الكلام حتى تَرِدَ مسألةٌ في حلالٍ أو حرام، وكان يُحسِنُ يَدُلُّ على الحق، هارباً من مالِ السلطان، وإذا أُورِدَتْ عليه مسألةٌ فيها حديثٌ صحيحٌ اتَّبَعَهُ، وإن كان عن الصحابة والتابعين، وإلاَّ قاسَ فأحسَنَ القياس.

وكانت ولادتُه بالكوفة سنةَ ثمانين، ومات في رجب سنةَ خمسين ومئة، ودُفِنَ بمقبرة الخَيْزُرَان بباب الطَّاقِ في بغداد، وصُلِّي عليه ستُّ مرَّات من كثرة الزحام، آخِرهُم صَلَّى عليه ابنُهُ حَمَّاد، وغسَّلَهُ الحسَنُ بن عُمَارَة ــ قاضي بغداد في خلافة المنصور ــ ورجلٌ آخر. وزُرتُ قبرَهُ غيرَ مرة». انتهى ملخصاً.

ولم يَذكر الحافظُ السمعانيُّ كلمة جَرْحٍ أو غمزٍ في أبـي حنيفة، في ترجمته التي توسَّع فيها وأطال، وهو قد رأى كلامَ ابن حبان في كتابه «المجروحين» جزماً، فقد حَشَا كتابَه «الأنساب» بكلام ابن حبان من كتابه «الثقات» أو «المجروحين» فيمن ترجَمَ لهم، فرأى الحافظُ المسعانيُّ هذه المثالبَ التي قالها أو نَقَلها ابنُ حبان، فلم يُلْقِ لها بالاً، ولا تَقَبَّل منها حرفاً، بل أَعرَض عنها، وذَكَر المناقبَ والمآثِرَ لأبـي حنيفة، إيذاناً بسقوطِ تلك الأخبار وعدمِ قبولها.

٢ ــ قال الحافظ الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، في كتابه «منهاج السنة النبوية» ١: ٢٥٩ و ٢: ٦١٩ «إنَّ أبا حنيفة وإن كان الناسُ خالفوه في أشياء وأنكروها عليه، فلا يَستريبُ أحَدٌ في فِقهِهِ وفَهْمِهِ وعِلمِهِ، وقد نقلوا عنه أشياء يَقصِدون بها الشناعةَ =

. . . . . .

= عليه، وهي كذبٌ عليه قطعاً، كمسألة الخِنزير البَرِّي ونحوِها». انتهى ولعلَّه يُشيرُ بهذا إلى رَدِّ ما ذُكِرَ في «جزء القراءة خلف الإمام» للإمام البخاري ص ٣٨ «. . . ويَزْعُمُ أنَّ الخِنزيرَ البَرِّي لا بأسَ به. . .»، وإلى كلام ابن حبان السابق في ص ٢٣٦ برقم ١٤.

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى أيضاً، في «مجموع الفتاوى» ٢٠: ٣٠٤ «ومن ظَنَّ بأبـي حنيفة أو غيره من أئمة المسلمين أنهم يتعمَّدون مخالفةَ الحديث الصحيح، لقياسٍ أو غيرِه، فقد أخطأ عليهم، وتكلَّم إمَّا بظن وإمَّا بهوى! فهذا أبو حنيفة يعمل بحديثِ التوضِّي بالنَّبِيذ في السفر، مُخالَفَةً للقياس، وبحديثِ القهقهة في الصلاة، مع مُخالفتِهِ للقياس، لاعتقادِهِ صحتهما وإن كان أئمة الحديث لم يصححوهما.

وقد بيَّنا هذا في رسالة «رفع الملام عن الأئمة الأعلام»، وبيَّنا أنَّ أحداً من أئمة الإسلام لا يخالف حديثاً صحيحاً بغير عُذر، بل لهم نحوٌ من عشرين عُذْراً».

وقال شيخ الإسلام أيضاً في «مجموع الفتاوى» ٤: ١١، وهو يتحدث عن شهادة المؤمنين الذين هم شهداءُ لله في الأرض، لأئمة المسلمين بالإمامة في الدين والنَّبَالة في الإسلام والمسلمين: «وكذلك الشافعيُّ، وإسحاقُ، وغيرُهما، إنما نَـبُلُوا في الإسلام باتباع أهل الحديث والسنة، وكذلك البخاريُّ وأمثالُه، إنما نَـبُلُوا بذلك، وكذلك مالكٌ، والأوزاعيُّ، والثوريُّ، وأبو حنيفة، وغيرُهم، إنما نَـبُلُوا في عموم الأُمَّة وقُبِلَ قولُهم، لِمَا وافقوا فيه الحديثَ والسّنَّة. وما تُـكُلِّم فيمن تُكُلِّم فيه منهم إلاَّ بسبب المواضع التي لم يتفق له متابعتُها من الحديثِ والسُّنَّة، إما لعدم بلاغِها إياه، أو لاعتقادِهِ ضعفَ دلالتها، أو رُجحانَ غيرِها عليها». انتهى.

فأبو حنيفة عند الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية: إمامٌ من نُبَلاءِ الأمة المحمدية، وليس كما قلتَ وذهبتَ يا ابنَ حِبَّان! وهذه شهادةُ إمامٍ جليلٍ اطَّلَع على كلامك وكلام سواك في أبـي حنيفة، وهذا جوابُه عن كلامك وكلام سواك فيه أيضاً.

٣ ــ وقال الحافظُ الناقدُ المحدِّثُ الإمامُ شمسُ الدين الذهبـي رحمه الله تعالى، في «سِيَر أعلام النبلاء» ٦: ٣٩٠ ــ ٤٠٣، في ترجمة أبـي حنيفة: «أبو حنيفة، الإمامُ، فَقِيهُ المِلَّة، عالِمُ العراق، عُنِيَ بطلب الآثار، وارتحل في ذلك، وأمَّا الفِقهُ والتدقيقُ في =

. . . . . .

= الرأي وغوامِضِه، فإليه المنتهى، والناسُ عليه عِيال في ذلك.

طَلَبَ الحديثَ وأكثَرَ منه في سنة مئةٍ وبعدَها. قال محمد بن سعد العَوْفي: سمعتُ يحيـى بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقةً، لا يُحدِّثُ بالحديث إلاَّ بما يحفظُه، ولا يُحدِّثُ بما لا يَحفَظ. وقال صالح بن محمد: سمعتُ يحيـى بن معين يقول: كان أبو حنيفة ثقةً في الحديث.

ورَوَى أحمد بن محمد بن القاسم بن مُحرِز، عن ابن معين: كان أبو حنيفة لا بَأْسَ به ــ قال عبد الفتاح: قال ابنُ معين: إذا قلتُ: لا بأسَ به، فهو ثقة. انظر بَسْطَ هذا الاصطلاح عن ابن معين وغيرِه، في «قواعد في علوم الحديث» للتهانوي ص ٢٥٠ ــ، ولقد ضَرَبَهُ ابنُ هُبَيرة على القضاء، فأبَـى أن يكون قاضياً.

وقال الشافعي: الناسُ في الفقه عِيالٌ على أبـي حنيفة. قلتُ ــ القائل الذهبـي ــ: الإمامةُ في الفِقهِ ودقائقِهِ مسلَّمة إلى هذا الإمام. وهذا أمْرٌ لا شَكَّ فيه.

وليس يَصِحُّ في الأذهانِ شيءٌ إذا احتـاج النهـارُ إلـى دليـلِ!

وسِيرةُ الإمام أبـي حنيفة تَحتمِلُ أن تُفرَدَ في مجلَّدين، رضي الله عنه ورحمه».

وقال الحافظُ الإمامُ الذهبـي أيضاً في أول «مناقب الإمام أبـي حنيفة وصاحبيه أبـي يوسف ومحمد بن الحسن» ص ٧: «أما بعدُ فهذا كتابٌ في أخبار فقيهِ العصر، وعالمِ الوقت، أبـي حنيفة، ذي الرتبة الشريفة، والنَّفْسِ العفيفة، والدرجةِ المنيفة، النعمانِ بن ثابتٍ مفتي أهل الكوفة.

وُلِدَ رضِيَ اللَّهُ عنه وأرضاهُ، وأنفَذَ ما أوضَحَهُ من الدين الحنيفيّ وأَمْضَاهُ في سنة ثمانين، في خلافة عبد الملك بن مروان بالكوفة، وذلك في حَيَاةِ جماعةٍ من الصحابة رضي الله عنهم، وكان من التابعين لهم إن شاء الله بإحسان». ثم ساق الذهبـي أطرافاً من مناقب أبـي حنيفة. طَرَفاً من أخلاقه وورعه، وطرفاً من عبادته، وطرفاً من ذكرِ من وَصَفَه من الأئمة المحدثين وغيرهم بالفقه، وطرفاً من قوله في الرأي وما استحسنه منه وما ذمَّه منه.

ثم ساق فصلاً آخر في ورعه، ثم فصلاً في الاحتجاج بحديثِه، وقال فيه: «اختلفوا =

. . . . . .

= في حديثه على قولين: فمنهم مَنْ قَبِلَهُ ورآه حُجَّة، ومنهم مَنْ ليَّنَه لكثرةِ غلطِهِ في الحديث ليس إلاَّ.

قال عليُّ بن المديني: قيل ليحيى بن سعيد القطان: كيف كان حديثُ أبـي حنيفة؟ قال: لم يكن بصاحبِ حديث. قلتُ ــ القائل الذهبـي ــ: لم يَصرِف الإمامُ هِمَّتَهُ لضبطِ الألفاظ والإسناد، وإنما كانت هِمَّتُهُ القرآنَ والفقه، وكذلك حالُ كلِّ من أقبَلَ على فَنّ، فإنه يَقْصُرُ عن غيرِه. وقال ابن معين: أبو حنيفة ثقة، وقال أبو داود: رَحِمَ اللَّهُ مالكاً كان إماماً، رَحِمَ اللَّهُ أبا حنيفة كان إماماً». انتهى كلام الحافظ الذهبـي في «مناقب الإمام أبـي حنيفة» وقد ألّفها قبل «سير أعلام النبلاء» و «تذكرة الحفاظ».

قال عبد الفتاح: اقتصر الحافظ الذهبـي رحمه الله تعالى على قولين في شأن حديث الإمام أبـي حنيفة، فقال: «اختلفوا في حديثه على قولين...».

قلتُ: وهناك طائفة قليلة اتهموا أبا حنيفة في دينه، وادَّعَوْا استخفافَه بالشريعة وصاحِبِها، وتلبُّسَهُ بأنواع من البدع، كالبخاري، وابن الجارُود، والعُقَيليّ، وابن حبان، وابن عدي، والخطيب، وابن الجوزي...

ولكن الذهبـي لم يلتفت إلى هذه الدعاوي أصلاً، ولم يرَها قابلة للنقل، فهي تأتي عنده في الأقوال المطروحة لا المختلَفِ فيها، إذ لم يُعرِّج عليها، ولم يُشِر إليها.

وقال الحافظ الذهبـي أيضاً في كتابه «تَذْهيب تهذيب الكمال» ــ مخطوط ــ، في آخر ترجمة الإمام أبـي حنيفة، بعد تسجيل جملة من مناقبه: «قلتُ: قد أحسن شيخنا أبو الحجاج ــ الحافظ المِزّي ــ حيث لم يُورِد شيئاً يَلزَمُ منه التضعيف». انتهى.

٤ ــ وقال الإمام المحدِّثُ الناقدُ الحافظ ابنُ كثير الشافعي، في كتابه «البداية والنهاية» ١٠:١٢٣، في ترجمة أبـي حنيفة: «هو الإمامُ أبو حنيفة النعمانُ بنُ ثابت الكوفي، فقيهُ العراق، وأحَدُ أئمةِ الإسلام، والسادةِ الأعلام، وأحَدُ أركان العلماء، وأحَدُ الأئمةِ الأربعةِ أصحابِ المذاهب المتبوعة، وهو أقدَمُهُم وفاةً، لأنه أدرَكَ عصرَ الصحابة، ورأى أنسَ بنَ مالك، وذَكَر بعضهم أنه رَوَى عن سبعةٍ من الصحابة، فاللَّهُ أعلم.

وروى عن جماعةٍ من التابعين، منهم الحَكَمُ بن عُتَيْبَة الكوفي، وحَمَّادُ بن =

. . . . . .

= أبي سليمان، وسَلَمَةُ بن كُهَيْل، وعامِرٌ الشعبي...، ورَوَى عنه جماعةٌ...، قال يحيى بن معين: كان ثقةً، وكان من أهل الصدق، ولم يُتَّهم بالكذب، ولقد ضَرَبَهُ ابنُ هُبَيْرَة على القضاء، فأَبَى أن يكون قاضياً، وقد كان يحيى بن سعيد القَطَّانُ يَختارُ قولَه في الفتوى، وكان يحيى يقول: لا نَكْذِبُ اللَّهَ ما سَمِعتُ أحسَنَ من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثرِ أقوالِه.

وقال عبد الله بن المبارك: لولا أنَّ الله أعانني بأبي حنيفة وسفيان الثوري لكنتُ كسائرِ الناس، وقال فيه مالكٌ: رأيتُ رجلاً لو كلَّمك في هذه السارية أن يَجعلَها ذهباً لقام بحجته، وقال الشافعي: من أراد الفقهَ فهو عِيالٌ على أبي حنيفة، وقال عبد الله بن داود الخُرَيْبي: ينبغي للناس أن يَدْعُوا في صلاتِهم لأبي حنيفة، لحفظِهِ الفقهَ والسُّنَنَ عليهم.

وقال سفيان الثوري وابنُ المبارك: كان أبو حنيفة أفقَهَ أهلِ الأرضِ في زمانه، وقال أبو نُعَيْم ــ الفَضْلُ بن دُكَيْن الكوفيُّ المحدِّثُ الإمامُ شيخُ البخاري وتلميذُ أبي حنيفة ــ: كان أبو حنيفة صاحبَ غَوْص في المسائل، وقال مكيُّ بن إبراهيم ــ شيخ البخاري وتلميذُ أبي حنيفة ــ: كان أبو حنيفة أعلَمَ أهلِ الأرض. ورَوَى الخطيب بسنده عن أَسَد بن عَمْرو، أنَّ أبا حنيفة كان يصلي بالليل، ويقرأُ القرآنَ في كل ليلةٍ ويبكي حتى يرحَمَهُ جِيْرَانُه. وكانت وفاتُه في رجب من سنة ١٥٠، وصُلِّي عليه ببغداد ستَّ مراتٍ لكثرةِ الزِّحَامِ رحمه الله تعالى». انتهى.

٥ ــ وقال الإمام قاضي القضاة تاج الدين السُّبْكي (عبد الوهاب بن علي)، الشافعي الفقيه الأصولي المحدِّث، في آخر كتابه «جمع الجوامع» في أصولِ الفقه ٢: ٤٤١، عند ذكر العقيدة:

«ونعتقدُ أنَّ أبا حنيفة، ومالكاً، والشافعيَّ، وأحمدَ، والسُّفْيَانَين، والأوزاعيَّ، وإسحاقَ بنَ راهويه، وداودَ الظّاهريَّ، وابنَ جرير، وسائرَ أئمةِ المسلمين: على هُدىً من الله تعالى في العقائد وغيرها، ولا التفاتَ إلى من تَكلَّم فيهم بما هم بريئون منه، فقد كانُوا من العلوم اللَّدُنِّيَّـةِ، والمواهب الإلَهية، والاستنباطاتِ الدقيقة، والمعارفِ الغزيرة، والدِّينِ والوَرَعِ والعبادةِ والزهادةِ والجلالة: بالمَحَلِّ الذي لا يُسامَى». انتهى. =

. . . . . .

= ونقله عنه الإمام الفقيه ابن حَجَر الهَيْتَمي المكي الشافعي في كتابه «الخيرات الحِسان في مناقب الإمام الأعظم أبـي حنيفة النعمان» ص ١٢ في المقدمة الثانية من مقدِّماتِهِ الثلاث، وهذه العبارةُ منها.

٦ ــ ورحم الله تعالى الحافظَ السخاويَّ إذ تعرَّض في كتابه «الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهل التَّوْرِيخ» ص ٦٥، لنحو هذا الذي ذكره ابنُ حبان وغيرُه! فقال: «وأما ما أسنده الحافظ أبو الشيخ بنُ حَيَّان في كتاب «السُّنَّة» له، من الكلام في حق بعض الأئمة المقلَّدين ــ ويعني بهذا أبا حنيفة ــ، وكذا الحافظُ أبو أحمد بنُ عدي في «كامله»، والحافظُ أبو بكر الخطيب في «تاريخ بغداد»، وآخرون ممن قبلَهم: كابنِ أبـي شيبة في «مصنَّفِهِ»، والبخاريِّ، والنسائيِّ، مما كنتُ أُنزههم عن إيراده، مع كونهم مجتهدين ومقاصدُهم جَميلة، فينبغي تجنُّبُ اقتفائهم فيه.

ولذا عزَّر بعضُ القُضاةِ الأعلام من شيوخنا: مَنْ نُسِبَ إليه التحدُّثُ ببعضِه، بل منَعَنا شيخُنا ــ الحافظُ ابن حجر ــ حين سَمِعنا عليه كتابَ «ذمّ الكلام» للهَرَوي، من الروايةِ عنه، لِمَا فيه من ذلك». انتهى كلامُ الحافظ السخاوي.

ولا بأس أن أورد في هذه التعليقةَ ــ على طُولها ــ كلمةً للعلامة المحقق الفقيه الأصولي الإمام الشيخ محمد أبو زَهْرَة رحمه الله تعالى، فقد تعرَّض في كتابه الماتع الجامع الجليل: (أبو حنيفة) ص ٦ ــ ٩، إلى سبب الجفوة التي وقعَتْ من بعض الناس لأبـي حنيفة، فقال ما يلي:

٧ ــ «جاء في كتاب «الخيرات الحسان في مناقب الإمام الأعظم أبـي حنيفة النعمان» لابن حجر الهَيْتَمِي ص ٧٤ في الفصل ٣٨، ما نصُّهُ: يُستدَلُّ على نباهةِ الرَّجُلِ من الماضين بتبايُنِ الناس فيه، ألا تَرى علياً كرَّم الله وجهَهُ، هَلَك به فِئتانِ: مُحبٌّ أَفْرَط، ومُبْغِضٌ فرَّط». انتهى كلامُ الهيتمي.

وإنَّ هذه الكلمةَ الصادقة كلَّ الصدق، تنطبق على أبـي حنيفة رضي الله عنه، فقد تعصَّبَ له ناسٌ حتى قاربوا به منازلَ النبيين المرسَلين، فزعموا أن التوراة بشَّرَتْ به، وتعصَّبَ ناسٌ عليه فرمَوْه، بالزندقةِ والخروج عن الجادَّةِ، وإفسادِ الدين، وهَجْرِ السُّنَّةِ، =

. . . . . .

= بل مُناقَضَتِها، ثم الفتوى في الدِّينِ بغيرِ حُجَّةٍ ولا سُلطانٍ مُبين، فتجاوَزُوا في طَعْنِهم حَدَّ النقد السليم، ولم يتجهوا إلى آرائه بالفحص والدراسة، ولم يكتفوا بالتزييفِ لها من غير حجةٍ ولا دِرَاسَة، بل عَدَوْا عُدْوَاناً شديداً، فطعنوا في دِينِهِ وشخصِهِ وإيمانه.

ولِمَ كان ذلك الاختلافُ بشأنِه؟ لذلك أسبابٌ قد نَعرِضُ لها في بحثنا ببعض التفصيل، ولكن نُسارِعُ هنا بذكرِ سببٍ منها، قد يُعَدُّ أساساً لغيره. وذلك أنَّ أبا حنيفة كان له من قُوَّةِ الشخصية ما وَجَّهَ به الفقهَ توجيهاً تَجَاوَزَ حَلْقَةَ دَرْسِهِ، بل تجاوَزَ إقليمَهُ إلى غيره من الأقاليم الإسلامية، فتحدَّثَ الناسُ بآرائِهِ في أكثر نواحِي الدولةِ الإسلامية.

وتلقَّاها المُخالِفُ والمُوافِق، فاستنكَرَهَا المُخالِفُ، وناصَرَها المُوافِق، ورأَى فيها الأوَّلُ (وهو المستمسِكُ بالنصِّ لا يَعْدُوه) بِدْعاً من الآراء في الدين، فشدَّد في النكير، وربما لا يكونُ رَأَى أبا حنيفة وما اتَّصَفَ به من وَرَعٍ وتُقًى، فأَطلَقَ لسانَه فيه، لأنه رَأَى رَأْياً بِدْعاً، ولم يَعرِف دليلَه ولا قائلَهُ، وربما كانت تَخِفُّ حِدَّةُ لسانِه إذا رآه أو عَلِمَ وجهَ الدليل، بل ربما أَجَلَّهُ ووافَقَه.

يُروَى في ذلك أنَّ الأوزاعيَّ فقيهَ الشام الذي كان معاصراً لأبي حنيفة، قال لعبد الله بن المبارك: «مَنْ هذا المُبتدِعُ الذي خَرَج بالكوفة، ويكنَى أبا حنيفة؟»، فلم يُجبه ابنُ المبارك، بل أَخَذَ يَذكرُ مسائلَ عويصة، وطُرُقَ فَهْمِها والفَتْوَى فيها، فقال: مَنْ صاحِبُ هذه الفتاوى؟ فقال: شيخٌ لقيتُهُ بالعراق، فقال الأوزاعي: هذا نبيلٌ من المشايخ، اذهَبْ فاستكثِر منه، قال: هذا أبو حنيفة.

ثم اجتَمَع الأوزاعيُّ وأبو حنيفة بمكة، فتذاكَرا المسائلَ التي ذَكَرها ابنُ المبارك فكَشَفَها، فلما افترَقَا، قال الأوزاعي لابن المبارك: «غَبَطْتُ الرجلَ بكثرةِ علمِهِ، ووفورِ عقلِهِ، وأستغفرُ الله تعالى، لقد كنتُ في غلطٍ ظاهر، الزَمْ الرجلَ، فإنه بخلافِ ما بلغَني عنه. من «الخيرات الحسان» ص ٣٣.

ولقد كان أبو حنيفة مع قُوَّةِ شخصِهِ، وعُمْقِ تأثيره، وبُعْدِ نفوذِهِ، صاحبَ طريقةٍ جديدة في الإفتاءِ والتخريج، وفَهْمِ الحديثِ واستنباطِ الأحكام منه، وقد أَخَذَ يَبُثُّ طريقتَه في تلاميذِهِ ومن يتصلُ بهم نحواً من ثلاثين عاماً أو يَزِيد، ومن كان كذلك لا بُدَّ أن =

. . . . . .

= يُستهدَف للنقدِ المُرِّ، بل التجريح لشخصِهِ والتزييف لرأيِهِ، والتعصُّبِ عليه.

ولقد كانت المُلاحاةُ بينَ أنصَاره وخصومه في القرن الرابع الهجري، يومَ ساد التعصُّبُ المذهبي، وصار الفقه مُجادَلةً بين المتعصبين، وكانت المُلاحَاةُ أشدَّ ما تكونُ بين الحنفيةِ والشافعية، ولذلك استُهْدِفَ هذانِ الإمامانِ للطعنِ المُرِّ.

ولقد كان أبو حنيفة أشدَّ استهدافاً للطعن، لأن كثرة إفتائِهِ بالرأي كانت مَنْفَذاً للنيل منه في علمِهِ بالحديث، وفي وَرَعِه، وفي حُسْنِ إفتائِه، وغيرِ ذلك مما يتصل بمذهبه في الاستنباط والتخريج، وقد رماه المتعصبون بكل رَمِيَّة ــ أي بكل نقيصة وقبيحة ــ، حتى لقد استنكَرَ الأَمْرَ بعضُ الشافعيين، ورأوا ذلك تجانُفاً لإثم، وخروجاً عن الجادَّة.

فكان مِن هؤلاءِ من أنصَفَ أبا حنيفة، وكتَبَ في مناقبه، ورَدَّ قولَ المتعصِّبين من الشافعية، فرأينا السيوطيَّ وهو شافعي، يكتُبُ رسالةً يُسَمِّيها «تبييض الصحيفة في مناقب الإمام أبـي حنيفة»، ورأينا ابنَ حجر الهَيْتَمِي المكيَّ وهو شافعي أيضاً، يَكتُبُ رسالةً يُسَمِّيها: «الخَيْرَات الحِسان في مناقب الإمام الأعظَم أبـي حنيفة النعمان،» ورأينا الشَّعْرَانيَّ في «الميزان» يَخُصُّ أبا حنيفة بالذكرِ والدفَاع عنه، واستقامةِ طريقةِ تخريجِهِ، ويَذْكُرُه في طبقاتِهِ على أنه من أولياءِ الله الواصلين بحَبْلِ وِلايتِه» انتهى كلام أبـي زهرة.

٨ ــ وقال العلامة ابنُ عابدين رحمه الله تعالى في حاشيته «رد المحتار على الدر المختار» ١: ٣٧ «إن الإمام أبا حنيفة رضي الله عنه لما شاعَتْ فضائلُه، وعَمَّتْ الخافقين فواضلُه، جَرْت عليه العادةُ القديمةُ، من إطلاق ألسنةِ الحاسدين فيه، حتى طَعَنوا في اجتهادِهِ وعقيدتِهِ بما هو مبرأ منه قطعاً، لقصد أن يُطفئوا نورَ الله، ويأبـى الله إلاَّ أن يتم نورَه.

كما تكلَّم بعضُهم في مالك، وبعضُهم في الشافعي، وبعضُهم في أحمد، بل قد تكلمتْ فرقةٌ في أبـي بكر وعمر، وفرقةٌ في عثمان وعلي، وفرقةٌ كفَّرتْ كلَّ الصحابة!

ومن ذا الذي ينجو من الناس سالماً ... وللناس قالٌ بالظنون وقِيلُ».

وعقيدةُ أبـي حنيفة ــ وهي «العقيدة الطَّحَاوِيَّة» ــ هي التي تُدرَّس وتُعلَّم في مُعظَمِ كليات الشريعة وأصول الدين، في المملكةِ العربية السعودية وغيرِها من البلاد الإسلامية. =

. . . . . .

= وفيها النصُّ الصريح على عكس ما زعمه الزاعمون وبهَته الباهتون!

ولكنَّ بعضَ الناس لا يتحاشون من ذكرِ الأئمةِ بالمخازي ــ كما قاله الحافظ ابن عساكر في «تبيين كذب المفتري» ص ٩٦ ــ، ويُحبُّون إثباتَ الطعون في الأئمة ويرتاحون لذلك، ويُشيعون قالةَ السوء ويَطيرون بها فرحاً ونشاطاً لمَرَضٍ في طبائعهم، وغَرَضٍ في نفوسهم، نسأل الله السلامةَ من الأمراضِ والأغراض، والعافيةَ من كل بلاء، والتوفيقَ لتعظيم أئمة الدينِ والعلماء، ومنهم: أبو حنيفة ومالك والشافعي وأحمد رضي الله عنهم أجمعين.

٩ ــ قال الإمام الحافظ البدرُ العيني في «عِقد الجُمَان»: «والذي قيل في أبـي حنيفة أو عنه فغيرُ صحيح، وإنه منزَّه عن ذلك. وأصحابُه أخبَرُ به وأدرَى بحاله، وقد جَمَعَ الإمام أبو جعفر الطحاوي رحمه الله تعالى، وهو من أكابر العلماء، ومن أجلَّاءِ المحدِّثين: كتاباً سمَّاه: «عقيدة أبـي حنيفة»، وهو عقيدةُ أهلِ السنة والجماعة.

فانظر فيه، هل تَرى شيئاً مما ينسبونه إليه من القولِ بخلق القرآن، أو القولِ بالقَدَر، أو القولِ بالإرجاء، أو غيرِ ذلك. فالرجوعُ إلى ما نقلَهُ عنه أصحابُه أولى من الرجوع إلى ما نقَلَه غيرُهم.

وإنما طَعَن عليه بعضُ الحُسَّادِ الجهلة، أو بعضُ المتعصبين من أهل الحديث، الذين حامُوْا حولَ ظواهر الأحاديث، ولم يَعرفوا ما في بواطنها، ولا أدركوا مَدارِكَها، ولا عَلِموا مُبهماتِها ومشكلاتِها، وقنِعُوا بمجرَّد نقلِها، من غير تأمل في معانيها، ولا توفيقٍ بين ما تعارَضَ منها، ولا ــ وقوفٍ ــ على مَوَارِدها وعِلَلِها.

فأدَّى ذلك إلى أن ذكروا أبا حنيفة وأصحابَه بأصحاب الرأي. مع أن أبا حنيفة لم يَرَ قطُّ رأياً مع وجود النص، حتى قال: لا نُجيز لأحدٍ أن يُفتي بمسائلنا حتى يَعرف من أين أخذناها، وعلى أي شيء بنيناها.

وقد وثَّقه الأعيانُ من كبار المحدثين، مثْلُ ابنِ المبارك، وسفيان الثوري، وسفيان بن عيينة، ويحيى بن سعيد، ويحيى بن مَعِين، وأمثالُهم ممن ذكرناهم فيما مضى ــ يعني في كتابه ــ، ولا يَشِينُهُ طعنُ المتأخرين في أشياء ذكروها، فإن الحَسَد يحملُ صاحبَه على أكثرَ من هذا، ونعوذ بالله من ذلك». انتهى كلامُ الإمام البدر العيني. =

. . . . . .

= ١٠ ــ وقال قبلَهُ بدُهورٍ طِوال: الإمامُ المحدِّثُ مجدُ الدين: المباركُ ابنُ الأثير الشافعي، المتوفى سنة ٦٠٦ رحمه الله تعالى، في آخر كتابه «جامع الأصول في أحاديث الرسول»، في الجزاء ١٥: ٤٣٢ ــ ٤٣٦، وقد تَرجَم فيه للإمام أبـي حنيفة ترجمةً حافلةً مع من تَرجَم لهم هناك، فقال ما مختصرُهُ بحروفه:

«أبو حنيفة النعمانُ بنُ ثابت، الإمامُ الفقيهُ الكوفي رضي الله عنه، . . .، قال الشافعيُّ: من أراد أن يَتبحَّر في الفقه فهو عِيَالٌ على أبـي حنيفة.

ولو ذهبنا إلى شَرْح مناقبه وفضائلِهِ لأطلنا الخَطْبَ، ولم نَصِلَ إلى الغَرَضِ منها، فإنه كان عالماً عاملاً، زاهداً عابداً، وَرِعاً تقياً، إماماً في علوم الشريعة مَرْضِيّاً.

وقد نُسِبَ إليه ونُقِلَ عنه من الأقاويلِ المُخْتَلَقَةِ ــ وقعت في المطبوعة: المختلفة! ــ التي يَجِلُّ قَدْرُهُ عنها ويَتنزَّهُ منها، من القولِ بخَلْقِ القرآن، والقولِ بالقَدَر، والقولِ بالإرجاء، وغيرِ ذلك مما نُسِبَ إليه. ولا حاجة إلى ذِكرها ولا إلى ذكرِ قائلها، والظاهرُ أنه كان منزَّهاً عنها.

ويَدلُّ على صحةِ نزاهتِهِ عنها ما نَشَر الله تعالى له من الذكرِ المنتشِرِ في الآفاق، والعلمِ الذي طَبَّقَ الأرضَ، والأَخْذِ بمذهبِهِ وفقهِهِ، والرجوعِ إلى قولِهِ وفعلِهِ. وإنَّ ذلك لو لم يكن لله سبحانه فيه سِرٌّ خَفِيّ، ورِضاً إلَهِيّ، وفَّقَه الله له، لمَا اجتَمَع شَطْرُ الإسلامِ أو ما يُقارِبُه على تقليدِهِ والعملِ برأيِهِ ومذهبِهِ، حتى قد عُبِدَ اللَّهُ سبحانه، ودِيْنَ بفقهِهِ وعُمِلَ برأيه ومذهبه، وأُخِذَ بقولِهِ إلى يومِنا هذا، ما يُقارِبُ أربعَ مِئةٍ وخمسين سنة(*). =

. . . .

(*) قال الإمامُ مَجْدُ الدين ابنُ الأثير هذا القول، وهو في القرن السادس، ونحن الآن بعدَهُ بثمانيةِ قرونٍ وزيادةٍ، في أوائلِ القرنِ الخامس عشر سنة ١٤١٦، فيقولُ الأستاذُ الكبيرُ الشيخ علي الطنطاوي حفظه الله تعالى في كتابه «رجالٌ من التاريخ» ص ١١٤، تحت عنوان (الإمام الأعظم): «والمذهبُ الحنفيُّ اليومَ أوسَعُ المذاهب انتشاراً، وأوسَعُها فُروعاً وأقوالاً، وهو أنفَعُ المذاهب في الاجتهاداتِ القضائية، يليه في كثرةِ الفروع المذهبُ المالكي، وقد عَرفتُ ذلك في السنين التي اشتَغلتُ فيها بوَضْعِ مشروعِ قانونِ الأحوال الشخصية. =

. . . . . .

= وفي هذا أدَلُّ دليلٍ على صحةِ مذهبِه وعقيدتِه، وأنَّ ما نُقِلَ عنه هو مُنَزَّه منه. وقد جَمَعَ أبو جعفر الطَّحَاوي ــ وهو من أكبر الآخذين بمذهبه ــ كتاباً سمَّاه: «عقيدة أبـي حنيفة رحمه الله» وهي عقيدةُ أهل السُّنَّة والجماعة، وليس فيها شيءٌ مما نُسِبَ إليه وقيل عنه. وأصحابُهُ أخبَرُ بحالِهِ وبقولِهِ من غيرِهم، فالرجوعُ إلى ما نقلوه عنه أولى مما نقَلَه غيرُهم عنه.

وقد ذُكِرَ أيضاً سَبَبُ قولِ من قالَ عنه ما قال، والحامِلُ له على ما نَسَبَهُ إليه. ولا حاجةَ بنا إلى ذكر ما قالوه، فإنَّ مِثْلَ أبـي حنيفة ومحَلَّهُ في الإسلام، لا يَحتاجُ إلى دليل يُعتَذَرُ به عما نُسِبَ إليه». انتهى كلامُ ابن الأثير. هذا، وللمحدِّث الحارثي الكلاباذي البخاري الفقيه الحنفي «الكشفُ عن وَهَمِ الطائفةِ الظالمةِ أباحنيفة». ذكره الذهبي في ترجمته في «تاريخ الإسلام».

ومن الدواهي والبلايا في هذا العصر ما تجدُهُ في بعض البلدان الإسلامية، من السُّعَار المحموم على أبـي حنيفة ومذهبِهِ وأتباعِهِ ــ وعلى المذاهبِ الفقهيةِ الأخرى وإن كان أقلَّ ــ، والاسترواحِ لطبع كتب فيها تكفيرُ أبـي حنيفة، ورَمْيُهُ بأنه يقول: القرآنُ مخلوق، وأنه استُتِيبَ من الكفر مرتين. . .، دون تعليق عليها أو تسخيفٍ لها، فإنَّا لله وإنا إليه راجعون من تزاحم المصائب في البلاد والعباد.

١١ ــ قال شيخنا العلامة المحدث الفقيه النابه البارع الأستاذ محمد بَدْر عالَم الهندي ثم المدني رحمه الله تعالى، في مقدمته لكتاب شيخه إمام العصر محمد أنور شاه الكشميري: «فيض الباري على صحيح البخاري» ١: ٧٤، ما يلي:

«ونَرَى طوائفَ من العلماء ــ اليومَ ــ مشغوفين بالكلام في المتقدمين، وتَـتَـبُّعِ مَثَالِبِهم، ويُسمُّونه: عَدَمَ التعصُّب! ذلك مبلغُهم من العلم، ولو سلَّمنا بعضَ ما يُشِيعون عنهم، فماذا كان؟! فإنما المعصوم من عصمه الله. =

. . . .

= وسبَبُ ذلك أنَّ المذهب الحنفي صار مذهبَ دَوْلَةٍ طُولَ مُدَّةِ العباسيين والعثمانيين، وهي ثلاثَةُ أرباع التاريخ الإسلامي، والمالكيُّ مذهَبُ المَغْرِب طُولَ هذه المدة، فكَثُرَتْ فيهما الفروعُ والمناقشات، أما المذهبُ الشافعي فلم يكن مذهباً رسمياً إلاَّ حِقْبَةً قصيرة أيامَ الأيوبيين، بَيْنَمَا اقتصَرَ المذهبُ الحنبلي على نجدٍ والحجازِ اليومَ».

٥١ ــ بابٌ جامعٌ في فضائلِ أبـي حنيفة وأخبارِه:

أنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا أحمد بن / زهير بن حرب، قال: أنا سليمان بن أبـي شيخ، قال: أنا الربيع بن عاصم [١٣٨] مَوْلَىً لفَزارة، قال: أرسَلني يزيدُ بن عُمَر بن هُبَيرة، فقَدِمتُ بأبـي حنيفة عليه، فأراده على بيتِ المال، فأبـى فضَرَبه أسواطاً عشرين سوطاً.

ونا عبد الوارث، قال: نا قاسم، قال: نا أحمد بن زهير بن حرب، قال: نا سليمان بن أبـي شيخ، قال: نا عبد الله بن صالح بن مسلم العِجْلي، قال: قال رجلٌ بالشام للحَكَم بن هشام الثقفي: أخبِرْني عن أبـي حنيفة، قال: كان من أعظمِ الناس أمانةً، وأراده سلطانٌ على أن يتولَّى مفاتيح خَزائِنه أو يَضرِبَ ظهرَه، فاختار عذابَهم على عذاب الله، فقال: ما رأيتُ أحداً يَصِفُ أبا حنيفة بمثلِ ما وَصَفْتَه، قال: هو واللَّهِ كما قلتُ لك.

= وهذا الذي قد نَبَّأَنا به رسولُ الله صلى الله عليه وسلم: «إنَّ من أماراتِ الساعةِ أن يَلعَنَ آخِرُ هذه الأُمَّةِ أوَّلَها» ــ رواه الترمذي في أبواب الفتن في الباب ٣٨، «باب ما جاء في علامة حُلولِ المَسْخ والخَسْف» من حديث علي رضي الله عنه، بسندٍ فيه ضعفٌ وانقطاع، قال الطِّيبِـيُّ: «أي طَعَنَ الخَلَفُ في السلف، وذَكَرُوهم بالسُّوء. ولم يقتدوا بهم في الأعمالِ الصالحة، فالمرادُ باللعنِ الطعنُ والذكرُ بالسوء، وذلك من أماراتِ الساعة ــ فقد رأيناها بأعيننا، وصَدَقَ اللَّهُ ورسولُه، فإنَّا لله وإنَّا إليه راجعون.

هُـدَاةُ الـدِّيـنِ قـد ضَلُّـوا ... وقـد بـانَـتْ خَسَـارَتُهـمْ
وبـاعـوا الـدِّيـنَ بـالـدُّنيـا ... ﴿فمـا رَبِحَـتْ تِجَـارَتُهـم﴾

وطبائعُ الناس اليومَ أرغبُ في الإغراب، فإياك أن تَخرُجَ عن أقوالِ الأئمة، أو تَسْلُكَ مسلَكَ عدَمِ الاعتمادِ عليهم، أو ــ تَجنحَ إلى ــ القَدْحِ فيهم، فإنهم إن صاروا مطعونين، فمن الذي نَعْتَبِرُ به مِن بَعْدِهم؟ فإنَّ الدِّينَ لم يَصِل إلينا إلاَّ مِن قِبَلِهم.

ونا حكم بن منذر بن سعيد، قال: نا أبو يعقوب يوسف بن أحمد، قال: نا محمد بن علي السِّمناني، قال: نا أحمد بن محمد بن العباس بن يزيد، قال: نا القاسم بن عباد، قال: نا محمد بن عبد العزيز بن أبـي رِزْمة، قال: قال أبو يوسف: كنا نختلِفُ في المسألة، فنأتي أبا حنيفة فكأنما يُخرِجُها من كمه فيَدفَعُها إلينا.

ونا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا أحمد بن زهير، قال: أنا سليمان بن أبـي شيخ، قال: نا أبو سفيان الحِمْيَرِي، قال: لمَّا أخذَ ابنُ هُبَيرة الأمانَ من أبـي جعفر، بَعَث به إلى الكوفة فَعَرَضَهُ على أبـي حنيفة وابنِ أبـي ليلى، فقالا: هو جَيِّد مُؤَكَّد.

ونا عبد الوارث، نا قاسم، نا أحمد بن زهير، قال: نا سليمان بن أبـي شيخ، قال: أني العلاءُ بن عُصَيم، قال: قلتُ لوكيع بن الجراح: لقد اجترأتَ حين قلتَ: الإيمانُ يزيدُ ويَنْقُص، ولقد اجترأ أبو حنيفة حين قال: الإيمانُ قولٌ بلا عمل. يُرِيدُ أنَّ العَمَلَ لا يُسمَّى إيماناً، وإنما يُسمَّى عند التصديق إيماناً.

[١٣٩] ونا عبد الوارث بن سفيان، قال: / نا قاسم، نا أحمد بن زهير، قال: نا سليمان بن أبـي شيخ، قال: ني حمزةُ بن المغيرة ــ وتُوفي سَنَـةَ ثمانين ومئة، وله تسعون أو نحوُها ــ قال: كنا نُصلِّي مع عُمَر بن ذَرّ، في شهر رمضان القيامَ، فكان أبو حنيفة يجيءُ ويجيءُ بأُمِّه معه، وكان مَوْضِعُهُ بعيداً جدّاً، وكان ابنُ ذر يُصلِّي إلى قرب السَّحَر.

قال: وأنا سليمانُ بن أبـي شيخ، قال: نا أبو سفيان الحِمْيَري(١)،

(١) في جميع النسخ (سفيان الحِمْيَري)، والصوابُ كما أثبتُّه، وقد سبق على الصواب قبل خبرين، ويأتي كذلك على الصواب في ص ٢٥٨.

قال: كان ابنُ أبـي ليلى قاضي الكوفة، فسَعَى إليه سَاعٍ بأبـي حنيفة، قال: إنّ عنده ودائعَ قد شَغَلها، فإن أخَذْتَه بها فضَحْتَه، فأرسل إليه: إنَّ عندك أموالاً وودائعَ لأيتام، أُريدُ أن أنظُرَ فيها، فأمرَ أبو حنيفة بصُندوقٍ ففُتِـحَ ثم أُخْرِجَ ما فيه من أموالِ الناس ومن ودائعهم، ثم قال للرسول: قُلْ لصاحبك: هذا ما عندي على حاله، فإن أراد أن نَحمِلَه إليه حملناه، فلما رَجَع الرسولُ بذلك، أَمْسَكَ عنه ولم يَتَعرَّضْ له.

قال: ونا سليمان بن أبـي شيخ، قال: أني بعضُ الكوفيين، قال: قيل لأبـي حنيفة: في المسجدِ حَلْقةٌ ينظرون في الفقه، قال: لهم رأس؟ قالوا: لا، قال: لا يَفقَهُ هؤلاء أبداً.

وذكَرَ الدُّولابـيُّ: نا أحمد بن القاسم، قال: ني ابنُ أبـي رِزْمَة، قال: ني خالد بن صُبَيح، قال: سمعت أبا يوسف يقول: كنا نختلِفُ في المسألة، فيأتي أبو حنيفة فنسألُه، فكأنما يُخرِجُها من كُمِّهِ فيَدفَعُها إلينا، قال: وما رأيتُ أحداً أعلمَ بتفسير الحديث من أبـي حنيفة.

قال: وسَمِعتُ محمدَ بن شجاع يقول: سَمِعتُ الحسن بن أبـي مالك يقول: سَمِعتُ أبا يوسف يقول: كان أبو حنيفة لا يَرى أن يَرويَ من الحديث إلاَّ ما حَفِظه عن الذي سَمِعَه منه(١).

وسَمِعتُ أبا عبد الله محمد بن شجاع يقول: سمعتُ إسماعيلَ بن

---

(١) وجاء في «عقود الجُمَان» للحافظ الصالحي ص ٣٢٠ وفي «الطبقات السنية» للتميمي ١: ١١٢ وغيرهما باللفظ التالي: «قالَ أبو حنيفة: لا ينبغي للرجل أن يُحدِّث من الحديثِ إلاّ بما حَفِظَه من يومِ سَمِعَه إلى يومِ يُحدِّثُ به». انتهى. وهي أوضح دلالة على المراد، وتقدَّمَ هذا تعليقاً في ص ٢٠٦.

[١٤٠] حماد بن أبـي / سُليمان في حَلْقةِ أبـي حنيفة بالكوفة يقول: قال أبو حنيفة: هذا الذي نحن فيه رأيٌ، لا نُجبِرُ أحداً عليه، ولا نقولُ: يجبُ على أحد قبولُهُ بكراهَةٍ، فمن كان عنده شيء أحسَنَ منه فليأتِ به.

حدثنا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا أحمد بن زهير، قال: نا سليمانُ بن أبـي شيخ، قال: نا أبو سفيان الحِمْيَرِي، عن علي بن حَرْمَلة، قال: كان أبو يوسف القاضي يقول في دُبُرِ صلاتِه: اللهم اغفِرْ لي ولوالديَّ ولأبـي حنيفة.

نا حكم بن منذر، قال: نا أبو يعقوب يوسف بن أحمد، قال: نا أبو داود أحمدُ بنُ محمدِ القَيْسَارَاني، قال: نا علي بن عمرو بن خالد، قال: نا أبـي، قال: نا زهير بن معاوية، قال: سألتُ أبا حنيفة عن أمانِ العبد، فقال: إن كان لا يُقاتِلُ فأمانُهُ باطل.

فقلتُ له: إنه حدَّثني عاصمٌ الأحول، عن الفُضَيل بن زيد الرَّقاشي(١)، قال: كنا نُحَاصِرُ العدوَّ، فرُمِيَ إليهم بسهم فيه أمان، فقالوا: قد أمَّنْتُمونا، فقلنا: إنما هو عبد، فقالوا: واللّهِ ما نَعرِفُ منكم العبدَ من الحُرِّ، فكتبنا بذلك إلى عمر، فكتَبَ عُمَرُ: أن أَجِيزُوا أمانَ العبد، فسكت أبو حنيفة.

ثم غِبتُ عن الكوفة عشرَ سنين، ثم قَدِمتُها، فأتيتُ أبا حنيفة فسألتُه عن أمانِ العبد، فأجابني بحديث عاصم، ورَجَع عن قولِهِ، فعَلِمتُ أنه مُتَّبِـع لما سَمِـع.

وسألتُ سفيانَ الثوري عن ذلك، فقال: أَمَانُهُ جائز، قاتَلَ أو لم يُقاتِل، وذَكَر حديثَ عاصم الأحول.

---

(١) هكذا في ك، وفي سائر النسخ (الفضيل بن يزيد...) وهو تحريف.

نا حكم بن منذر، قال: نا يوسف بن أحمد، قال: نا أبو العباس الفارض، قال: نا محمد بن إسماعيل الصائغ، قال: نا داود بن المحبَّر، قال: قيل لأبـي حنيفة: المُحرِمُ لا يجدُ الإزارَ، يَلْبَسُ السَّراوِيلَ؟ قال: لا، ولكن يَلْبَسُ الإزار، قيل له: ليس له إزار، قال: يَبيعُ السراويل، ويَشتري بها إزاراً.

قيل له: فإن / النبـي صلى الله عليه وسلم خَطَب وقال: «المُحرِمُ يَلبَسُ [١٤١]
السراويلَ إذا لم يجد الإزار»، فقال أبو حنيفة: لم يصح في هذا عندي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم شيء، فأُفتِيَ به، وينتهي كلُّ امرىء إلى ما سَمِعَ، وقد صَحَّ عندنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: «لا يَلْبَسُ المُحرِمُ السراويل»، فننتهي إلى ما سَمِعنا.

قيل له: أتخالِفُ النبـيَّ صلى الله عليه وسلم؟ فقال: لَعَنَ اللَّهُ من يخالفُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، به أكرَمَنا الله، وبه استَنقَذَنا[١].

---

(١) في سند هذه الرواية: داود بن المحبَّر صاحبُ «كتاب العقل»، وهو متروك عند الجمهور. وقوله: (أتخالفُ رسولَ الله. . .؟) شَغَبٌ ساقطٌ في مقام الحِجاج!

ومذهب الإمام أبـي حنيفة رحمه الله تعالى في المسألة ــ على ما في كتب المذهب ــ أن للمحرم أن يَلبَس السراويلَ بعد أن يَشقَّه إذا لم يجد الإزار، ولا تجب عليه الفدية عندئذٍ، وأما إذا لبسه بدون أن يشقه فتجب عليه الفدية.

وحديثُ «من لم يكن له إزار فلْيلبَسْ سراويل» إنما يُبيحُ لُبسَ الإزار عند العذر، ولكنه لا ينفي وجوبَ الكفارة إذا لبسه بدون أن يشقّه، كمن حَلَقَ لأذىً في رأسه، حيث يجوز له الحلقُ مع أنه تجبُ الكفارة عليه، كما شرحه الإمام أبو جعفر الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١:١٣٥ ــ ١٣٦ والإمام أبو بكر الجصاص في «أحكام القرآن» ١:٢٨١.

وانظر بعض ما يتعلق بهذه المسألة في «تأنيب الخطيب» لشيخنا الكوثري رحمه الله تعالى ص ٩٤، و «عقود الجواهر المنيفة» للحافظ الزبيدي ١:٢١١.

ونا عبد الوارث، قال: نا قاسم، قال: نا أحمد بن زهير، قال: نا سليمان بن أبـي شيخ، قال: وني حُجرُ بن عبد الجبار، قال: ما رأى الناسُ أكرمَ مُجالَسةً من أبـي حنيفة، ولا أشدَّ إكراماً لأصحابه منه.

نا عبد الوارث، قال: نا قاسم، قال: نا أحمد بن زهير، قال: نا سليمان بن أبـي شيخ، قال: كان أبو سعيد الرازي يُماري أهلَ الكوفة[١]، ويُفضِّلُ أهلَ المدينة، فهَجَاهُ رجل من أهل الكوفة، ولَقَّبَهُ بشِرْشِير[٢]، وقال: كلبٌ في جهنم يُسمَّى بشِرْشِير، فقال:

عندي مسائلُ لا شِرْشِيرُ يُحسِنُها ... إن سِيْل عنها ولا أصحابُ شِرْشِيرِ[٣]

وليس يَعرِفُ هذا الدينَ نَعلَمُه ... إلاَّ حَنِيفيَّةٌ كُوفِيَّةُ الدُّورِ

لا تسألنَّ مَدِينيّاً فتُحرِجَهُ ... إلاَّ عن البَمّ والمَثْنَاةِ والزِّيرِ[٤]

---

(١) أي يَجحَدُ فضلَهم وينتقصُهم.

(٢) جاء في المطبوعة والمخطوطات الثلاث أ ك و: (ولقبه شرشير)، والمثبَتُ من «أخبار أبـي حنيفة وأصحابه» للصيمري ص ٨٦.

(٣) جاء في «نزهة الألباب في الألقاب» للحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى ١: ٢٩٨: «شِرْشِيْرٌ هو الوليدُ بن كثير، ولُقِّبَ به عبدُ الله بن محمد بن عبد الله، الشاعرُ العالمُ المتكلِّمُ في زمن أبـي جعفر الطبري ــ ابنِ جرير توفي سنة ٣١٠ ــ، وله مقالاتٌ يَتفرَّدُ بها، وفيه يقولُ الشاعرُ:

عندي مَسَائلُ لا شِرْشِيرُ يَعْرِفُها ... إنْ سِيْلَ عنها ولا أصحابُ شِرْشِيرِ».

(٤) البَمُّ، بالباء الموحدة المفتوحة ثم الميم المشدَّدة: الوَتَرُ الغليظُ من أوتار العود، وهو لفظ أعجمي وليس بعربـي. والمَثْنَاةُ: الغِنَاءُ. والزِّيْر، بكسر الزاي: الدقيقُ من أوتار العود، وهو لفظ أعجمي وليس بعربـي. وهي أربعة أوتار: (البَمُّ)، ويليه (المَثْلَثُ)، ثم (المَثْنَى)، ثم (الزِّيرُ) وهو أدقُّها. كما في «عيوب المنطق ومحاسنه» لأحمد تيمور باشا ص ٥٠.

=

قال سليمان: قال لي أبو سعيد: فكتبتُ إلى أهل المدينة: إنكم قد هُجِيتم بكذا فأجِيبوا، فأجابه رجلٌ من أهل المدينة فقال:

لقد عَجِبتُ لغاوٍ ساقَهُ قَدَرٌ ... وكلُّ أمرٍ إذا ما حُمَّ مقدورُ
قال: المدينةُ أرضٌ لا يكون بها ... إلا الغِناءُ وإلاَّ البَمُّ والزِّيرُ
لقد كذبتَ لَعَمْرُ الله إنَّ بها ... قبرَ الرسولِ وخيرَ الناس مقبورُ

/ قال: وحدثني سليمان بن أبـي شيخ، قال: ني عَمْرُو بن سليمان [١٤٢] العطار، قال: كنتُ بالكوفة أُجَالِسُ أبا حنيفة، فتزوَّجَ زُفَرُ بن الهُذَيل، فحضره أبو حنيفة، فقال له زُفَرُ: تكلَّمْ، فخطَبَ فقال في خُطبته:

هذا زُفَرُ بنُ الهُذَيل، وهو إمامٌ من أئمة المسلمين، وعَلَمٌ من أعلامهم، في حَسَبِه وشَرَفِه وعِلمه، فقال بعضُ قومه: ما يَسرُّنا أنَّ غيرَ أبـي حنيفة خَطَب حين ذَكَر خِصالَه، وكَرِهَ ذلك بعضُ قومِهِ وقالوا له: حَضَر بنو عمِّك وأشرافُ قومِك، وتَسأَلُ أبا حنيفة يَخطُب. فقال: لو حَضَر أبـي قَدَّمتُ أبا حنيفة عليه.

وزُفَرُ بن الهُذَيل عَنْبَرِي من بني تَمِيم.

قال: ونا يحيـى بنُ معين، قال: سمعت عُبَيدَ بن أبـي قُرَّة، قال: سمعت يحيـى بن ضُرَيْس يقول: شهدتُ سفيان الثوريَّ وَأتاه رجل فقال له: ما تَنقِمُ على أبـي حنيفة؟ قال له: وما لَهُ؟ قال: سمعتُه يقول: آخُذُ بكتاب الله، فما لم أجد فبسُنَّةِ رسول الله صلى الله عليه وسلم، فما لم أجد في كتاب

= ويُشير الشاعرُ بهذا البيت إلى ما كان معروفاً في أهل المدينة من حبهم للغناء والأوتار. ووقع في هذا البيت، وفي البيت الثاني من الأبيات التالية تحريفُ (البَمّ) إلى (اليم)، بالياء المثناة من تحت، في «مناقب أبـي حنيفة» للموفق المكي ١:٤٤٩.

الله ولا في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم أخذتُ بقول أصحابه، آخُذُ بقولِ من شِئتُ منهم، وأدَعُ مَنْ شِئتُ منهم، ولا أخرُجُ من قولهم إلى قولِ غيرهم(١).

وذكر الدُّولابي: نا محمد بن حماد بن المبارك الهاشمي، قال: نا علي بن الحسن بن شقيق المروزي، عن ابن المبارك(٢)، قال: سمعتُ سفيان الثوريَّ يقول: كان أبو حنيفة شديدَ الأخذِ للعلم، ذابّاً عن حُرَمِ اللّهِ أن تُستَحَلَّ، يأخُذُ بما صَحَّ عنده من الأحاديثِ التي كان يَحمِلُها الثقات، وبالآخِرِ من فِعلِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم، وبما أدرَك عليه علماءَ الكوفة، ثم شَنَّعَ عليه قومٌ يَغفِرُ الله لنا ولهم.

[١٤٣] نا عبد الوارث، / قال: نا قاسم، قال: نا أحمد بن زهير، قال: نا مصعب بن عبد الله الزبيري، قال: نا يعقوبُ الأنصاري قاضي

(١) سيأتي هذا الخبر بأتمَّ مما هنا في ص ٢٦٥.

(٢) هكذا جاء في نسخة ك: (علي بن الحسن بن شقيق المروزي عن ابن المبارك)، وهذا سياق السند تماماً في تلك النسخة: «وذكر الدولابي في كتابه في «أخبار أبي حنيفة» عن شيوخه، عن علي بن الحسن بن شقيق المروزي، عن ابن المبارك».

ووقع في نسختي أ و والمطبوعة كالآتي (... علي بن الحسن بن علي بن شقيق أبو الحسن المروزي، قال: سمعت أبا بكر يذكر عن ابن المبارك) وفيه أكثر من خطأ، أولاً في نسب علي، ثانياً في كنيته، فإن كنيته (أبو عبد الرحمن) كما في كتب الرجال، ثالثاً إقحام (أبا بكر) بينه وبين ابن المبارك، وهذا خطأ فإن علياً تلميذ ابن المبارك يروي عنه مباشرةً، وقد سبق في ص ٢٠٦ بعضُ رواياته عنه.

وجاء في «فضائل أبي حنيفة» لابن أبي العوام نقلاً عن الدولابي أيضاً كما يلي: «... ثنا علي بن الحسن بن شقيق، قال: سمعتُ أبي يذكر عن ابن المبارك». ولعله من باب المزيد في متصل الأسانيد.

المدينة[١]، قال: قال لي أَسَدٌ صاحبُ أبـي حنيفة وكان من أمثلِهم[٢]: كنتُ عند أبـي حنيفة، فأتاه رجل في مسألةِ طلاق، فأجابه ثم استَوَى جالساً، فقال: أكان هذا بَعْدُ؟ قالوا: نعم[٣]، قال: لَتَأتِيَنِّي بمن كان هذا منه حتى أُفتِيَهُ.

نا عبد الوارث، قال: نا قاسم، قال: نا أحمد بن زهير، قال: نا علي بن الجَعْد، قال: نا شعبة، عن أبـي عون وهو مُحَمَّدُ بن عُبَيْدِ الله

(١) هكذا جاء في نسخة أ والمطبوعةِ: (نا يعقوب)، وجاء في نسخة ك: (أبو يعقوب).

(٢) قال الحافظ القرشي في «الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية» ١: ١٤٠ «هو أبو المنذر أَسَدُ بن عَمْرو بن عامر، القُشَيري البَجَلي الكوفي، صاحبُ الإمام ــ أبـي حنيفة ــ، وأحَدُ الأعلام، سَمِعَ أبا حنيفة، وتفقَّه عليه، ورَوَى عنه الإمام أحمدُ بن حنبل، وناهيك به، ووثَّقه يحيـى بن معين، فلا يُلتفَتُ إلى من ضعَّفه.

وقال الصَّيْمَرِيُّ ــ في «أخبار أبـي حنيفة وأصحابه» ص ١٠ ــ بإسنادِهِ إلى أبـي نُعَيم ــ الفضل بن دُكين وهو من أصحاب أبـي حنيفة والآخِذين عنه ــ أوَّلُ من كَتَبَ كُتُبَ أبـي حنيفة أَسَدُ بن عَمْرو. انتهى. ووَلِيَ القضاء بواسط . ووَلِيَ قضاءَ بغداد بَعْدَ أبـي يوسف للرشيد، وحَجَّ مُعَادِلاً له.

قال الطحاويُّ: سَمِعتُ بكار بن قتيبة ــ قاضيَ مصر ــ يقول: سَمِعتُ هلالَ بن يحيـى الرازي يقول: كنتُ أطوف بالبيت، فرأيتُ هارون الرشيد يطوفُ مع الناس، ثم قَصَد إلى الكعبة فدخَلَ معه بنو عَمِّه، قال: فرأيتهم جميعاً قياماً، وهو قاعدٌ وشيخٌ قاعدٌ معه أمامَه، فقلت لبعض من كان معي: من هذا الشيخ؟ فقال لي: هذا أَسَدُ بن عَمْرو قاضيه، فعَلِمتُ أنه لا مرتبةَ بعدَ الخلافة أجلُّ من القضاء. مات أسد بن عمرو سنة ١٨٨ وقيل ١٩٠».

(٣) كذا في ك، وفي المطبوعة: (فقال: كان هذا يعد، قالوا: نعم)، وهو تحريف.

الثقفي[١]، قال: سمعتُ الحارثَ بن عَمْرِو ابنَ أخي المغيرة بن شعبة، يُحدِّث عن أصحابِ معاذ يعني ابنَ جبل، أنَّ النبيَّ بَعَثه يعني مُعاذاً إلى اليمن، وقال له: «كيف تَقضِي إذا عَرَض لك قضاء؟ قال: أقضِي بكتاب الله، قال: فإن لم يكن في كتاب الله، قال: فبسُنَّةِ رسول الله، قال: فإن لم يكن في سُنَّةُ رسول الله، قال: أجتهدُ رأيـي وَلا آلُو، قال: فضَرَب النبـيُّ عليه السلام صَدْرَه وقال: الحمدُ لله الذي وَفَّق رسولَ رَسُولِ الله، لما يُرضِي رسولَ الله»[٢].

ونا عبد الوارث، قال: نا قاسم، قال: نا أحمد بن زهير، قال: نا يحيـى بن معين، قال: نا عُبَيْد بن أبـي قُرَّة، عن يحيـى بن ضُرَيْس، قال:

شهِدتُ سفيانَ الثوريَّ وأتاه رجلٌ له مقدارٌ في العلم والعبادة، فقال له: يا أبا عبد الله، ما تَنقِمُ على أبـي حنيفة؟ قال: وما لَهُ؟ قال: سَمِعتُه يقولُ قولاً فيه إنصافٌ وحُجَّة: إني آخُذُ بكتاب الله إذا وجدتُه، فما لم أجده فيه أخذتُ بسُنَّةِ رسول الله والآثارِ الصِّحاحِ عنه التي فَشَتْ في أيدي الثقاتِ عن الثقات،

---

(١) جاء في المطبوعة: (عمر بن عبيد الله...) وفي أ: (عمر بن عبد الله)، وفي ك: (عمرو بن عبيد الله...)، والصواب في اسمه ما أثبته، كما قاله الترمذي في «جامعه» ٨: ٩ رقم الحديث ١٣٢٧، أبواب الأحكام، باب ما جاء في القاضي كيف يقضي.

(٢) قال الذهبـي في «سير أعلام النبلاء» ١٨: ٤٧٢: «إسنادُهُ صالح». انتهى. وصحَّحه أبو بكر الرازي الجَصَّاص، والخطيبُ البغدادي، وابنُ عبد البر المالكي، وابنُ العربـي، وابنُ القيم، وغيرُهم. انظر لتحقيق ذلك «مقالات الكوثري» ص ٦٠ ــ ٦٤، و «الفقيه والمتفقه» ١: ١٨٨ ــ ١٩١، و «جامع بيان العلم» ٢: ٧٧ و ٢: ٩٤، و «إعلام الموقعين» ١: ٢٠٢، و «إعلاء السنن» ١٥: ٢٧ ــ ٣٠.

فإذا لم أجد في كتابِ الله ولا سنةِ رسول الله، أخذتُ بقولِ أصحابِه مَنْ شئتُ وأَدَعُ قولَ من شئتُ، ثم لا أَخْرُجُ عن قولِهم إلى قولِ غيرِهم.

فإذا انتهى الأمرُ إلى إبراهيم، والشعبي، والحسن، وعطاء وابن سِيرين، وسعيد بن المسيَّب ــ وعدَّدَ رجالاً ــ فقومٌ قد اجتهدوا، فلي أن أجتهدَ كما اجتهدوا.

قال: فسَكَتَ سفيانُ طويلاً، ثم قال كلماتٍ برأيهِ(١)، ما بقي في المجلس أحدٌ إلاَّ كتبها: نَسْمَعُ الشَّدِيدَ من / الحديث فنَخافُه، ونَسمَعُ اللَيِّنَ [١٤٤] فنرجوه، ولا نُحاسِبُ الأحياء، ولا نقضِي على الأموات، نُسلِّمُ ما سَمِعنا، ونَـكِلُ ما لا نطلعُ على علمِهِ إلى عالِمِهِ، ونَـتَّهِمُ رأيَنا لرأيهم(٢).

---

(١) هكذا جاء في «أخبار الصَّيْمَري» ص ١٠ و «تاريخ بغداد» ١٣: ٣٦٨ و «مناقب الموفق» ١: ٨٠ (ثم قال كلماتٍ برأيهِ)، ولم ترد كلمةُ (برأيه) في ك أ والمطبوعة.

(٢) هكذا رَوَى هذا الخبرَ الإمامُ الصَّيْمَريُّ في كتاب «أخبار أبـي حنيفة وأصحابه» ص ١٠، والإمامُ الموفَّقُ المكيُّ في «مناقب أبـي حنيفة» ١: ٧٩، والحافظ الذهبـي في «مناقب الإمام أبـي حنيفة» ص ٢٠، والحافظ الصالحي الدمشقي في «عقود الجمان» ص ١٧٢، واللفظُ هنا للصيمري وللموفق المكي.

ووقع في ك أ و والمطبوعةِ في هذا الخبر نقصٌ فأثبَتُّ رواية الصيمري والموفق المكي، وجاء فيهما وفي «تاريخ بغداد»: (... وسعيدِ بنِ المسيَّب). وجاء في ك أ و والمطبوعةِ (وسعيدِ بنِ جُبَير). وسِيَاقَةُ ك كما يلي:

«... عن يحيى بن ضُرِيْس قال: قال أبو حنيفة: إذا لم يكن في كتاب الله ولا في سنة رسول الله، نظرتُ في أقاويل أصحابه، ولا أَخرُجُ عن قولهم إلى قولِ غيرهم، فإذا انتهى الأمرُ أو جاء الأمرُ إلى إبراهيم والشعبـي وابن سيرين والحسن وعطاء وسعيد بن جُبَير، وعدَّد رجالاً، فقومٌ اجتهدوا فأجتهدُ كما اجتهدوا.

قال: فسكَتَ سفيانُ طويلاً، ثم قال كلماتٍ ما بقي أحدٌ في المجلس إلاَّ كتبهنَّ: =

حدثنا حكم بن منذر، قال: نا أبو يعقوب يوسف بن أحمد، قال: نا عَمْرو بن علي الجوهري[١] وأبو عبد الله محمدُ بن حِزَام الفقيه، قالا: نا الفضل بن عبد الجبار، قال: نا علي بن الحسن بن شقيق، قال: نا أبو حمزة، قال: سمعتُ أبا حنيفة يقول: إذا جاءنا الحديثُ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أخَذْنا به، وإذا جاءنا عن الصحابة تخيَّرنا، وإذا جاءنا عن التابعين زاحمناهم.

قال أبو يعقوب: ونا عبدُ الجبار بن سعيد البَركاني، قال: نا إبراهيم بن هاني النيسابوري، قال: قيل لنُعَيم بن حماد: ما أشدَّ إزراءَهم على أبـي حنيفة؟! فقال: إنما يُنقَمُ على أبـي حنيفة ما حدَّثنا عنه أبو عِصمة، قال: سمعتُ أبا حنيفة يقول: ما جاءنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قَبِلناه على الرأس والعينين، وما جاءنا عن أصحابه رحمهم الله اختَرْنا منه، ولم نَخرُج عن قولهم، وما جاءنا عن التابعين فهم رجالٌ ونحن رجال، وأما غيرُ ذلك فلا تَسمَعْ التشنيع.

قال أبو يعقوب: ونا محمد بنُ موسى المروزي، قال: نا محمد بن عيسى البَيَاضي، قال: نا محمود بن خِداش، قال: نا علي بن الحسن بن شقيق، قال: سمعتُ أبا حمزة السكري يقول: سمعتُ أبا حنيفة يقول: إذا

= نسمع الشديدَ من الحديث فنخافُه، ونسمع اللَّيِّنَ فنرجوْ، ولا نُحاسِبُ الأحياءَ، ولا نَقضِي على الأموات، نُسَلِّمُ ما سَمِعنا، ونكِلُ ما لم نَعلمْ إلى عالِمِه، ونتَّهِمُ رأيَنا لرأيهم».
وقريبٌ منها سياقةُ باقي النسخ باختلاف يسير، هذا وقد تصحف في المطبوعة و أ(عُبَيد بن أبـي قُرَّة) إلى (عبد الله بن أبـي قرة)، وفي ك إلى (عبيد الله بن أبـي قرة).

(١) هكذا في و أ والمطبوعةِ، وفي ك: عمر بن علي.

جاء الحديثُ الصحيحُ الإسنادِ عن النبـي صلى الله عليه وسلم، أَخَذْنا به ولم نَعْدُه، وإذا جاء عن الصحابة تخيَّرنا، وَإِنْ جاء عن التابعين زاحمناهم، ولم نَخْرُج عن أقوالهم.

قال أبو يعقوب: ونا أبو نصر محمد بن حاتم المازنيُّ الحافظ، قال: نا عبد الصمد بن الفضل البَلْخي ببَلْخ، قال: سمعتُ عصام بن يوسف يقول: كنا في / مَأْتَم بالكوفة، فسَمِعتُ زُفَرَ بن الهُذَيل يقول: سَمِعت أبا حنيفة [١٤٥] يقول: لا يَحِلُّ لمن يُفتِي من كتبـي أن يُفتِيَ حتى يَعلمَ من أين قلتُ.

قال: ونا محمد بن موسى المروزي، قال: نا محمد بن عيسى البَيَاضي، قال: نا محمود بن خِداش، قال: نا علي بن الحسن بن شقيق المروزي، قال سَمِعتُ أبا حمزة السكري يقول: سَمِعتُ أبا حنيفة يقول: إذا جاء الحديثُ الصحيحُ الإسناد عن النبـي عليه السلام أَخَذْنا به، وإذا جاء عن الصحابة تخيَّرنا، وَإِنْ جاء عن التابعين زاحمناهم، ولم نَخرُج عن قولِهم(١).

قال: ونا محمد بن علي السِّمناني، قال: نا أحمد بن حماد بن العباس، قال: نا القاسم بن عباد، قال: ذُكِرَ لي أنَّ ابنَ أبـي ليلى شكا أبا حنيفة إلى المنصور، فقال: يا أمير المؤمنين، بالكوفة رجلٌ ما أقضِي قضيةً إلَّا خالَفَني فيها، قال: من هو؟ قال: أبو حنيفة، قال: فبحقٍّ أم بباطل؟ قال: بحق، قال: فوَقَر ذلك في قلب أبـي جعفر، وكان سَبَبَ إشخاصِهِ إليه، ونَدِمَ ابنُ أبـي ليلى على مَقالتِه.

قال أبو يعقوب بهذا الإسنادِ عن القاسم بن عباد: قال: نا محمد بن شجاع، قال: نا أبو رجاء وكان من العبادة والصلاح بمكان، قال: رأيتُ

---

(١) هذا الخبرُ تقريباً يُعَدُّ مكرراً مع الخبر الأسبق، وهما كذلك في ك أ و.

محمدَ بن الحسن في المنام، فقلتُ: ما صنَعَ الله بك؟ قال: غَفَر لي، قلتُ: وأبو يوسف؟ قال: هو أعلى درجةً مني، قلتُ: فما صَنَع أبو حنيفة؟ قال: هيهاتَ هو في أعلى عِلِّيين.

قال أبو يعقوب: ونا أحمدُ بن الحسن الدِّيْنَوَرِي، قال: نا القاسم بن عباد، قال: نا صالح بن محمد بن يوسف، عن يوسف بن رَزِين[١]، عن أبـي حنيفة، قال: رأيتُ في المنام كأني نَبَشْتُ قبرَ النبـي عليه السلام، فأَخرجتُ عِظامَه فاحتضنتُها، قال: فهالَتْني هذه الرؤيا، فرَحلتُ إلى ابنِ سيرين فقصصتُها عليه، فقال: إن صَدَقَتْ رؤياك لَتُحيِيَنَّ سُنَّةَ نبيِّك
[١٤٦] / محمدٍ صلى الله عليه وسلم.

قال: ونا أحمد بن الحسن، قال: نا القاسم بن عباد، قال: وَذُكِرَ لي عن محمد بن شجاع نحوُ هذا الخبر في الرؤيا، إلاَّ أنه قال فيه: فجَعَل يُؤَلِّفُ عِظَامَه ويُـقيمُها، ثم ذَكَر مثلَه.

قال: ونا أحمد بن الحسن، قال: نا شُعَيب بن أيوب، قال: نا عبد الحميد بن يحيـى الحِمَّاني[٢]، قال: نا يوسف بن عثمان الصباغ، قال: قال لي رجلٌ: رأيتُ كأنَّ أبا حنيفة يَنْبِشُ قبرَ النبـي صلى الله عليه وسلم فسألتُ عن ذلك ابنَ سيرين ولم أُخبره مَنْ الرجلُ، قال: هذا رجلٌ يُحيـي سنةَ رسول الله صلى الله عليه وسلم.

قال أبو يعقوب: ونا أحمد بن الحسن الحافظ، قال: نا علي بن

---

(١) كذا في ك، وفي سائر النسخ: (صالح بن محمد بن رزين، عن أبـي حنيفة).

(٢) كذا في جميع النسخ سوى أ، ففيها (... الأنصاري)، والظاهر أنه عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني، كما يأتي في السند الآتي، وكنيتُه أبو يحيـى.

الحُسَين بن بشير[١]، قال: نا علي بن سَلَمة، قال: سمعتُ عبد الحميد بن عبد الرحمن الحِمَّاني يقول: رأيتُ في المنام كأنَّ نَجْماً سَقَط من السماء، فقيل: أبو حنيفة، ثم سَقَط آخَرُ فقيل: مِسْعَر، ثم سَقَط آخَرُ فقيل: سفيانُ، فمات أبو حنيفة قبلَ مِسْعَر، ثم مِسْعَر ثم سفيان.

قال: ونا أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد بن فِرَاس، قال: نا موسى بن هارون، قال: نا يحيى بن عبد الحميد الحِمَّاني، عن علي بن مُسْهِر، قال: كنتُ عند سفيان الثوري، فسأله رجل عن رجل توضأ بماءٍ قد توضَّأ به غيرُه، فقال: نَعَمْ، هو طاهر، فقلتُ له: إنَّ أبا حنيفة يقول: لا يُتَوضَّأُ به، فقال لي: لِمَ قال ذلك؟ قلتُ يقولُ: إنه ماءٌ مستعمَل، ثم كنت عنده بعدَ ذلك بأيام، فجاءه رجل فسأله عن الوُضوء بماءٍ قد استعمله غيرُه، فقال: لا يُتوضَّأ به، لأنه ماءٌ مستعمل، فرَجَع فيه إلى قولِ أبي حنيفة.

نا أحمد بن محمد، قال: نا أحمد بن الفضل، قال: نا محمد بن جرير، قال: نا أحمد بن خالد الخلال، قال: سمعتُ الشافعي يقول: سُئل مالكٌ يوماً عن عثمان البَتِّي، قال: كان رجلاً مُقارِباً، وسُئل عن ابن شُبْرُمة، فقال: كان رجلاً مُقارِباً، قيل: فأبو حنيفة؟ قال: لو جاء إلى أساطينكم هذه، / يعني السَّوارِيَ، فقايَسَكم على أنها خَشَبٌ لظننتُم أنها خَشَب. [١٤٧]

قال أبو يعقوب: ونا أبو علي أحمد بن عثمان الحافظ، قال: نا أحمد بن العباس الضَّبِّي، قال: نا سليمان بن أبي شيخ، قال: نا محمد بن عمر الحنفي، عن أبي عَبَّاد الكوفي، قال: قال لي الأعمش، كيف تَرَك صاحبُكم ــ يعني أبا حنيفة ــ قولَ ابنِ مسعود: بَيْعُ الأمَةِ طلاقُها؟ قلتُ له:

(١) هكذا في ك، وفي سائر النسخ (علي بن الحسن بن بشر).

تَرَكه لحديثِك الذي حدَّثته به، فقال: وأيُّ حديث؟ فقلتُ: إنه يقول: إنك حدَّثته به عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة أن بَرِيرَة حِينَ بِيعَتْ وأُعتِقَتْ خُيِّرَتْ[1]، فقال الأعمش: إنَّ أبا حنيفة لَفقيهٌ، وأعجَبَه ذلك.

حدثنا أحمد بن محمد، قال: نا أحمد بن الفضل، قال: نا محمد بن جرير الطبري، قال سَمِعتُ محمد بن إسماعيل الضِّراريَّ يقول، سَمِعتُ أبا عبد الرحمن المقرىء يقول وَاختَلَف الناسُ عنده، فقال قومٌ: حَدِّثْنا عن أبـي حنيفة، وقال قومٌ: لا حاجةَ لنا فيه، فقال المقرىء: وَيْحَكُم أتدرون من كان أبو حنيفة؟ ما رأيتُ أحداً مثل أبـي حنيفة.

قال الطبري: ونا عبد الله بن أحمد بن شَبُّوْيَهْ[2]، قال: نا أبـي، قال: نا علي بن الحُسَين بن واقد، عن عمِّه الحَكَم بنِ واقد، قال: رأيتُ أبا حنيفة يُفتِي من أولِ النهار إلى أن تَعَالَى النَّهارُ، فلما خَفَّ عنه الناسُ دنوتُ منه فقلتُ: يا أبا حنيفة، لو أنَّ أبا بكر وعمر في مجلسنا هذا، ثم وَرَد عليهما ما وَرَد عليك من هذه المسائل المشكلة، لكَفَّا عن بعض الجوابِ ووَقَفا عنه، فنَظَر إليه[3] وقال: أمحمومٌ أنت ــ يعني مُبَرْسَماً[4]!

---

(١) أي ولو كان بيعُها طلاقَها لَمَا كان هناك معنى للتخيير.

(٢) هكذا في أ، وهو الصواب، وفي ك: (.. بن شبرمة)، وفي المطبوعة: (.. بن سبويه).

(٣) هكذا في ك و أ والمطبوعةِ، والسياقُ يقتضي (فنَظَر إليَّ).

(٤) أي مصاباً بالبِرْسام. وفي «المعجم الوسيط»: «البِرْسَامُ: ذاتُ الجَنْب، وهو التهابٌ في الغِشاءِ المحيطِ بالرئة». وهذا الخبرُ هكذا جاء في المخطوطات الثلاث والمطبوعة، في آخِرِ (بابٌ جامعٌ في فضائلِ أبـي حنيفة وأخبارِه)، ولعلَّه لا يَدخُلُ فيها بالنظر إلى آخره، وإنما يَدخل في البابِ الذي يليه: (بابِ ذكرِ بعض ما ذُمَّ به أبو حنيفة =

٥٢ ــ بابُ ذكرِ بعضِ ما ذُمَّ به أبو حنيفة، وطُعِنَ عليه فيه(١):

= وطُعِنَ عليه فيه)، الذي جاء بعد نهايةِ هذا الخبر تماماً، ولكن النُّسَخَ الثلاث اتفقت على ذكرِه قبلَهُ فتابعتُها. ولعلَّ النسخةَ الأُمَّ للنُّسَخ الثلاث وُضِعَ فيها سهواً عنوانُ (بابُ ذكرِ بعض ما ذُمَّ به أبو حنيفة) بعدَ هذا الخبر، فتُوبِعَتْ دون انتباه، والله أعلم.

(١) جاءت هنا تعليقةٌ في نسخة ك في الورقة ٨٢، بحذاء قوله: (بابُ ذكرِ بعض ما ذُمَّ به أبو حنيفة وطُعِنَ عليه فيه) بخط كاتبها الذي سيأتي اسمه في آخرها، وهي كما يلي:

«رضي الله عن أبـي حنيفة ونفَعَنا به، لا يَحِلُّ لأحدٍ أن يَعتقِدَ في أبـي حنيفة نقصاً ولا ما يُشَانُ به، وأنا أبرَأُ إلى الله مما قَالَ هنا فيه، واعتقادي أنَّ الإمام بريءٌ من ذلك كلِّه. كتبه أبو بكر بن إبراهيم السامي المالكيُّ».

وجاءت في آخر النسخة نفسِها في الورقة ٩٨، تعليقةٌ جاء فيها ما يلي: «أَنْهَى هذا الجُزءَ مُطالعَةً من أوَّلِهِ إلى آخرِه، ما عَدَا قولَهُ في الإمام أبـي حنيفة: (بابُ ذكرِ بعضِ ما ذُمَّ به أبو حنيفة وطُعِنَ عليه فيه)، داعياً لمالكِهِ بالغُفْران: العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى أحمدُ بن أحمَد؟ الهَرْدِي المالكي الأزهري، في شهر ربيع الأول سنة تسع وسبع مئة». انتهى ما كُتِبَ في مخطوطةِ ك، تعليقاً على هذا الباب، عند أوَّلِهِ وعند ختام الكتاب.

قال عبد الفتاح: وقد أحببتُ أن أسوقَ إلى القارىء البصيرِ هنا، قبلَ الدخولِ منه في قراءة هذا الباب: كلمةً فذَّةً جامعة، وقاعدة عامَّة نافعة، جادَتْ بها يَراعةُ شيخِ شيوخِنا العلامةِ المحققِ المحدِّثِ الفقيهِ شَبِّيْرِ أحمد العثماني، في «مقدمة» كتابه «فتح المُلْهِم بشرح صحيح مسلم» ١: ٧٣، من الطبعة الهندية، وص ١٧٤ من طبعةِ «المقدِّمة» المستقلة المطبوعة في كراتشي سنة ١٣٩٣. أسوقُها هنا وأرجو من القارىء الواعي أن يكون منها دائماً على ذُكْر واستحضار، فإنها لسانُ الميزان، عند وَزْنِ الأقوال، الصادرةِ =

. . . .

= في جَرح كبار الرجال.

قال رحمه الله تعالى: «اعلم أن الذين طَعَنُوا في إمامِنا أبـي حنيفة، وتحامَلُوا عليه من أكابرِ أقرانِه، لا نَظُنُّ بهم إلاَّ خيراً، فإنَّ المؤمن الغيورَ الصادقَ في نِيَّتِه، إذا بلَغَه عن أحَدٍ من المعروفين شيء، يَزْعُمُ فيه أنَّ القولَ به يُرادِفُ هَدْمَ الدين، ورَدَّ أحاديثِ سيد المرسلين صلى الله عليه وسلم ــ وإن لم يكن الواقعُ كذلك ــ تأخذُهُ غَيرةٌ دِينيَّة، وحَمِيَّةٌ إسلامية، يَنشأُ عنها غَضَبٌ في الله تعالى على ذلك القائل، وإبغاضُهُ لوجهِ الله تعالى.

فيَحمِلُه ذلك على الوقيعةِ وإغلاظِ القولِ فيه، والتكلُّم بمُستَشْنَعَاتِ الأقوالِ في حقِّه، ظناً منه أنه بصَنيعِهِ هذا مُناضِلٌ عن الدين، وذابٌّ عن حَوضِ الشريعة.

ومثالُه: ما تكلَّم به مسلمٌ رحمه الله تعالى في حَقِّ البخاري رحمه الله تعالى، في بحث اشتراط اللقاءِ في مقدمة «صحيحه»، ظناً منه أنَّ الأصلَ الذي أصَّلَه البخاريُّ إنْ سُلِّمَ صِحَّتُه لكان مُستلزِماً لردِّ ذخيرةٍ من الأحاديث الصحيحة وتوهينِها. فاشتَدَّ نكيرُهُ على تلك المقالةِ وقائلِها بأشنع ما يمكن! ومع هذا فعامَّةُ الشرَّاح قد رَجَّحوا مذهبَ البخاري وصَوَّبوه، ولم يلوموا مسلماً في تشديدِهِ وتغليظِه ــ قال عبد الفتاح: الصحيحُ أنَّ مسلماً يَعْنِي بكلامه: عليَّ بن المديني، كما بيَّنتُه في آخِرِ «الموقِظَة» للحافظ الذهبـي، في علم مصطلح الحديث، ص ١٣٤ ــ ١٤٠، (التتمة الثالثة) ــ.

وهكذا ما جَرَى بين الصحابة رضي الله عنهم من المُشَاجَرات والفِتَن، بناءً على التأويلِ والاجتهاد، فإنَّ كل فريق ظنَّ أن الواجب ما صار هو إليه، وأنه أوفَقُ للدين، وأصلحُ لأمور المسلمين، فلا يُوجِبُ ذلك طعناً فيهم. وانظر في قِصَّةِ موسى مع هارون عليهما السلام، وتأمَّلْ فيها تجد فيها شِفاءً لما يَتخالَجُ في الصدور من مُشاجراتِ الصحابة، ومُناقشاتِ الأئمةِ الثقات.

وبالجملة: فهذا الإبغاضُ في الله قد ينمو ويَستحكم، فربما يُجاوزُ الحدَّ ويَصيرُ حِجاباً غليظاً بينه وبين تحقيقِ الحالِ على ما هو عليه في نفسِ الأمر، فيُغْمِضُ المُبْغِضُ عن كل ما يأتي من مَحاسِنِ المبغوضِ ومَناقِبِه، ويَتساهلُ في تمشيةِ مَساوِيهِ ومَثالِبِه، ولا يَتكلَّفُ الفحصَ عن حقيقةِ أمرِه، وتبيُّنِ حالِه، ولا حَمْلَ كلامِه على أحسنِ مَحامِلِه، فإنَّ =

. . . . . .

= شِدَّةَ البُغض، وكذا شِدَّةَ الحُبّ: مَظِنَّةُ الغُلُوّ والإسراف، وتَرْكِ الاعتدالِ، والمُجانَبَةِ عن سَواءِ السبيل.

ولهذا حذَّرَ الله سبحانه المؤمنين بقوله: ﴿يا أيها الذين آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بالقِسْطِ شُهَداءَ لِلَّهِ ولو على أَنْفُسِكمْ أو الوالِدَيْنِ والأَقْرَبِينَ، إن يكن غنياً أو فقيراً فاللَّهُ أولَى بهما، فلا تَتَّبِعُوا الهَوَى أَنْ تَعْدِلُوا﴾، وقولِهِ تعالى: ﴿ولا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ على أن لا تَعْدِلُوا، اْعدِلُوا هو أقرَبُ للتقوى﴾.

فهذا نُعَيْمُ بن حَمَّاد أَحَدُ شيوخ البخاري، الذي قد رَوَى عنه في غير موضع من «صحيحه»، واعتَمَدَ عليه فيما يَنقُلُ من مَثالِبِ أبـي حنيفة في «كتاب الضعفاءِ والمتروكين»، قال فيه الذهبـيُّ ــ في «ميزان الاعتدال» ٤:٢٦٨ ــ ناقلاً عن الأَزْدِي: «كان يَضَعُ الحديثَ في تقويةِ السُّنَّة، وحكاياتٍ مُزَوَّرَةً في ثَلْبِ النُّعمان ــ أبـي حنيفة ــ كلُّها كذِب. . .». انتهى كلام المحقق العثماني رحمه الله تعالى.

وجاء في «توجيه النظر إلى أصول الأثر» للعلامة الشيخ طاهر الجزائري رحمه الله تعالى، قولُه في ٢:٧٥٥:

«واعلمْ أنَّ الرواية بالمعنى قد أحسَّ بضررها كثيرٌ من العلماء. وشَكَوْا منها على اختلافِ علومِهم، غير أنَّ مُعْظَمَ ضَرَرِها كان في الحديثِ والفقه، لِعظمِ أمرِهما، وقد نُسِبَ لكثيرٍ من العلماءِ الأعلام أقوالٌ بعيدةٌ عن السَّدَادِ جداً، اتَّخذها كثيرٌ من خصومِهم ذريعةً للطعن فيهم، والازدراءِ بهم، ثم تَبَيَّنَ بعدَ البحثِ الشديدِ والتتبُّع أنهم لم يقولوا بها، وإنما نشأتْ نِسبتُها إليهم من أقوالٍ رواها الراوي عنهم بالمعنى، فقصَّر في التعبير عما قالوه، فكان من ذلك ما كان.

فينبغي لكل ذي نباهةٍ أنْ لا يُبادِرَ بالاعتراضِ على المشهورين بالفضلِ والنُّبل، بمجرَّدِ أن يبلُغَه قولٌ ينبو السمعُ عنه عن أحدٍ منهم، وليتثبَّتْ في ذلك، وإلاَّ كان جديراً بالملاَم».

فكُنْ من ذلك على ذُكرٍ، واقرأ قبل قراءةِ هذا الباب: المقطعَ الثاني من ص ٢٧٦، من كلام المؤلفِ أبـي عُمَر بنِ عبد البر رحمه الله تعالى، وما علَّقتُه عليه في آخره.

نا عبد الوارث، قال: نا قاسم بن أصبغ، قال: نا أحمد بن زهير، قال: نا إبراهيم بن بشار الرمادي، قال سمعتُ سفيان بن عيينة يقول: كان
[١٤٨] أبو حنيفة / يَضرِبُ لِحديثِ رسولِ الله الأمثالَ فَيرُدُّه! بَلَغه أني حَدَّثتُ عن النبـي صلى الله عليه وسلم أنه قال: «البَيِّعانِ بالخيار ما لم يَتفرَّقا»، فقال أبو حنيفة: أرأيتَ إن كانوا في سفينةٍ فكيف يَفْتَرِقُون.

نا عبد الوارث، قال: نا قاسم، قال: نا أحمد بن زهير، نا أبو عبد الله المُعَيطي، قال: نا أبو أسامة، قال: مَرَّ قوم على رَقَبَةَ بنِ مَصْقَلَة، فقال: من أين جئتم؟ فقالوا: من عندِ أبـي حنيفة جئنا، فقال: يكفيكم من رأيه ما مَضَغْتُم، وتَرجِعُون إلى أهليكم بغير ثِقَة.

نا عبد الوارث، نا قاسم، نا أحمد بن زهير، حدثني إبراهيم بن بشار الرمادي، قال: نا سفيان بن عيينة، قال: مَرَّ رجل بمِسْعَر بن كِدَام، فقال: أين تُريد؟ قال: أريد أبا حنيفة، قال: يكفيك من رأيِهِ ما مَضغْتَ، وتَرجِعُ إلى أهلك بغير ثِقَة.

قال أحمد بن زهير: ونا موسى بن إسماعيل، قال: نا أبو عوانة، قال: سمعتُ أبا حنيفة سُئِل عن الأشربة، فما سُئِلَ عن شيءٍ إلاَّ قال: حلال، فسُئِلَ عن السَّكَرِ(١)، فقال: حلال، فقلت: يا هؤلاء، إنها زَلَّةٌ من عالم، فلا تأخذوا عنه.

قال أحمد بن زهير: نا يحيـى بن أيوب، قال: سمعت مَسْعَدَة بن

---

(١) قال شيخنا الكوثري في «تأنيب الخطيب» ص ٩٦: «هو بفتحتين: النِّيـءُ من ماءِ الرُّطَب. وهو حلالٌ قبلَ اشتدادِهِ وقَذْفِهِ بالزَّبدِ اتفاقاً، قال الله تعالى: ﴿تَتَّخِذُون منه سَكَراً ورِزْقاً حَسَناً﴾.

اليَسَع البصريَّ يقول، قال ابنُ جريج لأبـي حنيفة: اجْهَدْ جُهدَك، هاتِ مسألةً لا أروِي لك فيها شيئاً.

قال: ونا أحمد بن حنبل، قال: قال عبد الرحمن بن مَهدي، سألتُ سفيان عن حديثِ عاصم في المرتدة، فقال: أمَّا مِن ثِقَةٍ فلا. قال ابنُ أبـي خيثمة: وكان أبو حنيفة يَروِي حديثَ المرتدة عن عاصم الأحول.

قال أحمد بن زهير: كان أبـي يقرأ علينا في أصل كتابه حديثَ أهل الكوفة، فإذا مَرَّ بالأحاديث عن أبـي حنيفة، لم يقرأها علينا.

نا عبد الوارث، قال: نا قاسم، قال: نا أحمد بن زهير، قال: نا إبراهيم بن بشار، قال: قال ابنُ عيينة: ما رأيتُ أحداً أجرأ على الله من أبـي حنيفة، أتاه / رجل من أهل خُراسان بمئةِ ألفِ مسألة، فقال: إني أُريدُ [١٤٩]
أن أسألك عنها، فقال: هاتِها، قال سفيان، فهل رأيتم أحداً أجرأ على الله من هذا[١].

---

(١) روى الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» ١٣: ٣٩٤، هذا الخبر في ترجمة أبـي حنيفة، بسند آخر، فتعقَّبه شيخنا العلامة الكوثري في كتابه «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبـي حنيفة من الأكاذيب» ص ٩٧ ــ ٩٨، وأن في سنده مَغَامِزَ ذكرها، ثم قال شيخنا رحمه الله تعالى: «والقولُ المنسوبُ إلى ابن عيينة، بصيغة انقطاع، لم يَذكر ممن سَمِعَ الخبر. وابنُ عيينة بَرِيءٌ من هذا الكلام قطعاً بالنظر إلى السند.

وأما من جهة المتن فتُكذِّبُ شواهدُ الحالِ: الأُخلُوقةَ تكذيباً لا مَزِيدَ عليه، لأنَّ مجرَّد تصوُّرِ هذه الأُخلُوقة، يَدلُّ على أنها كذِبٌ مكشوف، رجلٌ يُبعَثُ من خراسان، ليَسأل أبا حنيفة عن مِئةِ ألفِ مسألةٍ بين عشيةٍ وضحاها؟! ويُجيب أبو حنيفة عنها بدونِ تلبُّث ولا تريث.

هذا خبرٌ ظاهرُ السقوط، لا يَختلِقُهُ على أمَلِ أن يَرُوجَ إلاَّ من لا يَعرِفُ ما هو مقدارُ =

قال: ونا إبراهيم بن بشار الرمادي، قال: سمعتُ سفيانَ بنَ عيينة يقول: كان أبو حنيفة يَضرِبُ لِحديثِ رسول الله صلى الله عليه وسلم الأمثالَ فيَرُدُّه بعِلمِه، حدَّثتُه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم «البيِّعانِ بالخيار ما لم يَفْتَرِقا»، فقال أبو حنيفة: أرأيتُم إن كانوا في سفينةٍ كيف يفترقون؟ قال سفيان: هل سمعتم بشَرٍّ من هذا؟

قال أبو عُمَر: كثيرٌ من أهل الحديث استجازوا الطعنَ على أبـي حنيفة، لردِّهِ كثيراً من أخبارِ الآحادِ العدول، لأنه كان يَذهَبُ في ذلك إلى عَرْضِها

= العَدَدِ الذي يقال له: (مِئةُ ألفِ مسألة)؟!

وما هو مقدارُ المسائل المدوَّنة في أوسع المذاهب تفريعاً على تلاحُقِ القرون؟ وإلى كم من المجلَّداتِ يَحتاجُ تدوينُ تلك المسائلِ فقط، بدون أجوبتها، ومن غير سَرْدِ أدلتِها المتجاذِبة، ومن غير مُوازنةٍ بينها.

وهل هذا العَدَدُ من المسائل، مما يمكن أن يَستظهره رجل مجهول، يأتي من خراسان، ليَسألَ أبا حنيفة عن تلك المسائل، ويَحمِلَ أجوبتَها إلى خراسان بتلقِّيها سَمَاعاً منه؟! وتصوُّرُ هذا الخيال، خُروجٌ فاحشٌ من حَدِّ المعقول، فسبحان قاسمِ العقول.

وقال شيخنا أيضاً: «ولو ثبَت أن أبا حنيفة أجاب عن تلك المسائل، لكان ذلك من مناقبه حقاً لا من مثالبه، ولم يكن كثرةُ إفتاء أبـي حنيفة عن جُرأة وتهور، وإنما كان لتعينه في الإفتاء ووجوبِهِ عليه وجوباً عينياً.

وقد أخرج الخطيبُ نفسُه بسنده في «الفقيه والمتفقه» إلى ابن سماعة، عن أبـي يوسف قال: سمعتُ أبا حنيفة يقول: من تَكلَّم في شيء من العلم وتقلَّده وهو يَظُنُّ أن الله لا يَسأل عنه: كيف أفتيتَ في دين الله؟ فقد سَهُلَتْ عليه نفسُه ودِينُه.

وأخرج فيه أيضاً بهذا السند، عن أبـي حنيفة أنه قال: لولا الفَرَقُ ــ أي الخوفُ ــ من الله تعالى أن يَضيعَ العلم ما أفتيتُ أحداً، يكونُ له المَهْنَأُ وعليَّ الوِزْرُ.

أفمِثلُ هذا يجوزُ أن يُعدَّ مجترئاً على الفتيا؟!».

على ما اجتَمَع عليه من الأحاديث ومَعانِي القرآن، فما شَذَّ عن ذلك رَدَّه وسمَّاه شاذّاً، وكان مع ذلك أيضاً يقولُ: الطاعاتُ من الصلاةِ وغيرِها لا تُسمَّى إيماناً، وكلُّ من قال من أهل السنة: الإيمانُ قولٌ وعَمَل يُنكرون قولَه، ويُبدِّعُونه بذلك، وكان مع ذلك محسوداً لفهمِه وفطنتِه.

ونَذكُرُ في هذا الكتاب مِن ذَمِّه، والثناءِ عليه، ما يَقِفُ به الناظرُ فيه على حالِه، عَصَمَنا الله وكفانا شَرَّ الحاسدين، آمينَ رَبَّ العالمين[1].

---

(١) قلت: رحم الله تعالى الإمامَ ابنَ عبد البر، فقد لخَّصَ في هذه الكلمات القليلة: سببَ الطعن في الإمام أبـي حنيفة ممن طَعَن فيه من أهل الحديث، فذكر ثلاثة أسباب:

١ ــ مسلكُ أبـي حنيفة في العمل بأخبار الآحاد كما شرحه.

٢ ــ قولُه: الطاعاتُ... لا تَدخُلُ في مسمَّى الإيمان.

٣ ــ كونُهُ: كان مَعَ ذلك محسوداً لفهمِهِ وفِطنتِه. ثم قال رحمه الله تعالى داعياً: «عَصَمنا الله وكفانا شرَّ الحاسدين، آمين، رَبَّ العالمين». انتهى.

وقد قرَّر أئمةُ علماءِ الحديث النُّقَّادُ: أن وجود سببٍ واحدٍ من هذه الأسباب وأمثالِها، ، يُسقِطُ طعنَ الطاعن فيمن طَعَن فيه، قال الإمام الحافظ الذهبي رحمه الله تعالى، في «ميزان الاعتدال» ١:١١١ في ترجمة الحافظ (أبـي نُعَيم أحمد بن عبد الله الأصفهاني): «كلامُ الأقرانِ بعضِهم في بعض لا يُعبأ به، لا سيما إذا لاح لك أنه لعداوة، أو لمذهب، أو لحَسَد، وما ينجو منه إلاَّ من عَصَمَه الله، وما علمتُ أنَّ عصراً من الأعصار سَلِمَ أهلُه من ذلك سوى الأنبياء والصدِّيقين، ولو شئتُ لسردتُ من ذلك كراريس، اللهم فلا تَجعَلْ في قلوبنا غِلاًّ للذين آمَنُوا رَبَّنا إنك رؤوف رحيم». انتهى. ونَقَله العلامة عبد الحي اللكنوي في «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» في (الإيقاظ ٢٥) فانظره.

وقال الذهبي أيضاً رحمه الله تعالى في «الميزان» ٣:٢٥٦، في ترجمة (هشام بن عَمَّار السُّلَمي الدمشقي): «وما زال العلماءُ الأقرانُ يتكلَّمُ بعضُهم في بعض بحسب =

فممن طَعَنَ عليه وجَرَحه: أبو عبد الله محمدُ بنُ إسماعيلَ البُخَاريُّ[١]،

= اجتهادهم، وكلُّ أَحَدٍ يُؤخَذُ من قولِهِ ويُترَكُ إلاَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم». انتهى.

فينبغي أن تُلاحِظَ كلامَ الذهبي هذا وتلك الأسبابَ التي ذكرها ابن عبد البر، عند قراءةِ الأخبارِ السابقةِ واللاحقةِ في ذمِّ أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لتكون على بصيرة من الأمر، والله يتولاك ويرعاك.

وهذه الطعون الزائفة قد أوردها الخطيب البغدادي ـ وأورَدَ أضعافَها! ـ في كتابه «تاريخ بغداد» في ترجمة الإمام أبي حنيفة في المجلد ١٣، ونَقَدها شيخُنا العلامة المحقق محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى نقداً شافياً وافياً، في كتابه «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبي حنيفة من الأكاذيب». ففيه كشفُ عِلَلِ هذه الأخبار الباهتة، والله يغفر للجميع ويرحمهم ويرحمنا معهم.

(١) قال عبد الفتاح: ذَكَر غيرُ واحد من العلماء أنَّ للبخاري تحاملاً وتعصباً على أبي حنيفة رحمهما الله تعالى. انظر على سبيل المثال «نصب الراية» للحافظ الزيلعي ١: ٣٥٥ ـ ٣٥٦، فقد صرَّح فيه بشدة تعصُّب البخاري وفَرْطِ تحامُلِهِ على أبي حنيفة. وانظر أيضاً «فيض الباري» لمحمد أنورشاه الكشميري ١: ١٦٩.

وانظر أيضاً ـ لزاماً ـ لتحامُلِ البخاري على أبي حنيفة، من كتب البخاري ـ على سبيلِ المثال ـ «التاريخَ الصغير» ص ١٥٨ و ١٧٤ من الطبعة الهندية القديمة المطبوعة سنة ١٣٢٥، أو ص ١٥٦ و ١٧٠ من الطبعة الباكستانية اللاهورية دون تاريخ، أو ٢: ٤٣ و ١٠٠ من الطبعة المصرية المطبوعة سنة ١٣٩٧، وقد عرَّض البخاريُّ بأبي حنيفة في صحيحه في نحو ١٨ موضعاً، فقال ـ وهو يعنيه ـ : «وقال بعض الناس...».

وقد رَدَّ طائفة من المحدثين الحنفية على البخاري، في المسائل التي عرَّض فيها بأبي حنيفة، بمؤلفات مستقلة، ومنها لأحد كبار المحدثين في الهند: كتابُ «بعضُ الناس في دفع الوسواس»، مطبوع بالهند سنة ١٣٠٨ في كانپور، ثم طُبعَ في دهلي في أصح المطابع دون تاريخ، وكتابُ «إيقاظُ الحواس فيما قاله بعضُ الناس» مطبوع سنة ١٣٢١ في مطبع نولكشورپريس في لاهور. واستوفَى الردَّ عليها أيضاً الإمامُ البدرُ العيني =

. . . . . .

= في «عمدة القاري شرح صحيح البخاري».

وللعلامة عبد الغني الغُنَيْمي الميداني الدمشقي المولود سنة ١٢٢٢، والمتوفى سنة ١٢٩٨ رحمه الله تعالى، تلميذ العلامة ابن عابدين الشامي، وصاحِبِ كتاب «اللباب في شرح الكتاب»: «كشفُ الالتباس عما أَورَدَه البخاريُّ على بعض الناس» جيدٌ للغاية؛ وقد اعتنيتُ بطبعه ونشره، وطُبع في بيروت سنة ١٤١٤، فتحاملُ البخاري على أبـي حنيفة ثابت لا ريب فيه، ولكن ما سَبَبُه؟

فيَرى شيخنا العلامة ظفر أحمد التهانوي رحمه الله تعالى صاحبُ «إعلاء السنن»، في كتابه «قواعد في علوم الحديث» ص ٣٨٠ أن «سبب انحراف البخاري عن أبـي حنيفة: أن البخاري صَحِبَ نُعَيم بن حَمَّاد، الذي اتَّهَمه الدُّولابـيُّ بوضع حكايات في مثالب أبـي حنيفة، كلُّها زُور كما جاء ذكرُه في «تهذيب التهذيب» و «الميزان»، فلعلَّ ذلك هو منشأ انحراف البخاري عن الإمام أبـي حنيفة، والله تعالى أعلم». انتهى.

وفيما قاله شيخنا نظر يُعرَفُ بالرجوع إلى ترجمة (نُعَيم بن حماد) في «تهذيب التهذيب» ١٠:٤٦٢ ــ ٤٦٣، وإن كان نُعَيم صاحبَ مناكير، وعنده تحامل على أبـي حنيفة كما نَصَّ عليه أهلُ الشأن، وبيانُ هذين الأمرين فيه تراه في ترجمته في «تهذيب التهذيب» و «سير أعلام النبلاء» ١٠:٥٩٩ ــ ٦٠٢، و «الرفع والتكميل» ص ٣٢٠.

ويرى شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى سبباً آخر لتعصب البخاري على أبـي حنيفة، قال في تعليقه على «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي ص ٥٦، وفي كتابه «حسن التقاضي في سيرة الإمام أبـي يوسف القاضي» ص ٨٦ ــ ٨٩ من طبعة حمص، ما ملخصه:

«كان البخاري نظر في الرأي، وتفقَّه على فقهاء بخارى من أهل الرأي، ومن أوائل شيوخه قبلَ رحلاته: أبو حفص الكبير، وهو أحمد بن حفص بن زِبْرِقان العِجلي البخاري، ففي «تاريخ بغداد» للخطيب ٢:٧ أن البخاري حَفِظَ كُتُبَ ابن المبارك، وكُتُبَ وكيع، وعَرَف كلام هؤلاء ــ يعني فقه أهل الرأي ــ وهو ابنُ ست عشرة سنة». وفيه أيضاً ٢:١١ أن البخاري سَمِـعَ «جامع سفيان الثوري» عن أبـي حفص الكبير هذا، وذَكَر حكايةً =

. . . . . .

= تشهد للبخاري بجودة الحفظ وهو شاب.

ولما رَحَل البخاري وعاد إلى بخارى، حَسَده علماءُ بلده، شأنَ كل من يرتحل للعلم ويعود إلى أهله بالجَمّ منه، حتى أمسكوا له فتوى كان أخطأ فيها، فأخرجوه من بخارى بسببها، وأبو حفص الصغير ـ وَلَدُ أبـي حفص الكبير ـ هو صاحبُ القصة في إخراج البخاري من بخارى.

فلما أخرجوه من بخارى بسبب تلك الفتوى انقلب عليهم، وجرى بينه وبينهم ما جرى، كما سَبَقَ للبخاري مثيله مع المحدِّثين في نيسابور، فأخذ يُبدي بعض تشدُّدِ نحوَهم في كتبه، مما هو من قبيل نفثة مصدور، لا تقوم بها الحجة، ويُرجَى عفوها له ولهم، سامحهم الله تعالى». انتهى كلام شيخنا الكوثري.

قال عبد الفتاح: ثم لا يغيب عنك إلى جانب ما تقدم أن السبب الحقيقي فيما يظهر لي هو أن البخاري رحمه الله تعالى فقيه غَلَب عليه الحديثُ والأثر، ويَرى أن الإيمان قولٌ وعمل، وأن أبا حنيفة رحمه الله تعالى محدِّث غَلَب عليه الفقهُ والرأي، ولا يَرى ذلك، وقد كان بين هذين الفريقين جفوة معروفة، جاء في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض رحمه الله تعالى ١: ٩١ و٣: ١٨١ «قال أحمد بن حنبل: ما زلنا نلعَنُ أهلَ الرأي ويلعنوننا، حتى جاء الشافعي فمَزَجَ بيننا».

قال القاضي عياض: «يريد أنه تمسَّك بصحيح الآثار واستعملها، ثم أراهم أن من الرأي ما يُحتاج إليه، وتُبنَى أحكامُ الشرع عليه، وأنه قياسٌ على أصولها، ومُنتَزَعٌ منها، وأراهم كيفيَّةَ انتزاعِها والتعلُّقِ بِعلَلِها وتنبيهاتِها، فعَلِمَ أصحابُ الحديث أن صحيح الرأي فرعٌ للأصل، وعَلِمَ أصحابُ الرأي أنه لا فَرْعَ إلاَّ بعدَ أصل، وأنه لا غِنى عن تقديم السنن وصحيح الآثار أولاً». انتهى كلام القاضي عياض، وتقدم نقلُه تعليقاً في ص ٦١.

قلتُ: وفي موقف المحدِّث ابن أبـي ذئب من الإمام مالك الفقيه المحدِّث، من أجل تركِ مالكِ العملَ بحديثِ «البيِّعان بالخيار» لمُعارِضٍ راجحٍ عنده: عبرةٌ بالغة في شدة حَمْل المحدِّثين على الفقهاء، إذ قال ابن أبـي ذئب بسبب ذلك: «يُستتاب مالك، فإن تاب وإلاَّ ضُرِبَتْ عُنُقه!»، كما في كتاب «العِلَل ومعرفة الرجال» للإمام أحمد ١: ١٩٣ =

فقال في كتابه في «الضعفاء والمتروكين»: أبو حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي، قال نُعَيم بن حَمَّاد، نا يحيـى بنُ سعيد ومُعاذُ بن معاذ، سَمِعَا سفيانَ الثوري يقول: قيل استُتِيبَ أبو حنيفة من الكُفْرِ مرتين! وقال نُعَيمٌ عن الفَزَاري[(١)]: كنتُ عند سفيان بن عيينة، فجاء نَعْيُ أبـي حنيفة، فقال: الحمدُ لله[(٢)]، كان يَهدِمُ الإسلامَ / عُروةً عُروةً! وما وُلِدَ في الإسلام مولودٌ [١٥٠]

= وغيرِ كتاب، فقد أباح دَمَهُ! إذ حَكَمَ بكفره ورِدَّتِهِ لتركه العمل بالحديث، فإن تاب يُحقَنُ دَمُهُ، وإلاَّ يُقتَل! سبحان الله!!!

وانظر ــ لزاماً ــ ما علَّقتُه على كلمة ابن أبـي ذئب هذه، في تعليقي على رسالة «قاعدة في الجرح والتعديل» للتاج السبكي ص ٢٣ ــ ٢٦ من الطبعة الثانية، وص ٢٤ ــ ٢٧ من الطبعة الثالثة والرابعة.

فإذا كان هذا الحكمُ الجائرُ الخاطىءُ، صَدَر من ابن أبـي ذئب المحدِّثِ المَدَني، بلديِّ الإمام مالك، والمعاصرِ للإمام مالك، والعارفِ كلَّ المعرفة بالإمام مالك، لمسألةٍ واحدة، فكيف يكون حكمُ كثير من المحدِّثين المعاصرين لأبـي حنيفة وغيرِالمعاصرين له، القريبين منه بلداً والبعيدين عنه؟ كيف يكون حكمُهم عليه لمسلكه الفقهي (في رَدِّه كثيراً من أخبار الآحاد) كما شرحه ابن عبد البر، ولقوله: الطاعاتُ والأعمالُ لا تَدخل في مسمَّى الإيمان، وهم يعتقدون دخولها اعتقاداً، فإذا علمتَ السبب، زال عنك العَجَب، ووَزَنتَ ما قالوه بميزان العدل والعقل، وعَلمتَ ما قالوه، كيف قالوه!.

(١) هو أبو إسحاق الفَزَاري: إبراهيم بن محمد بن الحارث الكوفي ثم الشامي. وكان يعادي أبا حنيفة، بسبب أنه كان أفتى أخاه بالخروج مع إبراهيم بن عبد الله الطالبـي بالبصرة على المنصور سنة ١٤٥، فقُتِلَ في الحرب. كما يُعلم من «تقدمة الجرح والتعديل» لابن أبـي حاتم ص ٢٨٤.

(٢) هكذا جاء في نسخة ك ونسخة أ: (الحمدُ لله)، كما أثبتُه، ووقع في نسخة و وفي النسخة المطبوعة تبعاً لها: (لعنه الله)، وهذا مستبعد جداً، لا يُظَنُّ صدُوره عن الأئمة الكبار في بعضهم رضي الله عنهم جميعاً. ونسخةُ ك أوثق النسخ، وعزَّزتْها =

أشَرُّ منه. هذا ما ذكره البخاري[1].

= نسخةُ أ، فلا يُلتفَتُ إلى غيرهما.

وهذه الجملة الشنيعة (لعنه الله)، الناطقةُ باللعن على معيَّن وهو الإمام أبو حنيفة، ليس لها وجود في «التاريخ الصغير» للبخاري، ولا في «تاريخ بغداد» للخطيب، ولا عند ابن حبان في «الضعفاء والمجروحين»، بل جاء في هذه الكتب كلها: (الحمدُ لله)، فتكون جملةُ (لعنه الله) من تغييرات بعض الحانقين على الإمام أبـي حنيفة رحمه الله تعالى.

(١) قال عبد الفتاح: فيما نقله الحافظ ابن عبد البر عن البخاري أنظار ومآخذ كثيرة:

أولاً: عزا كلَّ الكلام الذي نقله عن البخاري، إلى «كتاب الضعفاء والمتروكين» للبخاري. وليس شيء من هذا الكلام المذكور، في ذلك الكتاب في النسخة المطبوعة بين أيدينا، وهو المشهور باسم «الضعفاء الصغير»، فإن كان في «الضعفاء الكبير» فالله أعلم.

ثانياً: ليس للخبر الأول من هذين الخبرين اللذين نقلهما عنه، وهو خبرُ استتابة أبـي حنيفة من الكفر مرتين!! ذكرٌ في «الضعفاء الصغير» ولا «التاريخ الصغير» للبخاري، فإن كان في «الضعفاء الكبير» فالله أعلم.

وهذا الخبر أسقطه الحافظ ابن عبد البر، بنقلِ ما يكذبه في الخبر الذي بعده الوارد في ص ٢٨٦، وفيه أن أبا حنيفة ضُرِبَ على إبائِهِ وِلايةَ القضاء، فقال أعداؤه: استتابه. والخبر الذي يليه في الصفحة ٢٨٦ أيضاً، خبرِ عبد الله بن داود الخُرَيْبـي تلميذ أبـي حنيفة وصاحبِه، وقد تقدم مُوجَزٌ لترجمته في ص ٢٢٣، في عِداد من أثنوا على أبـي حنيفة، فعد إليه إذا شئت.

ثالثاً: الخبر الثاني جاء فيه قولُ الفَزَاري: (كنتُ عند سفيان بن عيينة). وهذا خطأ، صوابه: سفيان الثوري، كما ساقه الخطيب في «تاريخ بغداد» في ثلاثة مواضع، من ثلاث طرق. والبخاري رَوَى هذا الخبر في «التاريخ الصغير» ص ١٧٤، بلفظ «كنتُ عند سفيان» غيرَ منسوب. والفَزَاري رَوَى عن سفيان بن عيينة ومات قبلَه، كما في «تهذيب =

. . . .

= الكمال» للمزي في ترجمة (سفيان بن عيينة)، وروايتُه عن(سفيان الثوري) أكثر وأشهر.

وجاء في نسخة و، في الصفحةِ ٨٨، بحذاء قوله: (سفيان بن عيينة) بخط الناسِخ في أغلب الظن، ما يلي: «إنَّ ما وجدتُه في كتاب الضعفاء للبخاري: (عن سفيان، غيرَ منسوب إلى أبيه، والظاهرُ منه إلى سفيان الثوري، لأنَّ قَبْلَهُ متصلاً به: وقال نُعَيمُ بن حماد، نا يحيـى بن سعيد ومُعاذ بن معاذ سَمِعَا سفيان الثوريَّ يقول: ـ قيل ـ: استُتيبَ من الكفر مرَّتين).

وما إخالُ زيادةَ (ابن عيينة) هنا إلاَّ وَهَماً، أغلَبُ ظني أنه من الناقل، والله أعلم». انتهى ما في نسخة و.

قال عبد الفتاح: لم أجد هذه العبارة في كتاب «الضعفاء الصغير» للبخاري في النسخة المطبوعة، بل لا ذِكْرَ لأبـي حنيفة فيه، فلعلها في «الضعفاء الكبير»؟

وجاء في «التاريخ الصغير» ص ١٧٤ «النعمان هو ابن ثابت، ـ مات ـ سنة خمسين ومئة، ويومَ مات له سبعون سنة، حدَّثنا نُعَيم بنُ حماد، قال: حدَّثنا الفَزَاريُّ ـ هو أبو إسحاق الفَزَاري ـ قال: كنتُ عند سفيان، فنُعِي النعمان، فقال: الحمدُ لله، كان يَنقُضُ الإسلامَ عروةً عروةً، ما وُلِدَ في الإسلامِ مولودٌ أشأَمُ منه». انتهى.

وجاء في نسخة ك، في الورقةِ ٨٣، عند ذكر ما نقله ابن عبد البرّ عن البخاري من أنه: استتيب من الكفر مرتين، ما يلي: «حاشا أبا حنيفة من ذلك، ولا يَحِقُّ سَمَاعُ هذا، ولا يَحِلُّ لمسلم نقلُهُ، ولا أن يَعتقِدَ في الإمامِ ذلك. كتبه أبو بكر بن إبراهيم السامي المالكيُّ، وأبرأُ إلى الله من نسبةِ هذا إلى أبـي حنيفة. بتاريخ عاشر ذي القعدة سنة خمس وثمانين وسبع مئة». انتهى.

وجاء فيها أيضاً في الورقةِ ٨٥، بخط هذا الكاتبِ نفسِه، قبلَ نهاية هذا الباب، ما يلي: «ما قيل في هذا الفصل، كلُّه أعتقِدُ بُطلانَه، لأنه إمامٌ من أئمة المسلمين، وله مَزِيَّةُ السَّبْق عليهم، ومَنَاقِبُهُ أعظَمُ مناقبِ أهلِ عصرِه. كتبه أبو بكر بن إبراهيم السامي المالكي عفا الله عنه». انتهى ما في مخطوطة ك.

أما ذاتُ الخبر وعُرِفَ بقَالَةِ الشؤم، ففي سنده (نُعَيم بن حماد) الذي ذُكر في =

. . . . . .

= ترجمته: «كان يضع الحديث في تقوية السنة، وحكاياتٍ مزورة في ثَلْب أبـي حنيفة، كلّها كذب». ولا ريب أنه كان صاحب مناكير كما سبق ذكرُه تعليقاً في ص ٢٧٩.

قال شيخنا المحقق الكوثري رحمه الله تعالى، في كتابه «فقه أهل العراق وحديثهم» ص ٨٧ ــ ٨٨، وتقدمةِ «نصب الراية» للحافظ الزيلعي ص ٥٨ ــ ٥٩، في صدد كشفِهِ لحالِ خبرِ (قالة الشؤم):

«ومن الطعون ما يسقُط به الطاعنُ بأول نظرة حيث يكون كلامُه ظاهرَ المجازفة، فإذا رأيتَه يقول مثلاً: (فلان ما وُلِدَ في الإسلام أشأمُ منه)، لاحظتَ أنه لا شؤم في الإسلام، وأنه على تسليم وجودِهِ في غير الثلاثِ الواردة في الحديث، لا تَشُكُّ أن درجات الشؤم تكون متصاعدة، فالحكمُ على شخص بأنه أشأمُ المشؤومين، بغير نص من المعصوم: حكمٌ غَيْبِي يَبرأ منه أهلُ الدين.

فمثلُ هذا الكلام يُسقِطُ قائلَه على تقدير ثبوته عنه، قبلَ إسقاط المقولِ فيه، فمسكينٌ جداً من يُسجِّلُ مثلَ هذا الهُرَاء في شأن الأئمة القادة». انتهى.

وقال شيخنا الكوثري أيضاً، في «تأنيب الخطيب على ما ساقه في ترجمة أبـي حنيفة من الأكاذيب» ص ٤٨ و ٧٢ و ١١١، تعقيباً على (قالة الشؤم) هذه: «ولو كان هذا الخبرُ ثَبَتَ عن سفيان الثوري، لسَقَط بتلك الكلمة وحدَها في هُوَّة الهوى والمجازفة، ويكفي في رد هذا الخبر وجودُ (نُعَيم بن حماد) في سنده، وأقلُّ ما يقال فيه: أنه صاحبُ مناكير، مُتَّهم بوضع مثالب في أبـي حنيفة...». انتهى باختصار.

وأورد شيخنا العلامة المحقق ظَفَر أحمد التهانوي رحمه الله تعالى، في كتابه «إنجاء الوطن عن الازدراء بإمام الزمن» ــ أي أبـي حنيفة ــ ١: ٢٢ ــ ٢٣ المطبوع مع كتابه الحافل الكبير «إعلاء السنن» باسم «أبو حنيفة وأصحابُه المحدثون» ص ٢٦ ــ ٢٩ خبرَ (قالة الشؤم) هذا، ثم تعقبه بقوله:

«قلتُ: كَبُرَتْ كلمةً تخرُجُ من أفواههم! إن يقولون إلاَّ كذباً. فوالله لم يولد في الإسلام بعد النبـي صلى الله عليه وسلم وأصحابه أيمَنُ وأسعَدُ من النعمان أبـي حنيفة. ودليلُ ذلك ما هو مشاهد من اندراس مذاهب الطاعنين عليه، وانتشارِ مذهب أبـي حنيفة، =

. . . . . .

= وازديادِهِ اشتهاراً ليلاً ونهاراً، ويأبى الله والمؤمنون إلاَّ أبا حنيفة.

وهذه الرواية، لا أتهم بها البخاري، فإنه حدَّث كما سمع، ولكن أتَّهِمُ بها شيخَه (نُعَيم بن حماد)، فإنه وإن كان حافظاً للأحاديث، وثَّقَه بعضهم، ولكن قال الحافظ أبو بِشْر الدولابي: نُعَيم يروي عن ابن المبارك، قال النسائي: ضعيف. وقال غيره: كان يَضَعُ الحديث في تقوية السُّنَّة، وحكاياتٍ في ثَلْب أبي حنيفة، كلُّها كذب.

وكذا قال أبو الفتح الأزدي: قالوا: كان يَضَعُ الحديثَ في تقوية السنة، وحكاياتٍ مزوَّرةً في ثَلْب أبي حنيفة، كلُّها كذب. كذا في «تهذيب التهذيب» ١٠: ٤٦٢ ـ ٤٦٣. وفي «الميزان» ٤: ٢٦٨ «قال العباس بن مصعب في «تاريخه»: نُعَيم بن حماد وَضَع كتباً في الرد على الحنفية». اهـ.

وإني واللَّهِ أُجِلُّ نُعَيمَ بن حماد عن نسبته إلى الوضع في الحديث النبوي، ولكن لا شك في كونه شديداً على الحنفية، متعصباً على إمامهم، فلا يُقبَلُ قولُه ولا روايتُه في حقه أبداً، . . .» انتهى باختصار.

وقد تعرَّضتُ لكشف حال هذين الخبرين مطولاً، فيما علقته على «قاعدة في الجرح والتعديل» للتاج السبكي ص ٦٢ ـ ٦٤ من الطبعة الثانية، وص ٥٣ ـ ٥٥ من الطبعة الثالثة والرابعة، وفيما علقته على «الرفع والتكميل» في طبعته الثالثة، في (الإيقاظ ٢٣) ص ٣٩٣ ـ ٣٩٩.

وأزِيدُ هنا نَقْدَ قَالةِ الشؤم هذه من حيث المضمونُ، فأقول: ويكفي أيضاً لسقوطِ هذه الكلمةِ ونَبْذِها إلى الأرض مُخالَفَتُها للواقع والعقل، إذْ لا يُمكنُ أن يُعتبَرَ أبو حنيفة أشأَمَ من المختارِ بن أبي عُبَيْدٍ الثَّقَفيِّ الكذَّابِ وأمثالِه، ولا من الحجَّاج بنِ يوسف الثقفيِّ المُبِيْر وأمثالِهِ، ولا من الجَهْمِ بنِ صفوان وأمثالِهِ، ممن وُلِدَوا في الإسلام وتأذَّى بهم الإسلامُ والمسلمون.

حاشا أبا حنيفة من هذا، وحاشا سفيانَ الثوريَّ رضي الله عنه من أن يَعتقد ذلك في إمامٍ مثل أبي حنيفة، الذي شَهِدَ بفضلِهِ سفيان الثوري نفسُه، وغيره من الأئمةِ العلماء، والصالحين النبهاء، وثَبَتَتْ إمامتُهُ وفضلُهُ وتقواه، وأَثنَى عليه أئمةُ الإسلام وأركانُ =

حدثنا حكم بن منذر، قال: نا أبو يعقوب يوسف بن أحمد، قال: نا أبو محمد عبد الرحمن بن أَسَدٍ الفقيه، قال: نا هلال بن العلاء الرَّقِّي، قال: نا أبـي، قال: نا عُبَيدُ الله بن عَمْرو الرَّقِّي قال: ضُرِبَ أبو حنيفة على القضاء فلم يَفْعَلْ، ففَرِحَ بذلك أعداؤه وقالوا: استَتَابَهُ.

قال أبو يعقوب: ونا أبو قتيبة سَلْمُ بن الفضل، قال: نا محمد بن يونس

= المحدِّثين من السَّلَفِ المتقدمين، أمثالِ عبد الله بن المبارك، وشعبة بنِ الحجاج، ومالكٍ، ويحيـى القطّان، والشافعيِّ، ويحيـى بنِ معين، وعليِّ بنِ المديني، وأبـي داود، وغيرِهم رضي الله عنهم أجمعين.

ولمعرفة طَرَفٍ يسير من حالِ الحجَّاج بن يوسف الثقفي والمختار بن أبـي عُبَيد الثقفي، أسوقُ هنا ما رواه الإمام أبو عيسى الترمذي في «جامعه» في كتاب الفِتَن ٤: ٤٩٩، قال رحمه الله تعالى: (باب ما جاء في ثَقِيفٍ كذَّابٌ ومُبِيْر):

«حدثنا علي بن حُجْر، حدثنا الفضلُ بن موسى، عن شَريك بن عبد الله، عن عبد الله بن عُصْم، عن ابن عُمَر، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: في ثقيفٍ كَذَّابٌ ومُبِيْرٌ.

قال أبو عيسى ــ الترمذي ــ: يقالُ: «الكذَّابُ المختارُ بنُ أبـي عُبَيْد، والمُبِير الحجَّاجُ بنُ يوسف.

حدثنا أبو داود سليمان بن سَلْم البلخي، أخبرنا النَّضْرُ بن شُمَيل، عن هِشام بن حَسَّان، قال: أحصَوْا ما قَتَلَ الحجاجُ صَبْراً، فبَلَغَ مئةَ ألفٍ وعشرين ألفَ قتيل». انتهى.

قال ابن الأثير في «النهاية في غريب الحديث والأثر»: «كلُّ من قُتِلَ في غير معركةٍ ولا حربٍ ولا خطأ، فإنه مقتولٌ صَبْراً». انتهى.

وانظر ترجمة (المختار بن أبـي عُبَيد الثقفي) و (الجهم بن صفوان السمرقندي) في «الأعلام» للزركلي وفي مصادِرِ ترجمتِهما التي أشار إليها، لترى ماذا صَنَعا في الإِسلام، والله المستعان.

الكُدَيْمي، قال: سمعتُ عبدَ الله بنَ داود الخُرَيْبِـيَّ يوماً، وقيل له يا أبا عبد الرحمن، إنَّ معاذاً يَروِي عن سفيان الثوري: أنه قال: استُتِيبَ أبو حنيفة مَرَّتين، فقال عبدُ الله بن داود: هذا واللَّهِ كذِبٌ، قد كان بالكوفة عليٌّ والحَسَنُ ابنا صالح بن حَيّ، وهما من الوَرَع بالمكانِ الذي لم يكن مثلُه، وأبو حنيفة يُفتِي بحضرتهما، ولو كان من هذا شيء ما رَضِيَا به، وقد كنتُ بالكوفة دهراً فما سمعتُ بهذا.

وذَكَر الساجيُّ في كتاب «العِلَل» له، في باب أبـي حنيفة: أنه استُتِيب من خَلْقِ القرآن فتاب. والساجيُّ ممن كان يُنافِسُ أصحابَ أبـي حنيفة.

وقال ابن الجارود[١] في كتابه في «الضعفاء والمتروكين»: النعمانُ بن ثابت أبو حنيفة، جُلُّ حديثِهِ وَهَمٌ، وقد اختُلِف في إسلامِهِ[٢].

---

(١) هو أبو محمد عبد الله بن علي بن الجارود، صاحب كتاب «المنتقى»، المتوفى سنة ٣٠٧، رحمه الله تعالى وغَفَر له.

(٢) أعوذ بالله من مثل هذا الكلام، في ذلك الإمام، ولذا قال الإمام البدر العيني شارح البخاري، في تاريخه الكبير «عِقد الجُمَان»، في ترجمة أبـي حنيفة، عند ذكره لقول ابن الجارود في أبـي حنيفة: (وقد اختُلِف في إسلامه): «الذي يقول في أبـي حنيفة: قد اختلِفَ في إسلامه. يقال فيه: لا يُختلَفُ في عَدَمِ إسلامه، وهل يحل لمن يتَّسِمُ بالإسلام أن يقولَ هذا القول؟!». انتهى كلامُ الإمام البدر العيني.

وقد استَغنى الحافظُ ابنُ عبد البر عن إسقاط كلام ابن الجارود، بسقوط الكلام نفسِه بنفسِه، فقال عقبه: «فهذا ومثلُهُ لا يَخفى على من أحسن النظر والتأملَ ما فيه». انتهى. وهذه عادة أكابر العلماء المتقدمين في إبطال ما يرونه باطلاً، يكتفون فيه بمثل هذه الكلمات المعدودة، التي لا ينتبه إليها كثير من المتأخرين، الذين اعتادوا أن يكون رَدُّ مثل هذا الباطل، في مقدار صفحة من الكلام أو صفحات، مع سِبَاب شديد وألفاظ جارحة. فاعرِفْ عادة هؤلاء الأكابر تستفد كثيراً من كلامهم.

=

فهذا ومِثلُه لا يَخفى ــ على مَنْ أحسَنَ النظر والتأمل ما فيه ــ .

وقد رُوِيَ عن مالك رحمه الله، أنه قال في أبـي حنيفة نحوَ ما ذُكِرَ عن سُفيان: أنه شَرُّ مولودٍ وُلِدَ في الإسلام، وأنه لو خَرَج على هذه الأمَّةِ بالسيفِ كان أهوَنَ.

ورُوِيَ عنه أنه سُئِل عن قول عُمَرَ بالعراقِ: وَبها الدَّاءُ العُضَالُ، فقال: أبو حنيفة[1]. .

= وقد أشرتُ إلى هذا المسلك في عبارات علماء السلف، وشرحتُه بعضَ الشيء، بما نقلته من صَنِيع المؤلف الإمام ابن عبد البر، في كتابه «جامع بيان العلم وفضله»، في رسالتي: «منهج السلف في السؤال عن العلم وتعلُّمِ ما يقع وما لم يقع»، المطبوعة في بيروت سنة ١٤١٣، فانظره إذا شئت.

(١) قوله: سُئل عن قول عمر بالعراق: وبها الداءُ العضال، فقال: أبو حنيفة. كذا في المخطوطات الثلاث، والمطبوعة، وهكذا وقع أيضاً في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي ١٣: ٣٩٩. ونسبة هذا القول إلى سيدنا عمر رضي الله عنه خطأ، فالقولُ يُنسَبُ إلى كعب الأحبار، وليس إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه. ثم في ثبوته عن كعب نظرٌ أيضاً، ثم على فرض صحة الخبر ففي ثبوتِ تفسيرِ مالكٍ للداءِ العُضَال بأنه: أبو حنيفة، نظرٌ أيضاً، وإليك البيان:

جاء في أواخر «الموطأ» للإمام مالك، في كتاب الاستئذان، في باب (ما جاء في المشرق) ٢: ٩٧٥، قولُ يحيـى الليثي راوي «الموطأ»:

«وحدَّثني مالكٌ أنه بلَغَهُ أنَّ عمر بن الخطاب أراد الخروجَ إلى العراق، فقال له كعبُ الأحبار: لا تَخرُجْ إليها يا أمير المؤمنين، فإنَّ بها تسعةَ أعشار السِّحْر، وبها فَسَقَةُ الجِنّ، وبها الدَّاءَ العُضَالَ». انتهى.

فهو من قولِ كعب الأحبار ــ وإليه عزاه ابن الأثير في «النهاية» في (عضل) ــ لا من قولِ عمر، وبهذا يَنزِلُ عن مرتبة الاستناد إليه والاحتجاج به، وهو أيضاً ــ في إسناده إلى =

. . . . . .

= كعب ـــ بلاغٌ بَلَغَ مالكاً، ففيه انقطاعٌ شديدٌ جداً، وذلك مانعٌ من قبولِه والاعتماد عليه. وليس كلُّ ما نُسِب إلى كعب يصح عنه، فقد كَذَبوا عليه ونَسَبوا إليه ما لم يقلهِ كثيراً.

على أنه إن صَحَّ إلى كعب الأحبار فيَبقَى النظرُ فيه، فهل هو مما رآه في التوراة أو غيرِها فنَقَله إلينا؟ لم يُصرِّح هو بشيءٍ من ذلك، على أنه لو صَرَّح بذلك، يكون الكلامُ خاضعاً لعَرْضِهِ على مقاييس شريعتنا المطهرة في قبولِهِ أو ردِّه، فيَبقى أنه كلامٌ من عند نفسِه، فلا يُعتَدُّ به لأنه أشبَهُ بالأقوالِ الإسرائيلية وبأقوالِ الناسِ القابلةِ للخطأ والصواب.

ويكون هذا القولُ منه من بابِ قولِهِ أيضاً الذي رواه الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى في «تفسيره» ٥:١٨٦ في سورة الكهف، قال: «قال ابنُ لَهِيعَة: حدَّثني سالم بن غَيْلان، عن سعيد بن أبـي هلال: أنَّ معاوية بن أبـي سفيان قال لكعب الأحبار: أنت تقول: إنَّ ذا القَرْنَيْنِ كان يَربِطُ خيلَه بالثُّرَيَّا؟! فقال له كعب: إن كنتُ قلتُ ذاك فإن الله تعالى قال: ﴿وآتَيْناهُ من كلِّ شيءٍ سَبَباً﴾.

وهذا الذي أنكره معاوية رضي الله عنه على كعبِ الأحبار هو الصوابُ، والحقُّ مع معاوية في الإنكار، فإنَّ معاوية كان يقول عن كعب: إنْ كنا لَـنَبْلُو عليه الكذِبَ. يعني فيما يَنقلُه، لا أنه كان يَتعمَّدُ نَقْلَ ما ليس في صحيفتِه. ولكنَّ الشأنَ في صحيفتِهِ أنها من الإسرائيليات التي غالبُها مُبَدَّلٌ مُصَحَّفٌ مُحَرَّفٌ مختلَقٌ...» إلى آخر ما أطال به الحافظ ابنُ كثير في ردِّ قولِ كعبٍ هذا.

وقال الحافظ ابن حجر في «فتح الباري» ١٣: ٣٤٤، في كتاب الاعتصام بالكتاب والسنة، في (باب قول النبـي صلى الله عليه وسلم: (لا تَسألوا أهلَ الكتاب عن شيء)، وقد أورد البخاري فيه قولَ سيدنا معاوية في كعب: «وإنْ كنا لَـنَبْلُو عليه الكذِبَ»، فقال الحافظ: أي يَقَعُ بعضُ ما يُخبرُنا عنه بخلافِ ما يُخبرُنا به. وقال ابن حبان في «كتاب الثقات»: أراد معاويةُ أنه يُخطىءُ أحياناً فيما يُخبرُ به، ولم يُرد أنه كان كذاباً.

وقال ابنُ الجوزي: المعنى أنَّ بعضَ الذي يُخبِرُ به كعبٌ عن أهل الكتاب يكون كذِباً ـــ لأنه كما قال ابنُ عباس في حق كعب: بَدَّل مَنْ قَبْلَهُ فوَقَعَ في الكذِب ـــ، لا أنه =

. . . . . .

= كان يتعمَّدُ الكذب، وإلاَّ فقد كان كعبٌ من أخيار الأحبار. انتهى كلام الحافظ رحمه الله تعالى.

وقد بسطتُ القولَ بعضَ الشيء، في شأن كعب الأحبار وما يتعلَّقُ برواياتِهِ، فيما علَّقتُه على «المنار المنيف» للإمام ابن القيم ص ٨٨ ــ ٩١.

هذا ما يتعلَّق بشأن ثبوت الخبر وصحته، أما من حيث معناه ــ على فرض صحته ــ، وثبوتُ تفسيرِ مالك للداء العُضَالِ بأنه: أبو حنيفة، فإليك البيانَ فيه.

قال الإمام القاضي أبو الوليد الباجي المالكي رحمه الله تعالى، في «المنتقى شرح الموطأ» ٧:٢٩٩ ــ ٣٠٠، في كتاب الاستئذان، في باب (ما جاء في المشرق): «قولُه: (وبها الدَّاءُ العُضَال). يُريد الذي يُعْيِـي الأطباءَ أمرُه، وهذا أصلُهُ، ثم استُعمِلَ في كل أمرٍ يتعذَّرُ مُحاولتُه من أمرِ دِينٍ أو دُنيا.

ورَوَى ابن القاسم ومُطرِّف وغيرُهما عن مالك: الداءُ العُضال: الهلاكُ في الدين.

وقال محمد بن عيسى الأعشى وغيرُه من أهل العلم: يقولُ: هي البِدَعُ في الإسلام.

ومعنى هذا إن صح: في وقتٍ دون وقت، وقد سكن الكوفةَ أفاضلُ الصحابةِ ومن العَشَرةِ، كعلي بن أبـي طالب، وسعدِ بن أبـي وقاص، وعبدِ الله بن مسعود، وجماعةٍ من البدريين وغيرِهم رضي الله عنهم أجمعين.

ولو كان هذا على ظاهره، ومَنَع كعبٌ لعمر بن الخطاب من التوجه إلى العراق، لأخلاها عُمَرُ من المسلمين، ولأشفق على تغيُّرِ أديانِهم، ولكنَّ عمر رضي الله عنه إن كان صَحَّ قولُ كعب له فقد تأوَّله على وجْهِهِ أو رَدَّ عليه قولَه.

وقد رَوَى عبدُ الملك بن حبيب ــ قال ابن حجر في «التقريب»: ضعيفُ الحفظ، كثيرُ الغَلَط ــ أخبرني مُطرِّف أنهم سألوا مالكاً عن تفسيرِ الداءِ العُضال في هذا الحديث ــ حديث كعب الأحبار في أنَّ بالعراق الداءَ العُضال ــ فقال أبو حنيفة وأصحابُه، وذلك أنه ضَلَّل الناس بوجهين: بالإرجاء، وبنقض السُّنَن بالرأي.

قال أبو جعفر الداوديُّ: هذا الذي ذكره ابنُ حبيب، إن كان سَلِمَ من الغلط وثَبَتَ، =

رَوَى ذلك كلَّه عن مالك أهلُ الحديث. وأما أصحابُ / مالك من أهل [١٥١]
الرأي، فلا يَرْوُون شيئاً من ذلك عن مالكٍ(١).

= فقد يكون ذلك من مالك في وقتِ حَرَجٍ اضطرَّه لشيء ذُكِرَ له عنه، مما أنكره فضاق به صدرُه فقال ذلك. والعالم قد يَحضُرُه ضِيقُ صدر، فيقولُ ما يستغفرُ اللَّهَ منه بعد وقت، إذا زال غضبُه.

قال القاضي أبو الوليد رضي الله عنه: وعندي أن هذه الرواية غيرُ صحيحة عن مالك، لأن مالكاً رضي الله عنه ــ على ما يُعرَف من عقلِهِ وعلمِهِ وفضلِهِ ودينِه، وإمساكه عن القول في الناس إلاَّ بما صح عنده وثَبَت ــ لم يكن لِيُطلِقَ على أحد من المسلمين ما لم يتحققه! ومِن أصحابِ أبي حنيفة عبدُ الله بن المبارك، وقد شُهِرَ إكرامُ مالكٍ له وتفضيلُه إياه.

وقد عُلِمَ أن مالكاً ذَكَرَ أبا حنيفة بالعلم بالمسائل، وأخَذَ أبو حنيفة عنه أحاديث، وأخَذَ عنه محمد بن الحسن «الموطأ»، وهو مما أرويه عن أبي ذر عَبْدِ بنِ أحمد ــ الهَرَوي ــ رضي الله عنه. وقد شُهِرَ تناهي أبي حنيفة في العبادة وزهدُه في الدنيا. وقد امتُحِنَ وضُرِبَ بالسوطِ على أن يليَ القضاء فامتنع.

وما كان مالك ليتكلم من مثلِهِ ــ كذا، ولعلها: في مثلِهِ ــ إلاَّ بما يليق بفضله، ولا نعلمُ أنَّ مالكاً تكلَّم في أحدٍ من أهل الرأي، وإنما تكلَّم في قوم من أصحاب الحديث من جهة النقل. وقد رُوِيَ عنه أنه قال: أدركتُ بالمدينة قوماً لم تكن لهم عيوب، فبحثوا عن عيوب الناس، فذكَرَ الناسُ لهم عيوباً، وأدركتُ بها قوماً كانت لهم عيوب سكتوا عن عيوب الناس، فسكت الناسُ عن عُيوبهم.

فمالكٌ يزهِّدُ الناسَ عن العيوب، ومن أين يبحَثُ عن عيوب الناس؟! وكيف يذكر الأئمة بما لا يَليقُ بفضلِهِ؟! وقد ذكرتُ في كتاب «فِرَقَ الفقهاء» ما نُقِلَ عنه من ذلك، وبيَّنتُ وُجُوهَهُ، والله أعلم وأحكم». انتهى. فنَفَى هذا الإمامُ الجليل، عن الإمام مالك النبيل، صُدورَ هذا القول منه، وهو الذي تطمئنُّ النفسُ إليه. والحمد لله رب العالمين.

(١) كذا في ك و، وفي المطبوعة: (فلا يروون مِن ذلك شيئاً عن مالك).

وذَكر الساجي قال: نا أبو السائب، قال: سمعتُ وكيعَ بن الجراح يقول: وَجَدتُ أبا حنيفة خالَفَ مِئتَيْ حديثٍ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ورَوَى عن وكيع أنه قال: سمعتُ أبا حنيفة يقول: سمعتُ عطاءً إن كان سَمِعَه.

وذكَر الساجيُّ قال: نا بُنْدَارٌ ومحمدُ بن المقرىء، قالا: نا معاذ بن معاذ العَنْبَري[1]، قال: سمعت سفيان الثوري يقول: استُتِيبَ أبو حنيفة مرَّتين.

وذكر الساجي قال: نا أبو حاتم الرازي، قال: نا العباس بن عبد العظيم، عن محمد بن يونس، قال: إنما استُتِيبَ أبو حنيفة، لأنه قال: القرآنُ مخلوق، واستتابه عيسى بنُ موسى[2].

وذكر الساجي قال: ني محمدُ بن رَوْح المدائني، قال: ني مُعَلَّى بن أسَد، قال: قلتُ لابن المبارك: إنَّ الناسَ يقولون: إنك تذهَبُ إلى قولِ أبي حنيفة؟ قال: ليس كلُّ ما يقولُهُ الناسُ يُصيبون فيه، قد كنا نأتيه زماناً ونحن لا نَعرِفُه، فلما عَرَفناه تركناه[3].

---

(١) في جميع النسخ (العبدي) وهو تحريف.

(٢) هو أبو موسى عيسى بن موسى بن محمد العباسي، ابنُ أخي السَّفَّاح، توفي سنة ١٦٧، ولاَّهُ السفَّاحُ الكوفةَ وسَوَادَها سنة ١٣٢، وعَزَله المنصور عن الكوفة سنة ١٤٧، وسبق في ص ٢٤٣ت قوله للمنصور: هذا ـ أي أبو حنيفة ـ عالمُ الدنيا اليوم.

(٣) هنا في حاشية نسخة أ، بخطٍ قديم مغايرٍ لخطِّ الأصل ما يلي: (وهذا كذب أيضاً، لأنَّ ابن المبارك رحمه الله تعالى إنما مات على مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه). انتهى. وانظر البرهان الواضح على هذا في «تأنيب الخطيب» لشيخنا الكوثري ص ٢٤٢ ـ ٢٤٤، ٢٩٤.

قال: وني محمد بن أبـي عبد الرحمن المقرىء، قال: سمعت أبـي يقول: دَعَاني أبو حنيفة إلى الإرجاءِ غيرَ مرة فلم أُجِبه[١].

---

(١) الإرجاء معناه في اللغة التأخير. وله إطلاقٌ على معنى مشروع، وإطلاقٌ على معنى ممنوع:

١ ــ يطلق الإرجاء على معنى مشروع، وهو تأخيرُ القول في الحكم في تصويب إحدى الطائفتين المتقاتلتين بعد مقتل سيدنا عثمان رضي الله عنه.

٢ ــ ويطلق الإرجاء على معنى مشروع أيضاً، وهو أن من اعتقد الإيمان بالله تعالى بقلبه، وأقرَّ به بلسانه، وأخلَّ بالعمل، بأن ضيَّع شيئاً من الفرائض، أو ارتكب بعض الكبائر، كان مؤمناً مذنباً يستحق العذاب بالنار، وأمرُهُ مُرْجَأٌ أي مؤخَّر إلى الله تعالى إن شاء عفا عنه وإن شاء عذَّبه. وهذا ما ذهب إليه أهل السنَّة والجماعة مع اختلافهم في التعبير عنه.

٣ ــ ويطلق الإرجاء على معنى مذموم ضالّ، وهو تأخيرُ القول في الحكم باستحقاق العذاب في النار، على من ارتكَبَ الكبائر كقتل النفس والزنا وشرب الخمر، وتَرَكَ الفرائض كالصلاة والصوم والزكاة، لأن الإيمان عند من يَرَى ذلك إنما هو: تصديق بالقلب وإقرارٌ باللسان فقط، ولا يَضرُّ تركُ العمل. وتشبَّثُوا له بظاهر حديثِ: «من قال: لا إله إلاَّ الله دخل الجنة».

وهذا مذهب باطل، وقع من بعض الفرق الضالة، مخالفٌ لصريح النصوص الثابتة القطعية، وسُمِّي القائلون به: مرجئة. قال الحافظ المرتضى الزبيدي في «تاج العروس» ١: ٦٩، في (رجأ): «المرجئة طائفة من المسلمين يقولون: الإيمان قول بلا عمل. كأنهم قدَّموا القول وأرجأوا العمل، أي أخَّروه، لأنهم يرون أنهم لو لم يصلوا ولم يصوموا لنجَّاهم إيمانُهم». انتهى.

وعلى هذه الإطلاقات فليس كلُّ من أُطلِقَ عليه الإرجاء متهماً في دينه، وخارجاً عن السنة، بل يُنظَرُ في المعنى الذي أُطلق عليه، فإن كان بالمعنى المشروع فهو من أهل السنة والهداية، وإن كان بالمعنى المذموم فهو من أهل الضلالة والغَوَاية. =

. . . . . .

= قال العلامة المحقق اللكنوي في «الرفع والتكميل في الجرح والتعديل» ص ٢١٦ من الطبعة الثانية، وص ٣٥٢ من الطبعة الثالثة، في (الإيقاظ ــ ٢٢) في الفرق بين الإرجاء السُّنِّي والإرجاء البِدعي، ما يلي: «قد يَظنُّ من لا علم له ــ حين يَرى في «ميزان الاعتدال» و «تهذيب الكمال» و «تهذيب التهذيب» و «تقريب التهذيب» وغيرِها من كتب الرجال، في حق كثير من الرواة: كان يَرى الإرجاء، أو رُمي بالإرجاء، أو كان مرجِئاً، أو نحوَ ذلك من العبارات ــ أنَّ من قيل فيه ذلك: خارجٌ عن أهل السنة والجماعة، داخل في فِرَق الضلالة، معدود من الفِرَق المرجئة، مجروحٌ بالبدعة الاعتقادية.

ومن هاهنا طَعَن كثير منهم بالإمام أبي حنيفة وصاحبيه وشيوخه، لوجود إطلاق الإرجاء عليهم في كتب من يُعتمد على نقلِهم. ومنشأُ ظنِّهم: غفلتُهم عن الإرجاء السُّنِّي، وسُرعةُ انتقالِ ذهنهم إلى الإرجاء الذي هو ضلال عند العلماء». انتهى باختصار. ثم أَسهَب اللكنوي في شرح الإرجاء السُّنِّي والبِدْعي في نحو عشرين صفحة، فانظره.

قال عبد الفتاح: وأسوق هنا بعض تراجم من رُمي بالإرجاء من المحدثين الكبار، زيادةً في توضيح المسألة لغير عارفيها ولو طالت التعليقةُ بعضَ الشيء:

١ ــ جاء في «تاريخ بغداد» للخطيب ٦:١٠٩ ــ ١١٠، و «تهذيب الكمال» للحافظ المزي ٢:١١١، في ترجمة الإمام الحافظ عالم خراسان (إبراهيم بن طَهْمان) الهَرَوي النيسابوري ثم المكي: «رَوَى له أصحابُ الكتب الستة، وقال عثمان بن سعيد الدارمي: كان ثقةً في الحديث، لم يزل الأئمة يشتهون حديثه ويرغبون فيه ويوثقونه. وقال أبو داود: ثقة. وقال صالح بن محمد الحافظ: ثقةٌ حَسنُ الحديث، يميلُ شيئاً إلى الإرجاء في الإيمان، حبَّب الله حديثَه إلى الناس، جيد الرواية.

وقال إسحاق بن راهويه: كان صحيح الحديث، حسن الرواية، كثير السماع، ما كان بخراسان أكثَرُ حديثاً منه، وهو ثقة. وقال أبو الصَّلْت عبدُ السلام بن صالح الهَرَوي ــ بَلَدِيُّه ــ : سمعتُ سفيان بن عيينة يقول: ما قَدِمَ علينا خراساني أفضَلُ من أبـي رجاء عبدِ الله بن واقدٍ الهَرَوي، قلتُ له: فإبراهيمُ بن طَهْمان؟ قال: كان ذاك مرجئاً.

قال أبو الصَّلْت: لم يكن إرجاؤهُم هذا المذهبَ الخبيثَ: أنَّ الإيمان قول بلا =

. . . . . .

= عمل، وأن ترك العمل لا يُضِرُّ بالإيمان، بل كان إرجاؤهُم أنهم يَرْجُون لأهل الكبائر الغفران، رداً على الخوارج وغيرِهم الذين يكفِّرون الناس بالذنوب. وكانوا يُرجِئُون ولا يكفرون بالذنوب. ونحن كذلك، سمعتُ وكيعَ بن الجراح يقول: سمعت سفيان الثوري يقول في آخر أمره: نحن نرجو لجميع أهل الذنوب والكبائر الذين يَدينون دِينَنَا، ويُصلُّون صلاتنا وإن عملوا أيَّ عمل».

٢ ــ وجاء في «الميزان» للذهبي ١:٧٦، في ترجمة الحافظ الكبير الإمام (إبراهيم بن يوسف الباهلي البلخي)، المعروف بالمَاكِيَاني صاحب الرأي، ما يلي: «لَزِمَ أبا يوسف حتى بَرَع ــ في الفقه ــ، وعنه النسائي ووثَّقه. وقال أبو حاتم: لا يُشتَغَلُ به. قلتُ ــ القائل الذهبي ــ: هذا تحاملٌ! لأجل الإرجاء الذي فيه». زاد ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١:١٨٤ في ترجمته: «قال الدارقطني: ذكرتُه لِعَلَيّك الرازي ــ هو علي بن سعيد ــ، فقال: ثقةٌ ثقةٌ».

٣ ــ وجاء في «تهذيب التهذيب» ٢:٣٢٠ ــ ٣٢١، في ترجمة (الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، الهاشمي المدني) المتوفى سنة ٩٥، المعروفِ والدُه بابن الحنفية، ما يلي: «رَوَى له الجماعة، وقال مصعب الزبيري، ومغيرة بن مِقْسَم، وعثمان بن إبراهيم الحاطبي: هو أوَّلُ من تكلَّم في الإرجاء. قلتُ ــ القائل ابن حجر ــ: المرادُ بالإرجاء الذي تكلَّم الحسَنُ بن محمد فيه غيرُ الإرجاء الذي يَعيبُه أهلُ السنة، المتعلِّقِ بالإيمان، وذلك أني وقفتُ على كتاب الحسن بن محمد المذكور، قال في آخره:

ونوالي أبا بكر وعمر رضي الله عنهما، ونجاهدُ فيهما، لأنهما لم تَقْتَتِلْ عليهما الأمة، ولم تَشُكَّ في أمرهما، ونُرجِىءُ من بعدَهما ممن دَخَل في الفتنة، فنَكِلُ أمرَهم إلى الله. إلى آخر الكلام.

فمعنى الذي تكلَّم فيه الحسَنُ أنه كان يرى عدَم القطع على إحدى الطائفتين المقتتلتين في الفتنة بكونه مخطئاً أو مصيباً، وكان يَرى أنه يُرجأُ الأمرُ فيهما. وأما الإرجاء الذي يتعلَّق بالإيمان، فلم يُعرِّج عليه، فلا يلحقُه بذلك عابٌ. والله أعلم». انتهى =

. . . . . .

= باختصار.

وأكتفي بهذه النماذج الثلاثة هنا لتخفيف الطول، وقد أوردتُ أكثر منها فيما علقته على «الرفع والتكميل»، في (الإيقاظ ــ ٢٢) من الطبعة الثالثة، فقف عليه إذا شئت.

قال الحافظ الذهبي في «الميزان» ٤: ٩٩، في ترجمة الإمام الحافظ (مِسْعَر بن كِدَام) الكوفي الأحول أحد الأعلام، ما يلي: «روى له الجماعة، حجةٌ إمام، ولا عبرة بقول السُّلَيْماني: كان من المرجئة: مِسْعَرٌ، وحَمَّادُ بن أبي سليمان، والنعمانُ ــ أي أبو حنيفة ــ، وعَمْرُو بن مُرَّة، وعبدُ العزيز بن أبي رَوَّاد، وأبو معاوية، وعُمَر بن ذر، وسَرَدَ جماعةً. قلت ــ القائل الذهبي ــ: الإرجاءُ مذهبٌ لِعدَّةٍ من جِلَّةِ العلماء، لا ينبغي التحاملُ على قائله». انتهى.

وقال الحافظ محمد بن يوسف الصالحي، في «عقود الجُمان» ص ٣٨٨: قال الإمامُ الحافظ الناقدُ المجتهد، أبو عمر يوسفُ بن عبد البر رحمه الله تعالى، في «كتاب العلم» ــ جامع بيان العلم وفضلِه ــ، الذي لم يُصنَّف في بابه مثلُه ٢: ٢٤٨ «ونَقَموا على أبي حنيفة الإرجاء، ومن أهل العلم من يُنسَبُ إلى الإرجاء كثير. لم يُعْنَ أحدٌ بنقلِ قبيحِ ما قيل فيه كما عُنُوا بذلك في أبي حنيفة، لإمامتِه.

قلتُ ــ القائل الحافظ الصالحي ــ: قال في «شرح المواقف»: كان غسان المرجيءُ يحكي ما ذهب إليه من الإرجاء، عن الإمام أبي حنيفة ويَعُدُّه من المرجئة، ــ أي من المرجئةِ الضالَّة، التي تَرى الإيمانَ هو التصديقُ بالقلب فقط، ولا يَضرُّ تركُ العمل ــ، وهو افتراءٌ عليه! قَصَدَ غسانُ ترويجَ مذهبه بموافقة رجلٍ كبير مشهور.

قال الآمِديُّ: ومع هذا، إنَّ أصحاب المقالات قد عَدُّوا الإمامَ أبا حنيفة من مرجئة أهل السنة. ولعل ذلك أن المعتزلة في الصدر الأول، كانوا يُلقِّبون من خالَفَهم في القَدَر: مُرْجِئاً. أو لأنه لمَّا قال: الإيمانُ هو التصديق، ولا يزيد ولا يَنقُص، ظُنَّ به الإرجاءُ بتأخيرِ العمل عن الإيمان، وليس كذلك، إذ عُرِفَ منه المبالغةُ في العملِ والاجتهادِ فيه. انتهى كلامُ شرح المواقف، فتأمَّلْه فإنه من النفائس». انتهى كلامُ الصالحي.

ولعلك لا تجد هذا البحث على هذه الصورة في كتاب، فشُدَّ يَدك عليه، وانظر =

قال: ونا أحمد بن سِنَان القَطَّان، قال: سمعتُ علي بن عاصم، قال: قلتُ لأبـي حنيفة: حديثُ إبراهيم، عن علقمة، عن ابن مسعود أنَّ النبـي صلى الله عليه وسلم صَلَّى خمساً؟ قال: فأخذ أبو حنيفة شيئاً من الأرض، ورَمَى به وقال: إن كان جَلَسَ في الرابعة مِقدارَ التشهد، وإلاَّ فلا تُساوِي صلاتُه: هَذِه.

قال: وحدثنا سعيد بن محمد بن عمرو وعِصمةُ بن محمد، قالا: نا العباس بن عبد العظيم، قال: نا أبو بكر بن أبـي الأسود، عن بشر بن المُفَضَّل[1]، قال: قلتُ لأبـي حنيفة: نافعٌ عن ابن عمر، أنَّ النبـيَّ / عليه [١٥٢]
السلام قال: «البَيِّعانِ بالخِيار ما لم يفترقا، إلاَّ بيعَ الخيار». قال: هذا رَجَزٌ!

فقلتُ: قتادَةُ عن أنس أنَّ يهودياً رَضَخ رأسَ جاريةٍ بين حَجَرَينِ، فرَضَخ النبـيُّ عليه السلام رأسَه بين حَجَرينِ، فقال: هذا هَذَيان.

قال أبو عمر: سَمِـعَ الطَّحَاويُّ أبو جعفر رجلاً يُنشِدُ:

إن كنتِ كاذبةً بما حدَّثْتِني ... فعليكِ إثمُ أبـي حنيفة أو زُفَر

الواثِبَينِ على القياسِ تَعَدِّياً ... والناكِبَينِ عن الطريقةِ والأثَر

= للتوسع والاستيفاء في (الإرجاء): «تاريخ الإسلام» للذهبـي ٣:٣٥٨، في ترجمة (الحسن بن محمد الهاشمي) ففيه ما ليس في غيره، وما قاله شيخنا العلامة الكوثري في «تأنيب الخطيب» ص ٤٤ ــ ٤٥، وهو نفيسٌ جداً، و «قواعد في علوم الحديث» لشيخنا ظفر أحمد التهانوي وما علقته عليه ص ٢٣٢ ــ ٢٤٠، وما علقته على «الرفع والتكميل» ص ٦٧ ــ ٦٩ من الطبعة الثانية، وص ٨١ ــ ٨٣ من الطبعة الثالثة، و (الإيقاظ ــ ٢٢) في الطبعة الثانية، وأوسَعُ منه جداً في الطبعة الثالثة. واللَّهُ ينفعني بدعائك.

(١) في جميع النسخ (بشر بن الفضل) وهو تحريف.

فقال أبو جعفر: وَدِدْتُ أنَّ لي حَسَناتِهما وأجورَهما، وعليَّ إثمُهُما[١].

٥٣ ـ بابُ ذِكرِ طَرَفٍ من فِطنةِ أبي حنيفة، ونَباهتِه، ونُبَذٍ من فقهِهِ وحِذقِهِ وذكائهِ رحمه الله:

نا حكم بن منذر بن سعيد رحمه الله، قال: نا يوسف بن أحمد، قال: نا أحمد بن الحسن الحافظ، قال: نا القاسم بن عباد، قال: ثني محمد بن عبد الله الفقيه، قال: نا الحسن بن زياد اللؤلؤي، قال: كانت عندنا امرأة مجنونة، يقال لها: أمُّ عِمران، مَرَّ بها إنسان، فقال لها شيئاً، فقالت له: يا ابنَ الزانِيَيْنِ، وابنُ أبي ليلى قائم يَسمع، فأمَرَ أن يُؤتى بها، فأدخَلها المسجدَ وهو فيه، فضربها حَدَّين: حَدّاً لأبيه، وحدّاً لأمه.

فَبَلَغ ذلك أبا حنيفة فقال: أخطأ فيها من ستةِ مواضع: المجنونةُ لا حَدَّ عليها، وأقام الحدَّ عليها في المسجد، ولا تُقامُ الحُدودُ في المساجد، وضَرَبها قائمةً، والنساءُ يُضْرَبْنَ قُعُوداً، وأقام عليها حَدَّينِ، ولو أنَّ رجلاً قَذَف قوماً ما كان عليه إلَّا حَدٌّ واحد، وضَرَبها والأبوانِ غائبان، ولا يكون ذلك / إلَّا بحَضْرَتِهما، لأن الحدَّ لا يكون إلَّا لمن يَطلُبُه، وجَمَع بين الحدَّين في مقام واحد، ومن وَجَب عليه حدَّانِ لم يُقَم عليه أحدُهما حتى يَخِفَّ الآخَرُ، ثم يُضرَبُ الحدَّ الثاني. [١٥٣]

---

(١) هنا في حاشية نسخة ك ما يلي: «ما قيل في هذا الفصل أعتقد بطلانه، لأنه من أئمة المسلمين، وله مزية السبق عليهم، ومناقبه أعظم مناقب أهل عصره. كتبه أبو بكر بن إبراهيم السامي المالكي عفا الله عنه».

فبلغ ذلك ابنَ أبـي ليلى، فذهب إلى الأمير فشكاه، فحجر الأميرُ على أبـي حنيفة أن يُفتي، فهذه قِصَّةُ حَجْر الأمير في الفُتْيَا على أبـي حنيفة أن يُفتي.

ثم وردَتْ مسائلُ لعيسى بن موسى، فسئِلَ عنها أبو حنيفة فأجاب فيها، فاستَحسَن عيسى كلَّ ما جاء به، وأَذِنَ له فقَعد في مجلسه.

قال أبو يعقوب: ونا القاضي محمد بن أحمد السِّمنَاني(١)، قال: نا علي بن محمد، قال: نا أبو مطيع، قال: مات رجلٌ وأَوصَى إلى أبـي حنيفة وهو غائب، فقَدِمَ أبو حنيفة وارتَفَع إلى ابنِ شُبْرُمَة فذَكَر ذلك له، فأقام البينةَ أنَّ فلاناً مات وأَوصَى إليه.

فقال ابنُ شبرمة: يا أبا حنيفة، أتحلِفُ أنَّ شُهودَك شَهِدُوا بحق، قال: ليس عليَّ يمين، كنتُ غائباً، قال: ضلّت مَقَايِيسُك، قال أبو حنيفة: ما تقول في أعمى شُجَّ، فشَهِدَ له شاهدان بذلك، أعلى الأعمى أن يَحلِف أنَّ شُهودَه شَهِدُوا بحق وهو لم يَرَ، فَحَكَم لأبـي حنيفة بالوصيةِ وأمضاها له.

نا عبد الوارث بن سفيان، قال: نا قاسم بن أصبغ قال: نا أحمد بن زهير، قال: نا سليمان بن أبـي شيخ، قال: نا أبو سفيان الحِمْيَري، قال: قال ابن شُبْرُمَة: كنتُ شديدَ الإزراءِ على أبـي حنيفة، فحضَر الموسمَ وكنتُ حاجّاً يومئذٍ، فاجتَمَع عليه قومٌ يسألونه، فوقفتُ مَنْ حيث لا يَعلمُ مَنْ أنا.

فجاءه رجل فقال: يا أبا حنيفة، قصدتُك أسألُك عن أمرٍ قد أهمَّني وأعجَزَني، قال: ما هو؟ قال: لي ولد ليس لي غيرُه، فإنْ زَوَّجتُه طلَّق، وإنْ

---

(١) كذا في جميع النسخ، وقد سبق في ص ٢١١، ٢٥٦، ٢٦٧، ويأتي في ص ٣٠٥، ٣١٥، ٣١٧، ٣١٩. (محمد بن علي السِّمناني)، فلينظر.

سَرِّيَتُه أعتَق، وقد عَجَزتُ عن هذا فهل من حِيلة؟ فقال له للوقتِ: اشترِ
[١٥٤] الجاريةَ التي يَرضاها / هو لنفسك، ثم زَوِّجْها منه، فإن طَلَّق رجعَتْ مملوكتُك إليك، وإن أعتَق أعتَق ما لا يَملك، قال: فعلمتُ أن الرجلَ فقيه، فمِن يومِئذٍ كَفَفْتُ عن ذِكرِه إلاَّ بخير.

ونا حكم بن منذر، قال: نا أبو يعقوب يوسف بن أحمد، قال: نا أبو علي أحمد بن عثمان الحافظ الأصبهاني، قال: نا محمد بن العباس، قال: نا يحيى بن عبد الله بن بُكَيْر، قال سمعتُ الليثَ بنَ سعد يقول:

كنتُ أسمَعُ بذكر أبي حنيفة، وأتمنَّى أن أَراه، فكنتُ يوماً في المسجد الحرام، فرأيتُ حَلْقَةً عليها الناسُ مُتَقَصِّفين[١]، فأقبلتُ نَحوَها، فرأيتُ رجلاً من أهل خراسان أَتَى أبا حنيفة، فقال له: إني رجل من أهل خراسان، كثيرُ المال، وإنَّ لي ابناً ليس بالمحمود، وليس لي ولدٌ غيرُه، فذَكر نحوَه سَواءً، وزاد: قال الليثُ فوالله ما أَعجَبني قولُه[٢]، بأكثَرَ مما أعجبني سُرعةُ جوابِه.

قال أبو يعقوب: نا أبو علي أحمد بن عثمان الحافظ، قال: نا عبد الله بن محمد الضَّبِّي، قال: سمعت علي بن المَدِيني يقول: حُدِّثتُ أنَّ رجلاً من القُوَّادِ تزوَّج امرأةً سِرّاً، فوَلَدَتْ منه، ثم جَحَدها، فحاكمته إلى ابنِ أبي ليلى، فقال لها: هاتِ بينةً على النكاح، فقالت: إنما تزوَّجَني على أنَّ

---

(١) أي مزدحمين، كأنَّ بعضَهم يَقصِفُ بعضاً لفَرْطِ الزحام. ووقع في المطبوعة ونسختي و أ: (منقصفين)، وفي ك: (منقضين)، فأثبتّه كما ترى.

(٢) هكذا في أ ك و والمطبوعة وكذا في «عقود الجمان» ص ٢٧٢، وجاء في «المناقب» للموفق المكي ١٣٨:١ وغيرِها: «ما أعجَبَني صَوَابُه، كما أعجَبَني سُرْعَةُ جوابِه».

الله عز وجل الوليُّ، والشاهدانِ المَلَكان، فقال لها: اذهبـي وطَرَدها.

فأتت المرأةُ أبا حنيفة مستغيثةً، فذكَرَتْ ذلك له، فقال لها: ارجعِي إلى ابنِ أبـي ليلى، فقولي له: إني قد أصبتُ بينةً، فإذا هو دَعَا به لِيُشهِدَ عليه، قُولي: أصلَح الله القاضِيَ، يقول: هو كافرٌ بالوليِّ والشاهدَينِ، فقال له ابنُ أبـي ليلى ذلك، فنَكَل، ولم يَستطع أن يقول ذلك، وأقرَّ بالتزويج فألزمه المهرَ وألحَقَ به الولد.

[١٥٥] نا حكم بن منذر، قال: نا أبو يعقوب يوسف بن أحمد، قال: / نا جعفر بن إدريس، قال: نا محمد، قال: نا بشر بن الوليد، قال: ني بعضُ أصحابنا أنَّ أبا جعفر المنصورَ وَلَّى بَيْتَ المال[١] رجلاً من المحدِّثين من أهل الشام، ثم نظر في حسابه فوجد المالَ يَنقُصُ ثمانين ألفَ درهم، فسأله عن ذلك، فقال: أخذته لأنَّ لي ولقرابتي في هذا المال من النصيب مقدارَ ما أخذتُه أو أكثر، ولم أتعَدَّ فآخُذَ ما ليس لي.

فاشتد ذلك على أبـي جعفر، وكَرِهَ أن يَنْتَشِرَ هذا المذهبُ في العامة عن مثلِهِ، وكَرِهَ أن يقوم عليه بالضغط[٢]، فاستشار فيه فأُشِيرَ عليه بأبـي حنيفة، فوجَّه إلى أبـي حنيفة، فأقدَمه عليه وعرَّفَه ما جَرى، فقال له: اجمَعْ بيني وبين الرجل، فَجَمَع بينهما، فسأله أبو حنيفة عن الوجه الذي أَخَذ به المال، فأخبره بأنَّ له ولقرابتِهِ في الفيء مقدارَ ما أَخَذَ من بيتِ المال، وأنه يُفرِّقُ ذلك في قرابته[٣].

---

(١) كذا في أ ك، وفي المطبوعة: (ببيتِ المال).

(٢) هكذا في نسختي أ و، وفي نسخة ك: أن يَـقْوَى عليه.

(٣) هكذا في أ، وهو الصواب. ووقع في ك و (وأنه على أن يُفرِّق. . .).

فقال له أبو حنيفة: أرأيتَ مالاً بيني وبينك على رجلٍ، صار إليك منه شيء، أليس ذلك الذي صار إليك منه بيني وبينك على قَدْر ما لَنا عليه؟ فقال: نعم، فقال أبو حنيفة: أنَا وجميعُ المسلمين فيما أَخذتَ من هذا المالِ شركاءُ، وليس لك أن تختص بشيء دونهم، وعليك أن تُخرِجَ هذا المالَ الذي أخذتَ إلى والي الجماعة من المسلمين، فيأخُذَ كلُّ ذي حق حَقَّه، وأميرُ المؤمنين هو الناظرُ لجماعة المسلمين.

فألزَمَه ذلك، وأثبَتَ عليه الحُجَّة، ورَدَّه إلى بيتِ المال، وأُعْجِبَ بذلك المنصورُ وسُرَّ به.

قال أبو يعقوب: ونا أبو محمد جعفر بن محمد الطوسي، قال: سمعتُ محمد بن إسماعيل الصائغ يقول: نا سُوَيد بن سعيد الحَدَثاني، قال:
[١٥٦] نا علي بن مُسْهِر، قال: كنا عند أبي حنيفة، فأتاه عبدُ الله / بن المبارك، فقال له: ما تقولُ في رجلٍ كان يَطبُخُ قِدْراً، فوَقَع فيها طائرٌ فمات، فقال أبو حنيفة لأصحابه: ما تقولون فيها؟ فرووا له عن ابن عباس أنه قال: يُهراق المَرَقُ، ويُؤكلُ اللَّحمُ بعدَ غسلِه.

فقال أبو حنيفة: هكذا نقول، إلاَّ أنَّ فيه شريطةً، إن كان وَقع فيها في حالِ غَلَيانِها أُلقِيَ اللحمُ وأُرِيقَ المرق، وإن كان وَقَع فيها في حالِ سُكونِها غُسِلَ اللحمُ وأُكِلَ، ولم يُؤكل المَرَق.

فقال ابن المبارك: من أين قلتَ هذا؟ قال: لأنه إذا وقع فيها في حالِ غَلَيَانِها، فقد وَصَلَ من اللحم إلى حيث يَصِلُ منه الخَلُّ والماءُ، وإذا وقع في حالِ سُكونها ولم يَمكُث، لم يُداخِل اللحمَ، وإذا نَضِجَ اللحمُ لم يَقْبَل ولم يَدخُله من ذلك شيء، فقال ابن المبارك: زَرِّين، يعني

الذهبَ بالفارسية[١]، وعقَد بيدِهِ ثلاثين، كأنه نسَب كلامَ أبـي حنيفة إلى الذهب[٢].

قال: ونا أبو علي أحمد بن عثمان الأصبهاني، قال: نا إبراهيم بن سليمان، قال: نا كامل بن عبد ربه، قال: نا أبو معاوية، عن أبـي حنيفة أنه أخبره، قال: قلتُ لعطاء بن أبـي رَباح: ما تقولُ في قول الله عز وجل: ﴿وآتيناهُ أهلَه ومِثْلَهم مَعَهم﴾[٣]؟ قال: آتاه أهلَه ومِثلَ أهلِه، قلتُ: أيجوزُ أن

---

(١) وجاء لفظ (زَرِّين) محرَّفاً إلى (رزير) في نسختي ك و، والمطبوعة، وكذا في كتاب «البيان والتحصيل» للإمام محمد بن رشد المالكي رحمه الله تعالى ١ :١٩٠، وقد ذكر واقعة الإمام أبـي حنيفة هذه.

و (زَرِّين): بفتح الزاي وكسرِ الراء المشددة ثم ياء فنون، هكذا ضُبِطَ في «المعجم الذهبـي فارسي عربـي» للدكتور محمد أَلْتُونْجِي ص ٣١٤، وجاء في «معجم الألفاظ الفارسية المعرَّبة» لأدِّي شِير ص ٧٨ «زرير بالفارسية تحريفُ زَرين ـــ كذا هو مشكول ـــ، ومعناه ذهبـي».

وهكذا جاء على الصحة (زَرِّين) في «فضائل أبـي حنيفة» لابن أبـي العوام، في (باب سؤالاته العلماء وجواباتِه)، وكذا في «عقود الجمان» ٢٦٧.

(٢) قال الإمام محمد بن رشد المالكي في كتابه الجليل «البيان والتحصيل» ١ :١٩٠، بعد إيراده هذه الواقعة عن الإمام أبـي حنيفة: «وكلامُ أبـي حنيفة في هذه المسألة هو عينُ الفقه، فقد رُوي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: في الفأرة تموتُ في السَّمْن: إن كان جامداً فكلوه، وإن كان مائعاً فلا تقربوه»[*].

(٣) من سورة الأنبياء، الآية ٨٤. =

....

(*) أخرجه بألفاظ مختلفة البخاري في الذبائح، وأبو داود والترمذي في الأطعمة.

فاللحم بمنزلة الجامد من السمن ـــ إذا وقعت فيه النجاسة بعد طبخه ـــ، يؤكلُ بعدَ أن يُغسَل مما تعلق به من المرق والنجس.

يُلحَق بالرجل من ليس منه؟ فقال لي: فكيف القولُ فيه عندك؟ فقلتُ: يا أبا محمد، يَعْنِي أُجورَ أهلِه وأُجُوراً مِثْلَ أُجورِهم، فقال: هو هكذا، والله أعلم.

قال: ونا محمد بن موسى العطار، قال: نا موسى بن هارون الحمال، قال: بلَغَني أنَّ قتادة قَدِمَ الكوفة، فجلس في مجلس له، وقال: سَلُوني عن سُنَنِ رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى أُجيبَكم.

فقال جماعةٌ لأبي حنيفة: قُمْ إليه فَسَلْه: فقام إليه فقال له: ما تقولُ يا أبا الخطاب(١)، في رجلٍ غاب عن أهلِه فتزوَّجَتْ امرأتُه، ثم قَدِمَ زوجُها [١٥٧] الأول فدَخَلَ عليها فقال: يا زانية، / تزوَّجتِ وأنا حي! ثم دَخَل زوجُها الثاني فقال لها: تزوَّجتِ يا زانية، ولك زوجٌ! كيفَ اللِّعانُ والفُرْقَةُ؟ فقال قتادة: أقد وَقَع هذا؟ فقال له أبو حنيفة: وإن لم يقع نَسْتَعِدُّ له، فقال قتادة: لا أُجيبُكم في شيء من هذا، سَلُوني عن القرآن.

فقال له أبو حنيفة: ما تقولُ في قوله عز وجل: ﴿قال الذي عِندَهُ عِلمٌ من الكِتَاب أنا آتِيك بِهِ﴾(٢)، من هو؟ قال قتادة: هذا رجلٌ من وَلَدِ عَمِّ سليمان بن داود، كان يَعرِفُ اسمَ الله الأعظم، فقال أبو حنيفة: أكان سليمان يَعلمُ ذلك الاسمَ؟ قال: لا، قال: سبحانَ الله، ويكونُ بحضرةِ نبي من الأنبياء من هو أعلَمُ منه؟ قال قتادة: لا أُجيبكم في شيء من التفسير، سَلُوني عما اختَلَف الناسُ فيه.

= فاللحم بمنزلة الجامد من السمن ــ إذا وقعت فيه النجاسة بعد طبخه ــ ، يؤكلُ بعدَ أن يُغسَل مما تعلق به من المرق والنجس.

(١) هي كُنيةُ قتادة، وهذا الخبرُ عند الصيمري ص ٢٣ والصالحي ٢٦٣ سِياقتُهُ أتم.

(٢) من سورة النمل، الآية ٤٠.

فقال له أبو حنيفة: أمؤمِنٌ أنت؟ قال: أرجو[١]، قال له أبو حنيفة: فهلاَّ قلتَ كما قال إبراهيم فيما حَكى الله عنه حين قال له: ﴿أوَلم تُؤْمِن قال بَلَى﴾[٢]، قال قتادة: خُذوا بيدي[٣]، والله لا دَخلتُ هذا البلدَ أبداً.

قال: ونا القاضي محمد بن على السِّمنَاني، قال: نا أحمد بن حماد بن العباس، قال: نا القاسم بن عباد، قال: نا بِشْر بن الوليد، قال سمعتُ أبا يوسف يقول: قَدِمَ قتادةُ الكوفة، فذكَرَ نحوَ ما تقدم إلاَّ أنه قال في آخِرِ شيء: مُؤمِنٌ إن شاء الله.

قال أبو يعقوب: ونا محمدُ بن حِزَام الفقيه، قال: نا جعفر بن عبد الوهاب السَّرَخْسِي[٤]، قال: نا محمد بن مُقاتل، قال: سمعتُ حَكَّامَ بن سَلْم الرازي يقول: قيل لأبـي حنيفة: إنَّ العَرْزَمِيَّ[٥] يقولُ: سافَرتْ عائشةُ مع غيرِ ذي مَحْرَم منها، فقال أبو حنيفة: وما يُدري العَرْزَمِيَّ ما هذا؟! كانت عائشةُ أمَّ المؤمنين كلِّهم، فكانت من كل الناس ذاتَ مَحْرَم.

قال أبو يعقوب: ونا جعفرُ بن إدريس المقرىء، قال: نا محمد بن ماجد الحافظ، قال: نا إسماعيل بن عثمان[٦]، قال: سمعتُ عثمان بن

---

(١) هنا في «عقود الجمان» ص ٢٦٤ زيادةٌ كالآتي: (قال: أرجو، قال: ولم؟ قال: لقوله تعالى: ﴿والذي أطمع أن يغفر لي خطيئتي يوم الدين﴾ قال أبو حنيفة: فهلاّ قلت...).

(٢) من سورة البقرة، الآية ٢٦٠.

(٣) طَلَبَ أن يأخذوا بيده، لأنه كان كفيفاً لا يُبصر.

(٤) في ك وحدها (أبو جعفر...)!.

(٥) هو عبد الملك بن أبـي سليمان العَرْزَمي، الكوفي، فقيه، توفي سنة ١٤٥.

(٦) في ك (إسماعيل بن عمر) وهو خطأ.

[١٥٨] زائدة، قال: كنتُ عند أبـي / حنيفة، فقال له رجل: ما قولُك في الشُّرب في قدحٍ أو كأسٍ في بعضِ جوانِبِها فِضَّة؟ فقال: لا بَأسَ به، فقال عثمان: فقلتُ له: ما الحُجَّةُ في ذلك؟ فقال: إنما وَرَد النهيُ عن الشُّرب في إناءِ الذهبِ والفضةِ، فما كان غيرَ الذهب والفضة فلا بأسَ بما كان فيه منهما.

ثم قال: يا عثمان، ما تقولُ في رجلٍ مَرَّ على نهر وقد أصابه عطشٌ، وليس معه إناءٌ، فاغترَفَ الماءَ من النهر فَشَرِبَه بكفِّه، وفي إصبعه خاتم، فقلتُ: لا بأسَ بذلك، قال: فهذا كذلك، قال عثمان: فما رأيتُ أحضَرَ جواباً منه.

قال أبو يعقوب: حدثنا أبو عبد الله محمد بن حِزام الفقيه، قال: نا عبد الصمد بن الفضل، قال: نا شداد بن حَكِيم، قال: نا زُفَر بن الهُذَيل، قال: اجتَمَع أبو حنيفة وابنُ أبـي ليلى وجماعةٌ من العلماء في وَلِيمَةٍ لقوم، فأتوهم بطِيْبٍ في مُدْهُنِ فِضَّةٍ[١]، فأبَوْا أن يستعملوه لحال المُدْهُن، فأخذه أبو حنيفة وسَلَتَهُ بإصبعه، وجَعَله في كَفِّه ثم تَطَيَّبَ به، وقال لهم: ألم تعلموا أنَّ أنس بن مالك أُتِيَ بِخَبِيصٍ في جامِ فضة، فقلَبه على رغيف ثم أكله، فتعجَّبوا من فطنتِهِ وعقلِهِ.

قال أبو يعقوب: ونا القاضي أبو الحسين أحمد بن محمد النيسابوري، قال: نا أحمد بن حامد بن العباس[٢]، قال: نا القاسم بن عباد، قال: نا أبو

---

(١) المُدْهُنُ قارُورَةُ الطِّيب.

(٢) كذا وقع هنا (أحمد بن حامد بن العباس)، وتقدَّم في ص ٣٠٥ (أحمد بن حماد بن العباس)، وفي ص ٢٥٦ (أحمد بن محمد بن العباس بن يزيد) كلُّهم يروون عن القاسم بن عباد، ولم يتبين لي أن هؤلاء الثلاثة واحدٌ وجاء التعدُّد من التحريف في اسمٍ واحدٍ؟ أو هم متعدِّدون في الحقيقة.

عبد الله محمد بن شجاع، قال: نا أبو الوليد الطيالسي، قال:

قَدِمَ الضحَّاكُ الشَّارِي[١] الكوفَة، فقال لأبـي حنيفة: تُبْ، فقال: مِمّ أتوب؟ قال: من قولك بتجويز الحَكَمين، فقال له أبو حنيفة: تَقتُلني أو تُناظرني، فقال: بل أُناظِرُك عليه، قال: فإن اختلفنا في شيءٍ مما تناظرنا فيه، فمن بيني وبينك؟ قال: اجعَلْ أنت من شئتَ، فقال أبو حنيفة لرجل من أصحاب الضحاك: اقعُدْ فاحكُمْ بيننا فيما نختلِفُ فيه إن اختلفنا، ثم قال للضحاك: أترضَى بهذا بيني وبينك حاكماً؟ قال: نعم، / قال أبو حنيفة: [١٥٩] فأنت قد جَوَّزتَ التحكيم، فانقطع الضحاك.

قال أبو يعقوب: سمعتُ أبا عبد الله محمد بن حِزام الفقيه يقول: سمعتُ عبد الصمد بن الفضل ببَلْخَ يقول: سمعتُ شدادَ بن حَكِيم يقول، سمعت زُفَر بن الهُذَيل يقول: جاء رجل في جوفِ الليل إلى أبـي حنيفة وهو يَبكي، فقال: إني حَلفتُ على امرأتي إن لم تُـكلِّمني حتى تُصبح فهي طالق، ونَدِمتُ على يميني، وأخافُ أن تذهَبَ مني، فقال أبو حنيفة: اذْهَبْ إليها فقل لها: إنما أبوكِ حائكٌ على ما قالوا لي، فإنها ستُـكلِّمُك، قال فذهب إليها، فلما قال لها ذلك قالت: بل أنتَ هُوَ وأبوك، فَعَلَ الله بك وفَعَل.

قال أبو يعقوب: حدثنا أبو علي أحمد بن عثمان الحافظ، قال: نا صالح بن محمد، لقيتُه بمَرْوَ، قال: نا حمزة بن عبد الله الخزاعي: أنَّ أبا حنيفة هَرَبَ من بَيعة المنصور فلمَّا أخَذَ المنصورُ جماعةً من الفقهاء، قال

---

(١) الشاري اسمُ فاعل من شَرَى يَشرِي كَرَمَى يَرمي، والجمع: الشُّرَاةُ بضم الشين بوزن القُضاة، وهم الخوارج، الفِرقةُ الضالَّةُ المعروفة، لقَّبوا أنفسَهم بالشُّرَاة لقولهم وزعمهم: شَرَيْنَا أنفسَنا في طاعة الله.

أبو حنيفة: لي فيهم أُسوة، فخرج مع أولئك الفقهاء، فلما أُدْخِلُوا على المنصور، أقبل على أبـي حنيفة وحدَه من بينهم، فقال له: أنت صاحبُ حِيَل، فالله شاهد عليك أنك بايعتَني صادقاً من قلبك، قال: الله يَشهد عليَّ حتى تقومَ الساعَة، فقال حسبُك الساعة.

فلما خَرَج أبو حنيفة قال له أصحابُه: حَكمتَ على نفسِك ببَيْعَتِه[1] حتى تقومَ الساعَة، فقال: إنما عَنيتُ حتى تقومَ الساعةَ من مجلسِك إلى بولٍ أو غائط أو حاجة، حتى يقوم من مجلسِهِ ذلك.

قال: ونا أحمد بن الحسن الحافظ، قال: نا القاسم بن عباد، قال: ذُكِرَ لي عن أبـي يوسف قال: بَعَثَ ابنُ هُبَيْرَة إلى أبـي حنيفة، فأتاه وعنده ابنُ شُبْرُمة وابنُ أبـي ليلى، فسألهم عن كتابِ صُلحِ الخوارج، وكانت بَقِيَتْ بقيةٌ من الخوارج من أصحاب الضحَّاك الخارجي.

[١٦٠] فقالت الخوارجُ: نريدُ أن / تكتُبَ لنا صُلحاً على أن لا نُؤخَذَ بشيء أصبناه في الفتنة ولا قبلَها: لا الأموالَ ولا الدماءَ، فقال ابنُ شُبْرَمَة: لا يجوزُ لهم الصُّلح على ذلك على هذا الوجه، لأنهم يُؤخَذُون بهذه الأموال والدماء. قالَ ابنُ أبـي ليلى: الصُّلُح لهم جائز في كل شيء.

قال أبو حنيفة: فقال لي ابنُ هبيرة: ما تقول أنت؟ فقلتُ أخطآ جميعاً، فقال ابن هبيرة: أفحشتَ! فقل أنت، فقلتُ: القولُ في هذا أنَّ كلَّ مالٍ ودَم أصابوه من قَبْلِ إظهار الفتنة، فإنَّ ذلك يُؤخَذُ منهم، ولا يجوز لهم الصُّلحُ عليه، وأما كلَّ شيء أصابوه من مالٍ ودم في الفتنة، فالصُّلحُ عليه جائز، ولا يؤخذون به، فقال ابنُ هبيرة: أصبتَ وقلتَ الصواب، هذا هو القول،

(١) في جميع النسخ (بيعته)، والصواب ما أثبتّه.

وقال: اكتُبْ يا غلامُ على ما قال أبو حنيفة.

قال: ونا العباس بن أحمد البزار، قال: نا الحارثُ بن أبـي أسامة، قال: سمعتُ علي بن عاصم يقول: سألتُ أبا حنيفة عن دِرهم لرجل، ودرهمينِ لآخَر، اختَلَطتْ ثم ضاع درهمانِ من الثلاثة لا يُعلَمُ أيُّها هِيَ، فقال: الدرهمُ الباقي بينهما أثلاثاً.

قال علي: فلقِيتُ ابنَ شبرمة فسألتُه عنها، فقال: سألتَ عنها أحداً غيري، قلتُ: نعم، سألتُ أبا حنيفة عن ذلك، فقال: يُقسَمُ الدرهمُ الباقي بينهما أثلاثاً؟ قال: أخطأ أبو حنيفة، ولكنْ درهم من الدرهمينِ الضائعينِ يُحيطُ العلُم أنه من الدرهمين، والدرهَمُ الباقي بعد الماضِيَيْنِ يُحتمَلُ أن يكون الدرهمَ الثانيَ من الدرهمين، ويُحتَمَلُ أن يكون الدرهمَ المنفردَ المختلِطَ بالدرهمين، فالدرهَمُ الذي بقي بينهما نصفين، قال علي بن عاصم: فاستَحسنتُ ذلك.

ثم لقيتُ أبا حنيفة، فوالله لو وُزِنَ عقلُه بعقولِ نصفِ أهلِ المِصر يعني الكوفة، لرجَحَ بهم، فقلت له: يا أبا حنيفة، خُولفتَ في تلك المسألة، وقلتُ له: لِقيتُ ابنَ شُبرمة فقال: كذا وكذا، فقال أبو حنيفة: إنَّ الثلاثةَ حين
[١٦١] / اختَلَطَتْ ولم تَتَميَّز، رَجَعت الشركةُ في الكل، وصار لصاحب الدرهم ثُلثُ كلِّ درهم، ولصاحب الدرهمين ثُلثا كلِّ درهم، فأيُّ درهم ذَهَب فعلى هذا.

قال أبو يعقوب: وني جَدِّي رحمه الله تعالى، قال: نا محمد بن حماد، قال: نا محمد بن مَلِيح بن وكيع، قال: ني أبـي، قال: نا يَزِيدُ بن كُمَيْت، قال: قال لي شريك: كنا في جنازةِ غلام من بني هاشم، وقد تَبِعَها وجوهُ الناس وأشرافُهم، فأنا إلى جنب ابنِ شبرمة أُماشِيه، إذ قامت الجنازةُ.

فقيل: ما للجنازةِ لا يُمشَى بها؟ قيل: خَرَجَتْ أُمُّه والهةً عليه، سافرةً وجهَهَا في قميص، فَحَلَف أبوه بالطلاق لترجِعِنَّ، وحَلَفَتْ هي بصدقةِ ما تملِك لا رَجَعَتْ حتى يُصَلَّى عليه[١]، وكان يومئذ مع الجنازة ابنُ شبرمة ونظراؤه، فاجتمعوا لذلك وسُئلوا عن المسألة، فلم يكن عندهم جوابٌ حاضر.

قال: فذهبوا فَدَعَوْا بأبـي حنيفة وهو في عُرْض الناس، فجاء مغطياً رأسَه، والمرأةُ والزوجُ وقوفٌ والناسُ، فقال للمرأة: علامَ حلفتِ؟ قالت: على كذا وكذا، وقال للزوج بمَ حلفتَ؟ قال: بكذا، قال: ضَعُوا السريرَ، فوُضِعَ وقال للرجل: تقدَّم فَصلِّ على ابنِك، فلما صلى قال: ارجعي فقد خرجتما عن يمينكما، احمِلُوا مَيِّتَكم، فاستحسنها الناسُ.

فقال ابنُ شبرمة فيما حَكَى عنه شَرِيك: عَجَزَتْ النساءُ أن تَلِدَ مثلَ النعمان.

قال أبو يعقوب: ونا أبو سعيد بن الأعرابـي، قال: نا عباس الدُّوري، قال: سمعت يحيـى بنَ معين يقول: دَخَلَ الخوارجُ الكوفةَ وأبو حنيفة وأصحابُه جلوس، فقال أبو حنيفة: لا تتفرَّقوا، فجاؤوهم حتى وقفوا عليهم، فقالوا: ما أنتم؟ فقال أبو حنيفة: نحن مستجيرون بالله عز وجل، الذي يقول: ﴿وإنْ أَحَدٌ من المشركين استجارَكَ فأَجِرْهُ حتى يَسمَعَ كلامَ الله ثم
[١٦٢] أبلِغْهُ / مَأْمَنَهُ﴾[٢]، فقال الخوارجُ: دَعُوهم واقرؤوا عليهم القرآنَ وأبلغوهم مأمَنَهم.

---

(١) في جميع النسخ: (حتى تصلي عليه)، والصوابُ المثبت من «عقود الجمان» ص ٢٥٦.

(٢) من سورة التوبة، الآية ٦.

قال أبو يعقوب: نا أبو رجاء محمد بن حامد المقرىء، قال: نا محمد بن الجهم السَّامَرِّي، قال: نا إبراهيم بن محمد بن حماد بن أبـي حنيفة، قال: كان أبو حنيفة من أحسن الناس فِراسة، قال لداود الطائي يوماً: أنت رجلٌ ستميلُ إلى العبادة، فكان كما قال، وقال لأبـي يوسف: أنت رجلٌ تميلُ إلى الدنيا، وتَمِيلُ إليك، فكان كما قال، وقال لزُفَر بن الهُذَيل، فذَكَر كلاماً لا أحفظُه، فكان كما قال.

وقال: سمعتُ أبا الحسن جعفرَ بنَ محبوب بن مصَارِع يقولُ، سمعتُ الحسين بن الحسن المروزي يقول، سمعتُ عبد الله بن المبارك يقول، سمعتُ أبا حنيفة يقول: من طَلَب الرياسَة في غير حِينه، لم يزل في ذُلٍّ ما بقي، وأَنشَدَ ابنُ المبارك:

حُبُّ الرياسةِ دَاءٌ لا دَوَاءَ لَهُ   وقلَّما تَجِدُ الراضِينَ بالقِسَمِ

قال أبو يعقوب: ونا أبو علي أحمد بن عثمان الأصبهاني، قال: نا علي بن العباس الضبـي، قال: سمعت عمر بن حماد بن أبـي حنيفة يقول، سمعت أخي إسماعيل بن حماد يقول، قال أبو حنيفة: أعياني اثنتانِ: الشهادةُ على البَتِّ[1]، واللَّهِ ما أدرِي ما هي، والشهادةُ على النَّسَب، يأتي الرجلُ

---

(١) وقع في جميع النسخ (الميِّت)، وهو تحريف، والصواب فيه: (البَتُّ) كما أثبته. والبَتُّ والبَتَاتُ: القطعُ والجزم.

وتوضيحُ المسألة بإيجازٍ كما قرَّرَها الفقهاء في كتب الفقه: يُحلَّف الرجلُ على فعل نفسِه على البَتِّ، ويُحلَّف على فعل غيرِه على نفي العلم، فيُحلَّف على البَتِّ بمثل: واللَّهِ ما له عليَّ شيء، ويُحلَّف على فعل غيرِه بمثل: واللَّهِ لا أعلمُ لفلان على فلان دَيْناً.

قال الإمام ابنُ قدامة المَقدِسي الحنبلي رحمه الله تعالى في كتابه «المغني» ١٢: ١١٨، في كتاب الأقضية بعد أن ذكرَ نحوَ ما تقدَّم وأنه مذهبُ الإمام أحمد: «وبهذا =

. . . . . .

= قال أبو حنيفة ومالك والشافعي. . . ».

ثم قال: «والشهادةُ تكون بالقطع فيما يُمكن القطعُ فيه من العُقُود، وعلى نفي العلم فيما لا تُمكِن الإحاطةُ بانتفائِه، كالشهادة على أنه لا وارثَ له غيرُ فلانٍ وفلان». انتهى باختصارٍ، وقد ذَكَرَ في المسألة أقوالاً أخرى لغير الأئمة الأربعة، وتفصيلاً في فروع هذه المسألة.

هذا، وكنتُ جزمتُ بتحريف (الميِّت) عن (البَتِّ)، وأثبتُّ (البَتَّ) في الكتاب، ثم بَدَا لي أن أستَزِيدَ من توكيدِ تصويبي هذا، فكتبتُ إلى أستاذنا العلامة الأفِيْق فقيه العصر فضيلةِ الشيخ مصطفى الزرقا حفظه الله تعالى وأمتع به، وبارك في عمره الشريف ــ وكان مسافراً عن الرياض إلى عَمَّان ــ فأيَّد تصويبي (البَتَّ)، وزاد في الإفادة بما يلي مكتوباً بخطِّه:

«قرأتُ رسالتك بشأنِ تصويبك وإثباتِك لفظَ (البَتّ) فيما نُقِل عن أبي حنيفة رضي الله عنه من قوله: أعيَتْني اثنتانِ: «الشهادةُ على البَتِّ، والشهادةُ على النَّسَب».

ولا ريب في نظري أن الصوابَ هو كلمة (البَتِّ)، وأن النُّسخَ التي فيها (الميِّت) هي تحريف عن (البَتِّ).

والمرادُ ــ والله أعلم ــ أنَّ سببَ الإعياء والتحيُّر منه رضي الله عنه، هو أن الشهادةَ على البَتِّ فيها شيء من المُغامَرَةِ والتجاوُز على حُدودِ معلوماتِ الشاهد، ولكن لا يُمكِن رَفضُ هذه المغامَرةِ وردُّ الشهادة بسببها، لأن قبولَها ضرورةٌ لإقامةِ القضاء، وبدونها يَتعطَّلُ القضاءُ والشهاداتُ وإثباتُ الحقوق.

وإيضاحُ ذلك: أن الشهادةَ على البَتِّ يُقابلُها الشهادةُ على عدم العلم، مثلُ التحليف على البَتِّ أو على عدم العلم عند عدم وجود بيِّنةٍ، فالتحليفُ الأصلُ فيه التحليفُ على البَتَات، فمن ادَّعَى حقاً على آخرَ مُنكِرٍ، وليس لديه بيِّنة، له تحليفُه على البَتَات، أي تحليفُهُ أنه لا شيءَ له عليه، وأن ذمتَه بريئةٌ مما يَدَّعيه المدَّعي، ولا يُقبَلُ منه أن يَحلِف أنه لا يَعلَمُ أن له عليه هذا الحقَّ.

ولكن هذا في أفعالِ نفسِه، أما إذا أُريدَ تحليفُه على فعل غيرِه، فيُحلَّف على عدم =

فَيَشهَدُ أنَّ هذا فلانُ بن فلان حتى يرفعه إلى خمسة آباء وأزْيَد.

محمد بن شجاع يقول، سمعتُ الحسن بن أبـي مالك يقول: أَخَذَ حَجَّامٌ من شَعْرِ أبـي حنيفة، قال: فكان في لحيتِهِ أو في رأسِهِ شَعَراتٌ بيض، فقال للحجَّام: الْقُطْ هذه الشعراتِ البِيضَ، قال الحجام: إن لَقَطْتُها كَثُرَتْ، قال: فلو كان تاركاً قياسَه تَرَكه في هذا الموضع، فقال له أبو حنيفة: إذا لُقِطَتْ كَثُرَتْ فالقُطْ السُّودَ حتى تَـكْثُر.

ومن هذا ما لا يُحصَى عَدَداً.

= العلم، لأن في تحليفِهِ على البَتِّ إحراجاً له. فلو ادَّعى أَحدٌ على الوارثِ بأن له على مُورِّثه مَبْلغاً، وأنكر الوارثُ ولا بيِّنَةَ، فإنَّ الوارثَ يُحلَّفُ على أنه لا يَعلَم أن مورِّثَه مَدِينٌ للمُدَّعي بهذا المبلغ، لأن تحليفَه على البَتِّ بأن مُوَرِّثَه غيرُ مَدِينٍ فيه إحراجٌ له في الحَلِف، لأن دَيْنَ مُوَرِّثه هو من فعلِ غيرِه وليس من فعله.

بعد هذا أقول: إن الشهادةَ يَتحمَّلُها الشاهدُ قبلَ الأداء بزمن يَطُولُ أو يَقْصُر، فلمَّا يُدْعى لأداءِ الشهادةِ لا يُقبَلُ منه إلاَّ أن يَشهَد على البَتِّ، وليس على ما قد كان حينما تحمَّلَ هذه الشهادة، لأنه يَجِبُ أن يَشهَدَ على بقاءِ الحق (الناشيء عن السبب الذي تحمَّله من عقدٍ أو فعلٍ)، إلى حينِ أداءِ الشهادة، أي إلى الحالِ.

وهو لا يَعلَمُ ما إذا كان قد طَرَأَ مُغَيِّرٌ غيَّر الوضعَ، بأن أبرأ الدائن المدَّعِي مدينَه أو استَوفَى منه، فكيف يَشهَدُ بأنَّ الحق باقٍ إلى الحال في ذمة المُدَّعَى عليه، مع أننا لا نقبل منه إلاَّ أن يَشهَدَ كذلك، أي على بقاء الحق للحال، لأنه لو شَهِدَ بأنه كان له كذا عليه، يَقَعُ الشكُّ في بقاءِ الحق، ولا تكفي قاعدةُ (الأصلُ بقاءُ ما كان على ما كان) للحكم ببقاء الدَّيْن للحالِ، لأن هذه القاعدةَ هي من قَبِيل الظاهر، والظاهرُ يَصلُح للدفع، ولا يَصلُح للاستحقاق، فلذلك حَيَّرتْ الشهادةُ على البَتِّ أبا حنيفة رحمه الله تعالى».

[١٦٣] ٥٤ ــ / بابُ ذكرِ مذهبِ أبـي حنيفة فيما يعتقده أهلُ السنةِ وما عليه أئمةُ الجماعة:

قال أبو يعقوب: نا أحمد بن الحسن الحافظ، قال: نا محمد بن الفضل بن العباس، قال: نا محمد بن سَلَمَةَ، قال: نا علي بن حبيب، عن أبـي عصمة نوح بن أبـي مريم، قال: سألتُ أبا حنيفة فقلتُ: مَنْ أهلُ السنة والجماعَةِ؟ قال: الذي لا يَنظُرُ في الله عز وجل(١)، ولا يُكفِّر أحداً بذنب، ويُقدِّمُ أبا بكر وعمر، ويتولَّى علياً وعثمان، ولا يُحرِّم نبيذَ الجَرّ(٢)، ويَمسَحُ على الخفين.

قال: ونا أبو علي أحمد بن عثمان الأصبهاني، قال: نا أبو محمد بن أبـي عبد الله، قال: نا داود بن أبـي العوام، قال: حَمَلني أبـي إلى مجلس يحيى بن نصر وأنا صغير، فأخبرني أبـي عن يحيـى بن نصر قال: كان أبو حنيفة يُفضِّل أبا بكر وعمر، ويُحبُّ علياً وعثمان، وكان يؤمِنُ بالقدر خيرِه وشره، ولا يَتكلَّمُ في الله عز وجل بشيء، وكان يَمسَحُ على الخفين، وكان من أفقهِ أهل زمانه وأتقاهم.

---

(١) هو بمعنى قولِهِ الآتي بعدَ هذا: (لا يتكلَّمُ في الله عز وجل بشيء)، وقولِهِ أيضاً: (. . . وتُفَوِّضُ الأمرَ إلى الله، وتدَعُ النطق في الله جلَّ جلالُه). يعني: يُفَوِّض، ولا يشبه ولا يُمثِّل، ولا يعطل ولا يؤول، في صفاتِ الله تعالى.

(٢) الجَرّ ــ والجِرارُ ــ جمعُ جَرَّة، وهو الإناءُ المعروف من الفخار. وقوله: (ولاَ يُحرِّمُ نبيذَ الجَرّ)، وذلك لورود الآثار بحله، ولما يلزمُ من تحريمِهِ تفسيقُ الذين كانوا يشربونه من الصحابة والتابعين الأجلَّة. والمسألة مشروحة في كتب الفقه بشروطها وأوصافها وأدلتها، وبذكرِ الخلافِ فيها بين فقهاء العراق وغيرهم. انظر «النكت الطريفة في التحدُّث عن رُدودِ ابن أبـي شيبة على أبـي حنيفة» لشيخنا الكوثري رحمه الله تعالى ص ٩٣ ــ ٩٥ بعنوان (حكمُ انتباذِ الخليطين).

قال: ونا محمد بن علي السِّمنَاني، قال: نا أحمد بن محمد بن الهروي، قال: نا علي بن خَشْرَم، قال: نا عبد الرحمن بن المثنى، قال: كان أبو حنيفة يُفضِّل أبا بكر وعمر، ثم يقول: علي وعثمان، ثم يقول بعدُ: من كان أكثرَ سابقةً وأكثرَ تُقىً فهو أفضل.

قال: ونا محمد بن حفص المروزي، قال: نا عبد العزيز بن حاتم، قال: نا خلف بن يحيى، قال: سمعت حماد بن أبي حنيفة يقول: سمعت أبا حنيفة يقول: الجَمَاعَةُ أن تُفَضِّلَ أبا بكر وعمرَ وعلياً وعثمان، ولا تَنتَقِصَ أحداً من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا تُكفِّرَ الناسَ بالذنوب، وتُصلِّيَ على من قال: لا إلّه إلا الله، / وخَلْفَ من قال: لا إلّه إلاَّ [١٦٤]
الله، وتَمسَحَ على الخفين، وتُفوِّضَ الأمر إلى الله، وتَدَعَ النُّطقَ في الله جلَّ جلالُه.

قال: ونا القاضي أحمد بن مطرف، قال: نا عبد الله بن محمد الفقيه، قال: نا السَّرِيُّ بنُ عاصم وغيرُه، قال: نا حامد بن آدم، قال: نا بَشَّار بنُ قِيراط، قال: قَدِمَ الكوفةَ سبعون رجلاً من القَدَرية، فتكلَّموا في مسجد الكوفة بكلام في القَدَر، فبلغ ذلك أبا حنيفة فقال: لقد قَدِمُوا بضلال.

ثم أتوه فقالوا: نُخاصِمُك، قال: فيمَ تُخاصمونني؟ قالوا: في القدر، قال: أمَا علمتم أن الناظر في القدر كالناظر في شُعاع الشمس، كلَّما ازداد نظراً ازداد حَيرة، أو قال تحيُّراً.

قالوا: ففي القضاءِ والعَدْل، قال: فتكلَّموا على اسم الله، فقالوا: يا أبا حنيفة، هل يَسعُ أحداً من المخلوقين أن يُجرِيَ في مُلكِ الله ما لم يَقْضِ؟ قال: لا، إلاَّ أنَّ القضاء على وجهين، منه أمْرُ وَحْي، والآخَرُ قُدْرَةٌ،

فأما القُدرةُ، فإنه يَقضِي عليهم ويُقَدِّرُ لهم الكفر، ولم يأمُر به بل نَهَى عنه، والأمْرُ أمْرَانِ: أَمْرُ الكَينُونة، إذا أَمَر شيئاً كان، وهو على غيرِ أمْرِ الوحي.

قالوا: فأخبِرْنا عن أمرِ الله أمُوافِقٌ لإرادتِه أم مخالِف؟ قال: أمْرُه من إرادته، وليس إرادتُه من أمرِه، وتصديقُ ذلك قولُ الله عز وجل لإبراهيم، إذْ قال لابنه: ﴿إني أَرَى في المنام أَنِّي أَذْبَحُك فانظُرْ ماذا تَرَى قال يا أبتِ آفعَلْ ما تُؤْمَرُ ستَجِدُني إن شاء الله من الصابرين﴾(١) ولم يقل: ستَجِدُني صابراً من غير إن شاء الله، فكان ذلك من أمرِهِ، ولم يكن من إرادته ذبحُهُ.

قالوا: فأخبِرنا عن اليهود والنصارى، الذين قالوا على الله عز وجل ما قالوا، ﴿قالت اليهودُ عُزَيْرٌ ابنُ الله وقالت النَّصَارى المَسِيحُ ابنُ الله﴾(٢)، أَفَقَضى الله على نفسِه أن يُشْتَمَ، أو أن تُضافَ إليه الصاحبةُ والوَلَدُ؟ فقال [١٦٥] أبو حنيفة: إنَّ الله / لا يقضِي على نفسه، إنما يقضي على عبادِه، ولو كان يقضِي على نفسه لَجَرَتْ عليه القُدْرَة.

قالوا: فأخبِرنا عن الله عز وجل إذا أراد من عبدِه أن يَكفُر، أحسَنَ إليه أم أساء؟ قال: لا يقال: أساءَ ولا ظَلَم إلاَّ لمن خالف ما أُمِرَ به، والله قد جَلَّ عن ذلك، وقد عَرَّف عبادَه بِما أرادَ منهم من الإيمانِ به.

فقالوا: يا أبا حنيفة، أمؤمِنٌ أنت؟ فقال: نعم، قالوا: أفأنت عند الله مُؤمن؟ قال: تسألوني عن علمي وعزيمتي، أو عن علم الله وعزيمتِه؟ قالوا: بل نسألُك عن علمِك، ولا نسألُك عن علم الله، قال: فإني بعلمي أعلَمُ أني مؤمن، ولا أعزِمُ على الله عز وجل في عِلمِه.

---

(١) من سورة الصافات، الآية ١٠٢.

(٢) من سورة التوبة، الآية ٣٠.

فقالوا: يا أبا حنيفة، ما تقولُ فيمن جَحَد حَرْفاً من كتاب الله، قال: كافر، لأن الله عز وجل قال مهدِّداً لَهُم ومُوعِداً: ﴿فمن شاء فلْيُؤْمِنْ ومن شاء فَلْيَكْفُرْ﴾[١]، قالوا: فإن كان هذا من باب الوعيد، وقال: إني لا أُؤمِن ولا أكفُر، قال: فقد خَصَمْتُم أنفسَكم، ألا ترون أني إن لم أُؤمِن فأنا مجبورٌ في إرادة الله عز وجل على الكفر، وإن لم أكفُر فأنا مجبورٌ في إرادة الله عز وجل على الإيمان.

قالوا: يا أبا حنيفة، حتى متى تُضِلُّ الناسَ؟ قال: ويحَكم إنما يُضِلُّ الناسَ من يَستطيعُ أن يَهديَهم، والله يُضِلُّ من يَشاء ويَهْدِي من يَشاء[٢].

قال: ونا القاضي السِّمناني، قال: نا محمد بن الفضل الفِرْيابـي، قال: سمعت أبا سُلَيم محمدَ بن فُضَيل، قال: سمعتُ أبا مطيع يقول، قال أبو حنيفة: ما مَسَحْتُ على الخُفَّينِ حتى صار عندي مثلَ الشمسِ في صحتِه.

قال: ونا محمد بن حِزَام الفقيه، قال: نا أبـي، قال: نا محمد بن شجاع، قال: سمعتُ الحسنَ بن أبـي مالك يقول، سمعت أبا يوسف يقول: جاء رجل إلى مسجد الكوفة يوم الجمعة، فدار على الحِلَق يَسألُهم عن القرآن، / وأبو حنيفة غائب بمكة، فاختَلَف الناسُ في ذلك، واللَّهِ ما أحسَبُه [١٦٦]
إلَّا شيطاناً تصوَّرَ في صورة الإنس، حتى انتهى إلى حَلْقَتِنَا فسألَنا عنها وسأل بعضُنا بعضاً، وأمسكنا عن الجواب، وقلنا: ليس شَيخُنا حاضراً، ونكرَهُ أن نتقدَّم بكلام حتى يكونَ هو المبتدىءَ بالكلام.

---

(١) من سورة الكهف، الآية ٢٩.

(٢) وقع في هذا الباب من أوله إلى هنا بعضُ التحريفات، صححتُها من ترجمة أبـي حنيفة في «عِقد الجُمَان» للعيني. إذ وردَتْ هذه الأخبار فيه.

فلما قَدِمَ أبو حنيفة تلَّقيناه بالقادسية، فسألَنا عن الأهل والبلد فأجبناه، ثم قلنا له بعدَ أن تمكنا منه: رضي الله عنك وقعَتْ مسألةٌ فما قولُك فيها، فكأنه كان في قلوبنا وأنكرنا وجهَه، وظَنَّ أنه وقعَتْ مسألة مُعْنِتة وأنَّا قد تكلمنا فيها بشيء.

فقال: ما هي؟ قلنا: كذا وكذا، فأمسك ساكتاً ساعة، ثم قال: فما كان جوابكُم فيها؟ قلنا: لم نتكلم فيها بشيء، وخشينا أن نتكلم فيها بشيء فتُنكرَه فسُرِّي عنه، وقال: جزاكم الله خيراً، احفظوا عني وَصِيَّتي: لا تَكَلَّمُوا فيها، ولا تَسألوا عنها أبداً، انتَهُوا إلى أنه كلامُ الله عز وجل بلا زيادة حرفٍ واحد، ما أَحسَبُ هذه المسألةَ تنتهي حتى تُوقِعَ أهلَ الإسلام في أمرٍ لا يقومون به ولا يقعدون! أعاذنا الله وإياكم من الشيطان الرجيم[١].

قال: ونا أبو حامد أحمد بن إبراهيم، قال: نا سهل بن عامر، قال: سمعت بشر بن الوليد يقول: كنا عند أمير المؤمنين المأمون، فقال إسماعيلُ بنُ حَمَّادِ بنِ أبـي حنيفة: القرآنُ مخلوق، وهو رأيـي ورأي آبائي قال بشر بن الوليد: أما رَأْيُك فنَعَمْ، وأما رأي آبائك فلا.

---

(١) وبهذا النقل وأمثاله يُرَدُّ قولُ بعضهم في رسالة له: «وقد رأيتُ عدداً من الكتب التي ذُكِرَ فيها الردُّ على الجهمية، وما رأيتُ أحداً من أهل السنة ذَكَر عن أبـي حنيفة أنه رَدَّ على الجهمية بشيء». انتهى.

فابنُ عبد البر من أهل السنة وقد نَقَل هذا كما ترى، عن كتاب الحافظ ابن الدَّخِيل صاحبِ الحافظ العُقَيْلي في «مناقب أبي حنيفة» ـ وتقدَّمَتْ كلماتُ الثناء على ابن الدَّخِيل تعليقاً في ص ١٨٧ ـ ومتى كان عدَمُ علم المرء دليلاً على انتفاء معلوم غيره؟! ولهذا قالوا: من حَفِظَ حجةٌ على من لم يَحفظ. وقالوا:

إذا أنتَ لم تَرَ الهِلالَ فَسلِّمْ   لِأُنَـاسٍ قـد رأَوْهُ بـالأبصـارِ

قال أبو يعقوب: ونا أبو حامد، قال: نا صالح بن أحمد بن يعقوب، قال: سمعت أبـي يقول: سُئل أبو مُقاتل حفصُ بن سَلْم وأنا حاضر عن القرآن، فقال: القرآنُ كلامُ الله غيرُ مخلوق، ومن قال غيرَ هذا فهو كافر.

قال له ابنُه سَلْم: / يا أبتِ هل تُخبِرُ عن أبـي حنيفة في هذا بشيء؟ [١٦٧] فقال: نعم، كان أبو حنيفة على هذا عهدي به، ما علمتُ منه غيرَ هذا، ولو علمتُ منه غيرَ هذا لم أصحبه، قال: وكان أبو حنيفة إمامَ الدنيا في زمانِهِ فقهاً وعلماً ووَرَعاً، قال: وكان أبو حنيفة مِحْنَةً يُعرَفُ به أهلُ البدع من الجَمَاعَة، ولقد ضُرِبَ بالسياط على الدخول في الدنيا لهم فأبَـى.

قال: ونا القاضي محمد بن علي السِّمناني، قال: نا عبد الله بن محمد البلخي، قال: سمعت علي بن حبيب يقول، سمعت نوحَ بن أبـي مريم، يقول: سألتُ أبا حنيفة فقلتُ: هل تَشهَدُ لأحدٍ أنه من أهل الجنة سوى الأنبياء؟ فقال: كُلُّ من شَهِدَ له النبـيُّ صلى الله عليه وسلم أنه في الجنة بخبر صحيح[١].

قال: ونا أبو عبد الله محمد بن حِزَام الفقيه، عن أبيه، قال: ني محمدُ بن يزيد، قال: نا حسن بن صالح، عن أبـي مُقاتل، سمعتُ أبا حنيفة يقول: الناسُ عندنا على ثلاثة منازل:

الأنبياء من أهل الجنة، ومن قالت الأنبياءُ: إنه من أهل الجنة، فهو من أهل الجنة.

---

(١) وللشيخ عبد الغني النابلسي كتاب لطيف فريد في بابه، سماه: «لَمَعان الأنظار في المقطوع لهم بالجنة والمقطوع لهم بالنار»، طبع بالقاهرة بمطبعة السعادة سنة ١٣٧٢.

والمنزلةُ الأخرى المشركون، نشهَدُ عليهم أنهم من أهل النار.

والمنزلةُ الثالثة المؤمنون، نقِفُ عنهم، ولا نشهد على واحدٍ منهم أنه من أهل الجنة ولا من أهل النار، ولكنا نرجو لهم، ونخاف عليهم، ونقول كما قال الله تعالى: ﴿خَلَطوا عَمَلاً صالحاً وآخَرَ سيئاً عَسَى الله أن يَتُوبَ عليهم﴾[1]، حتى يكون الله عزَّ وجل يقضي بينهم.

وإنما نرجو لهم، لأن الله عز وجل يقول: ﴿إنَّ الله لا يَغفِر أن يُشْرَكَ به ويَغفِرُ ما دُونَ ذلك لمن يَشاءُ﴾[2]، ونخافُ عليهم بذنوبهم وخطاياهم.

وليس أحدٌ من الناس أُوجِبُ له الجنةَ، ولو كان صَوَّاماً قواماً غيرَ
[١٦٨] الأنبياءِ ومن قالَتْ فيه / الأنبياء: إنه من أهل الجنة.

قال: ونا أبو عبد الله محمد بن حِزَام الفقيه، قال: نا عبد الله بن أبي عبد الله العبدُ الصالح، قال: نا محمد بن يزيد، قال: نا الحسن بن صالح، عن أبـي مُقاتل، عن أبـي حنيفة، قال: الإيمانُ هو المعرفةُ والتصديقُ والإقرارُ بالإسلام.

قال: والناسُ في التصديق على ثلاثِ منازل: فمنهم من صَدَّق الله وما جاء منه بقلبه ولسانه، ومنهم من صَدَّقه بلسانِهِ وهو يُكذِّبُه بقلبه، ومنهم من يُصَدِّقُ بقلبه ويُكذِّبُ بلسانه.

فأما من صَدَّق الله عز وجل وما جاء به رسولُه صلى الله عليه بقلبِهِ ولسانه، فهُمْ عندَ الله وعندَ الناس مؤمنون.

---

(١) من سورة التوبة، الآية ١٠٢.

(٢) من سورة النساء، الآية ٤٨.

ومن صَدَّقَ بلسانِه وكذَّب بقلبه، كان عندَ الله كافراً، وعندَ الناس مؤمناً، لأن الناس لا يَعلمون ما في قلبه، وعليهم أن يُسمُّوه مؤمناً بما ظَهَرَ لهم من الإقرار بهذه الشهادة، وليس لهم أن يتكلَّفوا عِلْمَ القلوب.

ومنهم من يكون عندَ الله مؤمناً، وعندَ الناس كافراً، وذلك أن يكون المؤمنُ يُظهِرُ الكفرَ بلسانِهِ في حال التَّـقِيَّـة، فيُسمِّيهِ من لا يَعرفه كافراً، وهو عندَ الله مؤمن.

٥٥ ـ باب في زهدِهِ وورعِهِ وكثرةِ تلاوته وعملِهِ:

نا حكم بن منذر رحمه الله، قال: نا أبو يعقوب يوسف بن أحمد المكي بمكة في المسجد الحرام، قال: نا محمد بن حفص بن عَمْرُويَه كان قَدِمَ علينا حاجاً، قال: سمعت أبا بكر محمد بن عمرويه، قال: سمعت إبراهيم بن عبد الله الخلال يقول، سمعتُ ابن المبارك يقولُ وذُكِرَ عنده أبو حنيفة فقال: أتَذكُرون رجلاً عُرِضَتْ عليه الدنيا بحذافيرها ففَرَّ منها[١].

قال: ونا أبو نصر محمد بن حاتم السمرقندي، قال: سمعت أبا يحيـى عبدَ الصمد بن الفضل يقول، سمعت / شَدَّادَ بن حَكِيم يوماً وذَكَرَ أبا حنيفة [١٦٩] فقال: ما رأيتُ أورَعَ منه، نُهِيَ عن الفُتْيَا، فبينا هو وابنتُهُ يأكلان، تخلَّلَتْ ابنتُه فخَرَجَ على خِلالِها صُفْرَةُ دَم، فقالت: يا أبتِ، عليَّ في هذا وُضوء؟ فقال: إني نُهيتُ عن الفُتْيَا، فَحَلَفْتُ لهم، فسَلِي أخاكِ حَمَّاداً.

قال: ونا القاضي أبو عبد الله محمد بن قانع إملاءً، قال: نا عمر بن علي السَّرَخْسِي، قال: نا محمد بن شجاع، عن بعض أصحابه، أنه قيل

(١) في جميع النسخ (ففَرَّ عنها)، والمثبَتُ مني.

لأبــي حنيفة، قد أمَرَ لك أبو جعفر أميرُ المؤمنين بعشرةِ آلافِ درهم، قال: فما رَضِيَ أبو حنيفة.

فلما كان اليومُ الذي تَوقَّع أن يُؤتَى إليه بالمال، صلَّى الصبحَ ثم تغشَّى بثوبه فلم يتكلم، فجاء رسولُ الحسن بن قَحْطَبة بالمال، فدَخَل به عليه، فكلَّمه فلم يُكلِّمه، فقال من حَضَر: ما يُكلِّمُنا إلاَّ بالكلمةِ بعدَ الكلمة، فقال: ضَعُوا المالَ في هذا الجِراب في زاوية البيت.

قال: ثم أوصَى أبو حنيفة بعدَ ذلك بمتاع بيتِه، فقال لابنه: إذا أنا مِتُّ ودفنتموني، فخُذْ هذه البَدْرَةَ فاذهَبْ بها إلى الحسن بن قَحْطَبة، فقل له: هذه وَدِيعتُك التي أودعتَها أبا حنيفة، فلما دفناه أخذتُها، وجئتُ حتى استأذنتُ على الحسن بن قَحْطَبة، فقلتُ: هذه الوديعةُ التي كانت لك عند أبــي حنيفة، قال فقال الحسن: رحمةُ الله على أبيك، لقد كان شحيحاً على دينه.

قال: ونا أبو القاسم أحمد بن عبد الله الزعفراني، قال: نا إبراهيم بن مروان، قال: سمعت عبد الله بن صالح الكوفي يقول، قال رجل بالشام للحكم بن هشام: أخبرني عن أبــي حنيفة، فقال: على الخبير سَقَطْتَ:

كان أبو حنيفة لا يَرُدُّ حديثاً ثَبَت عنده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، وكان من أعظم الناسِ أمانةً، وأراده / السلطان على أن يُولِّيَه مفاتيحَ [١٧٠] خَزَائِنِه فأبَــى، واختار ضَرْبَهم وحَبْسَهم على عذاب الله، فقال له الرجل: والله ما رأيتُ أحداً وَصَفه بما وصفتَه، فقال: هو والله ما قلتُ لك.

قال: وبَعَث يزيدُ بن عمر بن هُبَيرة إليه، فأقدَمَه عليه وعَرَض عليه أن يُولِّيَه بيتَ المال، فأبَــى، فضَرَبه عشرين سَوْطاً. قلتُ له: وأين مات؟ قال: مات ببغداد سنة خمسين ومئة، وصلَّى عليه الحسَنُ بن عُمَارة، وكان قاضياً يومئذ ببغداد.

قال أبو يعقوب: ونا العباس بن أحمد البزاز، قال: نا محمد بن عثمان بن أبـي شيبة، قال: نا نَصْر بن عبد الرحمن الوشّاء[١]، قال: سمعت أبا نُعَيم يقول، سمعتُ زُفَر بن الهُذَيل يقول: كان أبو حنيفة يَجهَرُ بالكلام أيام إبراهيمَ بن عَبْد الله بن حسن جِهاراً شديداً[٢]، قال فقلتُ له: والله ما أنت بِمُنْتَهٍ أو تُوضَعَ الحِبَالُ في أعناقِنا!

فلم نَلْبَثْ أن جاء كتابُ أبـي جعفر إلى عيسى بن موسى: أن احْمِلْ أبا حنيفة إلى بغداد، قال: فَغَدوتُ إليه فرأيتُه راكباً على بغلة، وقد صار وجهُهُ كأنه مِسْحٌ[٣]، قال: فحُمِلَ إلى بغداد، فعاش خمسة عشر يوماً، قال: فيقولون: إنه سَقاهُ، وَذلك في سنة خمسين ومئة. ومات أبو حنيفة وهو ابنُ سبعين.

قال: ونا أبو القاسم عبيد الله بن أحمد البزاز، قال: نا أبـي، قال سمعت ابنَ أبـي عمران يقول: سمعت بِشْر بن الوليد يقول، سمعت

---

(١) وقع في المخطوطات الثلاث: (بشر)، وهو تحريف عن نَصْر. كما في «أخبار أبـي حنيفة وأصحابه» للصيمري ص ٨٧. و (نصر) مترجم له في «تهذيب التهذيب» ١٠: ٤٢٨.

(٢) في «مناقب أبـي حنيفة» للذهبـي ص ٢١ «يَجهَرُ في أَمْرِ إبراهيم...». انتهى. وهي أوضح، لأن إبراهيم هذا هو: إبراهيمُ بن عبد الله بن الحسن بن علي بن أبـي طالب، ولد سنة ٩٧، وقُتِل سنة ١٤٥، خرج على المنصور العباسي بالبصرة، كما تقدم ذكرُ طرفٍ من هذا الخبر تعليقاً في ص ٢٨١.

(٣) المِسْحُ بكسر الميم وسكون السين بعدها حاء. هو البَلاَسُ. ويُتَّخَذُ عادة من شعر المَعز الأسود، فالمعنى: صار وجهُهُ مُرْبَدّاً أسوَدَ من الغضب. وفي «مناقب أبـي حنيفة» للذهبـي ص ٢١ «قد كاد وجهُهُ يَسْوَدّ».

أبا يوسف يقول: إنما كان غَيْظُ المنصور على أبـي حنيفة ــ مع معرفته بفضله ــ أنه لمَّا خرج إبراهيمُ بن عبد الله بن حسن بالبصرة، ذُكِرَ له أنَّ أبا حنيفة والأعمشَ يُخاطبانِهِ من الكوفة.

فكتَبَ المنصورُ كتابين على لسانِه، أحدُهما إلى الأعمش، والآخَرُ إلى
[١٧١] أبـي حنيفة، من إبراهيم بن عبد الله بن / حسن، وبَعَث بهما مع من يثق به.

فلما جيءَ الأعمشُ بالكتاب، أخذه من الرجل وقرأه، ثم قام فأطعمه الشاةَ والرجلُ ينظر، فقال له: ما أردتَ بهذا؟ قال قل له: أنت رجلٌ من بني هاشم، وأنتم كلُّكم له أحباب، والسلام. وأما أبو حنيفة فَقَبِلَ الكتاب وأجابَه عنه، فلم تَزَلْ في نفس أبـي جعفر حتى فَعَل به ما فَعَل.

ذكَر الدُّولابـيُّ ني أحمد بن القاسم، قال: ني يعقوب بن شيبة، قال: نا عبد الله بن الحسن، عن إسماعيل بن حماد بن أبـي حنيفة، قال: مَررتُ بالكُنَاسة مع أبـي في موضع، فَبَكى، فقلتُ: يا أبتِ، ما يُبكيك؟ قال: يا بُنَيَّ في هذا الموضع، ضَرَب ابنُ هُبَيرة أبـي عشرةَ أيام، في كل يوم عشرةَ أسواط، على أن يَلي القضاءَ فلم يَفعل.

قال الدولابـي: ني محمد بن شجاع، قال: ني حِبَّان[1]، رجلٌ من أصحاب أبـي حنيفة، قال قال أبو حنيفة حين ضُرِبَ ليليَ القضاءَ: ما أصابني في ضَرْبـي شيء كان أشدَّ علي من غم والِدَتي.

قال: ونا أحمد بن القاسم، قال: نا يعقوب بن شيبة، قال: نا عبد الله بن الحسن، عن بشر بن الوليد، قال:

---

(١) حِبَّان بكسر الحاء المهملة، بعدها باءٌ موحدة مشددة مفتوحة، وهو مضبوط مترجمٌ له في «الجواهر المضية» ١: ١٨٤ من طبعة الهند القديمة، و ٢: ٣٢ من طبعة مصر، سنة ١٣٩٨.

كان أبو جعفر أميرُ المؤمنين أشخَصَ أبا حنيفة إليه، وأراده على أن يُوليه القضاءَ، فأبَـى، فحَلَف عليه أبو جعفر لَيَفْعَلَنَّ، فَحَلَفَ أبو حنيفة أن لا يَفْعَلَ، فحلَفَ أبو جعفر لَتفعلَنَّ، فحلَفَ أبو حنيفة على أن لا يَفعَلَ، فقال الربيعُ لأبـي حنيفة: ألا تَرى أميرَ المؤمنين يَحلِف، فقال أبو حنيفة: أميرُ المؤمنين أقدَرُ مني على كفارةِ أَيمانِه، فأبَـى أن يلي القضاءَ، فأمَرَ به إلى السجن، فمات في السِّجن، ودُفِنَ في مقابر الخَيْزُران، رحمةُ الله عليه.

تمت أخبار أبـي حنيفة، ويليها أخبارُ أصحابه[١].

ذَكَر الدُّولابـيُّ: حدَّثَنا محمد بن حَمَّاد، قال: حدثنا محمد بنُ مَلِيْح، عن يَزِيدَ بنِ كُمَيْت، قال: كان لأبـي حنيفة جارٌ أسوَدُ يُكْنَى بأبـي حِمَّان،

---

(١) هكذا جاء في و، في الصفحة ١٠٥، وفي أ، في الورقة ١٥٢، وجاء في ك في الورقة ٩٨ ما يلي: «تمَّ الكتاب، والحمدُ لله رب العالمين، وصلَّى الله على محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً».

«الحمدُ لله رب العالمين. أَنهَى هذا الجزءَ مُطالعةً من أوله إلى آخره ما عَدَا قولَهُ في الإمام أبـي حنيفة: (بابُ ذِكرِ بعضِ ما ذُمَّ به أبو حنيفة وطُعِنَ عليه)، داعياً لمالكِهِ بالغفرانِ: العبدُ الفقيرُ إلى الله تعالى أحمدُ بن أحمَد الهَرْديُّ المالكيُّ الأزهريُّ في شهرِ ربيعِ الأول سنَةَ تسع وسبع مئة».

ثم جاء في الورقة ٩٩ الخبرُ التالي المنقولُ عن الدُّولابـي ثم عن أبـي الفرج، ثم ما بَعدَهُ من نَظْمِ الخبرِ نفسِهِ شعراً في ورقة ١٠٠، وجاء بعده في ورقة ١٠٠، أيضاً ما يلي: «ذكرُ بعض أصحاب أبـي حنيفة والخبرُ عنهم». فذكَرَ ترجمةَ أبـي يوسف، وزفر، ومحمد بن الحسن.

وجاء خبر أبـي الفرج الآتي ونظم الخبر نفسه في نسخة و بعد نهاية خبر أصحاب أبـي حنيفة في آخر الكتاب في الورقة ١٠٨ و ١٠٩، وأما نسخة أ والمطبوعة فليست فيهما هذه الزيادة.

وكان يلتَقِطُ البَعْرَ والشَّوْكَ، ويَبِيعُهُ، ويَشرَبُ كلَّ ليلة، ويتَغنَّى إذا سَكِرَ: أَضَاعُوني وأيَّ فتىً أضاعوا! فكان أبو حنيفة يضحَكُ منه.

قال: فأخذه الحَرَسُ ليلةً سَكْرَاناً، فسَجَنُوه، ففقَدَ أبو حنيفة صَوْتَهُ، فقال: ما فَعَل أبو حِمَّان: أضاعوني وأيَّ فتىً أضاعوا؟

قالوا: حُبِسَ، قال: ما عَلِمتُ به. فلما أصبَحَ بكَّرَ إلى الوالي فخلَّصَهُ وأخرجه، ثم قال: يا أبا حِمَّان، لم يُضَيِّعْك جِيرانُك، ووَهَب له مئةَ درهم.

ذَكَر أبو الفرج علي بنُ الحُسَين، قال: أخبرني محمد بن زكريا الصَّحَّاف، قال: ثنا قَعْنَبُ بنُ المحرَّر الباهلي، عن الأصمعي، قال: كان لأبي حنيفة جارٌ بالكوفة يَشرَبُ المُسْكِرَ، وكان يُكثِرُ أن يُغنِّي في غُرْفَتِهِ:

أضاعوني وأيَّ فتىً أضاعوا ... ليومِ كريهةٍ وسِدَادِ ثَغْرِ

وكان أبو حنيفة يَسمَعُ غِنَاءَهُ، فلَقِيَهُ العَسَسُ ليلاً وأخذوه، وصار في السِّجْن، ففقَدَ أبو حنيفة صوتَه تلك الليلة، فسأل عنه من غَدٍ، فأُخبِرَ، فدَعَا بطَوِيلتِهِ فلَبِسَها[١]، ودَعَا بدابَّتِهِ، ورَكِبَ إلى موسى بن عيسى، فقال له: إنَّ لي جاراً أَخَذَه عَسَسُك البارحةَ، وما عَلِمتُ عليه إلاَّ خيراً.

فقال عيسى بن موسى: سَلِّموا إلى أبي حنيفة كلَّ من أخذَهُ العَسَسُ تلك الليلة، فأُطلِقُوا جميعاً. فلما خَرَجَ الفتَى دَعَا بِهِ أبو حنيفة فناجاه وقال له سِرّاً: كنتَ تُغنِّي كلَّ ليلة: أضاعوني وأيَّ فتىً أضاعوا! فما أضعناك، قال:

---

(١) الطويلة قَلَنْسُوةٌ تُشبِهُ في ارتفاعها وطولها نصفَ مُعَيَّن هكذا ⌂ . كما صُوِّرَتْ في كتاب «الملابس العربية الإسلامية في العصر العباسي» للدكتور صلاح حُسَين العُبَيْدي ص ٥٨٩.

لا واللَّهِ، ولكن أَحسَنْتَ وتكرَّمتَ، فأحسَنَ الله جَزَاءَك[1].

أخبَرَني يوسف بن هارون في شِعرٍ له، نَظَم فيه خبَرَ أبي حنيفة المذكور، والشعرُ مطوَّل، لكن نذكُرُ منه ما صَحَّ في خبرِ أبي حنيفة:

تحرَّيتُم بذاكَ العَدْلَ فِيْهَا ... بزَعْمِكُمُ فإنْ يكُ عن تحرِّي
فإنَّ أبا حنيفة وهْوَ عَدْلٌ ... وفرَّ من القضاءِ مَسِيرَ شهرِ
فَقِيهٌ لا يُدانِيهِ فَقِيهٌ ... إذا جاء القِياسُ أَتَى بدُرٍّ
وكان من الصَّلاةِ طويلَ ليلٍ ... يُقَطِّعُهُ بلا تغميضِ شُفْرِ
وكان له من أهلِ الشُّرْب جارٌ ... يُواصِلُ مَغْرِباً فيه بفَجْرِ
وكان إذا انتَشَى غَنَّى بصو ... تِ المُضَاعِ بِسِجْنِهِ من آلِ عَمْرِو
أضاعوني وأيَّ فتَىً أضاعوا ... ليومِ كريهةٍ وسِدَادِ ثَغْرِ
فغيَّبَ عنه صَوْتَ الجارِ سِجْنٌ ... ولم يكنِ الفقيهُ بذاك يَدْرِي
فقال وقد مَضَى ليلٌ وثانٍ ... ولم يَسمَعْهُ غَنَّى: ليتَ شِعرِي
أجارِيْ المُؤنسيْ لَيْلاً غِنَاءً ... لِخَيْرٍ قَطْعُ ذلكَ أمْ لِشَرِّ
فقالوا: إنه في سِجْنِ عيسى ... أتَاهُ بِهِ المَحَارِسُ وهو يَسْرِي
فنادَى بالطَّوِيلةِ وهْيَ مما ... تكونُ برأسِهِ لجليلِ أمْرِ
وأمَّ بقَصْدِه عيسى بنَ موسى ... فلاقَاهُ بإكرامٍ وبِرِّ
وقال أحَاجةٌ عَنَّتْ فإنِّي ... لقَاضِيها ومُتْبِعُها بشُكْرِ
فقال حَبَسْتَ لي جاراً يُسمَّى بعَمْرٍو قال يُطلَقُ كلُّ عَمْرِو
بِسِجْني حِينَ وافَقَه اسمُ جا ... رِ الفقيهِ ولو سَجَنْتُهُمُ بوَتْرِ

---

(١) روى هذا الخبر الخطيبُ البغدادي أيضاً في «تاريخ بغداد» ١٣: ٣٦٢، دون الشعر الآتي، وفي آخره: «وتاب الرجلُ ولم يَعُد إلى ما كان».

فـأطلَقَهُـمْ لَـهُ عيسـى جميعـاً لِجـارٍ لا يَبِيـتُ بغيـرِ سُكـرِ
فإنْ أحببتَ قُلْ لِجِوَارِ جارٍ وإن أحبَبتَ قُلْ لِطِلاَبِ أَجْرِ
فـإنَّ أبـا حنيفـة لـم يَـؤُنْ[١] مـن تطلُّبِـهِ فخلَّصَـهُ بـوِزْرِ

* * *

(١) يقال في اللغة: آن يؤُون: استراح. والمعنى: فإنَّ أبا حنيفة لم يسترح ولم يهدأ من تطلُّبِهِ حتى أفرِجَ عنه.

/ ذكرُ بعضِ أصحاب أبـي حنيفة، والخبرُ عنهم[١] [١٧٢]

١ ــ فأوَّلُهم وأعلاهم ذِكراً: أبو يوسف القاضي.

وهو يعقوبُ بن إبراهيم بن حَبِيب بن خُنَيس بن سعد بن حَبْتَة الأنصاري، وسعدُ بن حَبْتَة يُعرَفُ بأمِّه في الأنصار، وأمُّهُ حَبْتَةُ بنتُ مالك من بني عَمْرو بن عوف، وهو سَعْد بن عَوْف بن بَحِير[٢] بن معاوية بن سَلْمَى بن

---

(١) اقتصر المؤلف ابن عبد البر على ذكر ثلاثة فقط من أصحاب أبـي حنيفة، هم أشهر من أَخَذَ عنه واشتهَرَ بصحبته والتخرُّج به، أما جملةُ الآخذين عنه فأعدادٌ وفيرة جداً، قال الحافظ محمد بن يوسف الصالحي الدمشقي الشافعي، في كتابه «عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبـي حنيفة النعمان» ص ٨٨ وما بعدها:

البابُ الخامس في ذكر بعض الآخذين عنه الحديثَ والفقه من أهل مكة والمدينة...»، ثم ذكر سائر أسماء بلدان الآخذين عنه في صفحتين، ثم قال:

«واستيعابُ الآخذين عن أبـي حنيفة متعذر لا يمكن حصرُه...، وأنا مورد جماعةً من الأعيان الآخذين عن الإمام أبـي حنيفة رضي الله عنه نحوَ الثمانِ مئة، مما ذكره الحُفَّاظُ...». ثم سَمَّى أسماءَ الحفاظِ الذين ذَكَروا أَخْذَ هؤلاء عن أبـي حنيفة، ثم أورد أسماء الآخذين على حروف المعجم، وبدأ بمن اسمُه (محمد) تبركاً باسم النبـي صلى الله عليه وسلم، فبَلَغَ تعدادُ أسمائهم مع ضبطِها ٦٧ صفحة، من صفحة ٩١ حتى صفحة ١٥٨.

(٢) قال ابن حجر في «تبصير المنتبه» ١: ٦٢ «سعد بن بحِير بن معاوية، له صحبة، بالحاء المهملة المفتوحة. وقال ابن سعد: هو بالجيم». انتهى. فيكون (بُجَير) بضم الباء وفتح الجيم مصغراً. وبه جاء في «الاستيعاب» و«الإصابة» و«تجريد أسماء الصحابة» و«سِيَر أعلام النبلاء» ٨: ٤٧٠. ونسخةِ ك.

بَجِيلة، حليفٌ لبني عَمْرو بن عوف الأنصاري، له صُحبة.

ومن حديث جابر بن عبد الله: قال: نَظَر النبيُّ عليه السلام إلى سعدِ بن حَبْتَة يومَ الخندق يُقاتِلُ قتالاً شديداً، وهو حَدِيثُ السِّنِّ، فدعاه فقال له: «من أنتَ يا فتَى؟» قال: سَعْدُ بنُ حَبْتَة، فقال له النبي عليه السلام: «أسعَدَ الله جَدَّك اقترِبْ مني» فاقترَب منه فمَسَحَ على رأسِه.

وذكر ابنُ الكلبي أنَّ أُمَّه أتَتْ به إلى النبي صلى الله عليه وسلم صغيراً، فمسح على رأسه ودعا له.

وذكر ابنُ الكلبي أيضاً أن خُنَيسَ بن سعد بن حَبْتَة جَدَّ أبي يوسف، إليه تُنْسَبُ رَحْبَةُ خُنَيْس بالكوفة، ويقال لها بالفارسية: جهارِ سُوْج، وتفسيرُها بالعربية: رَحْبَةٌ مُرَبَّعة، تَفترِقُ منها أربعةُ طُرُق، تُنسَبُ إلى خُنَيس جدِّ أبي يوسف. وقد تقصَّينا خبرَ جدِّه سعدِ بن حَبْتَة في «كتاب الصحابة»[١].

نا أحمد بن محمد بن أحمد، قال: نا أحمد بن الفضل بن العباس، قال: نا محمد بن جرير الطبري، قال: كان أبو يوسف يعقوبُ بنُ إبراهيم القاضي فقيهاً عالماً حافظاً، ذُكِرَ أنه كان يُعرَفُ بِحِفظ الحديثِ، وأنه كان يَحضُرُ مجلسَ المحدِّثِ فيَحفظُ خمسين وستين حديثاً، ثم يقومُ فيُمليها على الناس، وكان كثيرَ الحديث.

[١٧٣] وكان قد جالَسَ محمدَ بن عبد الرحمن بنِ أبي / ليلى، ثم جالَسَ أبا حنيفة، وكان الغالبُ عليه مذهبَ أبي حنيفة، وكان ربما خالَفَه أحياناً في المسألة بعد المسألة.

---

(١) يعني كتابه المسمى: «الاستيعاب في معرفة الأصحاب» ٢: ٥١.

وذُكِرَ عن أبـي سفيان الحِميري، عن علي بن حرملة، قال: كان أبو يوسف القاضي يقولُ في دُبُر كل صلاة: اللهم اغفِرْ لي ولأبـي حنيفة.

قال أبو عُمَر: كان أبو يوسف قاضيَ القضاةِ، قَضَى لثلاثةٍ من الخلفاء، وَلِيَ القضاءَ في بعضِ أيام المَهْدِي، ثم للهادي، ثم للرشيد، وكان الرشيدُ يُكرمُه ويُجلُّه، وكان عنده حَظِيّاً مَكِيناً.

وكانت وفاته في ربيع الآخر من سنة اثنتين وثمانين ومئة. وقال محمد بن سعد كاتبُ الواقدي: توفي أبو يوسف القاضي صاحبُ أبـي حنيفة في ربيع الأول، لخمس بَـقِينَ منه.

قال الطبريُّ: وَتَحامَى حديثَه قومٌ من أهل الحديث، من أجل غلبةِ الرأي عليه، وتفريعِهِ الفروعَ والمسائلَ في الأحكام، مع صُحْبَةِ السلطانِ وتقلُّدِهِ القضاء.

قال أبو عُمَر: كان يَحيـى بن مَعِين يُثني عليه، ويُوثِّقُه[1]، وأما سائرُ أهلِ الحديث فهم كالأعداءِ لأبـي حنيفة وأصحابه[2].

---

(١) قال شيخنا الشيخ أحمد شاكر في تعليقه على كتاب «الخراج» ليحيـى بن آدم ص ٨٤ عند الكلام على حديثٍ للقاضي أبـي يوسف عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة، مرفوعاً ما نصه: «إسناده صحيحٌ غايةٌ في الصحة، فإن أبا يوسف من ثقات أئمة المسلمين وَثَّقه النسائي وابنُ حبان». قلتُ: وابنُ معين إمام الجرح والتعديل وقد عاشره وصاحبه.

(٢) يَعني بأصحابه: من كان على مذهبه في حياتِهِ أو بعدَ وفاتِهِ ولو بدهرٍ طويل. وأذْكُرُ هنا بعضَ النماذج من المحدِّثين الثقات، أو الموثَّقين، الذين نالهم الجرحُ والتضعيفُ بسبب أنهم من أهل الرأي.

١ ــ جاء في «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي ٧:١٦، في ترجمة القاضي (أَسَد بن عَمْرو البَجَلي الكوفي) من أصحاب أبـي حنيفة ومن تلامذته: «قال أبو العباس =

. . . . . .

= محمد بن يعقوب الأصمّ، سمعتُ عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: سألتُ أبـي عن أَسَد بن عَمْرو، فقال: كان صدوقاً، وأبو يوسف صدوق، لكنَّ أصحابَ أبـي حنيفة ينبغي أن لا يُروَى عنهم شيء!! وقال أبو عُبَيد الآجُريّ: سألت أبا داود عنه، فقال: صاحبُ رأي، وهو في نفسه ليس به بأس.

وقال البخاري: أَسَدُ بن عَمْرو البَجَلي، كوفي، صاحبُ رأي، ضعيف».

٢ ــ وجاء في «هَدْي الساري» للحافظ ابن حجر ٢: ١٦١، في ترجمة القاضي (محمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري) البصري، الذي روى له الجماعة في الكتب الستة، ما يلي: «من قدماء شيوخ البخاري، ثقة، وثَّقه ابنُ معين وغيره، وقال أحمد: ما يُضعِّفُه عند أهل الحديث إلاّ النظرُ في الرأي، وقال أبو حاتم: لم أرَ من الأئمة إلاّ ثلاثة: أحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي، والأنصاري». انتهى.

قال شيخنا التهانوي في «قواعد في علوم الحديث» ص ٤٢٤، بعده: «وهذا من تلامذة أبـي حنيفة.

ولا عَيْبَ فيهم غيرَ أنَّ سُيوفَهم بِهِنَّ فُلُولٌ من قِراعِ الكتائبِ».

٣ ــ وقال الحافظ ابن حجر أيضاً في «هدي الساري» ٢: ١٧٠، في ترجمة (الوليد بن كثير المخزومي) المَدَني ثم الكوفي، الذي روى له الجماعة أيضاً، ما يلي: «قال الساجيُّ: قد كان ثقةً ثَبْتاً يُحتَجُّ بحديثه، لم يُضعِّفه أحد، إنما عابوا عليه الرأي».

٤ ــ وجاء في «ميزان الاعتدال» للذهبـي ١: ٥٧٤، في ترجمة (أبـي مُطيع البَلْخي الحَكَم بن عبد الله) صاحبِ أبـي حنيفة: «قال البخاري: ضعيف، صاحبُ رأي. وقال ابن حبان: كان من رؤساءِ المُرجئة! ممن يُبْغِضُ السُّنَّةَ!! ومنتحِليها!!»، قال الذهبـي بعدَ هذا: «وكان أبو مُطيع قاضِيَ بَلْخ، وتفقَّه به أهل تلك الديار، وكان بصيراً بالرأي، عَلاَّمةً، كبيرَ الشأن، ولكنه واهٍ في ضبط الأثر، وكان ابن المبارك يُعظِّمُه ويُجلُّه لدِينِه وعِلمِه».

٥ ــ وجاء في «تهذيب التهذيب» ١: ١٣، في ترجمة (أحمد بن الأزهر البَلْخي): «ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يَنتحِلُ مذهبَ أهل الرأي، يُخطِىء، ويُخالِف». =

. . . . . .

= ٦ ــ وجاء في «المغني» للذهبي ٢: ٦٧٠، في ترجمة (مُعَلَّى بن منصور الرازي) الذي روى له الجماعة: «إمامٌ مشهور، موثَّق، قال أبو داود: كان أحمد لا يروي عنه للرأي، وقال أبو حاتم: قيل لأحمد: كيف لم تكتب عنه؟ قال: كان يكتُبُ الشروطَ، مَنْ كَتَبَها لم يَخْلُ أن يكذِب!». انتهى. وقد وثقه ابن المديني وابن معين وأبو حاتم وغيرهم، وقال الحافظ ابن حجر في «تهذيب التهذيب» ١٠: ٢٤٠، في آخر ترجمته: «قال أحمد بن حنبل: مُعَلَّى بن منصور من كبار أصحاب أبي يوسف ومحمد، ومن ثِقاتِهم في النقل والرواية».

٧ ــ وجاء في «تهذيب التهذيب» ١: ٢٠، في ترجمة (أبي مُصْعَب أحمد بن أبي بكر الزُّهري المَدَني)، الذي روى له الجماعة، ما يلي: «قال صاحبُ «الميزان»: ثقةٌ، حُجَّةٌ، ما أدري ما معنى قول أبي خَيْثَمَة لابنِهِ أحمد: لا تكتب عن أبي مُصْعَب، واكتب عمن شِئتَ. انتهى. ويَحتمِلُ أن يكون مرادُ أبي خيثمة دخولَهُ في القضاء، أو إكثارَه من الفتوى بالرأي». انتهى. وقال الحافظ ابن حجر في «التقريب»: في ترجمته: عابَهُ أبو خَيْثَمَة للفتوى بالرأي».

٨ ــ وجاء في «تهذيب التهذيب» ٣: ٢٥٩، في ترجمة (ربيعة بن أبي عبد الرحمن فَرُّوخ) المَدَني، المشهور المعروف بربيعة الرأي، الذي روى له الجماعة: «روى عنه مالك، وشعبة، والسفيانان. . .، وقال يعقوب بن شيبة: ثقةٌ، ثَبْتٌ، أَحَدُ مُفْتِي المدينة، وقال ابن سعد: ثقةٌ، كثيرُ الحديث، وكانوا يتقونه لموضع الرأي». انتهى. والأمثلةُ غيرُ هذه كثيرةٌ جداً جداً، فأكتفي بهذا القدر.

فأنت ترى في هذه الأمثلة القليلة: غَمْزَهم الراويَ الثقةَ بأنه من أهل الرأي، فهذا في نظرهم سبَبٌ من أسباب القدح والجرح! لا بدَّ من ذِكرِهِ حتى في الثقة أو الحجة! بل عَدَّ ابنُ حبان: العملَ بالرأي نِحْلةً من النِّحَل! كما تقدم في ترجمة (أحمد بن الأزهر البلخي) برقم ٥. فاقرأ ما تَرى واعجب.

قال العلامة جمال الدين القاسمي رحمه الله تعالى، في كتابه «الجرح والتعديل» ص ٢٤ «وقد تجافَى أربابُ الصحاح الروايةَ عن أهل الرأي، فلا تكاد تجدُ اسماً لهم في =

. . . . . .

= سَنَدٍ من كتب الصحاح أو المسانيد أو السنن.

وإن كنتُ أعُدُّ ذلك في البعض تعصُّباً، إذ يَرى المُنْصِفُ عند هذا البعض من العلم والفقه، ما يَجدُرُ أن يُتحمَّلَ عنه، ويُستفادَ من عقلِه وعلمه.

ولكن لكل دَوْلَةٍ من دُوَلِ العلم سُلطةٌ وعُصْبةٌ ذاتُ عَصَبيّة، تَسعَى في القضاءِ على من لا يوافقها ولا يُقلِّدُها في جميع مَآتِيها، وتَستعمِلُ في سبيل ذلك كلَّ ما قُدِّرَ لها من مُسْتطاعِها، كما عَرَف ذلك مَنْ سَبَر طبقات دُوَل العلم، ومَظاهِرَ ما أُوتِيَتْهُ من سُلطانٍ وقوة.

ولقد وُجِدَ لبعض المحدِّثين تراجمُ لأئمة أهل الرأي، يَخجَلُ المرء من قراءتها! فضلاً عن تدوينها! وما السبَبُ إلاّ تخالُفُ المشرب، على توهُّم التخالُف، ورَفْضُ النظر في المآخذ والمدارك، التي قد يكون معهم الحقُّ في الذهاب إليها، فإنَّ الحق يَستحيلُ أن يكون وَقْفاً على فئةٍ معيّنة دون غيرها، والمنصِفُ من دَقَّق في المدارك غايةَ التدقيق ثم حكم بعدُ».

وعلَّق القاسميُّ على قوله: (وقد تجافَى أربابُ الصحاح الروايةَ عن أهلِ الرأي) بقوله: «كالإمام أبي يوسف والإمام محمد بن الحسن، فقد ليَّنَهما أهلُ الحديث! كما تَرى في «ميزان الاعتدال»! ولعمري لم ينصفوهما، وهما البحران الزاخران، وآثارُهما تَشهدُ بسعة علمهما وتبحُّرهما، بل بتقدُّمِها على كثير من الحفاظ، وناهيك كتابَ «الخراج» لأبي يوسف، و «موطأ الإمام محمد».

نعم، كان وَلَعُ جامعي السُّنَّة بمن طَوَّف البلاد، واشتهر بالحفظِ والتخصُّصِ بعلم السنة وجمعِها، وعلماءُ الرأي لم يشتهروا بذلك، وقد أُشِيعَ عنهم أنهم يُحَكِّمُون الرأي في الأثر! وإن كان لهم مرويّات مسندةٌ معروفة؛ رضي الله عن الجميع، وحشرنا وإياهم مع الذين أنعم الله عليهم». انتهى. وانظر كتاب «حُسن التقاضي في سيرة الإمام أبي يوسف القاضي» وكتاب «بلوغ الأماني في سِيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني». كلاهما لشيخنا الإمام الكوثري رحمه الله تعالى، فهما غايةٌ في موضوعِهما وترجمةِ هذين الإمامين الجليلين رضي الله تعالى عنهما.

قال أبو عُمَر:

٢ ـ وأمَّا زُفَر بن الهُذَيل العَنْبَرِي.

ثم التميمي، فكان كبيراً من كبارِ أصحاب أبـي حنيفة وأفقهِهِم، وكان يقال: إنه كان أحسنَهم قياساً، وَلِيَ قضاءَ البصرة، فقال له أبو حنيفة: قد عَلِمتَ ما بيننا وبين أهل البصرة من العداوة والحسد والمنافسة، ما أظنُّك تسلَمُ منهم.

فلما قَدِمَ البصرة قاضياً اجتَمَع إليه أهلُ العلم، وجعلوا يناظرونه في الفقه يوماً بعد يوم، فكان إذا رأى منهم قبولاً واستحساناً لما يَجيءُ به، / قال [١٧٤] لهم: هذا قولُ أبـي حنيفة، فكانوا يقولون: ويُحسِنُ أبو حنيفة هذا؟ فيقول لهم: نعم وأكثَرَ من هذا.

فلم يَزَلْ بهم إذا رأى منهم قبولاً لما يَحتَجُّ به عليهم ورِضَاً به وتسليماً له، قال لهم: هذا قولُ أبـي حنيفة، فيَعجَبُون من ذلك، فلم تزل حالُه معهم على هذا حتى رَجَع كثيرٌ منهم عن بُغضِه إلى محبته، وإلى القولِ الحسنِ فيه، بعدَ ما كانوا عليه من القولِ السيِّىء فيه[١].

---

(١) أي في الإمام أبـي حنيفة، وزُفَرُ رحمه الله تعالى مع فَقَاهتِهِ وحَصَافتِهِ وكِيَاسَتِهِ وإمامتِهِ في العلم، وتوثيقِ كبار أئمةِ الحديثِ له، وُجِدَ من تكلَّم فيه من المحدِّثين وطَعَن به لأنه من أهل الرأي، وكَفَى بذلك مطعناً وذنباً عندهم. قال شيخنا العلامة أحمد شاكر رحمه الله تعالى، في تعليقه على «مسند الإمام أحمد» ١١: ١٣٩ ما يلي:

«زُفَرُ بن الهُذَيل صاحبُ أبـي حنيفة، ثقة، وتكلَّم فيه بعضُهم بغير حجة، وترجمه الحافظ ابن حجر في «اللسان» ٢: ٤٧٦ ـ ٤٧٨، وترجمه ابنُ حبان في «الثقات» ٦: ٣٣٩، فأنصَفَه، قال: «زفر بن الهُذيل الكوفي، من أصحاب أبـي حنيفة، يَروي عن يحيـى بن سعيد الأنصاري، رَوَى عنه شدَّاد بن حكيم البلخي وأهلُ الكوفة. وكان زُفَرُ =

وكان زُفَرُ قد خَلَف أبا حنيفة في حَلْقَتِه إذْ مات، ثم خَلَفَ بعدَه أبو يوسف، ثم بعدهما محمدُ بن الحسن.

ومات زفر سنة ثمان وخمسين ومئة، وهو ابنُ ثمانٍ وأربعين سنة.

= مُتْقِناً حافظاً قليلَ الخطأ».

وذكره النسائي في الثقاتِ من أصحاب أبـي حنيفة، في رسالته الملحقة بكتاب «الضعفاء» له ص ٣٥، وقال: «زفر بن الهذيل ثقة». انتهى.

قال عبد الفتاح: أبعَدَ شيخُنا رحمه الله تعالى في النُّجْعَةِ لتوثيقِهِ زُفَرَ، ونَزَل في نقل عدالتِه إلى طبقةٍ متأخرةٍ عنه، ولو رَجَع إلى «الجرح والتعديل» لابن أبـي حاتم ١/٢: ٦٠٩، لوَجَد في ترجمته: «رَوَى عنه أبو نُعَيم ــ الفضل بن دُكَين ــ وحسَّانُ بن إبراهيم وأكثَمُ بن محمد، سمعتُ أبـي يقول ذلك، وقال الفضلُ بنُ دُكَين: كان ثقةً مأموناً، وقال يحيـى بنُ معين: زُفَرُ صاحبُ الرأي، ثقةٌ مأمون». انتهى.

وقال الحافظ الذهبـي في «سِيَر أعلام النبلاء» ٨: ٣٥ ما مختصرُهُ «زُفَرُ بن الهُذَيل العنبري، الفقيه المجتهد الرَّبَّاني، العلامة أبو الهُذَيل، حدَّث عن الأعمش، وإسماعيل بن أبـي خالد، وأبـي حنيفة، ومحمدِ بن إسحاق، وحَجَّاجِ بن أرطاة، وطبقتِهم.

حدَّث عنه حسانُ بن إبراهيم الكرماني، وأكثَمُ بن محمد والدُ يحيـى بن أكثم، وعبدُ الواحد بن زياد، وأبو نُعَيم المُلاَئي ــ الفضل بن دُكَين ــ ، والنعمان بن عبد السلام التَّيمي، والحكمُ بن أيوب، ومالكُ بن فُدَيك، وعامَّتُهم من رُفَقائِهِ وأقرانِهِ، لأنه مات قبلَ أوانِ الرواية، قال أبو نُعَيم المُلاَئي: كان ثقةً مأموناً، وقال يحيـى بن معين: ثقةٌ مأمون.

قلتُ: هو من بُحورِ الفِقه، وأذكياءِ الوقتِ، تفقَّه بأبـي حنيفة، وهو أكبَرُ تلامذته، وكان ممن جَمَع بين العلم والعَمَل، وكان يَدْرِي الحديثَ ويُتقِنُه. وقال ابن سعد: لم يكن في الحديث بشيء! قلتُ ــ القائل الذهبـي ــ : قد حَكَم له إمامُ الصنعة ــ يحيـى بن معين ــ بأنه ثقة مأمون». انتهى.

وانظر كتاب شيخنا الكوثري رحمه الله تعالى «لمحات النظر في سِيرة الإمام زفر»، فإنه على لطافته فريد في بابه.

٣ ــ وأما محمد بن الحسن.

فوُلِدَ بواسِطَ سنةَ خمس وثلاثين ومئة، وقيل: سنة إحدى وثلاثين ومئة، وهو مولىً لبني شَيْبان.

كان فقيهاً عالماً، كَتَبَ عن مالك كثيراً من حديثه، وعن الثوريِّ وغيرِهما، ولازَمَ أبا حنيفة، ثم أبا يوسف بعدَه، وهو راويةُ أبـي حنيفة وأبـي يوسف، القائمُ بمذهبهما، وله في ذلك مصنفات.

وكان الشافعيُّ رحمه الله يُثني على محمد بن الحسن ويُفضِّلُه ويقول: ما رأيتُ قَطُّ رجلاً سميناً أعقلَ منه. قال: وكان أفصَحَ الناس، كان إذا تكلَّم خُيِّلَ إلى سامعه أنَّ القرآن نَزَل بلُغتِه. وقال الشافعي: كتبتُ عن محمد بن الحسن وَقْرَ بعير.

وللشافعي في أول قدمةٍ قَدِمَها عليه، كَتَبَ بها إليه:

/ قُلْ لمن لم تَرَ عينُ من رآه مِثلَهُ ... وإنْ يكن من قد رآه قد رأى مَنْ قَبْلَهُ [١٧٥]
العلمُ يأبَـى أهلَهُ أن يمنعوه أهلَهُ ... لعلَّـه يَبـذُلُـه لأهلِـهِ لعلَّـهُ[١]

---

(١) كذا جاء في المخطوطات الثلاث، وفيه اختصار ظاهر. وجاء في «مناقب الشافعي» للبيهقي ٢:٨٦، ما يلي: «... حدثنا الربيع بن سليمان، قال: قال الشافعي سألتُ محمد بن الحسن أن يعيرني كتاباً ــ فأبَـى ــ، فكتبتُ إليه بهذه الأبيات:

قل لمن لم تَرَ عينُ من رآه مِثلَـهُ ... ومن كأنَّ من رآه قد رأى مَنْ قبلَهُ
العلـمُ يَنهَـى أهلَـه أن يَمنعـوه أهلَـهُ ... لعلَّـه يَبـذُلُـه لأهلِـهِ لعلَّـهُ؟

قال: فحَمَل محمد بن الحسن الكتابَ في كُمِّه، وجاءني معتذراً عن حَبْسِهِ».
انتهى. ونحوه في «الجواهر المضية» للحافظ القرشي ٢:٤٣، وفي «مناقب أبـي حنيفة» للكَرْدَرِي ٢:٤٢٢.

وتُوفي بالرَّيِّ سنة تسع وثمانين ومئة، وهو ابن أربع وخمسين سنة، وقيل: إنه تُوفي وهو ابنُ ثمانٍ وخمسين سنة، وكان قاضياً للرشيد بالرَّقَّة.

ومات بالرَّيِّ هو وعليٌّ بن حمزة الكسائيُّ في يوم واحد، كانا قد خَرَجَا إليها مع الرشيد، فرثاهما اليزيديُّ[1] فقال:

تصرَّمَتْ الدنيا فليس خُلودُ ... وما قد تَرى من بَهْجةٍ سَيَبِيدُ
لكل امرىءٍ منا من الموتِ مَنْهَلٌ ... وليس له إلاَّ عليه وُرُودُ
ألم تر شَيْباً شاملاً يَبْدُرُ الفتَى ... وأنَّ الشبابَ الغَضَّ ليس يَعُودُ
سيأتيك ما أفنَى القُرُونَ التي خَلَتْ ... فكُنْ مستعداً فالفَناءُ عَتِيدُ
أَسِيتُ على قاضي القضاةِ محمدٍ ... وأذْرَيتُ دَمْعِي والفؤادُ عَمِيدُ
وقلتُ إذا ما الخَطْبُ أشكل مَنْ لنا ... بإيضاحِهِ يوماً وأنت فَقِيدُ
وأقلقني موتُ الكِسائيِّ بعدَه ... وكادَتْ بيَ الأرضُ الفضاءُ تَمِيدُ
وأذهَلَني عن كل عيش ولذةٍ ... وأرَّقَ عيني والعيونُ هُجُودُ
هما عالِمانِ أَوْدَيا وتُخرِّما[2] ... فما لهما في العالَمِينَ نَدِيدُ
فحُزْنِيَ إنْ تَخْطُرْ على القلب خَطرةٌ ... بذكرِهما حتى المماتِ جديدُ

* * *

---

(١) هو: أبو محمد، يحيى بن المبارك اليزيدي البصري، المقرىء النحوي اللغوي الأديب الشاعر، وُلِدَ سنة ١٣٨، وتوفي سنة ٢٠٢، تَرجَم له ابنُ خَلِّكان في «وفَيَات الأعيان» ٦:١٣٨، والأنباريُّ في «نزهة الألِبَّاء» ص ٨١ ــ ٨٤، وهذه القصيدة فيه.

(٢) يقال: تَخَرَّمهم الدهرُ، أي أفناهم واستأصَلَهم.

تَمَّتْ أخبارُ أصحاب أبـي حنيفة رحمهم الله،
وبتمامها تَمّ كتابُ (الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء:
مالكٍ والشافعي وأبـي حنيفة رضي الله عنهم)

هكذا جاء في آخر نسخة و، وجاء في ختام نسخةِ ك، وقد انتهت بخبر (لعلّه يبذله لأهله لعله) ما يلي:

تمَّ الكتابُ بحمد الله وحسن عونه، وصلَّى الله على محمدٍ وعلى آلِهِ وصحبِهِ وسلَّم تسليماً.

وجاء في نهاية نسخةِ أ ما يلي:

كَمَلَتْ، وبتمامِها تَمَّتْ أخبارُ أصحابِ أبـي حنيفة، وبتمامِها تَمَّ كتابُ الانتقاء في فضائل الثلاثة الفقهاء: مالكٍ والشافعي وأبـي حنيفة رحمهم الله تعالى، والحمدُ لله وحدَهُ، وصلى الله على سيدنا محمدٍ وآلِهِ وصحبِهِ وسلَّم.
٢٧ شوال سنة ٨٣٤.

* * *

(تتمة) حولَ ثبوتِ لفظِ (أمْرَ دينِها)
في حديث (تجديد الدين)

سَبَق في كتاب «الانتقاء» هذا، في ص ١٢٦، أن المؤلف الإمامَ ابن عبد البر رحمه الله تعالى، أورد حديثَ (تجديد الدين على رأس كل مئة سنة)، وذكَرَه بلفظ (يُجَدِّدُ لها أَمْرَ دِينِها)، وهو لفظٌ ثابتٌ منقول هكذا: (يُجدِّدُ لها أمْرَ دِينِها)، وثابتٌ منقولٌ أيضاً بلفظِ (يُجدِّدُ لها دِينَها).

ونَفَى بعض العلماء الفضلاء من أصحابنا في محاضرة له في أحد الدروس الحَسَنية الملكيَّة الرمضانية بالرباط في المغرب ثبوتَ لفظ (يُجَدِّدُ لها أمرَ دِينِها)، فكتبتُ هذا المقال لبيان ثبوتِ لفظِ (أمْرَ دِينها) في مصادر موثوقة معتمدة، حتى لا يُغلَّط من قال هذه الرواية أو كتبها أو استشهد بها، ونُشِر المقال في (مجلة دعوة الحق) المغربية الصادرة من وزارة الأوقاف بالرباط، في العدد ٢٤٢ في شهر ربيع الأول، سنة ١٤٠٥ = نوفمبر ١٩٨٥، بعنوان: (ورودُ لفظِ (أمْرَ دِينها) في حديث تجديد الدين على رأسِ كلِّ مِئةِ عام)، فأوردُهُ هنا بتمامه مع إضافة يسيرة ليُستفاد.

نَفَى بعضُ العلماء الفضلاء المعاصرين ورودَ هذا اللفظ: (أَمْرَ دينها) في حديث (تجديد الدين) على رأس كل مئة سنة، وهو لفظٌ وارد ثابت في رواياتِ هذا الحديث في غير كتاب. وإني استيفاءً للموضوع بطرفيه أسوق أولاً روايته التي خلت من هذا اللفظ، ثم أسوق بعدها روايته التي جاء فيها هذا اللفظ، بدون استقصاء، ومن الله أستمد العون والسداد.

قال الإمام أبو داود في «سننه»[1]، في أول كتاب الملاحم، في (باب ما يُذكَرُ في قَرْنِ المِئَة): «حدثنا سليمان بن داود المَهْرِي، أخبرنا عبدُ الله بن وهب، أخبرني سعيد بن أبـي أيوب، عن شَرَاحِيل بن يزيد المَعَافري، عن أبـي علقمة، عن أبـي هريرة، ــ فيما

(١) ٤: ١٠٩.

أعلم ــ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: إنَّ الله يبعَثُ لهذه الأمة على رأس كلِّ مئة سنة، من يجدد لها دِينَها». انتهى. وليس في روايته هذه لفظُ (أمْرَ) كما ترى.

وبمثل لفظ أبي داود من طريق ابن وهب أيضاً رواه الحافظ ابن عدي في مقدمة (الكامل)[١]، والحاكم في «المستدرك»[٢]، في كتاب الفتن، وفيه بلفظِ (ولا أعلمُهُ إلاَّ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم...)، وبمثله رواه الخطيب في «تاريخ بغداد»[٣]، دون ذكر لهذه الجملة بالمرة.

وبمثله أيضاً من طريق ابن وهب أورده السخاوي في «المقاصد» الحسنة[٤]، والعجلوني في «كشف الخفاء»[٥]، وقالا: «رواه أبو داود، والطبراني في «الأوسط» وسنده صحيح، ورجاله كلهم ثقات، وكذا صححه الحاكم فإنه أخرجه في «مستدركه» من حديث ابن وهب». انتهى.

وبمثله أيضاً أورده السيوطي في «الجامع الصغير» بشرح «فيض القدير» للمُناوي[٦]، وقال: «أخرجه أبو داود، والحاكم، والبيهقي في المعرفة». وقال السيوطي مثل ذلك في «جمع الجوامع» ــ الجامع الكبير[٧] ــ.

وجاء الحديثُ في غير موضع من كتب الحفاظ المتقنين، وفيه لفظ (أمْرَ دِينِها)، وإليك طائفة منها:

١ ــ رواه البيهقي في «مناقب الشافعي»[٨]، من طريق ابن وهب أيضاً، فقال راوياً عن شيخه أبي عبد الله الحاكم: «أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال أخبرني أبو بكر

---

(١) ١: ١٥٢.
(٢) ٤: ٥٢٢.
(٣) ٢: ٦١.
(٤) ص ١٢١ ــ ١٢٢.
(٥) ١: ٢٤٣.
(٦) ٢: ٢٨١.
(٧) ص ١٦٧١.
(٨) ١: ٥٣.

محمد بن عبد الله الوراق، أنبأنا الحسن بن سفيان، حدثنا عَمْرو بن سَوَّادٍ السَّرْحِي وحرملة بن يحيى، قالا: حدثنا عبد الله بن وهب، قال: أخبرني سعيد بن أبي أيوب، عن شَرَاحِيل بن يزيد المَعَافري، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة ــ فيما أعلم ــ عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: ــ إنَّ الله ــ يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة، من يجدد لها أَمْرَ دِينِها». انتهى. فجاء الحديث فيه لفظُ: (أَمْرَ دِينها). كما ترى، وكما جاء في «الانتقاء»[1] في رواية الحافظ ابن عبد البر.

٢ ــ وقال الحافظ ابن كثير في «البداية والنهاية»[2]، قبلَ (باب البيِّنة على ذكرِ معجزاتٍ لرسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم مماثلةٍ لمعجزاتِ جماعةٍ من الأنبياء قبله...): «قال أبو داود: حدَّثَنا سليمان بن داود المَهْرِي، ثنا ابنُ وهب، ثنا سعيد بن أبي أيوب، عن شَرَاحِيل بن يَزِيدَ المَعَافِري، عن أبي علقمة، عن أبي هريرة فيما أعلم، عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم: إنَّ الله يَبعثُ لهذه الأمة على رأسِ كل مِئةِ سنةٍ، من يُجدِّدُ لها أَمْرَ دِينِها. تفرَّدَ به أبو داود».

وقال الحافظ ابن كثير أيضاً، في حوادث (سنة إحدى ومئة)[3] في خلال ترجمة الخليفة عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: «وقد ذكرنا في دلائل النبوة[4] الحديثَ الذي رواه أبو داود في سننه، أنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال: إنَّ الله يَبعثُ لهذه الأمة على رأسِ كلِّ مِئةِ سنة، من يُجدِّدُ لها أمرَ دِينِها».

٣ ــ وقال الحافظ ابن كثير أيضاً في «البداية والنهاية»[5]، في ترجمة الإمام الشافعي رضي الله عنه: «وكان أحمد بن حنبل يدعو له في صلاته نحواً من أربعين سنة.

---

(١) ص ١٢٦.

(٢) ٦: ٢٦١ من طبعة دار الكتب العلمية سنة ١٤٠٥.

(٣) ٩: ٢٢٣.

(٤) ٦: ٢٦١.

(٥) ١٠: ٢٥٣ من الطبعة الأولى لمطبعة السعادة، و ١٠: ٢٨٦ من الطبعة الثانية لمطبعة السعادة.

وكان أحمد يقول في الحديث الذي رواه أبو داود، من طريق عبد الله بن وهب، عن سعيد بن أبـي أيوب، عن شَرَاحِيل بن يزيد، عن أبـي علقمة، عن أبـي هريرة، عن النبـي صلى الله عليه وسلم: إنَّ الله يَبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة، من يجدد لها أمْرَ دِينِها. قال: فعُمَرُ بنُ عبد العزيز على رأس المئة الأولى، والشافعيُّ على رأس المئة الثانية».

٤ ــ وقال الحافظ السيوطي في «الدُّرَر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة»[١] «حديث: إنَّ الله يبعَث على رأس كل مئة سنة، من يجدد لهذه الأمة أمْرَ دِينها. رواه أبو داود من حديث أبـي هريرة رضي الله تعالى عنه».

٥ ــ وقال الحافظ السيوطي أيضاً، في رسالته «تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد»[٢]: «ومن الأحاديث الدالة على استمرار الاجتهاد إلى قيام الساعة، وإلى وجود أشراطها: قولُه صلى الله عليه وسلم: «يَبعثُ اللَّهُ على رأس كل مئة سنة، من يجدد لهذه الأمة أمْرَ دِينها».

٦ ــ وقال الحافظ الزبيدي في «إتحاف السادة المتقين بشرح أسرار إحياء علوم الدين»[٣]، في المقدمة، وهو يقرر أن الإمام الغزالي كان مجدِّدَ القرن الخامس، ما يلي: «روى أبو داود في الملاحم، والحاكم في الفتن وصححه، والبيهقي في كتاب «المعرفة» له، كلُّهم من حديث أبـي هريرة رضي الله عنه رفعه: إنَّ الله يَبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة، من يجدد لها أمْرَ دِينها».

٧ ــ وتعرَّض المُحِبِّي في «خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر»[٤]، في ترجمة الإمام شمس الدين الرملي الشافعي (محمد بن أحمد)، المولود سنة ٩١٩، والمتوفى سنة ١٠٠٤ رحمه الله تعالى، لمسألة تجديد الدين على رأس كل مئة سنة

---

(١) ص ٢٧.

(٢) ص ٥٣.

(٣) ١: ٢٦.

(٤) ٣: ٣٤٤ ــ ٣٤٧.

والمجدِّدين، واستهل الكلام بقوله: «قال النبي صلى الله عليه وسلم: إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة، من يجدد لها أَمْرَ دِينها، رواه أبو داود وغيره».

٨ ــ وقال الحافظ ابن عبد البر في «الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة الفقهاء»[١]، في (باب قول أحمد بن حنبل فيه ــ أي في الإمام الشافعي ــ وثنائِه عليه):

«حدثنا محمد بن إبراهيم، قال نا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: نا محمد بن أيوب الرقي، قال: سمعت أبا أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البزار، يقول، سمعت عبد الملك بن عبد الحميد الميموني يقول: كنتُ عند أبي عبد الله أحمدَ بن حنبل وجَرَى ذكرُ الشافعي، قال: فرأيتُ أحمد يَرْفَعُه ويَرفَعُ به، فقال: بلغني أو قال: يُروَى عن النبي صلى الله عليه وسلم: إنَّ الله عز وجل يَبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة رجلاً يقيم لها أَمْرَ دينها. قال: فكان عمر بن عبد العزيز على رأس المئة، وأرجو أن يكون الشافعيُّ على رأسِ المئة الأخرى».

٩ ــ وجاء في «ترتيب المدارك» للقاضي عياض[٢]، في ترجمة الإمام الشافعي رضي الله عنه ما يلي: «قال أحمد ــ بن حنبل ــ : وبلغني أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: يَبْعثُ اللَّهُ لهذه الأمة، على رأس كل مئة سنة رجلاً يقيم لها أَمْرَ دِينها».

١٠ ــ وقال الحافظ تاج الدين السبكي في مقدمة «طبقات الشافعية الكبرى»[٣]، وهو يتحدث عن فضائل الإمام الشافعي رضي الله عنه ما يلي: «عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: يَبعثُ الله لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة، من يجدد لها دِينَها. وفي لفظٍ آخر: في رأس كل مئة سنة رجلاً من أهل بيتي، يُجدِّدُ لَهُم أمْرَ دِينِهم.

ذكره الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، وقال عقيبَه: نظرتُ في سنة مئة، فإذا هو رجل من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم عُمَرُ بنُ عبد العزيز، ونظرتُ في رأس

(١) في الباب ٣٧ ص ١٢٦.

(٢) ٣: ١٨٢ من طبعة وزارة الأوقاف بالمغرب، و ٢: ٣٧٧ من طبعة بيروت.

(٣) ١: ١٩٩، من الطبعة المحققة.

المئة الثانية، فإذا هو رجل من آل رسول الله صلى الله عليه وسلم محمدُ بنُ إدريس الشافعي. قلت ــ القائل السبكي ــ : وهذا ثابت عن الإمام أحمد سَقَى الله عهدَهُ».

١١ ــ وجاء أيضاً في «طبقات الشافعية الكبرى» للتاج السبكي[١]، في آخر ترجمة الإمام أبـي حامد الإسفراييني (أحمد بن محمد) المولود سنة ٣٤٤، والمتوفى سنة ٤٠٦، رحمه الله تعالى، ما يلي: «وعليه أي وعلى أبـي حامد تأوَّلَ جماعةٌ حديثَ «يَبعَثُ اللَّهُ لهذه الأمة، على رأس كل مئةِ سنة من يُجدِّدُ لها أمْرَ دِينها».

١٢ ــ وقال الحافظ ابن حجر في «توالي التأنيس بمعالي ابن إدريس»[٢]، والحافظ السيوطي في «تقرير الاستناد في تفسير الاجتهاد»[٣]، ما يلي واللفظُ لابن حجر: «أخرج البيهقي بإسناده إلى أبـي إسماعيل الهروي ــ وساق الحافظ ابن حجر سند الهروي ــ عن حُمَيد بن زَنْجُويَهْ، قال: سمعتُ أحمد بن حنبل يقول: يُروَى في الحديث عن النبـي صلى الله عليه وسلم: «إنَّ الله يَمُنُّ على أهل دِينِه في رأس كل مئة سنة برجل من أهل بيتي، فيبين لهم أمْرَ دِينهم». وإني نظرتُ في مئة سنة فإذا هو من آل رسولِ الله صلى الله عليه وسلم وهو عُمَرُ بن عبد العزيز، وفي رأس المئة الثانية فإذا هو محمدُ بنُ إدريس الشافعي».

١٣ ــ وقال ياقوت الحَمَوِي في «معجم الأدباء»[٤]، في ترجمة الإمام الشافعي «وبإسناده ــ أي الإمام البيهقي ــ قال: الحاكم سمعتُ الشيخ أبا الوليد حسان بن محمد الفقيه يقول: كنا في مجلس القاضي أبـي العباس بن سُرَيج سنة ثلاث وثلاث مئة، فقام إليه شيخ من أهل العلم فقال له: أبشر أيها القاضي، فإن الله يَبعثُ على رأس كل مئة سنة من يجدد لها ــ أي لهذه الأمة ــ أمْرَ دينها، وإنه تعالى بَعَث على رأس المئة الأولى عُمَرَ بنَ عبد العزيز، وبَعَث على رأس المئتين أبا عبد الله محمدَ بن إدريس الشافعي، وبَعَثَك على رأس الثلاث مئة». انتهى باختصار مصححاً ما فيه من سقط وتحريف.

---

(١) ٤: ٦٥.

(٢) ص ٤٨.

(٣) ص ٦٠.

(٤) ١٧: ٣١٤.

ففي هذه النصوص الثلاثة عشر المنقولةِ عن الأئمة الحفاظ المشهورين، الضابطين المُتْقِنِين ــ وهم الإمام أحمد والبيهقي وشيخُهُ الحاكم وابن عبد البر والتاج السبكي وابن كثير وابن حجر والسيوطي والزبيدي ــ وعن غيرِهم، جاء لفظُ (أمْرَ دِينها)، وخاصةً السياقة الأولى والثانية والثالثة من النصوص المتقدمة، فقد جاء فيها لفظُ (أمْرَ دِينها) من طريق ابن وهب صراحة.

وذلك كلُّه يَشهد لورود هذا اللفظ وثبوته في حديث (تجديد الدين)، عند هؤلاء الحفاظ الأجلة المُتْقِنِين، الذين كان أولُهم في القرن الثالث وآخِرُهم في القرن الثاني عشر. والحديث بهذا اللفظ أيضاً في هذا القرنِ الخامِسَ عشَرَ مسموع ومتناقل على ألسنة كثير من العلماء في عصرنا، وقد تبين ثبوتُه في النصوص التي أوردتها.

وقد تطابَقَ وتوافَقَ كلامُ هؤلاء الحفاظ الذين نقلتُ كلامَهم في عَزْوِ هذا الحديث باللفظ المذكور إلى «سنن أبـي داود». وإذا كنا لا نجده باللفظ المذكور: (أمْرَ دِينِها) في «السنن» المطبوعة التي بين أيدينا، فقد عُلِمَ أن لكتاب «السنن» لأبـي داود رواياتٍ متعدِّدة، ويُوجَدُ في بعضها ما لا يوجد في الأخرى». قال الحافظ ابن كثير في كتابه «اختصار علوم الحديث»[1]، في مبحث (الحسن): «الرواياتُ عن أبـي داود بِكتابِهِ «السنن» كثيرةٌ جداً، ويُوجَدُ في بعضِها من الأحاديثِ ما ليس في الأخرى». انتهى.

فما وقع من بعض الفضلاء المعاصرين من إنكار ورود هذا اللفظ، ونَفْيِ مجيئه في الحديث ــ اعتماداً منه على روايةِ نسخةِ «سنن أبـي داود» المطبوعة، وهي رواية واحدة من عِدَّة روايات لكتاب «سنن أبـي داود» ــ خطأٌ، ومأتاهُ الاعتمادُ على روايةٍ واحدةٍ من روايات «سنن أبـي داود».

وذلك أنَّ نفيَ لفظٍ مّا ــ قد ذُكِرَ في حديثٍ ثابت ــ نفياً قاطعاً، لا ينهض به إلاَّ المحدثون الحفاظ الأفذاذ، المشهودُ لهم بقوة الحفظ، وكثرةِ المحفوظ، وسعةِ الاطلاع فعلاً على كتب السنة: الجوامع والسنن والمسانيد والمعاجم والأجزاء والفوائد والأمالي وكتب العِلَل والطبقات والمَشْيَخَات. . . ، مع استمرار التتبع، والتفرغ للحديث الشريف.

---

(١) ص ٤٤.

وأما من كان لا يتصف بهذه الصفات، فلا يَسُوغُ له الحكم بالنفي الباتِّ على لفظٍ ذُكِرَ أو نُقِلَ في حديث ثابت.

وقد وقع مني مرةً أني نفيتُ في كتاب من كتبي ــ بعد المراجعة والرجوع للفهارس المرشِدة ــ وجودَ حديث في «صحيح مسلم»، وقد عزاه إليه الإمام الحافظ السيوطي رحمه الله تعالى، فدلني عليه في «صحيح مسلم» تلميذٌ لأحدِ تلامذتي جزاه الله خيراً، فوجدته فيه كما قال الإمام الحافظ السيوطي عليه الرحمة والرضوان.

فالفهارس المرشدة الموجودة اليوم لبعض الكتب، ووفرةُ الكتب المطبوعة من كتب السنة المطهرة: ليست كل شيء في استيعاب هذا العلم والحكمِ فيه على الحديث نفياً، فلا بد في علم الحديث الشريف من الحفظ فعلاً، مع باقي الصفات التي أشرتُ إليها آنفاً.

وقد وقع للألباني المدَّعي المتعاظم أنه علَّق على «مشكاة المصابيح» للتبريزي[١]، عند قول التبريزي رحمه الله تعالى في الحديث ١٧٤ «عن ابن عمر قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: اتبعوا السَّوَاد الأعظم، فإنه من شَذَّ شَذَّ في النار. رواه (ابن ماجه من حديث أنس). انتهى. فقال الألباني ما يلي:

«كذا في الأصل. وفي جميع النسخ بياض. ويظهر أن المؤلف تعمَّد تركَهُ، لأنه لم يجد من أخرجه كما أشار إليه في مقدمة الكتاب.

وكذلك لم أجده في شيء من كتب السنة المعروفة، حتى الأمالي، والفوائد، والأجزاء التي مررتُ عليها وهي تبلغ المئاتِ ــ كذا ــ ، ولا أورده السيوطي في «الجامع الكبير». انتهى.

وهذا نفيٌ قاطعٌ بالغٌ كما ترى!! في حين أنَّ الحديثَ المذكور أورده الحافظ السخاوي في «المقاصد الحسنة»[٢]، والمحدث العجلوني في «كشف الخفاء»[٣]، عند

---

(١) ١: ٦٢.

(٢) ص ٤٠٦.

(٣) ٢: ٣٥٠.

حـديـث «لا تجتمع أمتي على ضـلالـة». ففيهما: «رَوَى أبـو نُعَيـم فـي «الحليـة»، والحاكم في «مستدركه»[١]، وأعـلَّـه، واللاَّلِـكَائي في «السنة»[٢]، وابن منده ومن طريقه الضياءُ في «المختارة» عن ابن عُمَر رفعه: «إن الله لا يَجمـعُ هـذه الأمـة عـلى ضلالة أبداً، وإنَّ يَدَ الله مع الجماعة، فاتبعوا السَّوَاد الأعظم، فإنه من شَذَّ شَذَّ في النار». انتهى.

فالحديث موجود في كل هذه الكتب التي تحت أيدي الجميع، ونفاه الألباني بقوله: «لم أجده في شيء من كتب السنة المعروفة، حتى الأمالي، والفوائد، والأجزاء، التي مررتُ عليها وهي تَبلُغ المئات»!! انتهى.

فالنفيُ للحديث أو جملةٍ منه أو لفظةٍ منه ليس بالسهل السائغ لأمثالنا، ضعيفي الحفظ! مالِكِي الكتب، فلا بُدَّ في هذا العلم الشريف من الحفظ القوي الواسع الحاضر، مع الأوصاف التي أشرتُ إليها سابقاً، ومع الأناةِ والتروِّي والتقيُّدِ في لفظِ النفي والاحتياط ما أمكن، والله تعالى أعلم.

أما رتبةُ الحديث ــ حديثِ التجديد، إلى جانب ما تقدم من بيان بعضهم لها في أثناء كلامه ــ فقد قال صاحبُ «عون المعبود» فيه[٣]: «سكت عنه المنذري، وقال السيوطي في «مِرقاة الصعود إلى سنن أبي داود»: اتفق الحفاظ على تصحيحه، منهم الحاكم في «المستدرك»، والبيهقي في «المدخل»، وممن نَصَّ على صحته من المتأخرين الحافظ ابن حجر».

وأما معناه فقد فَهِمَهُ بعضُ الناس على غير وجهه، والصوابُ في معناه كما قال شيخنا العلامة الكوثري رحمه الله تعالى في كتاب «مقالات الكوثري»[٤]: «التجديدُ في تخاطُب الصدر الأول بمعنى إعادةِ الجِدَّةِ والقُوَّة إلى الشيءِ الذي كاد أن يُبلِيَه الزمن،

---

(١) : ١١٥ ــ ١١٦.

(٢) ١ : ١٠٦.

(٣) ٤ : ١٨٢.

(٤) ص ١١١.

فيكونُ المعنى تقويةَ التمسُّك بأحكام الدين بعدَ حصول نوعٍ من الوهنِ في التمسُّك بها، لا استبدالَ أحكامٍ بأحكام». انتهى.

قال عبد الفتاح: انتهى مقالي في إثباتِ لفظِ (أمْرَ دِينِها)، وبيانِ أنه واردٌ في بعض روايات حديث (تجديد الدين)، والحمد لله رب العالمين

المحتوى[١]

(١) حرفُ (ت) يشير إلى أن ما قبله وارد في التعليق.

(٢) سوى أسماء الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأبي حنيفة الواردة في تراجمهم خصوصاً، لكثرتها وتكررها.

حول صنع الفهارس للكتب المطبوعة وذهاب الوقت الثمين بها

جرت العادةُ في الأيام الأخيرة أن يُصنع للكتاب الكبير أو النفيس الخطير فهارس عامة، حتى يَسهُل الاتصالُ بمعلوماته دون عناء طويل، وترددٍ كثير بين صفحاته للوصول إلى طِلبة الباحث، وفي ذلك نفعٌ مشهود وضبط تام لأطراف المعلومات، فتُصابُ لراغبها بأقصر الطرق وأقلِّ الوقت.

ولكن هذا العمل فيه بذلُ جهد كبير، وتحملُ مشقاتٍ كثيرة فقد صار نوعاً من أنواع التأليف، والإتقانُ فيه صعبٌ وعِسر، ويَحتاجُ إلى حَبْسِ النفس عليه مدة طويلة، ولذا يتردد طالبُ العلم بين الإقدامِ عليه لتقريبه المطلوب بيُسر وسهولة، والإحجام عنه لما يأكل من الذهن والزمن في معاناة ضبط الأسماء وتمييزها وتصنيفها وعدمِ تعددها أو تداخلها سهواً وخطأ:

وقد ترددت كثيراً في صنع فهارس هذا الكتاب نظراً لما يذهب من الوقت في تأليف فهارسه وضبطها وإتقانها. . . ، فقد أخذ مني صُنعُ هذه الفهارس وضبطُها. . . ومقابلتُها بالكتاب أكثرَ من ثلاثة أشهر مع بعض أعمال صغرى خفيفة، فتمنيتُ لو كنتُ صرفتُ ذلك الزمن في خدمة كتاب آخر، ولكن ما كلُّ الأماني تُرتضى!

قال الأخ الفاضل الأستاذ المحقق محمود الطَّنَاحي، في كتابه النفيس «مدخل إلى تاريخ نشر التراث» في ص ٧٤، بعد أن أشار إلى فضل الأستاذ الشيخ محمد محيـي الدين عبد الحميد رحمه الله تعالى، فيما نشره وحققه من الكتب، وبعد ذِكرِه ما انتُقِد على الشيخ في إغفاله صنع الفهارس لكتبه النضِرة الميسَّرة:

«حدثني الأستاذ فؤاد سيد عالمُ المخطوطات بدار الكتب المصرِية رحمه الله تعالى قال: سألتُ ذات يوم الشيخ محيـي الدين عبد الحميد: لماذا لا تهتم بفهرسة ما تَنشُرُ يا مولانا؟ فأجاب: أَمِن أَجْلِ خمسةَ عشر مستشرقاً أُضِيعُ وقتاً هو أولى بأن يُصرف إلى تحقيق كتاب جديد؟». وقد صَدَق الشيخ فإنها تذهب بالوقت الثمين، ولا يَشعُر به القارىء.

١ ـــ الآيات القرآنية

* * *

٢ ــ الأحــاديــث النــبــويــة

* * *

٣ ـ الآثار السلفية

* * *

٤ ـ الأشعار الواردة

بِمُلْتَفَتَيْهِ للمَشِيبِ طَوَالِعُ	ذَوائدُ عن وِرْدِ التصابي روادعُ	١٨٠
ألا إنَّ فَقْدَ العلم في فَقْدِ مالكٍ	فلا زال فينا صالحَ الحالِ مالكُ	٨٩
تحمَّلَ عِلمَ الدين نوراً مثقَّفاً	بالاسنادِ عن قومٍ ثقاتٍ من السَّلَفْ	٩٠
ألاَ قُلْ لقومٍ سَرَّهُم فَقْدُ مالكٍ	ألا إنَّ فَقْدَ العلمِ إذْ مات مالكُ	٩٠
بَكَيْتُ بدمعٍ واكفٍ فَقْدَ مالكٍ	ففي فَقْدِهِ ضاقَتْ علينا المَسالكُ	٩٠
عَشَوْنا إليه نبتغي ضوءَ نارِه	وقد لَزِمَ العِيَّ اللَّجُوجُ المُماحِكُ	٨٩
وليس يَصِحُّ في الأذهان شيءٌ	إذا احتاج النهارُ إلى دليلِ	٢٤٦ت
ومن ذا الذي ينجو من الناس سالماً	وللناسِ قالٌ بالظنون وقِيلُ	٢٥١ت
والمُزَنيُّ الذي إليه	نعشُو إذا دَهْرُنا ادْلَهَمَّا	١٧٠
حُبُّ الرياسةِ داء لا دواء لهُ	وقلَّما تجد الراضين بالقِسَمِ	٣١١
هُداةُ الدِّين قد ضلّوا	وقد بانَتْ خَسَارَتُهمْ	٢٢٥
يأبَى الجوابَ فما يُراجَعُ هَيبَةً	والسائلون نواكِسُ الأذقانِ	٨٩
ما بَلَّ بَحْرٌ كفاً بصُوفتِها	وما أناف الهِضَابَ مِن حَضَنِ	٣٩ت
لا يشتكين عملاً ما أنقيَنْ	ما دام مُخٌّ في سُلامَى أو عَيَنْ	٣٩ت
ما شِئتَ كان وإن لم أشأْ	وما شِئْتُ إن لم تشأْ لم يَكُنْ	١٣٤
قُلْ لمن لم تر عينُ من رآه مِثلَهُ	وإن يكن من قد رآه قد رَأى من قَبْلَهُ	٣٣٧
أُهِينُ لهم نفسي لأكرِمَها بهم	ولن يُكرِمَ النفسَ الذي لا يُهِينُها	١٤٧، ١٦٩
وَصْلاً وَوَقْفاً أَتَتْ بالهاءِ ساكنة	سِيْدَهْ وَمَنْدَهْ وبَرزُويهْ وراهُوْيَهْ	٦٧ت
إذا ما الناسُ يوماً قايَسُونا	بِآبِدةٍ من الفُتْيا طرِيفَهْ	١٩٦
إذا ما أهل مصر بادَهُونا	بداهيةٍ من الفُتْيا لطيفَهْ	١٩٦
إذا ما أهل مصر بادَهُونا	بداهِيةٍ من الفُتْيا لطيفَهْ	٢٠٠
الشكرُ لله في العُسرِ واليُسرَى	أحمدُ بنُ محمد بن محمدٍ للبُشرَى	١٨
خَلَق اللّهُ للعلوم رجالاً	ورجالاً لنفشةٍ ودعاوي	١٧٣ت
تَحرَّيْتُم بذاكَ العدْلَ فيها	بِزَعْمِكُمُ فإنْ يكُ عن تحريّ	٣٢٧

* * *

٥ ـ الكتب ومؤلفوها

* * *

٦ ــ الأعــلام(١)

---

(١) هذه الأعلام لم تذكر فيها أسماء الأئمة مالك والشافعي وأبي حنيفة الواردة في تراجمهم لتكرارها كثيراً، وإنما ذُكرت فيها أسماؤهم خارج تراجمهم.

أبو

ش

* * *

٧ ــ المصادر والمراجع

اقتصرتُ على ذكر ما أَحلتُ إليه بالجزء أو الصفحة
وما طُبِع منها بمصر لم أذكر اسم بلد الطبع له

١ ــ آداب الشافعي لابن أبي حاتم. السعادة ١٣٧٢. صوِّرت عنها بحلب.
٢ ــ ابن حنبل لأبي زهرة. دار الفكر. دون تاريخ.
٣ ــ أبو حنيفة لأبي زهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الثالثة ١٩٦٠.
٤ ــ أبو حنيفة وأصحابه المحدثون للتهانوي في أول إعلاء السنن، كراتشي بلا تاريخ.
٥ ــ الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري لعبد المجيد محمود طبع دار الوفاء للطباعة بالقاهرة ١٣٩٦.
٦ ــ إتحاف السادة المتقين بشرح إحياء علوم الدين للزبيدي، الميمنيَّة ١٣١١.
٧ ــ الاحتجاج (الحُجَّة) على أهل المدينة لمحمد بن الحسن. حيدر آباد الدكن ١٣٨٥.
٨ ــ أحكام القرآن للجصاص. طبع لاهور الطبعة الأولى ١٤٠٠. مصورة عن طبعة إصطنبول.
٩ ــ أخبار أبي حنيفة وأصحابه للصيمري طبع حيدرآباد الدكن ١٣٩٤.
١٠ ــ اختصار علوم الحديث لابن كثير. صبيح الثالثة ١٣٧٧.
١١ ــ الإسناد من الدين لعبد الفتاح أبو غدة. دار القلم بيروت ١٤١٢.
١٢ ــ الإصابة في تمييز الصحابة لابن حجر. السعادة ١٣٢٣.
١٣ ــ الاعتصام للشاطبي. المطبعة التجارية الكبرى دون تاريخ.
١٤ ــ إعلاء السنن لظَفَر أحمد التَّهانوي. كراتشي إدارة القرآن دون تاريخ.

١٥ ــ الأعلام لخير الدين الزركلي. الطبعة الثالثة ــ وما بعدها ــ بيروت ١٣٨٩.
١٦ ــ إعلام الموقعين عن رب العالمين لابن القيم. السعادة ١٣٧٤.
١٧ ــ الإعلان بالتوبيخ لمن ذَمَّ أهل التَّوْريخ للسخاوي. الترقي بدمشق ١٣٤٩.
١٨ ــ الإكمال لابن ماكُوْلاَ. دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدَّكَّن بالهند ١٣٨١.
١٩ ــ انتصار الفقير السالك للإمام الكبير مالك لمحمد بن إسماعيل الغرناطي. دار الغرب الإسلامي ببيروت ١٩٨١.
٢٠ ــ إنجاء الوطن هو كتاب: أبو حنيفة وأصحابه المحدثون، تقدم برقم ٤.
٢١ ــ الأنساب للسمعاني. دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن الهند ١٣٨٢.
٢٢ ــ إيقاظ الحواس فيما قاله بعض الناس لمجهول طبع نولكشو بلاهور ١٣٢١.
٢٣ ــ بعض الناس في دفع الوسواس لمجهول طبع كامبور ١٣٠٨ ثم في دهلي.
٢٤ ــ بُغية الملتمس للعلائي صلاح الدين كيكَلْدي. عالم الكتب بيروت ١٤٠٥.
٢٥ ــ بلوغ الأماني في سيرة الإمام محمد بن الحسن الشيباني للكوثري. السعادة ١٣٥٥.
٢٦ ــ البيان والتحصيل لابن رشد المالكي. دار الغرب الإسلامي ببيروت ١٤٠٤.
٢٧ ــ تأنيب الخطيب للكوثري. مطبعة الأنوار ١٣٦١.
٢٨ ــ تاج العروس من جواهر القاموس للزبيدي. الخيرية ١٣٠٦.
٢٩ ــ تاريخ الإسلام للذهبي. من الأقسام التي تطبع ببيروت.
٣٠ ــ التاريخ الصغير للبخاري. مطبعة أنوار أحمد في إلّه أباد بالهند ١٣٢٥.
٣١ ــ تبصير المنتبِه لابن حجر. المؤسسة المصرية العامة للتأليف والنشر ١٣٨٦.
٣٢ ــ تبييض الصحيفة للسيوطي. حيدرآباد الدكن الطبعة الثالثة ١٣٨٠.
٣٣ ــ تبيين كذب المفتري لابن عساكر. مطبعة التوفيق بدمشق ١٣٤٧.
٣٤ ــ تدريب الراوي شرح تقريب النواوي للسيوطي. المكتبة العلمية ١٣٧٩.
٣٥ ــ تذكرة الحفاظ للذهبي. الطبعة الثالثة دائرة المعارف العثمانية حيدرآباد ١٣٧٥.
٣٦ ــ ترتيب المدارك للقاضي عياض. بيروت ١٣٨٧ والمطبعة الملكية بالرباط بالمغرب ١٣٨٤.

٣٧ ـ تفسير ابن كثير. مطبعة مصطفى محمد ١٣٥٦ ودار الأندلس ببيروت ١٣٨٥.
٣٨ ـ تقدمة الجرح والتعديل لابن أبـي حاتم الرازي. حيدر آباد ١٣٧١.
٣٩ ـ التقريب والتيسير للنووي مع «تدريب الراوي» السابق برقم ٢٩.
٤٠ ـ التقرير والتحبير لابن حاج. المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦.
٤١ ـ التعليق الممجد على موطأ الإمام محمد للكنوي دار القلم ببيروت ١٤١٢.
٤٢ ـ التمهيد لابن عبد البر. طبع وزارة الأوقاف بالرباط ١٣٨٧.
٤٣ ـ تهذيب الأسماء واللغات للنووي. دار الكتب العلمي ببيروت دون تاريخ.
٤٤ ـ تهذيب التهذيب لابن حجر. دائرة المعارف النظامية، حيدرآباد الدكن ١٣٢٥.
٤٥ ـ تهذيب الكمال للمِزِّي مؤسسة الرسالة ببيروت، الطبعة الأولى ١٤٠٠.
٤٦ ـ توالي التأنيس بمعالي محمد بن إدريس لابن حجر. دار الكتب العلمية في بيروت ١٤٠٦.
٤٧ ـ توجيه النظر إلى أصول الأثر للجزائري دار القلم بيروت ١٤١٦.
٤٨ ـ الثقات لابن حبان. مطبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدَّكن الهند ١٣٩٣.
٤٩ ـ جامع الأصول لابن الأثير مطبعة الملاح بدمشق ١٣٨٩.
٥٠ ـ جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر. المنيرية ١٣٤٦، والطبعة المحققة دار ابن الجوزي بالرياض ١٤١٤.
٥١ ـ جامع الترمذي تحقيق أحمد شاكر. طبعة مصطفى البابـي الحلبـي. الطبعة الثانية ١٣٩٨.
٥٢ ـ الجامع الصغير للسيوطي مع فيض القدير للمُناوي الآتي ذكره برقم ١٢٣.
٥٣ ـ الجرح والتعديل لابن أبـي حاتم. دائرة المعارف العثمانية بحيدرآباد الدكن ١٣٧١.
٥٤ ـ الجرح والتعديل لجمال الدين القاسمي. المنار ١٣٣٠.
٥٥ ـ جمع الجوامع للتاج السبكي. الخيرية ١٣٠٨.
٥٦ ـ جمع الجوامع (الجامع الكبير) للسيوطي. الطبعة المصورة عن المخطوطة.
٥٧ ـ الجواهر المضية للحافظ القرشي. حيدرآباد ١٣٣٢، ومطبعة عيسى البابـي الحلبـي ١٣٩٨ بتحقيق عبد الفتاح الحلو.

٥٨ ـ حسن التقاضي في سيرة الإمام أبـي يوسف القاضي للكوثري. الأنوار ١٣٦٨.
٥٩ ـ حلية الأولياء لأبـي نعيم. دار الكتاب العربـي ١٤٠٠، مصورة من طبعة القاهرة.
٦٠ ـ الخراج ليحيى بن آدم تحقيق الشيخ أحمد شاكر، المطبعة السلفية الطبعة الثانية ١٣٨٤.
٦١ ـ خمس رسائل في علم مصطلح الحديث. دار البشائر، بيروت الطبعة الأولى ١٤١٧.
٦٢ ـ خلاصة الأثر للمحبـي. دار صادر. بيروت دون تاريخ.
٦٣ ـ الخيرات الحسان لابن حجر الهيتمي المكي. الخيرية ١٣٠٤.
٦٤ ـ الدرر الكامنة لابن حجر. الطبعة الثانية حيدرآباد الدكن بالهند ١٣٩٢.
٦٥ ـ الدرر المنتثرة للسيوطي. مطبعة مصطفى البابـي الحلبـي ١٣٨٠.
٦٦ ـ ديوان الضعفاء والمتروكين للذهبـي. مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة بمكة ١٣٨٧.
٦٧ ـ ذيل طبقات الحنابلة لابن رجب الحنبلي، السنة المحمدية ١٣٨٢.
٦٨ ـ رجال من التاريخ لعلي الطنطاوي. دار المنارة جدة، الطبعة السابعة ١٤٠٦.
٦٩ ـ رد المحتار على الدر المختار لابن عابدين. بولاق ١٢٧٢.
٧٠ ـ رسالة الإمام الشافعي في أصول الفقه. البابـي الحلبـي ١٣٥٨.
٧١ ـ رفع الملام عن الأئمة الأعلام لابن تيمية. طبعة المكتب الإسلامي ببيروت
٧٢ ـ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للكنوي، دار البشائر بيروت الطبعة الثالثة ١٤٠٧.
٧٣ ـ روضة الناظر وجُنَّة المُناظر لابن قدامة الحنبلي. السلفية ١٣٧٨.
٧٤ ـ رياض النفوس لأبـي بكر المالكي. دار الغرب الإسلامي بيروت ١٤٠٣.
٧٥ ـ سنن ابن ماجه. بخدمة فؤاد عبد الباقي. مطبعة عيسى البابـي الحلبـي ١٣٨٢.
٧٦ ـ سنن أبـي داود. الطبعة الثانية بتحقيق محي الدين عبد الحميد طبعة مصطفى محمد ١٣٦٩.

٧٧ ــ سنن النسائي. الطبعة المفهرسة. دار البشائر الإسلامية بيروت الطبعة الثالثة، ١٤٠٩.

٧٨ ــ السنن الكبرى للبيهقي. الطبعة الأولى بحيدرآباد الدكن ١٣٤٤.

٧٩ ــ سِيَر أعلام النبلاء للذهبي. مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠١.

٨٠ ــ شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي. مكتبة القدسي ١٣٥٠.

٨١ ــ شرح السنَّة للالِكائي. دار طيبة بالرياض ١٤١٥.

٨٢ ــ شرح صحيح مسلم للإمام للنووي. المطبعة المرية ١٣٤٧.

٨٣ ــ شرح مختصر الروضة للطُّوفي بتحقيق عبد الله التركي. مؤسسة الرسالة. بيروت ١٤٠٧.

٨٤ ــ شرح معاني الآثار للطحاوي. مطبعة الأنوار المحمدية. القاهرة. دون تاريخ.

٨٥ ــ شروط الأئمة الخمسة للحازمي. مكتبة القدسي ١٣٥٧.

٨٦ ــ الشفا في حقوق المصطفى للقاضي عياض. دار الكتاب العربي ببيروت ١٤٠٤.

٨٧ ــ صحيح ابن حبان. مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٨ أو طبعة أخرى.

٨٨ ــ صحيح البخاري المطبوع معه «فتح الباري» بولاق ١٣٠٠ وطبعة السلفية ١٣٨٠.

٨٩ ــ صحيح مسلم المطبوع معه شرح النووي المطبعة المصرية ١٣٤٧.

٩٠ ــ الصحاح في اللغة للجوهري بتحقيق أحمد عبد الغفور عطار. دار الكتب ١٣٧٦.

٩١ ــ صفة الصفوة لابن الجوزي. دار الوعي بحلب ١٣٨٩.

٩٢ ــ الصلة لابن بشكوال. مكتبة الخاني بالقاهرة الطبعة الثانية ١٤١٤.

٩٣ ــ الضعفاء الصغير للبخاري. مطبعة أنوار أحمد في إلّه أباد بالهند ١٣٢٥.

٩٤ ــ الضعفاء الكبير للعُقَيلي. دار الكتب العلمية بيروت ١٤٠٤.

٩٥ ــ الضعفاء للنسائي. مؤسسة الكتب الثقافية الطبعة الأولى ١٤٠٥.

٩٦ ــ الضعفاء والمجروحين لابن حبان. تحقيق محمود إبراهيم زايد. دار الوعي بحلب ١٣٩٦.

٩٧ ــ طبقات ابن سعد. دار صادر ودار بيروت ١٣٧٦.

٩٨ ــ طبقات الحنابلة لابن أبـي يعلى الحنبلي. مطبعة السنَّة المحمدية دون تاريخ.

٩٩ ـ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي. الحسينية ١٣٢٤. والبابي الحلبي المحققة ١٣٨٢.

١٠٠ ـ طبقات الفقهاء لأبي إسحاق الشيرازي. دار الرائد العربي بيروت ١٤٠١.

١٠١ ـ طبقات المعتزلة لعبد الجبار الهمذاني. الدار التونسية تونس ١٣٩٣.

١٠٢ ـ الطبقات السنية في تراجم الحنفية للتميمي. مجمع البحوث بالقاهرة ١٣٨٩. وطبعة دار الرفاعي بالرياض بتحقيق عبد الفتاح الحلو.

١٠٣ ـ الطبقات لخليفة بن خياط. مطبعة العافي ببغداد الطبعة الأولى ١٣٨٧.

١٠٤ ـ العقد الثمين للفاسي. مطبعة السنَّة المحمدية القاهرة دون تاريخ.

١٠٥ ـ عقود الجُمَان للصالحي، مطبعة المعارف الشرقية بحيدرآباد الدكن بالهند ١٣٩٤.

١٠٦ ـ عقود الجواهر المنيفة في أدلة أبي حنيفة للزبيدي. الطبعة التي حققها الأستاذ وهبي الغاوجي طبع بيروت.

١٠٧ ـ العقيدة الطحاوية للطحاوي. دار التراث القاهرة دون تاريخ.

١٠٨ ـ العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد بن حنبل. طبعة جامعة أنقرة في تركيا ١٣٨٢، وطبعة المكتبة الإسلامية باصطنبول ١٤٠٦.

١٠٩ ـ العلماء العزاب لعبد الفتاح أبو غدة. دار البشائر بيروت الطبعة الرابعة ١٤١٦.

١١٠ ـ عمدة القاري للعيني. المنيرية ١٣٤٨.

١١١ ـ عون المعبود لشمس الحق العظيم آبادي. دهلي ١٣٢٢.

١١٢ ـ عيوب المنطق ومحاسنه لأحمد تيمور باشا. مطبعة نهضة مصر ١٩٧٧.

١١٣ ـ الغُرة المنيفة للغَزْنَوي. مطبعة السعادة الطبعة الأولى ١٣٧٠.

١١٤ ـ فتح الباري بشرح صحيح البخاري للحافظ ابن حجر. بولاق ١٣٠٠ والسلفية ١٣٨٠.

١١٥ ـ فتح الملهم بشرح صحيح مسلم لشَبِّير أحمد العثماني. بجنور بالهند ١٣٥٢.

١١٦ ـ فضائل الإمام أبي حنيفة لابن أبي العوَّام (مخطوط).

١١٧ ـ فضائل الصحابة لأحمد بن حنبل. مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٣.

١١٨ ـ فقه أهل العراق وحديثهم للكوثري. دار القلم بيروت ١٣٩٠.
١١٩ ـ الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي. مطابع القصيم بالرياض ١٣٨٩.
١٢٠ ـ الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي للحَجْوي. طبعة الرباط بالمغرب ١٣٤٠، وطبعة النمنكاني بدمشق والقاهرة ١٣٩٦.
١٢١ ـ الفهرست لابن النديم. تحقيق رضا تجدُّد طِهران دون تاريخ.
١٢٢ ـ فيض الباري على صحيح البخاري للكشميري. مطبعة حجازي ١٣٥٧.
١٢٣ ـ فيض القدير للمُنَاوي. مصطفى محمد ١٣٥٦.
١٢٤ ـ قاعدة في الجرح والتعديل للتاج السبكي. دار البشائر بيروت الطبعة الخامسة ١٤١٠.
١٢٥ ـ القاموس المحيط للفيروزآبادي. الحسينية المصرية ١٣٣٠.
١٢٦ ـ قانون التأويل للغزالي بتحقيق الكوثري. مطبعة الأنوار ١٣٥٩ وهدية مجلة الأزهر ١٤٠٦.
١٢٧ ـ قواعد في علوم الحديث للتهانوي. دار القلم بيروت ١٣٩٢ ثم الرياض ١٤٠٤.
١٢٨ ـ القول المسدَّد لابن حجر. اليمامة دمشق وبيروت الطبعة الأولى ١٤٠٥.
١٢٩ ـ الكافي لابن عبد البر. مكتبة الرياض في الرياض الطبعة الأولى ١٣٩٨.
١٣٠ ـ الكامل لابن عدي، دار الفكر بدمشق ١٤٠٤.
١٣١ ـ كتاب القراءات السبع لابن مجاهد. دار المعارف بالقاهرة الطبعة الثانية ١٩٨٠.
١٣٢ ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس للعَجْلوني. مكتبة القدسي ١٣٥١.
١٣٣ ـ كشف الالتباس عما أورده الإمام البخاري على بعض الناس للغُنَيْمي الميداني. دار البشائر بيروت ١٤١٤.
١٣٤ ـ اللُّباب في شرح الكتاب للغُنَيمي. دار الكتاب العربي بيروت دون تاريخ.
١٣٥ ـ لسان الميزان لابن حجر. دائرة المعارف النظامية بحيدرآباد بالهند ١٣٢٩.
١٣٦ ـ لمحات النظر في سيرة الإمام زُفَر للكوثري. مطبعة الأنوار ١٣٦٨.
١٣٧ ـ لَمَعانُ الأنظار في المقطوع لهم بالجنة والمقطوع لهم بالنار لعبد الغني النابلسي طبع القاهرة.
١٣٨ ـ مجموع الفتاوى لابن تيمية. مطابع الرياض في مدينة الرياض ١٣٨١.

١٣٩ ـ المحدِّث الفاصِل للرامَهُرْمزي. دار الفكر بيروت ١٣٩١.

١٤٠ ـ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد لابن بدران. مؤسسة الرسالة بيروت الطبعة الثانية ١٤٠١.

١٤١ ـ مراتب النحويين لأبـي الطيب عبد الواحد. مطبعة نهضة مصر بالفجالة دون تاريخ.

١٤٢ ـ المستدرك للحاكم. حيدرآباد الدكن ١٣٣٤.

١٤٣ ـ المستصفى من علم الأصول للغزالي. بولاق ١٣٢٢.

١٤٤ ـ مشاهير علماء الأمصار لابن حبان. دار الكتب العلمية بيروت دون تاريخ.

١٤٥ ـ مصنَّف ابن أبـي شيبة طبع الهند.

١٤٦ ـ معالم الإيمان لأبـي زيد الدباغ (وابن ناجي) ١٣٨٨.

١٤٧ ـ معجم الأدباء لياقوت الحموي. دار المأمون ١٣٥٥.

١٤٨ ـ معجم الألفاظ الفارسية والمُعَرّبَة لأَدِّي شِيْر. مكتبة لبنان بيروت ١٩٨٠.

١٤٩ ـ معجم البلدان لياقوت الحموي. السعادة ١٣٢٣ ودار صادر بيروت ١٣٩٧.

١٥٠ ـ المعجم الذهبـي فارسي عربـي لمحمد التونجي. دار العلم للملايين بيروت الطبعة الثانية ١٩٨٠.

١٥١ ـ المعجم الوسيط في اللغة العربية لجماعة من العلماء دار المعارف ١٣٩٢.

١٥٢ ـ معرفة التاريخ والعلل لابن معين. طبعة جامعة الملك عبد العزيز بمكة ١٣٩٩.

١٥٣ ـ معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري. دار الكتب المصرية ١٣٥٦.

١٥٤ ـ المغني في الفقه الحنبلي لابن قدامة. دار الكتاب العربـي ببيروت ١٤٠٣.

١٥٥ ـ المقاصد الحسنة للسخاوي. دار الأدب العربـي ١٣٧٥.

١٥٦ ـ مقالات الكوثري. مطبعة الأنور ١٣٧٣.

١٥٧ ـ مقدمة ابن الصلاح. المطبعة العلمية بحلب ١٣٥٧، وطبعة مطبعة الأصيل بحلب ١٣٨٦.

١٥٨ ـ الملابس العربية الإسلامية في العصر العباسي لصلاح حُسين العُبَيدي. وزارة الثقافة العراقية دون تاريخ.

١٥٩ ـ المنار المنيف لابن القيم. دار البشائر بيروت الطبعة السادسة ١٤١٤.

١٦٠ ـ مناقب الإمام أبـي حنيفة للذهبـي. دار الكتاب العربـي ١٣٦٧.
١٦١ ـ مناقب الإمام أبـي حنيفة للكَرْدَرِيّ. بيروت ١٤٠١.
١٦٢ ـ مناقب الإمام أبـي حنيفة للموفَّق الخُوَارزمي المكي. بيروت ١٤٠١.
١٦٣ ـ مناقب الإمام الشافعي للبيهقي. دار النصر للطباعة ١٣٩١.
١٦٤ ـ المنتقى شرح الموطأ للباجي. السعادة ١٣٣١.
١٦٥ ـ المنتَقَى الكبير للمقريزي. دار الغرب الإسلامي بيروت ١٤١١.
١٦٦ ـ مِنَحُ الجليل على مختصر خليل لمحمدِ عِلَيش. بولاق ١٢٩٤.
١٦٧ ـ منهاج السنَّة لابن تيمية. بولاق ١٣٢١، وطبعة جامعة الإمام بالرياض ١٤٠٦.
١٦٨ ـ مِنهج السلف في السؤال عن العلم لعبد الفتاح أبو غدة. دار القلم بيروت ١٤١٢.
١٦٩ ـ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد للعُلَيمي. مطبعة المدني ١٣٨٣.
١٧٠ ـ موطأ الإمام محمد. طبعة المجلس الأعلى للأزهر تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف ١٣٨٧.
١٧١ ـ موطأ الإمام مالك بخدمة محمد فؤاد عبد الباقي. عيسى البابـي الحلبـي دون تاريخ.
١٧٢ ـ المُوْقِظَة للحافظ الذهبـي. دار البشائر الطبعة الثانية بيروت ١٤١٢.
١٧٣ ـ ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبـي. عيسى البابـي الحلبـي ١٣٨٢.
١٧٤ ـ نزهة الألباب لابن حجر. مكتبة الرشد السعودية بالرياض ١٤٠٩.
١٧٥ ـ نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية للزيلعي. دار المأمون ١٣٥٧.
١٧٦ ـ النكت الطريفة للكوثري. إدارة القرآن، باكستان كراتشي ١٤٠٧.
١٧٧ ـ النهاية لابن الأثير. مطبعة عيسى البابـي الحلبـي ١٣٨٣.
١٧٨ ـ هدي الساري في مقدمة فتح الباري لابن حجر. المنيرية ١٣٤٧.
١٧٩ ـ هدية العارفين لإسماعيل باشا البغدادي. طبع إصطنبول ١٩٥١.

* * *

٨ ــ الموضوعات والأبحاث

صدر عن مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب
المحققات والمؤلفات للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة:

١ ــ الرفع والتكميل في الجرح والتعديل للإمام اللكنوي، الطبعة الثالثة مزيدة ومحققة.
٢ ــ الأجوبة الفاضلة للأسئلة العشرة الكاملة، في علوم الحديث للكنوي، الطبعة الثالثة.
٣ ــ إقامة الحجة على أن الإكثار في التعبد ليس ببدعة للإمام اللكنوي أيضاً، الطبعة الثانية.
٤ ــ رسالة المسترشدين للإمام الحارث بن أسد المحاسبي في الأخلاق والتصوف النقي، الطبعة الثامنة مزيدة من التحقيق والتعليق والمقابلة بالنُّسخ الخطية، طبعت ببيروت ١٤١٥.
٥ ــ التصريح بما تواتر في نزول المسيح للإمام محمد أنور شاه الكشميري، الطبعة الخامسة.
٦ ــ الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام وتصرفات القاضي والإمام للفقيه المالكي الإمام شهاب الدين أبي العباس القَرَافي، صدرت الطبعة الثانية مزيدة ومحققة.
٧ ــ فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقاية في الفقه الحنفي للإمام علي القاري الجزء الأول.
٨ ــ المنار المنيف في الصحيح والضعيف للإمام ابن قيم الجوزية، صدرت الطبعة الخامسة.
٩ ــ المصنوع في معرفة الحديث الموضوع للإمام علي القاري أيضاً، الطبعة الثالثة.
١٠ ــ فقه أهل العراق وحديثهم للإمام المحقق محمد زاهد الكوثري، الطبعة الثانية.
١١ ــ مسألة خلق القرآن وأثرها في صفوف الرواة والمحدثين وكتب الجرح والتعديل، بقلم الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة، وهو بحث جديد في بابه يهم كل محدِّث وناقد.
١٢ ــ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال للحافظ الخزرجي، خيرُ كتب الرجال المختصرة، بتقدمة واسعة وترجمة لمحشِّيه للأستاذ أبو غدة، الطبعة الخامسة.
١٣ ــ صفحات من صبر العلماء للأستاذ أبو غدة، نفدت الطبعة الثالثة وصدرت الطبعة الرابعة.
١٤ ــ قواعد في علوم الحديث للعلامة ظَفَر أحمد العثماني التهانوي، الطبعة السادسة.
١٥ ــ كلمات في كشف أباطيل وافتراءات، بقلم الأستاذ أبو غدة أيضاً، الطبعة الثانية، وهي رَدٌّ على أباطيل وافتراءات ناصر الألباني وصاحبه سابقاً زهير الشاويش ومؤازِرِيهما.
١٦ ــ قاعدة في الجرح والتعديل وقاعدة في المؤرخين لتاج الدين السبكي، الطبعة الخامسة.
١٧ ــ المتكلمون في الرجال للحافظ المؤرخ محمد بن عبد الرحمن السخاوي، الطبعة الرابعة.
١٨ ــ ذكرُ من يُعتَمَدُ قوله في الجرح والتعديل للحافظ المؤرخ الإمام الذهبي، الطبعة الرابعة.
١٩ ــ العلماء العزاب الذين آثروا العلم على الزواج للأستاذ أبو غدة، الطبعة الرابعة، مزيدة من التحقيق والتعليق والتراجم والفوائد العلمية عن سابق الطبعات، بيروت ١٤١٥.

٥١ ــ التحرير الوجيز فيما يبتغيه المستجيز للعلامة المحدث الفقيه محمد زاهد الكوثري.
٥٢ ــ كتاب الكسب للإمام محمد بن الحسن الشيباني بشرح الإمام شمس الأئمة السَّرَخْسي.
٥٣ ــ الحث على التجارة والصناعة والعمل للإمام أبي بكر أحمد بن محمد الخلّال الحنبلي.
٥٤ ــ رسالة الحلالُ والحرامُ وبعضُ قواعدهما في المعاملات المالية للشيخ ابن تيمية.
٥٥ ــ أخطاء الدكتور تقي الدين النَّدْوي في تحقيق كتاب ظَفَر الأماني للكنوي، للأستاذ أبو غدة.
٥٦ ــ رسالة الأُلفة بين المسلمين من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية. ومعها:
٥٧ ــ رسالة الإمامة للإمام ابن حزم في جواز الاقتداء بالمخالف في الفروع.
٥٨ ــ رسالة الإمام أبي داود السجستاني لأهل مكة في وصف كتابه السنن.
٥٩ ــ رسالة الحافظ الإمام أبي بكر الحازمي في شروط كتب الأئمة الخمسة.
٦٠ ــ رسالة الحافظ محمد بن طاهر المقدسي في شروط كتب الأئمة الستة.
٦١ ــ الرسول المعلِّم ﷺ وأساليبه في التعليم للأستاذ عبد الفتاح أبو غدة.
٦٢ ــ نماذج من رسائلِ الأئمة السلف وأدبهم العلمي وأخبارِهم في أدب الخلاف، له أيضاً.
٦٣ ــ مكانة الإمام أبي حنيفة في الحديث. كتابٌ نفيس للغاية فريدٌ في بابه تأليف العلامة المحدث الناقد الفقيه الشيخ محمد عبد الرشيد النعماني.
٦٤ ــ الإمامُ ابن ماجه وكتابُه السنن. أولُ كتابٍ جامع في موضوعه للعلامة النعماني أيضاً.
٦٥ ــ التحفة المرغوبة في أفضلية الدعاء بعد المكتوبة للعلامة المحدِّث الفقيه محمد هاشم التَّتَوي السِّندي.
٦٦ ــ المنح المطلوبة في استحباب رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة للعلامة المحدِّث الفقيه أحمد بن محمد بن الصديق الغُمَاري الحَسَني المغربي.
٦٧ ــ سنية رفع اليدين في الدعاء بعد الصلوات المكتوبة للعلامة المحدِّث الفقيه السيد محمد الأهدل اليمني.

وسيصدر بعون الله تعالى قريباً
بتحقيق الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة:

* ــ فتح باب العناية بشرح كتاب النُّقاية للإمام علي القاري المكي، الجزء الثاني وما بعده.

تُطلَبُ كتب الأستاذ عبد الفتاح أبو غدة من المكتبات التالية: السعودية ــ الرياض. مكتبة الإمام الشافعي، مكتبة العُبَيْكان، مكتبة الرشد، مكتبة الخانـي، مكتبة المغني. مكة المكرمة: دار هاشم الباز، المكتبة المكية. المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، دار الكتاب الإسلامي. جُدَّة: دار الأندلس الخضراء. أبْها: مكتبة الجَنُوب، مكتبة الإحسان. الأحساء: مكتبة التعاون الثقافي. مصر ــ القاهرة: دار السلام. لبنان ــ بيروت: دار البشائر الإسلامية، الشركة المتحدة للتوزيع. الأردن ــ عَمَّان: دار البشير، دار عَمَّار. فرع: مكتبة المنار. الزرقا: مكتبة المنار. وغيرها من المكتبات.